

5190  

---

51A







وفي تخنوي على القوانين الشرعية والاحكام العدلية المطابقة  
للكتب الفقهية حررتها لجنة مؤلفة من العلماء المحققين  
والفهاء المدققين وبعد ان وقعت لدى  
الباب العالي موقع الاستحسان  
تعلفت الارادة السنية  
بان تكون دستوراً  
للعمل بها



طبع في بيروت بالمطبعة الادبية سنة ١٣٠٢ هجرية

# فهرست

## مجلة الاحكام العدلية

صفحة	
١٧	صورة التقرير الذي تقدم للمرحوم عالي باشا الصدر الاعظم فيما يتعلق بالمجلة
٢٤	المقالة الاولى في تعريف علم الفقه ونقسياته
٢٥	المقالة الثانية في بيان القواعد الفقهية
٢٤	كتاب الاول في "سبوع" المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيع
٢٨	الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع الفصل الاول فيما يتعلق بركن البيع
٢٩	الفصل الثاني في بيان لزوم موافقة القول للايجاب
٤٠	الفصل الثالث في حق مجلس البيع
٤١	الفصل الرابع في حق البيع بالشروط
٤٢	الفصل الخامس في اقالة البيع
٤٣	(كتاب الثاني في بيان المسائل المتعلقة بالبيع
٤٣	(الفصل الاول في شروط البيع واصنافه
٤٣	"الفصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز
٤٤	"الفصل الثالث في بيان مسائل متعلقة بكمية بيع المبيع
٤٦	الفصل الرابع في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل
٤٩	(كتاب الثالث في بيان مسائل المتعلقة بالتأمين
٤٩	(الفصل الاول في بيان مسائل مترتبة على اوصاف الثمن واحواله
٥٠	الفصل الثاني في بيان مسائل متعلقة ببيع باسبغة والتأجيل
٥٠	كتاب رابع في بيان مسائل متعلقة بتصرف في الثمن والثمن بعد العقد
٥٠	الفصل الاول في بيان حق تصرف المبيع والمشتري بالبيع بعد العقد وقبل القبض
٥١	كتاب خامس في بيان مسائل متعلقة بتسليم والتسليم بعد العقد
٥٣	كتاب خامس في بيان مسائل متعلقة بتسليم والتسليم

- ٥٢ الفصل الاول في بيان حقيقة التسليم والتسالم وكيفيةها
- ٥٤ الفصل الثاني في المواد المتعلقة بمجس المبيع
- ٥٤ الفصل الثالث في حق مكان التسليم
- ٥٥ } الفصل الرابع في مؤنة التسليم ولوازم اتمامه
- ٥٥ } الفصل الخامس في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع
- ٥٦ الفصل السادس فيما يتعلق بسوم الشراء وسوم الظر
- ٥٧ الباب السادس في بيان الخيارات الفصل الاول في بيان خيار الشرط
- ٥٨ الفصل الثاني في بيان خيار الوصف
- ٥٨ الفصل الثالث في حق خيار النقد
- ٥٨ الفصل الرابع في بيان خيار التعيين
- ٥٩ الفصل الخامس في حق خيار الرؤية
- ٦١ الفصل السادس في بيان خيار العيب
- ٦٤ الفصل السابع في الغبن والتغريب
- ٦٤ الباب السابع في بيان انواع البيع واحكامه . الفصل الاول في بيان انواع البيع
- ٦٥ الفصل الثاني في بيان احكام انواع البوع
- ٦٦ الفصل الثالث في حق السلم
- ٦٧ الفصل الرابع في بيان الاستصناع
- ٦٧ الفصل الخامس في احكام بيع المريض
- ٦٨ الفصل السادس في حق بيع الوفاء
- ٧٠ الكتاب الثاني في الاجارات . المقدمة في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة
- ٧١ الباب الاول في بيان الضوابط العمومية
- ٧٣ الباب الثاني في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة الفصل الاول في بيان ركن الاجارة
- ٧٤ الفصل الثاني في شروط انعقاد الاجارة وفناؤها
- ٧٥ الفصل الثالث في شروط صحة الاجارة
- ٧٦ الفصل الرابع في فساد الاجارة وبطلانها
- ٧٦ الباب الثالث في بيان المسائل التي تتعلق بالاجرة . الفصل الاول في بدل الاجارة

- ٧٧ الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استيفاء الاجرة الاجرة
- ٧٨ الفصل الثالث فيما يصح للأجران بحسب المستأجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح
- ٧٩ الباب الرابع في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة
- ٨٠ { الباب الخامس في الخيارات  
الفصل الاول في بيان خيار الشرط
- ٨٢ الفصل الثاني في خيار الرؤية
- ٨٢ الفصل الثالث في خيار العيب
- ٨٢ { الباب السادس في بيان انواع الما جاور واحكامه  
الفصل الاول في بيان مسائل تتعلق باجارة العقار
- ٨٥ الفصل الثاني في اجارة العروض
- ٨٥ الفصل الثالث في اجارة الدواب
- ٨٨ الفصل الرابع في اجارة الآدي
- ٨٩ { الباب السابع في وظيفة الآجر والمستاجر وصلاحيتهما بعد العقد  
الفصل الاول في تسليم الما جاور
- ٩٠ الفصل الثاني في تصرف العاقدين في الما جاور بعد العقد
- ٩١ الفصل الثالث في بيان مواد تتعلق برد الما جاور واعادته
- ٩١ الباب الثامن في بيان الضمانات الفصل الاول في ضمان المنفعة
- ٩٢ الفصل الثاني في ضمان المستاجر
- ٩٢ الفصل الثالث في ضمان الاجير
- ٩٤ { الكتاب الثالث في الكفالة ويحتوي على مقدمة وثلاثة ابواب  
المقدمة في اصطلاحات فنية تتعلق بالكفالة
- ٩٥ الباب الاول في عقد الكفالة الفصل الاول في ركن الكفالة
- ٩٥ الفصل الثاني في بيان شرائط الكفالة
- ٩٦ { الباب الثاني في بيان احكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول  
الفصل الاول في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة
- ٩٨ الفصل الثاني في بيان حكم الكفالة بالنفس

٩٨	الفصل الثالث في بيان احكام الكفالة بالمال
١٠٠	{ الباب الثالث في البراءة من الكفالة الفصل الاول في بيان بعض الضوابط العمومية
١٠٠	الفصل الثاني في البراءة والكفالة بالنفس
١٠١	الفصل الثالث في البراءة من الكفالة بالمال
١٠٢	الكتاب الرابع في الحوالة
١٠٢	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحوالة
١٠٢	الباب الاول في بيان عقد الحوالة . الفصل الاول في بيان ركن الحوالة
١٠٣	الفصل الثاني في بيان شروط الحوالة
١٠٤	الباب الثاني في بيان احكام الحوالة
١٠٦	الكتاب الخامس في الرهن
١٠٦	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالرهن
١٠٦	الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن
١٠٦	الفصل الاول في المسائل المتعلقة بركن الرهن
١٠٧	الفصل الثاني في بيان شروط انعقاد الرهن
١٠٧	{ الفصل الثالث في بيان زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزيادته بعد عقد الرهن
١٠٨	الباب الثاني في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن
١٠٨	الباب الثالث في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون
١٠٨	الفصل الاول في بيان مؤنة المرهون ومصاريفه
١٠٩	الفصل الثاني في الرهن المستعار
١٠٩	الباب الرابع في بيان احكام الرهن
١١٠	الفصل الاول في بيان احكام الرهن العمومية
١١٠	الفصل الثاني في تصرف الراهن والمرتهن في الرهن
١١١	الفصل الثالث في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل
١١٢	الفصل الرابع في بيع الرهن



صفحة	
١١٢	الكتاب السادس في الامانات
١١٢	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات
١١٢	الباب الاول في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات
١١٤	{ الفصل الثاني في الوديعة
	{ الفصل الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الايداع وشروطه
١١٥	الفصل الثاني في احكام الوديعة وضمانها
١١٩	{ الباب الثالث في العارية
	{ الفصل الاول في المسائل المتعلقة بعقد الاعارة وشروطها
١٢٠	الفصل الثاني في احكام العارية وضمانها
١٢٤	الكتاب السابع في الهبة
١١٤	المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة في الهبة
١١٤	الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بعقد الهبة
١١٤	الفصل الاول في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها
١٢٦	الباب الثاني في بيان شرائط الهبة
١٢٦	الباب الثالث في بيان احكام الهبة
١٢٨	الفصل الثاني في هبة المريض
١٢٩	{ الكتاب الثامن في الغصب والانلاف
	{ المقدمة في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالغصب والانلاف
١٣٠	{ الباب الاول في الغصب
	{ الفصل الاول في بيان احكام الغصب
١٣٣	الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة بغصب العقار
١٣٣	الفصل الثالث في بيان حكم غاصب الغاصب
١٣٣	الباب الثاني في بيان الانلاف
١٣٣	الفصل الاول في مباشرة الانلاف
١٣٤	الفصل الثاني في بيان الانلاف نسبياً
١٣٥	الفصل الثالث فيما يحدث في الطريق العام

الفصل الرابع في جنابة المحبوس	١٢٦
{ الكتاب التاسع في الحجر والاكراه والشفعة	١٢٨
{ المقدمة في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالحجر والاكراه والشفعة	
الباب الاول في بيان المسائل المتعلقة بالحجر	١٢٩
الفصل الاول في بيان المحجورين واحكامهم	١٣٩
الفصل الثاني في بيان المسائل التي تتعلق في الصغير والمجنون والمعتوه	١٤٠
الفصل الثالث في السفينة المحجور	١٤٢
الفصل الرابع في المدينون المحجور	١٤٣
الباب الثاني في بيان المسائل التي تتعلق بالاكراه	١٤٤
الباب الثالث في بيان الشفعة	١٤٥
الفصل الاول في بيان مراتب الشفعة	١٤٥
الفصل الثاني في بيان شرائط الشفعة	١٤٦
الفصل الثالث في بيان طلب الشفعة	١٤٧
الفصل الرابع في بيان حكم الشفعة	١٤٨
الكتاب العاشر في انواع الشركات	١٥٠
المقدمة في بيان بعض اصطلاحات فقهية	١٥٠
الباب الاول في بيان شركة الملك	١٥١
الفصل الاول في تعريف شركة الملك وتقسيمها	
الفصل الثاني في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة	١٥٢
الفصل الثالث في بيان الديون المشتركة	١٥٥
الباب الثاني في بيان القسمة	١٥٨
الفصل الاول في تعريف القسمة وتقسيمها	٠
الفصل الثاني في بيان شرائط القسمة	١٥٩
الفصل الثالث في بيان قسمة الجميع	١٦١
الفصل الرابع في بيان قسمة التفریق	١٦٢
الفصل الخامس في بيان كيفية القسمة	١٦٣

صفحة	
١٦٤	الفصل السادس في الخيارات
١٦٥	الفصل السابع في بيان فسخ القصة وإقالتها
.	الفصل الثامن في بيان احكام القصة
١٦٧	الفصل التاسع في بيان الهايئة
١٦٩	{ الباب الثالث في بيان المسائل المتعلقة بالحيطان والجدران الفصل الاول في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك
١٧٠	الفصل الثاني في حق المعاملات الجوارية
١٧٣	الفصل الثالث في الطريق
١٧٤	الفصل الرابع في بيان حق المرور والجري والمسيل
١٧٥	{ الباب الرابع في بيان شركة الاباحة الفصل الاول في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة
١٧٦	الفصل الثاني في بيان كيفية استملاك الاشياء المباحة
١٧٧	الفصل الثالث في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية
١٧٨	الفصل الرابع في بيان حق الشرب والشفة
١٧٩	الفصل الخامس في احياء الموات
١٨٠	{ الفصل الثالث في بيان حرم الآبار المنفورة والمياه الجرافة والاشجار المغروسة بالاذن السلطاني في الاراضي الموات
١٨١	الفصل السابع في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد
١٨٣	{ الباب الخامس في بيان النفقات المشتركة الفصل الاول في بيان تعبيرات الاموال المشتركة ومصارفها العائرة
١٨٥	الفصل الثاني في حق كزى النهر والمجلى واصلاحها
١٨٦	{ الباب السادس في بيان شركة العقد الفصل الاول في بيان تعريف شركة العقد وتنسيبها
١٨٧	الفصل الثاني في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد
١٨٨	الفصل الثالث في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال
١٨٩	الفصل الرابع في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد

الفصل الخامس في بيان شركة المناوضة	١٩١
الفصل الخامس في حق شركة العنان	١٩٢
المبحث الاول في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال	١٩٣
المبحث الثاني في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال	١٩٥
المبحث الثالث في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه	١٩٧
الباب الرابع في حق المضاربة	١٩٨
الفصل الاول في بيان تعريف المضاربة وتسميها	.
الفصل الثاني في بيان شروط المضاربة	١٩٨
الفصل الثالث في بيان احكام المضاربة	١٩٩
الباب الثامن في بيان المزارعة والمساقاة	٢٠١
الفصل الاول في بيان المزارعة	.
الفصل الثاني في بيان المساقاة	٢٠٢
الكتاب الحادي عشر في الوكالة	
المقدمة في بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالوكالة	٢٠٤
الباب الاول في بيان ركن الوكالة وتسميها	
الباب الثاني في بيان شروط الوكالة	٢٠٥
الباب الثالث في بيان احكام الوكالة	٢٠٦
الفصل الثاني في بيان الوكالة بالشراء	٢٠٧
الفصل الثالث في الوكالة بالبيع	٢١١
الفصل الرابع في بيان المسائل المتعلقة بالامور	٢١٢
الفصل الخامس في حق الوكالة بالخصومة	٢١٣
الفصل السادس في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل	٢١٤
الكتاب الثاني عشر في الصلح والابراء	
المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالصلح والابراء	٢١٥
الباب الاول في بيان من يعقد الصلح والابراء	٢١٦
الباب الثاني في بيان بعض احوال المصالحح عليه والمصالحح عنه وبعض شروطهما	٢١٧

صفحة	
٢١٨	الباب الثالث في المصالح عمة
.	الفصل الاول في الصلح عن الاعيان
٢١٨	الفصل الثاني في بيان الصلح عن الدين ابي الطالب وسائر الحقوق
٢١٩	{ الباب الرابع في بيان احكام الصلح والابراء
.	{ الفصل الاول في المسائل المتعلقة باحكام الصلح
٢٢٠	الفصل الثاني في بيان المسائل المتعلقة باحكام الابراء
٢٢٢	{ الكتاب الثالث عشر في الاقرار
٢٢٣	{ الباب الاول في بيان بعض الاصطلاحات النقية المتعلقة بالاقرار
٢٢٤	الباب الثاني في بيان وجوه صحة الاقرار
٢٢٤	الباب الثالث في بيان احكام الاقرار
.	الفصل الاول في بيان الاحكام العمومية
٢٢٥	الفصل الثاني في بيان نفي نكاح والاسم المستعار
٢٢٦	الفصل الثالث في بيان اقرار المريض
٢٢٩	الباب الرابع في بيان الاقرار بالكتابة
٢٣١	الكتاب الرابع عشر في الدعوى
.	المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات النقية المتعلقة بالدعوى
.	الباب الاول في شروط الدعوى واحكامها ودفعها
.	الفصل الاول في بيان شروط صحة الدعوى
٢٣٤	{ الفصل الثاني في دفع الدعوى
٢٣٥	{ الفصل الثالث في بيان من كان خصما ومن لم يكن
٢٣٧	الفصل الرابع في بيان التناقص
٢٤٠	الباب الثاني في حق مرور الزمان
٢٤٢	الكتاب الخامس عشر في البيئات والتحليف في بيان بعض الاصطلاحات النقية
٢٤٤	{ الباب الاول في الشهادة
٢٤٤	{ الفصل الاول في بيان تعريف الشهادة ونصابها
٢٤٤	الفصل الثاني في بيان كيفية اداء الشهادة

الفصل الثالث في بيان شروط الشهادة الاصلية	٢٤٥
الفصل الرابع في بيان موافقة الشهادة للدعوى	٢٤٧
الفصل الخامس في بيان اختلاف الشهود	٢٤٨
الفصل السادس في تركية الشهود	٢٤٩
الفصل السابع في رجوع الشهود عن الشهادة	٢٥١
الفصل الثامن في التواتر	
الباب الثاني في بيان الحجج الخطية والقريبة القاطعة	٢٥٢
الفصل الاول في بيان الحجج الخطية	
الفصل الثاني في بيان القربة القاطعة	
الباب الثالث في بيان الخلف	٢٥٣
الباب الرابع في بيان التنازع بالايدي	٢٥٤
الفصل الثاني في ترجيح البيئات	٢٥٥
الفصل الثالث في القول لمن وتحكيم المحال	٢٥٧
الفصل الرابع في التحالف	٢٥٨
الكتاب السادس عشر في النضا	٢٦٠
المقدمة في بيان بعض الاصطلاحات النضائية	
الباب الاول في المحكام	٢٦١
الفصل الاول في بيان اوصاف المحاكم	.
الفصل الثاني في بيان آداب المحاكم	.
الفصل الثالث في بيان وظائف المحاكم	.
الفصل الرابع يتعلق بصورة المحاكمة	٢٦٣
الباب الثاني في الحكم	٢٦٥
الفصل الاول في بيان شروط الحكم	
الفصل الثاني في بيان المحكم الغيائي	٢٦٦
الباب الثالث في رؤية المحكم بعد الدعوى	
الباب الرابع في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم	٢٦٧

## اعلان

انه يوجد في المكتبة العنماية التي في خصة الشيخ احمد عباس الموجودة في بيروت  
الكثاثة بالقرب من باب الجامع الكبير كتب متنوعة تناع باسعار منهاودة فمن اراد شراء  
شيء فليشرف حتى يرى ما يسره



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين

❖ صورة التقرير الذي تقدم للمرحوم عالي باشا الصدر الأعظم ❖

❖ فيما يتعلق بالمجلة وذلك في غرة محرم سنة ١٢٨٦ ❖

لا يخفى على حضرة الصدر العالي ان المجبة التي تتعلق بأمر الدنيا من علم الفقه كما انها تنقسم الى مناهج ومعاملات وعقود كذلك القوانين السياسية للام المتقدمة تنقسم الى هذه الاقسام الثلاثة ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدني لكنه لما زاد اتساع المعاملات التجارية في هذه الاعصار مست الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات كالسفينة التي يسمونها حوارة وفي الاصل بولصم) وكأحكام الافلاس وغيرها من القانون الاصلي المدني ووضع لهذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى قانون التجارة وصار معمولاً في الخصوصيات التجارية فقط وإما سائر الجهات فزال احكامها تجري على القانون المدني ومع ذلك فالدعوى التي ترى في محاكم التجارة اذا ظهر شيء من متردئها ليس له حكم في قانون التجارة مثل الرهن والوكالة والوكالة يرجع فيه الى القانون الاصلي وكيفاً وجد مسطوراً فيه يجري حكم على مقتضىه وكذا في ديري الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم تجري المعاملة بها على هذا الموالات ايضاً

وقد وضعت الدولة العلية قديماً وحديثاً قوانين كثيرة تقابل القانون المدني وهي وان لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وقضاياها الا ان المسائل المعقدة تنقسم المعاملات من علم الله هي كافية وفيه الاحياجات الواقعة في هذا الخصوص ولعلنا يرى بعض مشكلات في تحويل الدعوى الى الشريعة والقانون غير ان محاسن تمييز الحقوق لما كانت تحت رئاسة حكم الشرع الشريف فكان ان الدعوى الشرعية نصير رؤيتها وقضائها لديهم



كذلك كانت المواد النظامية التي تحال الى تلك المجالس ترى وتتصل بعرفتهم ايضا وبذلك يجري حل تلك المشكلات من حيث ان اصل القوانين والنظامات الملكية مرجعها هو علم الفقه وكثير من الخصوصات المتفرعة والامور التي ينظر فيها بمقتضى النظام ينصل ويحتم على وفق المسائل الفقهية والحال ان اعضاء مجالس تمييز المحقوق لا اطلاع لهم على مسائل علم الفقه فاذا حكمت حكام الشرع الشريف في تلك الفروع بمقتضى الاحكام الشرعية ظن الاعضاء انهم يفعلون ما يشارون خارجا عن النظامات والقوانين الموضوعة واساءوا بهم الظن فيصير ذلك باعثا على القيل والقال

ثم ان قانون التجارة الهامبوني هو دستور العمل في محاكم التجارة الموجودة في ممالك الدولة العلية واما الخصوصات المتفرعة عن الدعاوي التجارية التي لاحكم لها في قانون التجارة فيحصل بها مشكلات عظيمة لانه اذا صارت المراجعة في مثل هذه الخصوصات الى قوانين اوربا وهي ليست موضوعة بالارادة السنية فلا نصير مدار الحكم في محاكم الدولة العلية واذا احيل فصل تلك المشكلات الى الشريعة الغراء فالحاكم الشرعية تصير مجبورة على استئناف المرافعة في تلك الدعوى حيثذير فالحكم على قضية واحدة في محكمتين كل منهما تغاير الاخرى في اصول المحاكم ينشأ عنه بالطبع تشعب ومباينة في مثل هذه الاحوال لا يمكن محاكم التجارة مراجعة المحاكم الشرعية واذا قيل لاعضاء محاكم التجارة ان يرجعوا الكتب الفقهية فهذا ايضا لا يمكن لان هؤلاء الاعضاء على حد سواء مع اعضاء مجالس تمييز المحقوق في الاطلاع على المسائل الفقهية ولا يخفى ان علم الفقه بمراسل له واستنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات بتوقف على مهارة علمية وملكية كلية وعلى الخصوص مذهب الحنفية لانه قام فيه مجتهدون كثيرون متفاوتون في الطبقة ووقع فيه اختلافات كثيرة ومع ذلك فلم يحصل فيه تنقيح كما حصل في فقه الشافعية بل لم تزل مسائله اشتناأ متشعبة فتميز القول الصحيح من بين تلك المسائل والاقوال المختلفة وتطبيق الحوادث عليها عسير جدا وما عدا ذلك فانه تبدل الاعصار تبدل المسائل التي يلزم بناؤها على العادة والعرف مثلا كان عند المتقدمين من الفقهاء اذا اراد احد شراء دارا كفى برؤية بعض بيوتها وعند المتأخرين لا بد من رؤية كل بيت منها على حدته وهذا الاختلاف ليس مستندا الى دليل بل هو ناتج عن اختلاف العرف والعادة في امر الانشاء والبناء وذلك ان العادة قنينة في انشاء الدور وبنائها ان تكون جميع بيوتها متساوية على طرز واحد فكانت رؤية بعض البيوت على هذا تنفي عن رؤية سائرها واما في هذا العصر فحيث جرت العادة بان الدار

الواحدة تكون يومتها مختلفة في الشكل والقدر لزم عند البيع رؤية كل منها على الانفراد وفي الحقيقة فاللازم في هذه المسألة ومثالها حصول علم كاف بالبيع عند المشتري ومن ثم لم يكن الاختلاف الواقع في مثل المسألة المذكورة تغييراً للقاعدة الشرعية وإنما تغير الحكم فيها بتغير احوال الزمان فقط وتفرق الاختلاف الزماني والاختلاف البرهاني الواقع هنا وتبميزها محوج الى زيادة التدقيق وامعان النظر فلا جرم ان الاحاطة بالمسائل الفقهية وبلوغ النهاية في معرفتها امر صعب جداً ولذا انتدب جمع من فقهاء العصر وفضلائه لتأليف كتب مطولة مثل كتاب الفتاوى التاتارخانية والعالمكبرية المشهورة لان الفتاوى الهندية ومع ذلك فلم يقدروا على حصر جميع الفروع الفقهية والاختلافات المذهبية وفي الواقع ان كتب الفتاوى هي عبارة عن مؤلفات حاوية لصور ما حصل تطبيقه من الحوادث على القواعد الفقهية وافتت به الفتاوى فيما مر من الزمان ولا شك ان الاحاطة بجميع الفتاوى التي اُفتي بها علماء السادة المحنفية في العصور الماضية عسر للغاية ولهذا جمع ابن نجيم رحمه الله تعالى كثيراً من القواعد الفقهية والمسائل الكلية المندرج تحتها فروع الفقه فتفخ بذلك باباً يسهل التوصل منه الى الاحاطة بالمسائل ولكن لم يسمح الزمان بعده بعالم فقيه يجتهد حذوه حتى يجعل اثره طريقاً واسعاً واما لان فقد ندر وجود التجربين في العلوم الشرعية في جميع الجهات وفضلاً عن انه لا يمكن تعيين اعضاء في المحاكم النظامية لم قدرة على مراجعة الكتب الفقهية وقت الحاجة لحل الاشكالات فقد صار من الصعب ايضاً وجود قضاة كافية للمحاكم الشرعية الكائنة في الممالك المحروسة

بناءً على ذلك لم يزل الامل معلقاً بتأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهلاً المأخذ عارياً من الاختلافات حاوياً للاقوال المختارة سهل المطالعة على كل احد لانه اذا وجد كتاب على هذا الشكل حصل منه فائدة عظيمة عامة لكل من نواب الشرع ومن اعضاء المحاكم النظامية والمأمورين بالادارة فيحصل لهم بمطالعته انتساب الى الشرع ولدى الاجاب نصير لهم ملكة بحسب الوسع يتدرون بها على التوفيق ما بين الدعاوى والشرع الشريف فيصير هذا الكتاب معتبراً مرعياً الاجراء في المحاكم الشرعية مغنياً عن وضع قانون لدعاوى الحقوق التي ترى في المحاكم النظامية ومن اجل الحصول على هذا المأمول عقدت سابقاً جمعية علمية في ادارة مجلس التنظيمات وحرر حيثئذ كثير من المسائل ولكن لم تبرز الى حيز النفع فصدق مضمون قولهم ان الامور مرهونة لاوقاتها حتى شاء الله تعالى بروزها في هذا العصر الهايوتي الذي صار مغبوطاً من جميع الاعصار

بظهور مثل هذه الآثار الخيرية المهمة ولاجل حصول هذا الامر مع سائر الآثار المحسنة الكثيرة التي هي من التوقيفات الجلية السلطانية المشهودة بعين الافتخار للبرية احيل على عهدتنا مع ضعفنا وعجزنا انعام هذا المشروع الجليل والاثار الخيري السديد لتحصل به الكفاية في تطبيق المعاملات التجارية على القواعد الفقهية على حسب احتياجات العصر وبموجب الارادة العلية اجتمعنا في دائرة ديوان الاحكام وبادرنا الى ترتيب مجلة مؤلفة من المسائل والامور الكثيرة الوقوع اللازمة جداً من قسم المعاملات الفقهية مجموعة من اقوال السادات الحنفية الموثوق بها وقسمت الى كتب متعددة وسميت « بالاحكام العدلية » وبعد ختام المقدمة والكتاب الاول منها اعطيت نسخة منها لمقام مشيخة الاسلام الجلية ونسخ اخرى لمن لثمها ومعرفة كافية في علم الفقه من الذوات الفخام ثم بعد اجراء ما لزم من التهذيب والتعديل فيها بناء على بعض ملاحظات منهم حررت منها نسخة وعرضت على حضرة تكم العلية والآن حصلت المبادرة الى ترجمة هذه المقدمة والكتاب الى اللغة العربية وما زال الاهتمام مصروفاً الى تأليف باقي الكتب ايضاً فلدى مطالعتكم هذه المجلة يحيط علمكم العالي بان المقالة الثانية من المقدمة هي عبارة عن القواعد التي جمعها ابن نجيم ومن سلك مسلكه من الفقهاء رحمهم الله تعالى فحكم الشرع ما لم يقفوا على نقل صريح لا يحكمون بمجرد الاستناد الى واحدة من هذه القواعد الا ان لها فائدة كلية في ضبط المسائل فمن اطلع عليها من المتألمين يضطرون المسائل بأدلتها وسائر المأمورين يرجعون اليها في كل خصوص وبهذه القواعد يمكن للانسان تطبيق معاملاته على الشرع الشريف او في الاقل التفرير وبناء على ذلك لم نكتب هذه القواعد تحت عنوان كتاب او باب بل ادرجناها في المقدمة والاكثر في الكتب الفقهية ان تذكر المسائل مخلوطة مع المبادئ لكن في هذه المجلة حرر في اول كل كتاب مقدمة تشمل على الاصطلاحات المتعلقة بذلك الكتاب ثم تذكر بعدها المسائل الساذجة على الترتيب ولاجل ايضاح تلك المسائل الاساسية ادرج ضمنها كثير من المسائل المستخرجة من كتب الفتاوى على سبيل التمثيل

ثم ان الاخذ والعطاء الجاري في زماننا اكثره مروط بالشروط وفي مذهب الحنفية ان الشروط الواقعة في جانب العقد اكثرها منسد للبيع ومن ثم كان اهم المباحث في كتاب البيوع فصل البيع بالشروط وهذا الامر اوجب مباحثات ومناظرات كثيرة في جمعية هؤلاء العاجزين ولذا رؤى مناساً ايراد خلاصة المباحثات الجارية في ذلك على

## الوجه الآتي

فقول ان اقول اكثر المجتهدين في حق البيع بالشرط يخالف بعضها بعضاً ففي مذهب المالكية اذا كانت المدة جزمية وفي مذهب الحنابلة على الاطلاق يكون للبائع وحده ان يشترط لنفسه منفعة مخصوصة في المبيع لكن تخصيص البائع بهذا الامر دون المشتري يرى مخالفاً للرأي والقياس اما ابن ابي ليلى وابن شبرمة من عاصروا الامام الاعظم رضي الله عنه وانقضت اتباعهم فكل منها رأى في هذا الشأن رأياً يخالف رأي الآخر فابن ابي ليلى يرى ان البيع اذا دخله شرط اي شرط كان فقد فسد البيع والشرط كلاهما وعند ابن شبرمة الشرط والبيع جائزان على الاطلاق فذهب ابن ابي ليلى يرى مبادئاً لحديث «المسلمون عند شروطهم» ومذهب ابن شبرمة موافق لهذا الحديث موافقة تامة لكن المتبايعين ربما يشترطان اي شرط كان جائزاً او غير جائز قابل الاجراء او غير قابل ومن الامور المسلمة عند الفقهاء ان رعاية الشرط انما تكون بقدر الامكان فمسألة الرعاية الشرط قاعدة تقبل التخصيص والاستثناء ولذا اتخذ طريق متوسط عند الحنفية وذلك ان الشرط ينقسم الى ثلاثة اقسام - شرط جائز وشرط مفسد وشرط لغو بيان هذا ان الشرط الذي لا يكون من مقتضيات عقد البيع ولا يؤيده وفيه نفع لاحد العاقدين مفسد والبيع المعلق به يكون فاسداً والشرط الذي لا نفع فيه لاحد العاقدين لغو والبيع المعلق به صحيح لان المقصود من البيع والشراء التملك والتملك اي ان يكون البائع مالكا للثمن والمشتري مالكا للمبيع بلا مزاحم ولا مانع والبيع المعلق به نفع لاحد المتعاقدين يؤدي الى المنازعة لان المشروط له النفع بطلب حصوله والاخر يريد الفرار منه فكان البيع لم يتم لكن بما ان العرف والعادة قاطع للمنازعة جوز البيع مع الشرط المتعارف على الاطلاق اما المعاملات التجارية فهي من اصلها في حال مستثنى كما تقدم واكثر ذوي الحرف والصنائع قد تعارفوا على معاملة مخصوصة تقررت بينهم والعرف الطارئ معتبر فلا يفيق ما يوجب البحث الا بعض شروط خارجة عن العرف والعادة تشرط في المعاملات المتفرقة في الاخذ والعطاء وليس لهذه المعاملات شأن يوجب الاعناء بالبحث عنها فقامت الحاجة في تسير معاملات العصر الى اخيار قول ابن شبرمة الخارج عن مذهب الحنفية ولهذا حصل الاكتفاء بذكر الشروط التي لا تفسد البيع عند الحنفية في الفصل الرابع من الباب الاول كما وقع في سائر الفصول

قد ذكر في المادة السابعة والتسعين بعد المائة والمادة الخامسة بعد الثمانين ان

يصح بيع المعلوم والحال ان ما كان مثل الورد والخيار من الازهار والخضروات والفواكه التي يتلاحق ظهور محصولاتها يصح فيه البيع اذا كان بعض محصولاتها ظهر وبعضها لم يظهر لانه لما كان ظهور محصولاتها دفعة واحدة غير ممكن وإنما تظهر افرادها وتتناقص شيئاً بعد شيء اصطلاح الناس في التعامل على بيع جميع محصولاتها الموجودة والمتلاحقة بصفة واحدة ولذا جوز محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله تعالى هذا البيع استحساناً وقال اجعل الموجود اصلاً والمعلوم تبعاً له وافني بقوله الامام النضلي وثمس الاثمة الحلقي وامو بكر اين فضل رحمهم الله تعالى وحيث ان ارجاع الناس عن عادتهم المعروفة عندهم غير ممكن كما ان حمل معاملتهم بحسب الامكان على الصحة اولى من نسبتها الى الفساد وقع الاختيار على ترجيح قول محمد رحمه الله في هذه المسألة كما هو مندرج في المادة السابعة بعد المائتين

وفي بيع الصبرة كل مد بكذا عند الامام الاعظم رضي الله عنه يصح البيع في مد واحد فقط وعند الصحابين رحمهما الله يصح في جميع الصبرة فمما بلغت الصبرة بأخذها المشتري ويدفع ثمنها بحسب المد بسعر ما جرى عليه العقد وحيث ان كثيراً من الفقهاء مثل صاحب الهداية قد اخذوا قول الصحابين في ذلك تيسيراً لمعاملات الناس حررت هذه المسألة في المادة العشرين بعد المائتين على مقتضى قولها واكثر مدة خيار الشرط عند الامام رحمه الله تعالى ثلثة ايام وعند الصحابين تكون المدة على قدر ما شرط المتعاقدان من الايام ولما كان قولها هنا ايضاً اوفق للحال والمصلحة وقع عليه الاختيار وذكر بدون مدة الايام الثلثة في المادة الثلاثمائة وهذا الخلاف جار ايضاً في خيار النقد الا ان عدم تقييد المدة بثلثة ايام وصحة تقييدها باكثر من ذلك هو قول محمد رحمه الله تعالى فقط وإنما اخير قوله في هذه المسألة ايضاً مراعاة لمصلحة الناس كما ذكر في المادة الثالثة عشر بعد الثلاثمائة

وعند الامام الاعظم ان المستصنع له الرجوع بعد عقد الاستصناع وعند الامام ابي يوسف رحمه الله انه اذا وجد المصنوع موافقاً للصفات التي بينت وقت العقد فليس له الرجوع والحال انه في هذا الزمان قد اتخذت معامل كثيرة تصنع فيها المدافع والبواخر ونحوها بالمناولة وبذلك صار الاستصناع من الامور المجارية العظيمة فتغيير المستصنع في امضاء العقد او فسخو يترتب عليه الاخلال بمصالح جسيمة وحيث ان الاستصناع مستند الى التعارف ومفيس على السلم المشروع على خلاف القياس بناء على عرف الناس لزم

اختيار قول ابي يوسف رحمة الله تعالى في هذا مراعاة لمصلحة الوقت كما حرر في المادة الثانية والتسعين بعد الثلاثمائة من هذه المجلة

فاذا امر امام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها نعين ووجب العمل بقوله واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قربته التصويب يجري توشيح اعلى المجلة الملقوفة بالخط الشريف الهايوني والامر لولي الامر ناظر ديوان الاحكام العدلية

مفتش الاوقاف الهايونية

السيد خليل

احمد جودت

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

من اعضاء شورى الدولة

السيد احمد خلوصي

سيف الدين

من اعضاء شورى الدولة

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

محمد امين الجندي

السيد احمد حلي

من اعضاء الجمعية علاء الدين ابن ابن عابدين



## بسم الله الرحمن الرحيم

### المقدمة

محمّية على مقالين

### المقالة الاولى

في تعريف علم الفقه وتقسيمه

(مادة ١) الفقه علم بالمسائل الشرعية العملية المكتسب من ادلتها التفصيلية والمسائل الفقهية اما ان تتعلق بامر الآخرة وهي العبادات واما ان تتعلق بامر الدنيا وهي تنقسم الى مناهج ومعاملات وعقوبات فان الباري تعالى اراد بقاء نظام هذا العالم الى وقت قدره وهو انما يكون ببقاء النوع الانساني وذلك يتوقف على ازدياد الذكور مع الاناث للتولد والتناسل ثم ان بقاء نوع الانسان انما يكون بعدم انقطاع الاشخاص والانسان بحسب اعتدال مزاجه يحتاج للبقاء في الامور الصناعية الى الغذاء واللباس والسكن وذلك ايضا يتوقف على التعاون والشارك بين الافراد والحاصل ان الانسان من حيث انه مدني بالطبع لا يمكن ان يعيش على وجه الانفراد كسائر الحيوانات بل يحتاج الى التعاون والشارك ببسط بساط المدنية والحال ان كل شخص يطلب ما يلائمه ويغضب على من يزاحمه فلاجل بقاء العدل والنظام بينهم محفوظين من الخلل يحتاج الى قوانين مؤيدة شرعية في امر الازدياد وهي قسم المناهج وهي قسم الفقه وفيما به التمدن من التعاون والشارك وهي قسم المعاملات منه ولاستقرار امر التمدن على هذا المنوال لزم ترتيب احكام الجزاء وهي قسم العقوبات من الفقه

وها هوذا قد وقعت المباشرة بتأليف هذه المجلة من المسائل الكثيرة الوقوع في المعاملات غلب استخراجها وجمعها من الكتب المعتمدة وتقسيمها الى كتب وتقسيم الكتب الى ابواب والابواب الى فصول فالمسائل الفرعية التي تصير معمولاً بها في المحاكم هي المسائل التي ستذكر في الابواب والنصوص الا ان المحققين من الفقهاء قد ارجعوا المسائل الفقهية الى قواعد كلية كل منها ضابط وجامع لمسائل كثيرة وتلك القواعد مسلسلة معتبرة في الكتب الفقهية فتخذ ادلة لاثبات المسائل ونهيا في بادي الامر فذكرها يوجب الاستئناس بالمسائل ويكون وسيلة لتفريها في الازهان فلذا جمع تسع وتسعون قاعدة فقهية وحررت مقالة

ثانية في المقدمة على ما سبأ في ثم ان بعض هذه القواعد وإن كانت بحيث اذا انفرد بوجود من مشتملاته بعض المستثنيات لكن لا تختل كليتها وعمومها من حيث المجموع لما ان بعضها يخص ويقتضي بعضاً

### المقالة الثانية

#### في بيان القواعد الفقهية

﴿مادة ٢﴾ الامور بمقاصدها يعني ان الحكم الذي يرتب على امر يكون على مقتضى ما هو المقصود من ذلك الامر

فلو رعى انسان سباً قاصداً صيداً فاصاب انساناً فتتله لا يقتل به

﴿مادة ٣﴾ العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني ولذا يجري حكم الرهن في البيع بالوفاء

﴿مادة ٤﴾ اليقين لا يزول بالشك

يعني لو كان لانسان على اخر دين يقين وشك في وفائه لا يسقط

﴿مادة ٥﴾ الاصل بقاء ما كان على ما كان

يعني لو اشترى انسان من آخر شيئاً وتركه عنده ثم جاءه لينة فادعى تعبه كان القول للبائع انه باق على ما كان عند شرائه ما لم يقدم دليل على تغيره

﴿مادة ٦﴾ التقدم يترك على قدمه

يعني كالطريق والجري والمسلك تترك على حالها التقدم ما لم يتم دليل على خلافه

﴿مادة ٧﴾ الضرر لا يكون قديماً

يعني لا يعتبر التقدم فيما ضرره فاحش كالوكان يجري قدر في الطريق انعام فيمنع ضرره ولو كان قديماً

﴿مادة ٨﴾ الاصل براءة الذمة فاذا ائلف رجل مال اخر واختلفا في مقداره يكون

القول للمتلف والينة على صاحب المال لاثبات الزيادة

﴿مادة ٩﴾ الاصل في الصفات العارضة العدم مثلاً اذا اختلف شريكاً المضاربة في

حصول الربح وعدمه فالقول للمضارب والينة على رب المال لاثبات الربح

﴿مادة ١٠﴾ ما ثبت بزمان يحكم ببقائه ما لم يوجد دليل على خلافه فاذا ثبت في

زمان ملك شيء لاحد يحكم ببقاء الملك ما لم يوجد ما يزيله

﴿مادة ١١﴾ الاصل اضافة الحادث الى اقرب اوقاته يعني انه اذا وقع الاختلاف



في زمن حدوث امر ينسب الى اقرب الاوقات الى الحال ما لم تثبت نسبتة الى زمان بعيد  
يعني لو تزوج مسلم ذمية ومات فادعت انها اسلمت قبل موته لثرت منه وادعى وارثه انها اسلمت  
بعد موته كان القول قوله ولا تترثه ما لم تثبت بالينة وكذلك القول للبائع ان العيب حدث عند المشتري  
\* مادة ١٢ \* الاصل في الكلام الحقيقة

يعني بجمل اللفظ على المعنى الموضوع له حيث لا قرينة مانعة من ارادته فلو قال انسان اكلمت فلان  
بجمل على الطعام ما لم توجد قرينة تدل على انه انكر ماله عليه من الدين ونحو ذلك  
\* مادة ١٣ \* لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح

وذلك كمن اخذ ثوبا من بزاز وقال له اخذته بعشرة وحمله وذهب به ولم يمنعه والبزاز يقول لا اعطيه  
الا باحد عشر يلزم المشتري احد عشر ولا تعتبر دلالة تركه معه على رضاه بعشرة

\* مادة ١٤ \* لا مسامح للاجتهاد في مورد النص  
يعني ما كان معناه واضحاً كقولوا تعالى احل الله البيع وحرر الربا لا يسوغ الحكم بخلافه بجمله على  
معنى اخر

\* مادة ١٥ \* ما ثبت على خلاف القياس فغيره لا يقاس عليه  
حيث ثبت ان الاصل لا يقتل بفرعه فلا يقاس غيره عليه لانه مخالف للقياس من ان قاتل العمد  
العندوان يقتل

\* مادة ١٦ \* الاجتهاد لا ينتقض بمثله  
يعني لو رفع لقاض حكم قاض ثانعي لا ينتقض ولو كان مخالفاً للمذهب امامو  
\* مادة ١٧ \* المشقة تجلب التيسير يعني ان الصعوبة تصير سبباً للتسهيل ويلزم  
التوسيع في وقت المضايقة يتفرع على هذا الاصل كثير من الاحكام الفقهية كالقرض  
والحوالة والحجر وغير ذلك وما جوزته الفقهاء من الرخص والتخفيفات في الاحكام الشرعية  
مستنبط من هذه القاعدة

\* مادة ١٨ \* الامر اذا ضاق اتسع يعني انه اذا ظهرت مشقة في امر يرخص فيه  
ويوسع

\* مادة ١٩ \* لا ضرر ولا ضرار  
يعني لو فتح انسان كوة على مقرئ معجازه لا يسوغ لجاره ان يفتح كوة على مقرئائه مكافاة له بل  
يمنع كل منهما عن ضرره بآخر فالضرار ما كان بين فريقين كل منهما يضر الاخر

\* مادة ٢٠ \* الضرر يزال  
يعني انه يجب اعدام الضرر وازالة كقتل الحيوان الضار واسباب الامراض والتفنن ونحو ذلك من  
انصار كقطع الطريق والسرقا

## \* مادة ٢١ \* الضرورات تبیح المحظورات

يعني اذا نزل بالانسان احتياج ملجئ كالجموع المبيت يباح له اكل الميتة والاكل من مال اجنبي بغير رضاه ونحو ذلك من المتوعات وقت الرخاء والسعة والاختيار

## \* مادة ٢٢ \* الضرورات تقدر بقدرها

يعني ان ما ابيع للضرورة انما تكون اباحة على قدر ازالة الضرورة فلا يباح الزيادة على ذلك بل يجب الاقتصاد على ما يفي الرمي ويكون سدادا من عوز

## \* مادة ٢٣ \* ما جاز لعذر يطل بزياله

يعني اذا زالت الضرورة بطلت اباحة المنوع

## \* مادة ٢٤ \* اذا زال المانع عاد المنوع

يعني لو كان المانع من قبول اداء شهادة انسان صغر سنه مثلا فيلغ قبلت شهادته

## \* مادة ٢٥ \* الضرر لا يزال بمثله

يعني اذا كان في ازالة الضرر ضرر مثله لا يزال حيث يكون ذلك عبثا بلا فائدة

## \* مادة ٢٦ \* يقبل الضرر الخاص لدفع ضرر عام يتفرع على هذا منع الطبيب

الجاهل

## \* مادة ٢٧ \* الضرر الاشد يزال بالضرر الاخف

يعني لو اشرفت سبينة على الفرق مثلا وكان في طرح المال سلامة النفوس يطرح في البحر قدر ما يسلمها من الفرق

## \* مادة ٢٨ \* اذا تعارض مفسدتان روعي اعظمهما ضررا بارتكاب اخفها

يعني انه يجب ان يستعان بهن ياخذ المال على من يقتل النفوس مثلا

## \* مادة ٢٩ \* يختار اهل الشرين

يعني لو تمس اعداؤه باضرارنا نرعي بقصد الاعتداء

## \* مادة ٣٠ \* حرر المفسد اولي من جلب المنافع

يعني دفع اسباب الامراض اولي من جلب الادوية مثلا فالغلبة قبل التخلية

## \* مادة ٣١ \* الضرر يدفع بقدر الامكان

يعني لو دخل عليك سارق مثلا فدفعته عنك بقدر امكانك فاذا كان من يندفع بالعصا فلا تدفعه

بالسيف

## \* مادة ٣٢ \* الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة او خاصة ومن هذا القليل تجوز

البيع بالوفا حيث انه لما كثرت الديون على اهل بخارى مست الحاجة الى ذلك فصار

مرعيا

﴿مادة ٢٣﴾ الاضرار لا يبطل حق الغير يتفرع على هذه القاعدة انه لو اضطر

انسان من المجموع فاكل طعام الآخر يضمن قيمته

﴿مادة ٢٤﴾ ما حرم اخذه حرم اعطاؤه

يعني كان اعطاء المال بالربا حرام كذلك اخذه بالربا حرام وكذلك طلبه بالربا حرام ومثل الربا غير من الحرمات

﴿مادة ٢٥﴾ ما حرم فعله حرم طلبه

﴿مادة ٢٦﴾ العادة محكمة يعني ان العادة عامة كانت او خاصة تجعل حكماً لا ثبات

حكم شرعي

يعني اذا كانت عادة البلع ان من يهدي سيقاً في عرس انسان باخذ عوضه يلزم العوض ومثله طواف المعلم والصانع حيث صار ذلك عادة يجب وقاؤه

﴿مادة ٢٧﴾ استعمال الناس حجة يجب العمل بها

يعني كوضع اليد على شيء والتصرف فيه فانه دليل على الملك ظاهراً

﴿مادة ٢٨﴾ المتنع عادة كالمتنع حقيقة

يعني ان ما استعمل عادة لا تسمع الدعوى به كالمستقبل غفلاً فاذا ادعى من عرف بالفرع على من عرف بالنفي بانه استدان منه مبلغاً لا تجوز العادة وقوع مثله لا تسمع الدعوى به وكما لو ادعى ان زيدا ابنه ولا يولد مثله للملوك

﴿مادة ٢٩﴾ لا ينكر تغير الاحكام بتغير الازمان

نقسم مثال ذلك في المقدمة

﴿مادة ٤٠﴾ الحقيقة تترك بدلالة العادة

يعني لو وكلت انساناً بشراء طعام لوليمة لا يشتري الا الطعام المعتاد في مثلها لا كل ما يوه كل

﴿مادة ٤١﴾ انما تعتبر العادة اذا اطردت او غلبت

يعني لا يلزم ان يكون جهاز العرس الا على العادة الغالبة فلو جهزت عروس باكثر من العادة الغالبة لا يعتبر ولا يقاس عليه

﴿مادة ٤٢﴾ العبرة للغالب الشائع لا للنادر

يعني لو قدر واحد مهر زوجو باكثر من ثلاثة آلاف في يروت او اثنان او ثلثة لا يعتبر ذلك من مجمل اذا لم يقدر على الغالب وهو ثلثة آلاف

﴿مادة ٤٣﴾ المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً

يعني حيث كن المعروف بين الناس بقاء اتمر الي نحيو على شجر لا يلزم المشتري بتطوقه قبل ذلك

﴿مادة ٤٤﴾ المعروف بين التجار كالمشروط بينهم

يعني كاستفقيه والسند المعروف بينهم يجري بينهم على عرفهم

﴿مادة ٤٥﴾ التعيين بالعرف كالتعيين بالنص

يعني اذا اطلق الواقف وقته مجمل على الاستغلال لا السكنى حيث كان عرف الواقفين كذلك

﴿مادة ٤٦﴾ اذا تعارض المانع والمقتضى يقدم المانع فلا يبيع الراهن الرهن لآخر

ما دام في يد المرهن

﴿مادة ٤٧﴾ التابع تابع فاذا بيع حيوان في بطنه جنين يدخل الجنين في البيع

تبعاً

﴿مادة ٤٨﴾ التابع لا ينفرد بالحكم فالجنين الذي في بطن الحيوان لا يباع منفرداً

عن أمه

﴿مادة ٤٩﴾ من ملك شيئاً ملك ما هو من ضروراته فاذا اشترى رجل داراً

ملك الطريق الموصل إليها

﴿مادة ٥٠﴾ اذا سقط الأصل سقط الفرع

يعني اذا سقط الدين عن الأصل سقط عن الكفيل وكذلك المراجعة المرتبة عليه

﴿مادة ٥١﴾ الساقط لا يعود كما ان المعدوم لا يعود

يعني اذا أبرأ الدين مديونه من الدين وقبل ابراءه لا يعود الدين ولو اقر به المديون

﴿مادة ٥٢﴾ اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه

يعني اذا بطلت شركة تعدت الوكيلة انهي في صحتها

﴿مادة ٥٣﴾ اذا بطل الأصل يصار الى البدل فاذا لم يمكن رد المقتضوب يرد بدله

﴿مادة ٥٤﴾ يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها فلو وكل المشتري البائع في

قبض المبيع لا يجوز اما لو اعطى جولفاً للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان

ذلك قبضاً من المشتري

﴿مادة ٥٥﴾ يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء مثال ذلك ان هبة المحصنة

المشاعة لا تصح لكن اذا وهب رجل عتاراً من اخر فاستحق من ذلك العتار حصّة شائعة

لا تبطل الهبة في حق الباقي مع انه صار بعد الاستحقاق حصّة شائعة

﴿مادة ٥٦﴾ البقاء اسهل من الابتداء

يعني لو كانت قصرة على الطريق العام لا تصرف لهم وعد ابتداء بها منع

﴿مادة ٥٧﴾ لا يتم التبرع الا قبض فاذا وهب احد شيئاً الى اخر لا تتم الهبة

قبل القبض

﴿مادة ٥٨﴾ التصرف على الرعية منوط بالمصلحة

﴿مادة ٥٩﴾ الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة فولاية المتولي على الوقف اولى من ولاية القاضي عليه

﴿مادة ٦٠﴾ اعمال الكلام اولى من اهلاله يعني لا يهمل الكلام ما امكن جملة على معنى

كما اذا قال لك عندي مال يهمل كلامه على اقل ما ينسب مالا ولا يهمل  
﴿مادة ٦١﴾ اذا تعذرت الحقيقة بصار الى الهجاز

كما لو اوصى لبي فلان وله ابناء ابناء يهمل كلامه عليهم مجازا

﴿مادة ٦٢﴾ اذا تعذرا اعمال الكلام يهمل يعني انه اذا لم يمكن حمل الكلام على معنى حقيقي او مجازي اهل

كما لو اوصى ببيت من غنمو وليس له غنم او وقف على اولاده وليس له اولاد ولا اولاد اولاد  
فتبطل الوصية والوقف

﴿مادة ٦٣﴾ ذكر بعض مالا يجرى كذكر كله  
كن اعق رقة عده يعني كله

﴿مادة ٦٤﴾ المطلق يجري على اطلاقه اذا لم يتم دليل التقييد نصا او دلالة  
يعني لو قال وقف على الثروة لا يتقيد بتقدير مخصوص

﴿مادة ٦٥﴾ الوصف في الحاضر لغو وفي الغائب معتبر مثلاً لو اراد البائع بيع  
فرس اشهب حاضر في المجلس وقال في ايجابه بعت هذا الفرس الادم و اشار اليه وقبل  
البائع صح البيع ولغا وصف الادم واما لو باع فرساً غائباً وذكر انه اشهب والحال انه ادم  
لا يتعقد البيع

﴿مادة ٦٦﴾ السؤال معاد في الجواب يعني ان ما قيل في السؤال المصدق كان  
الجيب المصدق قد اقر به

كما لو قل لك انسان امالي عدك مقدار كذا من الدين فقلت نعم كان تقديره لك عندي ذلك  
﴿مادة ٦٧﴾ لا ينسب الى ساكت قول لكن السكوت في معرض الحاجة بيان يعني انه

لا يقال لساكت انه قال كذا لكن السكوت فيما يلزم التكلم به اقرار وبيان

وذلك كما داربت احداً يتصرف في شيء تصرفاً منك بلا اذن منك وسكت بلا علم بعد ذلك  
اقرار منك به بخبره لك

﴿مادة ٦٨﴾ دليل الشيء في الامور الباطنة يقوم مقامه يعني انه يحكم بالظاهر فيما  
يتعسر الاطلاع على حقيقته

كما لو ضرب انسان آخر بحد سيف فجرحه جرحاً مات به يعد قتل عمداً وان لم نطلع على قصده لذلك لان ذلك دليل كاف على تعمد قتل

### ﴿مادة ٦٩﴾ الكتاب كالمخطاب

يعني لو كتب انسان لآخر اني بعثك انشيء الغلامي بكذا من المال وحين اطلع الاخر عليه قبل لفظاً او خطاً انعقد البيع.

### ﴿مادة ٧٠﴾ الاشارات المعهودة للآخرس كالبيان باللسان

### ﴿مادة ٧١﴾ يقبل قول المترجم مطلقاً

### ﴿مادة ٧٢﴾ لاعبة بالظن الذين خطئ

اذا دفعت مالا لانسان ظاناً انه يلزمك ثم تبين انه غير لازم عليك تسترده وذلك كن دفع للشفيع مالا صلحاً عن اسقاط شفيعه فله استرداده ولو ظن انه واجب عليه.

### ﴿مادة ٧٣﴾ لاجحة مع الاحتمال الناشيء عن دليل مثلاً لو اقر احد للاحد ورثته

بدين فان كان في مرض موته لا يصح مالم يصدق باقي الورثة وذلك لان احتمال كونه

المرضي قصد بهذا الاقرار حرمان سائر الورثة مستند الى دليل كونه في المرض واما اذا

كان الاقرار في حال الصحة جاز واحتمال ارادة حرمان سائر الورثة حيثئذ من حيث انه

احتمال مجرد ونوع من التوهم لا يمنع حجية الاقرار

### ﴿مادة ٧٤﴾ لاعبة للتوهم

انظر مادة ١٧٤١

### ﴿مادة ٧٥﴾ الثابت بالبرهان كالثابت بالعيان

يعني اذا ثبت شيء بالبيئة الشرعية مثلاً كان حكمه كالمشاهدة بالعيان

### ﴿مادة ٧٦﴾ البيئة للدعي واليمين على من انكر

يعني حيث ان الاصل براءة الذمة يكون المنكر متمسكاً بالاصل فيقبل قوله مع يمينه

### ﴿مادة ٧٧﴾ البيئة لاثبات خلاف الظاهر واليمين لابناء الاصل

يعني ان من كان واضع اليد على مال فالظاهر انه ملكه وكونه للخارج خلاف الظاهر فتكون البيئة

لخارج واذا لم تكن له بيئة على مدعى يكون له حق اليمين على واضع اليد

### ﴿مادة ٧٨﴾ البيئة حجة متعديّة والاقرار حجة قاصرة

يعني لو اقر وارث بدين على مورثه وباقي الورثة انكروا ذلك لا ينعدي بغيرهم واذا ثبت ذلك

ببيئة تعدى لانصباهم

### ﴿مادة ٧٩﴾ المرء مواخذ باقراره

يعني ان الانسان امكف اذا خبر بحق لغيره على نفسه بعمل بحسب ذلك الاقرار اذا لم يرتد اقراره

ولم يكذب المحكم الشرعي فيكون شاهداً على نفسه بقراره بغيره وكفى بذلك شاهداً

﴿مادة ٨٠﴾ لاجتماع التناقض لكن لا يخل مع حكم المحاكم مثلاً لو رجع الشاهدان عن شهادتهما لابقى شهادتهما حجة لكن لو كان القاضي حكم بما شهدا به أولاً لا يتنقض ذلك الحكم وإنما يلزم على الشاهدین ضمان المحكوم به

﴿مادة ٨١﴾ قد ثبت الفرع مع عدم ثبوت الاصل مثلاً لو قال رجل ان فلان على فلان كذا ديناً وأنا كميل به وبناء على انكار الاصل ادعى الدائن على الكميل بالدين لزم على الكميل ادائه

﴿مادة ٨٢﴾ المعلق بالشرط يجب ثبوته عند ثبوت الشرط  
يعني اذا قال انسان لآخر ان لم اوافك بخصك غدا فانا ضامن لما لك علي من الدين فاذا لم يواف به في الوقت المعين يلزمه ماله علي من الدين

﴿مادة ٨٣﴾ يلزم مراعاة الشرط بقدر الامكان  
يعني لو قال انسان لآخر انا كميل بنفس خصمك فلان فاذا لم يحضر معك غدا الى المحكمة فانا احضر اليها فاذا مضى الغد ولم يحضره يلزم باحضاره حسب امكانه فان غاب وعمله معلوم يهل مسافة ذهابه اليه وايضا وان لم يعرف مكانه لا يلزم باحضاره لعدم امكانه كما لو مات

﴿مادة ٨٤﴾ المواعيد بصور التعاليق تكون لازمة مثلاً لو قال رجل لا اخرج هذا الشيء لفلان واذا لم يعطك ثمنه فانا اعطيه لك فلم يعطه المشتري الثمن لزم على الرجل اداء الثمن المذكور بناء على وعده المعلق

﴿مادة ٨٥﴾ اخراج بال ضمان يعني ان من يضمن شيئاً لو تلف يتنفع به في مقابلة الضمان مثلاً لو رد المشتري حيوياً باختيار العيب وكان قد استعمله مدة لا تلزمه اجرة لانه لو كان قد تلف في يده قبل الرد لكان من ماله

يعني ان من يضمن شيئاً اذا تلف يكون نفع ذلك الشيء له في مقابلة ضمانه حال التلف ومنه اخذ قوله نعم بغيره

﴿مادة ٨٦﴾ الاجر والضمان لا يجتمعان  
يعني ان الانسان اذا استاجر دابة وهنك بلا تعدي لا يضمن سوى الاجرة واذا اشترى دابة فهلك صحت قيمتها ولا اجرة عليه

﴿مادة ٨٧﴾ الغرم بالغرم يعني ان من ينال نفع شيء فيجمل ضرره مثلاً احد تشرك في عمل يلزمه من الخسران حسب ما يوحى ياخذ من الربح

﴿مادة ٨٨﴾ النعمة بقدر النعمة والنعمة بقدر النعمة

يعني ان نعمت بعضي قد اجرة من عملها اذا لم يسبق عنه عند عن رضى بدون ذلك واصل هذا وما فيه من قسمة لعدم ثبوت النعمة حيث يتفاوتون في السهام كما يعلم ذلك من باب التسمية المحررة في

كتب الشرع

﴿ مادة ٨٩ ﴾ يضاف الفعل الى الفاعل لا الامر ما لم يكن مجبراً

يعني لو قال انسان لا خرافة مال فلان ففعل كان الضمان على المأمور اذا فعل ذلك حيث لم يكن الامر مجبراً شرعاً كما يعلم من باب الاكراه الا في

﴿ مادة ٩٠ ﴾ اذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم الى المباشر مثلاً لو حذر رجل بشراً في الطريق العام فالتى احد حيوان شخص في ذلك البئر ضمن الذي التى الحيوان ولا شيء على حافر البئر

﴿ مادة ٩١ ﴾ المجاوز الشرعي يتنافي الضمان مثلاً لو حذر انسان في ملكه بشراً فوقع فيه حيوان رجل وهلك لا يضمن حافر البئر شيئاً

﴿ مادة ٩٢ ﴾ المباشر ضامن وان لم يتعمد

يعني من اتلف مال غيره بغير وجه شرعي يضمنه مطلقاً سواء تعمد ذلك ام لم يتعمد حيث كان مباشراً ذلك بنفسه كذلك من اتلف نفس انسان

﴿ مادة ٩٣ ﴾ المتسبب لا يضمن الا بالتعمد

يعني كمن وضع حياً في بيت فأكفه انسان فأتى به ولا يضمنه بخلاف ما لو اوجره اياه بان صبه سيفه خلفه وابالعه اياه كرها فأتى فأكفه يضمن دية وكذا من وضع حجراً في غير مهابل يرمي فبعت الرمح وقتلته فاحترق به شيء لا يضمنه الواضع

﴿ مادة ٩٤ ﴾ جناية العجماء جبار

يعني ما انتفخت أنسية من مل او نفس حذر حيث لم يتسبب فعلها عن فعل انسان او تقصيره بان تقتلت بنفسها مثلاً وكذلك سائر انبيائهم

﴿ مادة ٩٥ ﴾ الامر بالتصرف في ملك الغير باطل

﴿ مادة ٩٦ ﴾ لا يجوز لاحد ان يتصرف في ملك الغير بلا اذنه

﴿ مادة ٩٧ ﴾ لا يجوز لاحد ان يأخذ مال احد بلا سبب شرعي

السبب الشرعي ما جعته الشرع سبباً لتملك وجواز التصرف كالارث والوصية والهبة والبيع

﴿ مادة ٩٨ ﴾ تبدل سبب الملك قائم مقام تبدل الذات

مثلاً لو وهب انسان ارضه لاجني ثم استردها منه ثم باعها منه كان الشفيع حتى اخذها بالشفيع ولو لا تبدل الهبة بالبيع لم يكن له ذلك فكانها تبدلت بغيرها

﴿ مادة ٩٩ ﴾ من استعجل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه

يعني لو قتل انسان وارثه مثلاً يحرم من ارثه كمن قطف ثمرة بستانه قبل صلاحيتها يحرم من الانتفاع بها في اوان قطفها وامثلة ذلك كثيرة لا تحصى

﴿ مادة ١٠٠ ﴾ من سعى في نقض ما تم من جهة فسعيه مردود عليه



ينفي لو باع انسان مالا على انه له ثم ادعى ان ذلك المال ليس له لا تسمع دعواه حيث اراد نقض البيع الذي ائنه

## الكتاب الاول

❖ في البيوع وينقسم الى مقدمة وسبعة ابواب ❖

❖ المقدمة ❖

❖ في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالبيوع ❖

❖ مادة ١٠١ ❖ الاجاب اول كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء

التصرف ويوجب ويثبت التصرف

❖ مادة ١٠٢ ❖ القول ثاني كلام يصدر من احد العاقدين لاجل انشاء

التصرف ويؤتم العقد

❖ مادة ١٠٣ ❖ العقد التزام المتعاقدين وتعهدا امراً وهو عبارة عن ارتباط

الاجاب بالقبول

❖ مادة ١٠٤ ❖ الانقضاء تعلق كل من الاجاب والقبول بالآخر على وجه

مشروع يظهر اثره في متعلتها

واراد متعلتها اشيع والتم والتم هو تلك المشتري المبيع وتلك النائع التمن

❖ مادة ١٠٥ ❖ البيع مبادلة مال بمال ويكون منعقد أو غير منعقد

❖ مادة ١٠٦ ❖ البيع المعقد هو البيع الذي ينعقد على الوجه المذكور وينقسم الى

صحيح وفاسد ونافذ وموقوف

❖ مادة ١٠٧ ❖ البيع غير المنعقد هو البيع الباطل

❖ مادة ١٠٨ ❖ البيع الصحيح هو البيع المجاز وهو البيع المشروع ذاتاً وصناً

❖ مادة ١٠٩ ❖ البيع الفاسد هو المشروع اصلاً لا وصناً يعني انه يكون صحيحاً

باعتبار ذاته فاسد اما اعتبار بعض اوصافه الخارجة ( راجع الباب السابع

❖ مادة ١١٠ ❖ اشيع الباطل مالا يصح اصلاً يعني انه لا يكون مشروعاً اصلاً

❖ مادة ١١١ ❖ البيع الموقوف بيع يتعلق به حق آخر كبيع الفضولي

❖ مادة ١١٢ ❖ الفضولي هو من يتصرف بحق آخر بدون اذن شرعي

❖ مادة ١١٣ ❖ البيع الفاذ بيع لا يتعلق به حق آخر وهو ينقسم الى لازم وغير لازم

- ❖ مادة ١١٤ ❖ البيع اللازم هو البيع النافذ العاري عن الخيارات
- ❖ مادة ١١٥ ❖ البيع غير اللازم هو البيع النافذ الذي فيه أحد الخيارين
- ❖ مادة ١١٦ ❖ الخيار كونه أحد العاقدين مخيراً على ما سيبيح في بابها
- ❖ مادة ١١٧ ❖ البيع البات هو البيع القطعي
- ❖ مادة ١١٨ ❖ بيع الوفاء هو البيع بشرط أن المشتري متى رد الثمن يرد البائع إليه
- المبيع وهو في حكم البيع الجائر بالنظر إلى انتفاع المشتري به وفي حكم البيع الماسد بالنظر إلى كون كل من الطرفين مقتدرًا على التسخير في حكم الرهن بالنظر إلى أن المشتري لا يقدر على بيعه إلى غيره
- ❖ مادة ١١٩ ❖ بيع الاستغلال هو بيع المال وفاء على أن يستأجره غير البائع
- ❖ مادة ١٢٠ ❖ البيع باعتبار المبيع ينقسم إلى أربعة أقسام القسم الأول بيع المال بالثمن وبما أن هذا القسم أشهر البيوع يسمى بالبيع المطلق القسم الثاني هو الصرف والقسم الثالث بيع المقايضة والقسم الرابع السلم
- ❖ مادة ١٢١ ❖ الصرف بيع النقد بالنقد
- ❖ مادة ١٢٢ ❖ بيع المقايضة بيع العين بالعين أي مبادلة مال بمال غير النقدين
- ❖ مادة ١٢٣ ❖ السلم بيع مؤجل بمجمل أي أن يكون سلع مؤجلاً وأمن مهنلاً حالاً
- ❖ مادة ١٢٤ ❖ الاستصناع عقد مقاوله مع أهل الصناعة على أن يعمل شيئاً فالعامل صانع والمشتري مستصنع والشيء مصنوع
- ❖ مادة ١٢٥ ❖ الملك مملكة الإنسان سواء كان أعياناً أو منافع
- ❖ مادة ١٢٦ ❖ المال هو ما يميل إليه طبع الإنسان ويمكن ادخاره إلى وقت الحاجة
- منقولاً كان أو غير منقول
- ويقدر على فلس وما قيمته فلس
- ❖ مادة ١٢٧ ❖ المال المنقوم يستعمل في معنيين الأول بمعنى ما يباح الانتفاع به والثاني بمعنى المال المحرز فالسك في البحر غير منقوم وإذا اصطيد صار منقوماً بالأحرار
- ❖ مادة ١٢٨ ❖ المنقول هو الشيء الذي يمكن نقله من محل إلى آخر فيشمل النقود والعروض والمحرمات والمكبلات والموزونات
- وإسائه وانحران له يكونان نكاحاً للأرض

❖ مادة ١٢٩ ❖ غير المقبول ما لا يمكن نقله من محل الى آخر كالدور والاراضي ما يسمى بالعقار

❖ مادة ١٣٠ ❖ النقود جمع نقد وهو عبارة عن الذهب والنفضة وما قام مقامها كالفلوس النافذة

❖ مادة ١٣١ ❖ العروض جمع عرض بالتحريك والتسكين وهي ماعد النقود والسلعة متاع التجارة كالحبوب والكميات والموزونات والقماش

❖ مادة ١٣٢ ❖ المقدرات مائتمين مقاديرها بالكيل او الوزن او العدد او الذراع وهي شاملة للكميات والموزونات والعدديات والمزروعات ويقال لما خلط

❖ مادة ١٣٣ ❖ الكلي والمكيل هو ما يكال

❖ مادة ١٣٤ ❖ الوزني والموزون هو ما يوزن

❖ مادة ١٣٥ ❖ العددي والمعدود هو ما يعد

❖ مادة ١٣٦ ❖ الذرعي والمذروع هو ما يقاس بالذراع

❖ مادة ١٣٧ ❖ المحدود هو العقار الذي يمكن تعيين حدوده واطرافه

❖ مادة ١٣٨ ❖ المشاع ما يحوي على حصص شائعة

❖ مادة ١٣٩ ❖ الحصص الشائعة هي السهم الساري الى كل جزء من اجزاء المال المشترك

❖ مادة ١٤٠ ❖ الجنس ما لا يكون بين افرادة تماوت فاحش بالنسبة الى الغرض منه

❖ مادة ١٤١ ❖ الجراف والمجازفة بيع مجموع بلا تقدير

❖ مادة ١٤٢ ❖ حق المرور هو حق المشي في ملك آخر

❖ مادة ١٤٣ ❖ حق الشرب هو نصيب معين معاًوم من النهر ونحوه

❖ مادة ١٤٤ ❖ حق المسيل حق حريان الماء والسيل والتوكاف من دار الى

الخارج

سوك رشح مع مع من سلف وحق

❖ مادة ١٤٥ ❖ المثلى ما يوجد مثله في السوق بدون تماوت يعتد به كالنفع والزيت

❖ مادة ١٤٦ ❖ التقيي ما لا يوجد له مثل في السوق او يوجد لكن مع التفاوت

المعتد به في القيمة كالدواب والبهائم

❖ مادة ١٤٧ ❖ العدديات المتشاركة المعدودات هي التي لا يكون بين افرادها

- وأحاديها تفاوتت في القيمة فجميعها من المثليات كالبيض والجوز
- ﴿مادة ١٤٨﴾ العدديات المتفاوتة هي التي يحسب بين أفرادها وأحاديها تفاوتت في القيمة فجميعها قيميات
- ﴿مادة ١٤٩﴾ البيع يعني ماهيته وحقيقته عبارة عن مبادلة مال بمال وبطلق على الإيجاب والقبول أيضاً للدلالة على المبادلة
- ﴿مادة ١٥٠﴾ محل البيع هو المبيع
- ﴿مادة ١٥١﴾ المبيع ما يباع وهو العين التي تنعين في البيع وهو المنصود الأصلي من البيع لأن الانتفاع إنما يكون بالأعيان والأثمان وسيلة للمبادلة
- ﴿مادة ١٥٢﴾ الثمن ما يكون بدلاً للبيع ويتعلق بالذمة
- ﴿مادة ١٥٣﴾ الثمن المسمى هو الثمن الذي يسميه وبعينه العاقدان وقت البيع بالترضي سواء كان مطابقاً لقيمة المبيع الحقيقية أو ناقصاً عنها أو زائداً عليها
- ﴿مادة ١٥٤﴾ القيمة هي الثمن الحقيقي للشيء عند إربائه
- ﴿مادة ١٥٥﴾ الثمن الشيء الذي يباع بالثمن
- ﴿مادة ١٥٦﴾ التأجيل تعليق الدين وتأخير الوفاء وقت معين
- ﴿مادة ١٥٧﴾ التقسيط تأجيل أداء الدين مفرقاً إلى أوقات متعددة معينة
- ﴿مادة ١٥٨﴾ الدين ما يثبت في الذمة كمقدار من الدراهم في ذمة رجل ومقدار منها ليس بحاضر والمقدار المعين من الدراهم أو من صبرة الحنطة الحاضرين قبل الإفراز فكلها من قبيل الدين
- ﴿مادة ١٥٩﴾ العين الشيء المعين الشخص كبيت وحصان وكرسى وصبرة حنطة وصبرة دراهم حاضرين فكلها من الأعيان
- ﴿مادة ١٦٠﴾ البائع هو من يبيع
- ﴿مادة ١٦١﴾ المشتري هو من يشتري
- ﴿مادة ١٦٢﴾ المتبايعان هما البائع والمشتري وبسيان عاقدين أيضاً
- ﴿مادة ١٦٣﴾ الإقالة رفع عقد البيع وإزالته
- ﴿مادة ١٦٤﴾ الغرر توصيف المبيع للمشتري بغير صفته الحقيقية فربما لا يبر
- ﴿مادة ١٦٥﴾ الغبن الفاحش غن على قدر نصف العشر في العروض والعشر في المحبوبات والخمسة في العقارات وزيادة

﴿مادة ١٦٦﴾ القديم هو الذي لا يوجد من يعرفه  
الا كما هو وضده المحدث وهو من يوجد في اهل المصر من بيع حذوته

## الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد البيع وفيه خمسة فصول

### الفصل الاول

فما يتعلق بركن البيع

- ﴿مادة ١٦٧﴾ البيع يتعقد بايجاب وقبول  
﴿مادة ١٦٨﴾ الايجاب والقبول في البيع عبارة عن كل لفظين مستعملين لانشاء  
البيع في عرف البلد او القوم  
﴿مادة ١٦٩﴾ الايجاب والقبول يكونان بصيغة الماضي كبعث واشترت واي  
لفظ من هذين ذكر اولاً فهو ايجاب والثاني قبول فلو قال البائع بعث ثم قال المشتري  
اشترت او قال المشتري اولاً اشترت ثم قال البائع بعث انعقد البيع ويكون لفظ بعث  
في الاولى ايجاباً واشترت قبولاً وفي الثانية ما لعكس ويتعقد البيع ايضاً بكل لفظ ينبيء  
عن انشاء التملك والتملك كقول البائع اعطيت او ملكت وقول المشتري اخذت او  
تملكت او رضيت وامثال ذلك  
﴿مادة ١٧٠﴾ يتعقد البيع بصيغة المضارع ايضاً اذا اريد بها الحال كما في عرف بعض  
البلاد كما بيع واشترى واذا اريد بها الاستقبال لا يتعقد  
﴿مادة ١٧١﴾ صيغة الاستقبال التي هي بمعنى الوعد المجرد مثل سأبيع وسأشترى  
لا يتعقد بها البيع  
﴿مادة ١٧٢﴾ لا يتعقد البيع بصيغة الامر ايضاً كبيع واشترى اذا دلت بطريق  
الاقتضاء على الحال فيحتمل ان يتعقد بها البيع فلو قال المشتري بعني هذا الشيء بكذا من  
الدرهم وقال البائع بعثك لا يتعقد البيع اما لو قال البائع للمشتري خذ المال بكذا من  
الدرهم وقال المشتري اخذه او قال المشتري اولاً اخذت هذا الشيء بكذا غرضاً وقال  
البائع خذه او قال الله يبارك لك وامثاله انعقد البيع فان قوله خذه والله يبارك ههنا بمعنى

ها انا اذا بعث فخذ

وقال نفوذ ذلك دلالة اقتضاء حيث لا بد من تقدير لفظ آخر لتمام المعنى  
 \* مادة ١٧٣ \* كما يكون الايجاب والقبول بالمشافهة يكون بالمكاتبة ايضاً  
 بان تكتب الآخر بعثك الشيء الفلاني بكذا ويكتب في مجلس مطالعة الكتاب او بلفظ قلت بنعتقد

البيع

\* مادة ١٧٤ \* ينقذ البيع بالاشارة المعروفة للآخرس  
 \* مادة ١٧٥ \* حيث ان المقصد الاصيل من الايجاب والقبول هو تراضي الطرفين  
 ينقذ البيع بالمبادلة الفعلية الدالة على التراضي ويسمى هذا بيع التعاطي مثال ذلك ان  
 يعطي المشتري للخباز مقداراً من الدراهم فيعطيه الخباز بها مقداراً من الخبز بدون  
 تلفظ بايجاب وقبول او ان يعطي المشتري الثمن للبائع ويأخذ السلعة ويسكت البائع وكذا  
 لوجاء رجل الى بائع الحنطة ودفع له خمسة دنانير وقال بكم تباع المد من هذه الحنطة فقال  
 بدينار فسكت المشتري ثم طلب منه الحنطة فقال له البائع اعطيك اياها غداً ينقذ البيع  
 ايضاً وان لم يجر بينهما الايجاب والقبول وفي هذه الصورة لو ترقى سعر المد بدينار وكذا بالعكس لو  
 رخصت الحنطة وتدنست فيا تمها فالمشتري مجبور على قبولها بالثمن الاول وكذا لو قال  
 المشتري للقصاب اتضع لي بخمسة غروش لحماً من هذا الجانب من هذه الشاة فتقطع  
 القصاب اللحم ووزنه واعطاه اياه انقذ البيع وليس للمشتري الامتناع من قبوله واخذه  
 \* مادة ١٧٦ \* اذا تكرر عقد البيع بتبديل الثمن او تزيده او تنقصه يعتبر  
 العقد الثاني فلو تباع رجلان مالاً معلوماً بمائة غرش ثم بعد انعقاد البيع تباعا ذلك المال  
 بدينار او بمائة وعشرة او بتسعين غرشاً يعتبر العقد الثاني

## الفصل الثاني

في بيان لزوم موافقة القبول للايجاب

\* مادة ١٧٧ \* اذا اوجب احد العاقدين بيع شيء بشيء يلزم لصحة العقد قبول  
 العاقد الآخر على الوجه المطابق للايجاب وليس له تبعض الثمن او الثمن وتفريقها فلو  
 قال البائع للمشتري بعثك هذا الثوب بمائة غرش مثلاً فاذا قبل المشتري البيع على الوجه  
 المشروح اخذ الثوب جميعه بمائة غرش وليس له ان يقبل جميعه او نصفه بخمسين غرشاً

وكذا لو قال له بعثك هذين الفرسين بثلاثة الاف قرش وقبل المشتري بأخذ الفرسين  
بثلاثة الاف وليس له ان يأخذ احدهما بالف وخمسمائة

﴿مادة ١٧٨﴾ تكفي موافقة القبول للايجاب ضمناً فلو قال البائع للمشتري بعثك  
هذا المال بالف قرش وقال المشتري اشتريته منك بالف وخمسمائة قرش انعقد البيع  
على الالف الا انه لو قبل البائع هذه الزيادة في المجلس يلزم المشتري حينئذ ان  
يعطيه الخمسمائة قرش التي زادها ايضاً وكذا لو قال المشتري للبائع اشتريت منك هذا  
المال بالف قرش فقال البائع بعته منك بثمنا مائة قرش ينعقد البيع ويلزم تنزيل المائتين  
من الالف

﴿مادة ١٧٩﴾ اذا اوجب احد المتبايعين في اشياء متعددة بصفة واحدة سواء  
عين لكل منها ثمناً على حدة ام لا فلاخر ان يقبل ويأخذ جميع المبيع بكل الثمن وليس له  
ان يقبل ويأخذ ما شاء منها بالثمن الذي عين له بتفريق الصفة مثلاً لو قال البائع بعث  
هذين الفرسين بثلاثة الاف قرش هذا بالف وهذا بالفين او قال كل واحد منها بالف  
 وخمسمائة قرش فله المشتري ان يأخذ الفرسين بثلاثة الاف قرش وليس له اخذ احدهما  
بالثمن الذي عين له وكذا لو قال البائع بعث هذه الاثواب الثلاثة كل واحد بمائة قرش  
وقال المشتري قبلت احدها بمائة قرش او اثنين منها بمائتي قرش لا ينعقد البيع

﴿مادة ١٨٠﴾ لو ذكر احد المتبايعين اشياء متعددة وبين لكل واحد ثمناً على  
حدته وجعل لكل على الانفراد ايجاباً وقبل الاخر بعضها بالثمن المسمى له انعقد البيع فيما  
قبله فقط مثلاً لو ذكر البائع اشياء متعددة وبين لكل منها ثمناً معيناً على حدة وكره  
لفظ الايجاب لكل واحد منها على الانفراد كأن يقول بعث هذا بالف وبعث هذا بالفين  
فالمشتري حينئذ ان يقبل ويأخذ ايها شاء بالثمن الذي عين له

### الفصل الثالث

في حق مجلس البيع

﴿مادة ١٨١﴾ مجلس البيع هو الاجتماع الواقع لعقد البيع

﴿مادة ١٨٢﴾ المتبايعان بالخيار بعد الايجاب الى اخر المجلس مثلاً لو اوجب

احد المتبايعين البيع في مجلس البيع بان قال بعث هذا المال او اشتريت ولم يقل الاخر

على النور اشترت او بعث بل قال ذلك متراخياً قبل انتهاء المجلس يتعقد البيع ولو طال تلك المدة

﴿مادة ١٨٣﴾ لو صدر من احد العاقدين بعد الايجاب وقبل القبول قول او فعل يدل على الاعراض بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعد ذلك مثلاً لو قال احد المتبايعين بعث او اشترت واشتغل الاخر قبل القبول بأمراخر او بكلام اجنبي لا تعلق له بتعقد البيع بطل الايجاب ولا عبرة بالقبول الواقع بعده ولو قبل انقضاء المجلس

﴿مادة ١٨٤﴾ لو رجع احد المتبايعين عن البيع بعد الايجاب وقبل القبول بطل الايجاب فلو قبل الاخر بعد ذلك في المجلس لا يتعقد البيع مثلاً لو قال البائع بعث هذا المتاع بكذا وقبل ان يقول المشتري قبلت رجع البائع ثم قبل المشتري بعد ذلك لا يتعقد البيع

﴿مادة ١٨٥﴾ تكرار الايجاب قبل القبول يبطل الاول ويعتبر فيه الايجاب الثاني فلو قال البائع للمشتري بعثك هذا الشيء بمائة قرش ثم بعد هذا الايجاب قبل ان يقول المشتري قبلت رجع فقال بعثك اياه بمائة وعشرين قرشاً وقبل المشتري بلفو الايجاب الاول ويتعقد البيع على مائة وعشرين قرشاً

## الفصل الرابع

في حق البيع بالشرط

﴿مادة ١٨٦﴾ البيع بشرط يقتضيه العقد صحيح والشرط معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يحبس المبيع الى ان يقبض الثمن فهذا الشرط لا يضر في البيع بل هو بيان لمقتضى العقد

﴿مادة ١٨٧﴾ البيع بشرط يؤيد العقد صحيح والشرط ايضاً معتبر مثلاً لو باع بشرط ان يرهن المشتري عند البائع شيئاً معلوماً او ان يكفل له بالثمن هذا الرجل صحيح البيع ويكون الشرط معتبراً حتى انه اذا لم يفسد المشتري بالشرط فللبائع فسخ العقد لان هذا الشرط مؤيد للتسليم الذي هو مقتضى العقد

﴿مادة ١٨٨﴾ البيع بشرط متعارف يعني الشرط المرعي في عرف البلدة صحيح



والشرط معتبر مثلاً لو باع الفروء على ان يخطط بها الظهارة او القفل على ان يسره في الباب او الثوب على ان يرقة يصح البيع ويلزم البائع الوفاء بهذه الشروط  
 \* مادة ١٨٩ البيع بشرط ليس فيه نفع لاحد العاقدين يصح والشرط لغو مثلاً  
 بيع المحبوس على ان لا يبيعه المشتري لآخر او على شرط ان يرسله في المرعى صحيح والشرط لغو

وان كان فيه نفع للمحبوس اكنه ليس من اهل النزاع

## الفصل الخامس

### في اقالة البيع

\* مادة ١٩٠ للعاقدين ان يتقابلا البيع رضاهما بعد انعقاده  
 \* مادة ١٩١ الاقالة كالبيع تكون بالايجاب والقبول مثلاً لو قال احد العاقدين اقلت البيع او فسخته وقال الاخر قبلت او قال احدهما للاخر اقلني البيع فقال الاخر قد فعلت صحت الاقالة وينفسخ البيع  
 \* مادة ١٩٢ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة  
 \* مادة ١٩٣ يلزم اتحاد المجلس في الاقالة كالبيع يعني انه يلزم ان يوجد القبول في مجلس الايجاب واما اذا قال احد العاقدين اقلت البيع وقبل ان يقبل الاخر انقض المجلس او صدر من احدهما فعل او قول يدل على الاعراض ثم قبل الاخر لا يعتبر قبولة ولا يفيد شيئاً حيثئذ

\* مادة ١٩٤ يلزم ان يكون المبيع قائماً وموجوداً في يد المشتري وقت الاقالة فلو كان المبيع قد تلف لا تصح الاقالة  
 \* مادة ١٩٥ لو كان بعض المبيع قد تلف صحت الاقالة في الباقي مثلاً لو باع ارضه التي ملكها مع الزرع وبعد ان حصد المشتري الزرع تقابلا البيع صحت الاقالة في حق الارض بقدر حصتها من الثمن المسمى

\* مادة ١٩٦ هلاك الثمن اي تلفه لا يكون مانعاً من صحة الاقالة



## الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالمبيع وينقسم إلى أربعة فصول

### الفصل الأول

في حق شروط المبيع وأوصافه

- ❖ مادة ١٩٧ \* يلزم أن يكون المبيع موجوداً
- ❖ مادة ١٩٨ \* يلزم أن يكون المبيع مقدور التسليم
- ❖ مادة ١٩٩ \* يلزم أن يكون المبيع مالاً منقوماً
- ❖ مادة ٢٠٠ \* يلزم أن يكون المبيع معلوماً عند المشتري
- ❖ مادة ٢٠١ \* يصبر المبيع معلوماً ببيان أحواله وصفاته التي تميزه عن غيره مثلاً لو باع كذا مدامن المحطة الحورانية أو باع أرضاً مع بيان حدودها صار المبيع معلوماً
- وصح البيع
- ❖ مادة ٢٠٢ \* إذا كان المبيع حاضراً في مجلس البيع تكفي الإشارة إلى عينه مثلاً لو قال البائع للمشتري بعثك هذا الحيوان وقال المشتري اشتريته وهو براه صح البيع
- ❖ مادة ٢٠٣ \* يكفي كون المبيع معلوماً عند المشتري فلا حاجة لوصفه وتعرفه بوجه آخر
- ❖ مادة ٢٠٤ \* المبيع يتعين بتعيينه في العقد مثلاً لو قال البائع بعثك هذه السلعة وأشار إلى سلعة موجودة في المجلس وقبل المشتري لزم على البائع تسليم تلك السلعة بعينها وليس له أن يعطي سلعة غيرها من جنسها

### الفصل الثاني

فيما يجوز بيعه وما لا يجوز

- ❖ مادة ٢٠٥ \* بيع المعدوم باطل فيبطل بيع ثمرة لم تبرز أصلاً
- ❖ مادة ٢٠٦ \* الثمرة التي برزت جميعها يصح بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا
- ❖ مادة ٢٠٧ \* ما نتلحق أفراداه يعني أن ما لا يبرز دفعة واحدة بل شيئاً بعد

شيء كالنواكه والازهار والورق والخضراوات اذا كان برز بعضها يصح بيع ما سبرز مع ما برز تبعاً له بصفة واحدة

مادة ٢٠٨ \* اذا باع شيئاً وبين جنسة فظهر المبيع من غير ذلك المجنس بطل البيع فلو باع زجاجاً على انه الماس بطل البيع

\* مادة ٢٠٩ \* بيع ما هو غير مقدور التسليم باطل كبيع سفينة غرقت لا يمكن اخراجها من البحر او حيوان ناد لا يمكن مسكه وتسليمه

\* مادة ٢١٠ \* بيع مالا يعد مالا بين الناس والشراء به باطل مثلاً لو باع جيفة او آدمياً حراً واشترى بهما مالا فالبيع والشراء باطلان

\* مادة ٢١١ \* بيع غير المتقوم باطل

\* مادة ٢١٢ \* الشراء بغير المتقوم فاسد

\* مادة ٢١٣ \* بيع الجهول فاسد فلو قال البائع للشري بعنك جميع الاشياء التي هي ملكي وقال المشتري اشترينها وهو لا يعرف تلك الاشياء فالبيع فاسد

\* مادة ٢١٤ \* بيع حصة شائعة معلومة كالثالث والنصف والعشر من عقار مملوك قبل الافراز صحيح

\* مادة ٢١٥ \* يصح بيع الحصة المعلومة الشائعة بدون اذن الشريك

\* مادة ٢١٦ \* يصح بيع حق المرور وحق الشرب والمسيل تبعاً للارض والماء تبعاً لبقواته

### الفصل الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بكيفية بيع المبيع

\* مادة ٢١٧ \* كما يصح بيع المكيلات والموزنات والعدديات والمذروعات ككيلاً ووزناً وعدداً وذرعاً يصح بيعها جزأاً ايضاً مثلاً لو باع صبرة حنطة او كوم ثمن او آجر او حمل قماش جزأاً صح البيع

\* مادة ٢١٨ \* لو باع حنطة على ان يكيلها بكيل معين او يزنها بميزان معين صح البيع وان لم يعلم مقدار الكيل ونقل الحجر

مع عايع السلم وما جرى عمراه فلا بد من العلم بذلك حينئذ

\* مادة ٢١٩ \* كل ما جاز بيعه منفرداً جاز استثنائه من المبيع مثلاً لو باع ثمن

شجرة واستغني منها كذا رطلاً على أنه له صح البيع  
 بخلاف بيع المجن حيث لا يجوز ذلك فيه إلا تبعاً لأمه  
 \* مادة ٢٢٠ \* بيع العدودات صفقة واحدة مع بيان ثمن كل فرد وقسم منها  
 صحيح مثلاً لو باع صبرة حنطة أو وسق سفينة من حطب أو قطيع غنم أو قطعة من  
 جوخ على أن كل كيل من الحنطة أو قنطار من الحطب أو رأس من الغنم أو ذراع  
 من الجوخ بكذا صح البيع  
 \* مادة ٢٢١ \* كما يصح بيع العفار المحدود بالذراع والجريب يصح بيعه بتعين  
 حدوده أيضاً

\* مادة ٢٢٢ \* إنما يعتبر القدر الذي يقع عليه عقد البيع لا غيره  
 \* مادة ٢٢٣ \* المكيلات والعدديات المتقاربة والموزونات التي ليس في  
 تبعيضها ضرر إذا بيع منها جملة مع بيان قدرها صح البيع سواء سي ثمنها فقط أو بين وفصل  
 لكل كيل أو فرد أو رطل منها ثمن على حدة إلا أنه إذا وجد عند التسليم تأملاً لزم البيع  
 وإذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود  
 بحصته من الثمن وإذا ظهر زائداً فالزيادة للبائع مثلاً لو باع صبرة حنطة على أنها خمسون  
 كيلة أو على أنها خمسون كيلة كن كيلة منها بعشرة غروش بخمسة عشرة قرش فإذا ظهرت وقت  
 التسليم خمسين كيلة لزم البيع وإن ظهرت خمسة وأربعين كيلة فالمشتري مخير أن شاء  
 فسخ البيع وإن شاء أخذ الخمسة وأربعين كيلة بأربع مائة وخمسين قرشاً وإن ظهرت خمسة  
 وخمسين كيلة فالخمس الكيلات الزائدة للبائع وكذا لو باع سنط بيض على أنه مائة بيضة  
 أو على أنه مائة بيضة كل بيضة بصف قرش بخمسين قرشاً فإن ظهرت عند التسليم تسعين  
 بيضة فالمشتري مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ تسعين بيضة بخمسة وأربعين قرشاً  
 وإذا ظهرت مائة وعشرين بيضة فالعشر الزائدة للبائع وكذلك لو باع زق سمن على أنه  
 مائة رطل يكون المحكم على الوجه المشروح

\* مادة ٢٢٤ \* 'وباع مجموعاً من الموزونات التي في تبعيضها ضرر وبين قدره  
 وذكر ثمن مجموعها فقط وحين وزنه وتسليمه ظهر ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري  
 مخير أن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن أنسي وإن ظهر زائداً عن  
 القدر الذي بينه فالزيادة للمشتري ولا خيار للبائع مثلاً لو باع فص الماس على أنه خمسة  
 قراريط بعشرين ألف قرش فإذا ظهر أربعة قراريط ونقصاً كان المشتري مخيراً أن شاء

فبيع البيع وإن شاء أخذ النصف بعشرين ألف قرش وإذا ظهر خمسة قرايط ونصفاً أخذه المشتري بعشرين ألف قرش ولا خيار للبائع في هذه الصورة

﴿مادة ٣٢٥﴾ إذا بيع مجموع من الموزونات التي في تبعيضها ضرر مع بيان مقداره وبيان اثنان أقسامه وأجزائه وتفضيلها فإذا ظهر وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر الذي بينه فالمشتري مخير أن شاء فبيع البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي بينه وفصله لأجزائه وأقسامه مثلاً لو باع مثلاً من الخماس على أنه خمسة ارطال كل رطل باربعين قرشاً فظهر المنقل أربعة ارطال ونصفاً أو خمسة ارطال ونصفاً فالمشتري مخير في الصورتين أن شاء فبيع البيع وإن شاء أخذ المنقل بمائة وثمانين قرشاً أن كان أربعة ارطال ونصفاً ومائتين وعشرين قرشاً أن كان خمسة ارطال ونصفاً

﴿مادة ٣٢٦﴾ إذا بيع مجموع من المذروعات سواء كان من الأراضي أو من الامتعة والأشياء السائمة وبين مقداره وجملة ثمنه فقط أو فصل اثنان ذرعاً في هاتين الصورتين يجري الحكم على مقتضى حكم الموزونات التي في تبعيضها ضرر ولما الامتعة والأشياء التي ليس في تبعيضها ضرر كالجموح والكرباس فالحكم فيها كالحكم في المكيلات مثلاً لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع بالف قرش فظهر أنها خمسة وتسعون ذراعاً فالمشتري مخير أن شاء تركها وإن شاء أخذ تلك العرصة بالف قرش وإذا ظهرت زائدة أخذها المشتري أيضاً بالف قرش فقط وكذا لو بيع ثوب قماش على أنه يكفي قباءاً أو ثمانية أذرع باربعية قرش فظهر سبعة أذرع خیر المشتري أن شاء تركه وإن شاء أخذ ذلك الثوب باربعية قرش وإن ظهر تسعة أذرع أخذه المشتري بقباه باربعية قرش أيضاً كذلك لو بيعت عرصة على أنها مائة ذراع كل ذراع بعشرة قروش فظهرت خمسة وتسعين ذراعاً أو مائة وخمسة أذرع خیر المشتري أن شاء تركها وإن شاء أخذها إذا كانت خمسة وتسعين ذراعاً بتسعمائة وخمسين وإذا كان مائة وخمسة أذرع بالف وخمسين قرشاً وكذا إذا بيع ثوب قماش على أنه يكفي لعمل قباءاً وأنه ثمانية أذرع لكل ذراع بخمسين قرشاً فإذا ظهر تسعة أذرع أو تسعة أذرع كان المشتري مخيراً أن شاء ترك الثوب وإن شاء أخذه إذا كان تسعة أذرع باربعية وخمسين وإن كان تسعة أذرع ثلاث مائة وخمسين قرشاً ولما لو بيع ثوب جوخ على أنه مائة وخمسون ذراعاً تسعة آلاف وخمسمائة قرشاً وإن كل ذراع منه بخمسين قرشاً فإذا ظهر مائة وأربعين ذراعاً خیر المشتري أن شاء فبيع البيع وإن شاء أخذ المائة والأربعين ذراعاً بتسعة آلاف قرش فقط وإذا ظهر زائداً عن المائة وخمسين ذراعاً كانت الزيادة للبائع

﴿مادة ٢٢٧﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار ثمن ذلك المجموع فقط فان ظهر عند التسليم تماماً صح البيع ولزم وإن ظهر ناقصاً او زائداً كان البيع في الصورتين فاسداً مثلاً اذا بيع قطع غنم على انه خمسون رأساً بالف وخمسة قرش فاذا ظهر عند التسليم خمسة واربعين رأساً او خمسة وخمسين فالبيع فاسد

﴿مادة ٢٢٨﴾ اذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقداره واثنان آحاده وافراده فاذا ظهر عند التسليم تماماً لزم البيع واذا ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً ان شاء ترك وإن شاء اخذ ذلك القدر بمحضه من ثمن المسمى واذا ظهر زائداً كان البيع فاسداً مثلاً لو بيع قطع غنم على انه خمسون شاة كل شاة بخمسين قرشاً فاذا ظهر ذلك القطيع خمسة واربعين شاة خسر المشتري ان شاء ترك وإن شاء اخذ الخمسة واربعين شاة بالفين ومائتين وخمسين قرشاً واذا ظهر خمسة وخمسين رأساً كان البيع فاسداً

﴿مادة ٢٢٩﴾ في الصور التي يخبر فيها المشتري من المواد السابقة اذا قبض المشتري المبيع مع علمه انه ناقص لا يخبر في النقص بعد القبض

## الفصل الرابع

في بيان ما يدخل في البيع بدون ذكر صريح وما لا يدخل

﴿مادة ٢٣٠﴾ كل ما جرى عرف البلدة على انه من مشتملات المبيع يدخل في البيع من غير ذكر مثلاً في بيع الدار يدخل المطبخ والكيلار وفي بيع حديقة زيتون تدخل اشجار الزيتون من غير ذكر لان المطبخ والكيلار من مشتملات الدار وحديقة الزيتون تطلق على ارض تحتوي على اشجار الزيتون فلا يقال لارض خالية حديقة زيتون

﴿مادة ٢٣١﴾ ما كان في حكم جزء من المبيع اي ما لا يقبل الانفكاك عن المبيع نظراً الى غرض الاشتراء يدخل في البيع بدون ذكر مثلاً اذا بيع قفل دخل مفتاحه واذا اشترت بقرة حلب لاجل اللبن يدخل فلوها الرضيع في البيع بدون ذكر

﴿مادة ٢٣٢﴾ انواع المبيع المتصلة المستقرة تدخل في البيع تبعاً بدون ذكر مثلاً اذا بيعت دار دخل في البيع الاقفال المسرة والدواليب اي الخزن المستقرة والدفوف المسرة المعدة لوضع فرش والبستان الذي هو داخل حدود الدار والطرق الموصلة الى الطريق العام او الداخلة التي لا تنفذ وفي بيع العرصة تدخل الاشجار المغروسة على

ان تستقر لان جميع المذكورات لا تفصل عن المبيع فتدخل في البيع بدون ذكر ولا  
نصرح

﴿مادة ٢٢٢﴾ مالا يكون من مشتملات المبيع ولا هو من توابعه المتصلة المستقرة  
اولم يكن في حكم جزء من المبيع او لم يجز العادة والعرف ببيعه معه لا يدخل في البيع مالم  
يذكر وقت البيع اما ما جرت عادة البلدة والعرف ببيعه تبعاً للمبيع فيدخل في البيع من  
غير ذكر مثلاً الاشياء غير المستقرة التي توضع لان تستعمل وتنقل من محل الى اخر  
كالصندوق والكرسي والتخت المنفصلة لا تدخل في بيع الدار بلا ذكر وكذا احواض  
الليون والازهار المنفصلة والاشجار الصغيرة المغروسة على ان تنقل لمحل اخر وهي المسماة  
في عرفنا بالنصب لا تدخل في بيع الساتين بدون ذكر كما لا يدخل الزرع في بيع  
الاراضي والثمر في بيع الاشجار مالم تذكر صريحاً حين البيع لكن لجام دابة الركوب وخطام  
البعير وامثال ذلك فيما كان العرف والعادة فيها ان تباع تبعاً فهذه تدخل في البيع  
بدون ذكر

﴿مادة ٢٢٤﴾ ما دخل في البيع تبعاً لائحة من الثمن مثلاً لو سرق خطام  
البعير المتباع قبل القبض لا يلزم في مقابله تنزيل شيء من الثمن المسمى  
﴿مادة ٢٢٥﴾ الاشياء التي تشملها الالفاظ العمومية التي تراد في صيغة العقد  
وقت البيع تدخل في البيع مثلاً لو قال البائع بعثك هذه الدار بجميع حقوقها دخل في  
البيع حتى المرور وحق الشرب وحق المسيل

﴿مادة ٢٢٦﴾ الزيادة الحاصلة في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمرة واشباهاها  
هي للمشتري مثلاً اذا بيع بستان ثم قبل القبض حصل فيه زيادة كالثمر والخضراوات  
تكون تلك الزيادة للمشتري وكذا لو ولدت الدابة المبيعة قبل القبض كان الولد  
للمشتري



## الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالثمن وفيه فصلان

### الفصل الاول

في بيان المسائل المترتبة على اوصاف الثمن واحواله

﴿ مادة ٢٢٧ ﴾ نسيئة الثمن حين البيع لازمة فلو باع بدون نسيئة ثمن كان البيع فاسداً

﴿ مادة ٢٢٨ ﴾ يلزم ان يكون الثمن معلوماً

﴿ مادة ٢٢٩ ﴾ اذا كان الثمن حاضراً فالعلم به يحصل بمشاهدته ولاشارة اليه  
واذا كان غائباً يحصل ببيان مقداره ووصفه

﴿ مادة ٢٤٠ ﴾ البلد الذي يتعدد فيه نوع الدينار المتداول اذا بيع فيه شيء بمكداً  
ديناراً ولم يبين نوع الدينار يكون البيع فاسداً والدرهم كالدنانير في هذا الحكم  
﴿ مادة ٢٤١ ﴾ اذا جرى البيع على قدر معلوم من الفروش كان للمشتري ان  
يوذي الثمن من اي نوع شاء من النقود الرائجة غير الممنوع تداولها وليس للبائع ان  
يطلب نوعاً مخصوصاً منها

﴿ مادة ٢٤٢ ﴾ اذا بين وصف الثمن وقت البيع لزم على المشتري ان يوذي  
الثمن من نوع النقود التي وصفها مثلاً لو عقد البيع على ذهب مجيدي او انكليزي او  
فرنساوي او ربال مجيدي او عمودي لزم على المشتري ان يوذي الثمن من النوع الذي  
وصفه وبينه من هذه الانواع

﴿ مادة ٢٤٣ ﴾ لا يتعين الثمن بالتعيين في العقد مثلاً لو ارى المشتري البائع ذهباً  
مجيدياً في يده ثم اشترى ذلك الذهب شيئاً لا يجبر على اداء ذلك الذهب بعينه بل له  
ان يعطي البائع ذهباً مجيدياً من ذلك النوع غير الذي اراه اياه

﴿ مادة ٢٤٤ ﴾ النقود التي لها اجزاء اذا جرى العقد على نوع منها كان للمشتري ان  
يعطي الثمن من اجزاء ذلك النوع لكن يتع في هذا الامر عرف البلدة والعادة التجارية  
مثلاً لو عقد البيع على ربال مجيدي كان للمشتري ان يعطي من اجزائه النصف والرابع  
لكن نظراً للعرف الجاري الان في دار الخلافة اسلامول ليس للمشتري ان يعطي بدل



٥٠ في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

الريال الجدي من اجزائها الصغيرة العشر ونصفه وفي يروث بالعكس لان الاجزاء فيها اقل

## الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالبائع بالثمن والتأجيل

﴿ مادة ٢٤٥ ﴾ البيع مع تأجيل الثمن ونفسيه صحيح

﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ يلزم ان تكون المدة معلومة في البيع بالتأجيل والتفسيط

﴿ مادة ٢٤٧ ﴾ اذا عقد البيع على تأجيل الثمن الى كذا يوماً او شهراً او سنة او الى

وقت معلوم عند العاقدين كيوم قاسم او النور وصرح البيع

﴿ مادة ٢٤٨ ﴾ تأجيل الثمن الى مدة غير معينة كأمطار السماء يكون مفسداً للبيع

﴿ مادة ٢٤٩ ﴾ اذا باع نسيئة بدون مدة تنصرف المدة الى شهر واحد فقط

﴿ مادة ٢٥٠ ﴾ تعتبر ابتداء مدة الاجل والقسط المذكورين في عقد البيع من

وقت تسليم المبيع مثلاً لو بيع متاع على ان ثمنه مؤجل الى سنة فحجبة البائع عنده سنة ثم

سلمه للمشتري اعتبر اول السنة التي هي الاجل من يوم التسليم فليس للبائع حيثئذ ان

يطالبة بالثمن الى مضي سنة من وقت التسليم وستين من حين العقد

﴿ مادة ٢٥١ ﴾ البيع المطلق يتعقد مجزئاً اما اذا جرى العرف في محل على ان

يكون البيع المطلق مؤجلاً او منقسماً باجل معلوم ينصرف البيع المطلق الى ذلك الاجل

مثلاً لو اشترى رجل من السوق شيئاً بدون ان يذكر تعجيل الثمن ولا تأجيله لزم عليه

اداء الثمن في الحال اما اذا كان جرى العرف والعادة في ذلك المحل باعطاء جميع

الثمن او بعض معين منه بعد اسبوع او شهر لزم اتباع العادة والعرف في ذلك

## الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالتصرف في الثمن والتمن بعد العقد ويشتمل على فصلين

### الفصل الاول

في بيان حق تصرف البائع بالثمن والمشتري

بالمبيع بعد العقد وقبل القبض

﴿ مادة ٢٥٢ ﴾ الناع له ان يتصرف بثلث المبيع قبل القبض مثلاً لو باع ماله من

آخر بثمن معلوم له ان يجبل بثمنه دائمة

﴿مادة ٢٥٢﴾ \* للشعري ان يبيع المبيع لآخر قبل قبضه ان كان عقاراً والا فلا

## الفصل الثاني

في بيان التزديد والتزليل في الثمن والمبيع بعد العقد

﴿مادة ٢٥٤﴾ \* للبائع ان يزيد مقدار المبيع بعد العقد فالمشتري اذا قبل في مجلس الزيادة كان له حق المطالبة بتلك الزيادة ولا تنفيذ ندامة البائع ولما اذا لم يقبل في مجلس الزيادة وقبل بعده فلا عبرة بقبوله مثلاً لو اشترى عشرين بطيخة بعشرين قرشاً ثم بعد العقد قال البائع اعطيتك خمسة اخرى ايضاً فان قبل المشتري هذه الزيادة في المجلس اخذ خمسة وعشرين بطيخة بعشرين قرشاً ولما لو لم يقبل في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر البائع على اعطاء تلك الزيادة

﴿مادة ٢٥٥﴾ \* للشعري ان يزيد في الثمن بعد العقد فاذا قبل البائع تلك الزيادة في ذلك المجلس كان له حق المطالبة بها ولا تنفيذ ندامة المشتري ولما لو قبل بعد ذلك المجلس فلا يعتبر قبوله حيثئذ مثلاً لو يبيع حيواناً بالف قرش ثم بعد العقد قال المشتري للبائع زدتك مائتي قرش وقبل البائع في ذلك المجلس اخذ المشتري الحيوان المتباع بالف ومائتي قرش ولما لو لم يقبل البائع في ذلك المجلس بل قبل بعده فلا يجبر المشتري على دفع مائتي القرش التي زادها

﴿مادة ٢٥٦﴾ \* حط البائع مقداراً من الثمن المسمى بعد العقد صحيح ومعتبر مثلاً لو يبيع مال بمائة قرش ثم قال البائع بعد العقد حطت من الثمن عشرين قرشاً كان للبائع ان يأخذ مقابل ذلك المال ثمانين قرشاً فقط

﴿مادة ٢٥٧﴾ \* زيادة البائع في المبيع والمشتري في الثمن وتزليل البائع من الثمن بعد العقد تلحق باصل العقد يعني يصير كأن العقد وقع على ما حصل بعد الزيادة والحط ﴿مادة ٢٥٨﴾ \* ما زاده البائع في المبيع بعد العقد يكون له حصة من الثمن المسمى مثلاً لو باع ثنائي بطيخات بعشرة قروش ثم بعد العقد زاد البائع في المبيع بطيخين فصارت عشرة وقبل المشتري في المجلس يصير كأنه باع عشر بطيخات بعشرة قروش حتى انه لو تلفت البطيخان المزديتان قبل القبض لزم تزليل ثمنهما قرشين من اصل ثمن البطيخ فليس للبائع ان يطلب حيثئذ من المشتري سوى ثمن ثمان بطيخات كذلك لو باع من ارضه الف

ذراع بعشرة آلاف قرش ثم بعد العقد زاد البائع مائة ذراع وقبل المشتري في المجلس فتملك رجل الأرض المبيعة بالشفعة كان لهذا الشفع اخذ جميع الالف ومائة الذراع المبيعة والمزينة بعشرة آلاف قرش

﴿مادة ٢٥٩﴾ اذا زاد المشتري في ثمن شيئاً كان مجموع الثمن مع الزيادة مقابلاً لجميع المبيع في حق العاقدين مثلاً لو اشترى عقاراً بعشرة الاف قرش فزاد المشتري قبل القبض في الثمن خمسمائة قرش وقبل البائع تلك الزيادة كانت ثمن ذلك العقار عشرة آلاف وخمسمائة غرش حتى لو ظهر مستحق للعقار فائبة وحكم له به وتسليمه كان للمشتري ان يأخذ من البائع عشرة الاف وخمسمائة قرش اما لو ظهر شفع لذلك العقار فمن حيث ان حق الشفع يتعلق باصل الثمن المسمى وكون تلك الزيادة التي صدرت بعد العقد تلحق باصل العقد في حق العاقدين لا يستطحق ذلك الشفع فلذا لا تلزمه تلك الزيادة بل يأخذ العقار بعشرة الاف القرش التي هي اصل الثمن فقط وليس للبائع ان يطالبة بمجموع القرش التي زادها المشتري بعد العقد

﴿مادة ٢٦٠﴾ اذا حط البائع من ثمن البيع مقداراً كان جميع المبيع مقابلاً للباقي من الثمن بعد التتريل والحط مثلاً لو بيع عقار بعشرة الاف قرش ثم حط البائع من الثمن الف قرش كان ذلك العقار مقابلاً لتسعة آلاف القرش الباقية وبناء على ذلك لو ظهر شفع للعقار المذكور اخذه بتسعة آلاف قرش فقط

﴿مادة ٢٦١﴾ للبائع ان يحط بجميع الثمن قبل القبض لكن لا يلحق هذا الحط باصل العقد مثلاً لو باع عقاراً بعشرة الاف قرش ثم قبل القبض ابرأ البائع المشتري من جميع الثمن كان للشفع ان يأخذ ذلك العقار بعشرة الاف قرش وليس له ان يأخذه بدون ثمن اصلاً

## الباب الخامس

في بيان المسائل المتعلقة بالتسليم والتسلم وفي ستة فصول

### الفصل الاول

في بيان حقيقة التسليم والتسلم وكيفيتهما

﴿مادة ٢٦٢﴾ القبض ليس بشرط في البيع الا ان العقد منى ثم كان على المشتري

ان يسلم الثمن أولاً ثم يسلم البائع المبيع اليه

❖ مادة ٢٦٣ ❖ تسليم المبيع يحصل بالتخلية وهو ان يأذن البائع للمشتري بقبض المبيع مع عدم وجود مانع من تسليم المشتري اياه

❖ مادة ٢٦٤ ❖ متى حصل تسليم المبيع صار المشتري قابضاً له

❖ مادة ٢٦٥ ❖ تختلف كيفية التسليم باختلاف المبيع

❖ مادة ٢٦٦ ❖ المشتري اذا كان في العرصه او الارض المبيعة او كان يراها من طرفها يكون اذن البائع له بالقبض تسليماً

❖ مادة ٢٦٧ ❖ اذا بيعت ارض مشغولة بالزراع يجبر البائع على رفع الزرع بمصاده اورعيه وتسليم الارض خالية للمشتري

❖ مادة ٢٦٨ ❖ اذا بيعت اشجار فوقها ثمار يجبر البائع على جز الثمار ورفعها وتسليم الاشجار خالية للمشتري

❖ مادة ٢٦٩ ❖ اذا بيعت ثمار على اشجارها يكون اذن البائع للمشتري بجزها تسليماً

❖ مادة ٢٧٠ ❖ العقار الذي له باب وقفل كالدار والصرم اذا وجد المشتري داخله وقال له البائع سلطنة اليك كان قوله ذلك تسليماً واذا كان المشتري خارج ذلك

العقار فان كان قريباً منه بحيث يقدر على اغلاق باب وقفله في الحال يكون قول البائع للمشتري سلطنة اياه تسليماً ايضاً وان لم يكن منه قريباً بهذه المرتبة فاذا مضى وقت يمكن

فيه ذهاب المشتري الى ذلك العقار ودخوله فيه يكون تسليماً

❖ مادة ٢٧١ ❖ اعطاء مفتاح العقار الذي له قفل للمشتري يكون تسليماً

❖ مادة ٢٧٢ ❖ الحيوان يملك برأسه او اذنه او رسته الذي في رأسه فيسلم وكذا لو كان الحيوان في محل بحيث يقدر المشتري على تسليمه بدون كلفة فأراه البائع اياه واذن

له بقبضه كان ذلك تسليماً ايضاً

❖ مادة ٢٧٣ ❖ كيل المكيلات ووزن الموزونات بامر المشتري ووضعها في الظرف الذي هيأه لها يكون تسليماً

❖ مادة ٢٧٤ ❖ تسليم العروض يكون باعطائها ليد المشتري او بوضعها عنده او باعطاء الاذن له بالقبض باراءتها له

❖ مادة ٢٧٥ ❖ الاشياء التي بيعت جملة وهي داخل صندوق او انبار او ماشابه من الحالات التي تنقل يكون اعطاء مفتاح ذلك المثل للمشتري والاذن له بالقبض

تسليماً مثلاً لو بيع انبار حنطة او صندوق كتب جملة يكون اعطاء مفتاح الانبار او الصندوق للمشتري تسليماً

﴿ مادة ٢٧٦ ﴾ عدم منع البائع حين ما يشاهد قبض المشتري للمبيع يكون اذناً من البائع بالقبض

﴿ مادة ٢٧٧ ﴾ قبض المشتري للمبيع بدون اذن البائع قبل اداء الثمن لا يكون معتبراً الا ان المشتري لو قبض المبيع بدون الاذن وهلك في يده او تعيب يكون القبض معتبراً حينئذ

## الفصل الثاني

في المواد المتعلقة بحبس المبيع

﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ في البيع بالثمن المحال اعني غير المؤجل للبائع ان يحبس المبيع الى ان يؤدي المشتري جميع الثمن

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ اذا باع اشياء متعددة صفقة واحدة لانه يحبس جميع المبيع حتى يقبض الثمن جميعه سواء بين لكل منها ثمن على حدته او لم يبين

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ اعطاء المشتري رهناً او كفيلاً بالثمن لا يسقط حق الحبس

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ اذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة ليس للبائع ان يسترد المبيع من يد المشتري ويحبسه الى ان يستوفي الثمن

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا احوال البائع انساباً بثمن المبيع وقبل المشتري الحوالة فقد اسقط حق حبسه وفي هذه الصورة يلزم البائع ان يبادر بتسليم المبيع للمشتري

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ في بيع النسيئة ليس للبائع حق حبس المبيع بل عليه ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا باع حالاً اي مجزئاً ثم اجل البائع الثمن سقط حق حبسه للمبيع وعليه حينئذ ان يسلم المبيع للمشتري على ان يقبض الثمن وقت حلول الاجل

## الفصل الثالث

في حق مكان التسليم

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ مطلق العقد يقتضي تسليم المبيع في المحل الذي هو موجود فيه حيثئذ مثلاً لو باع رجل وهو في اسلامبول حنطة التي في تكفور طاغي يلزم عليه تسليم الحنطة المرفوعة في تكفور طاغي وليس عليه ان يسلمها في اسلامبول

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ اذا كان المشتري لا يعلم ان المبيع في اي محل وقت العقد وعلم به بعد ذلك كان مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء امضاه وقبض المبيع حيث كان موجوداً  
 ﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ اذا بيع مال على ان يسلم في محل كذا لزم تسليمه في المحل المذكور

### الفصل الرابع

في مؤنة التسليم ولوازم انماؤه

﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ المصارف المتعلقة بالثمن تلزم على المشتري مثلاً اجرة عد النفود ووزنها وما اشبه ذلك تلزم على المشتري وحده  
 ﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ المصارف المتعلقة بتسليم المبيع تلزم البائع وحده مثلاً اجرة الكيال للمكبات والوزان للموزونات المبيعة تلزم البائع وحده  
 ﴿ مادة ٢٩٠ ﴾ الاشياء المبيعة جزأاً مؤنتها ومصارفها على المشتري مثلاً لو بيعت شرة كرم جزأاً كانت اجرة قطع تلك الثمرة وجزءها على المشتري وكذا لو بيع انبار حنطة مجازفة فأجرة اخراج الحنطة من الانبار ونقلها على المشتري  
 ﴿ مادة ٢٩١ ﴾ ما يباع محمولاً على الحيوان كالخطب والنعم تكون اجرة نقله وبصله الى بيت المشتري جارية على حسب عرف البلدة وعادتها  
 ﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ اجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري لكن يلزم البائع تقرير البيع والاشهاد عليه في المحكمة

### الفصل الخامس

في بيان المواد المترتبة على هلاك المبيع

﴿ مادة ٢٩٣ ﴾ المبيع اذا هلك في يد البائع قبل ان يقبضه المشتري يكون من مال البائع ولا شيء على المشتري  
 ﴿ مادة ٢٩٤ ﴾ اذا هلك المبيع بعد القبض هلك من مال المشتري ولا شيء على البائع  
 ﴿ مادة ٢٩٥ ﴾ اذا قبض المشتري المبيع ثم مات مفلساً قبل اداء الثمن ليس للبائع استرداد المبيع بل يكون مثل الغرماء

﴿مادة ٢٩٦﴾ اذا مات المشتري مفلساً قبل قبض المبيع وإداء الثمن كان للبائع حبس المبيع الى ان يستوفي الثمن من تركة المشتري وفي هذه الصورة يبيع المحاكم المبيع فيوفي حتى البائع بنجامه وان يبيع بانقص من الثمن الاصيل أخذ البائع الثمن الذي يبيع به ويكون في الباقي كالغرماء وان يبيع بازيد أخذ البائع الثمن الاصيل فقط وما زاد فيعطى الى الغرماء

﴿مادة ٢٩٧﴾ اذا قبض البائع الثمن ومات مفلساً قبل تسليم المبيع الى المشتري كان المبيع امانة في يد البائع وفي هذه الصورة يأخذ المشتري المبيع ولا يزاحمة سائر الغرماء

## الفصل السادس

فما يتعلق بسوم الشراء وسوم النظر

﴿مادة ٢٩٨﴾ ما قبضه المشتري على سوم الشراء وهو ان يأخذ المشتري من البائع ما لا على ان يشتريه مع نسبة الثمن فذلك اوضاع في يده فان كان من القيمات لزمت عليه قيمة وان كان من المخلّيات لزم عليه آداء مثله للبائع وما اذا اخذه بدون ان يبين ويسمي له ثمناً كان ذلك المال امانة في يد المشتري فلا يضمن اذا هلك اوضاع بلا تعدد مثلاً لو قال البائع للمشتري ثمن هذه الدابة الف قرش اذهب بها فان اعجبتك اشتريها فأخذها المشتري على هذه الصورة ليشتريها فهلك الدابة في يده لزم عليه آداء قيمتها للبائع وما اذا لم يبين الثمن بل قال البائع للمشتري خذها فان اعجبتك تشتريها وأخذها المشتري على انه اذا اعجبتك بقاولة على الثمن ويشتريها فبهذه الصورة اذا هلك في يد المشتري بلا تعدد لا يضمن

﴿مادة ٢٩٩﴾ ما يقبض على سوم النظر وهو ان يقبض ما لا لينظر اليه او يرى لآخر سوا بين ثمة او لا فيكون ذلك المال امانة في يد القابض فلا يضمن اذا هلك او ضاع بلا تعدد

## الباب السادس

في بيان الخيارات ويشتمل على سبعة فصول

### الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

﴿ مادة ٢٠٠ ﴾ يجوز ان بشرط الخيار يفسخ المبيع او اجازته مدة معلومة لكل من  
البائع والمشتري او لاحدهما دون الآخر  
﴿ مادة ٢٠١ ﴾ كل من شرط له الخيار في البيع يصير مخيراً بفسخ البيع في المدة  
المعينة للخيار

﴿ مادة ٢٠٢ ﴾ فسخ البيع واجازته في مدة الخيار كما يكون بالقول يكون بالفعل ايضاً  
﴿ مادة ٢٠٣ ﴾ الاجازة القولية هي كل لفظ يدل على الرضى بلزوم البيع كأجرت  
ورضيت والفسخ القولي هو كل لفظ يدل على عدم الرضى كنسخت وتركت

﴿ مادة ٢٠٤ ﴾ الاجازة الفعلية هي كل فعل يدل على الرضى والفسخ التعللي هو  
كل فعل يدل على عدم الرضى مثلاً لو كان المشتري مخيراً وتصرف بالمبيع تصرف  
الملاك كأن يعرض المبيع للبيع او يرهنه او يوجره كان اجازة فعلية يلزم بها البيع وإذا  
كان البائع مخيراً وتصرف بالمبيع على هذا الوجه كان فسخاً فعلياً للبيع

﴿ مادة ٢٠٥ ﴾ اذا مضت مدة الخيار ولم يفسخ او لم يحزم من له الخيار لزوم البيع وتم  
﴿ مادة ٢٠٦ ﴾ خيار الشرط لا يورث فاذا كان الخيار للبائع ومات في مده لم يملك  
المشتري المبيع وإذا كان للمشتري مات ملكه ورثته بلا خيار

﴿ مادة ٢٠٧ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع والمشتري معاً فابهما فسخ في اثناء المدة انفسخ  
البيع وابهما اجاز سقط خيار الخيار فقط وبقي الخيار للآخر الى انتهاء المدة

﴿ مادة ٢٠٨ ﴾ اذا شرط الخيار للبائع فقط لا يخرج المبيع من ملكه بل يبقى معدوداً  
من جملة امواله فاذا تلف المبيع في يد المشتري بعد قبضه لا يلزمه الثمن المعسئ بل يلزمه  
اداء قيمته للبائع يوم قبضه

﴿ مادة ٢٠٩ ﴾ اذا شرط الخيار للمشتري فقط خرج المبيع من ملك البائع وصار  
ملكاً للمشتري فاذا هلك المبيع في يد المشتري بعد قبضه يلزمه ادائه ثمنه المعسئ للبائع



## الفصل الثاني

### في بيان خيار الوصف

﴿مادة ٢١٠﴾ اذا باع مالا بوصف مرغوب فظهر المبيع خاليا عن ذلك الوصف كان المشتري مخيرا ان شاء فسخ البيع وان شاء اخذه بجميع الثمن المسمى ويسى هذا الخيار خيار الوصف مثلاً لو باع بكرة على انها حلوب فظهرت غير حلوب يكون المشتري مخيراً وكذا لو باع فصاً ليلاً على انه باقوت احمر فظهر اصفر يخير المشتري

﴿مادة ٢١١﴾ خيار الوصف يورث مثلاً لومات المشتري الذي له خيار الوصف فظهر المبيع خالياً من ذلك الوصف كان للوارث حق الفسخ

﴿مادة ٢١٢﴾ المشتري الذي له خيار الوصف اذا تصرف بالمبيع تصرف الملاك بطل خياره

## الفصل الثالث

### في حق خيار النقد

﴿مادة ٢١٣﴾ اذا تباعا على ان يؤدى المشتري الثمن في وقت كذا وان لم يؤده فلا بيع بينهما صح البيع وهذا يقال له خيار النقد

﴿مادة ٢١٤﴾ اذا لم يؤد المشتري الثمن في المدة المعينة كان البيع الذي فيه خيار النقد فاسداً

﴿مادة ٢١٥﴾ اذا مات المشتري الخير بخيار النقد في اثناء مدة الخيار بطل البيع

## الفصل الرابع

### في بيان خيار التعيين

﴿مادة ٢١٦﴾ لو بين البائع اثنان شئيين او اشياء من القبيات كلاً على حدة على ان المشتري يأخذ اياً شاء بالثمن الذي بينه له او البائع يعطى ايّاً اراد كذلك صح البيع وهذا يقال له خيار التعيين

﴿مادة ٢١٧﴾ يلزم في خيار التعيين تعيين المدة ايضاً

﴿مادة ٢١٨﴾ من له خيار التعيين يلزم عليه ان يعين الشيء الذي يأخذه في انقضاء المدة التي عينت

﴿مادة ٢١٩﴾ خيار التعيين ينتقل الى الوراث مثلاً لو احضر البائع ثلاثة اثواب اعلى واوسط واذا من جنس واحد وبين لكل منها ثماً على حدة وباع احدها لاعلى التعيين على ان المشتري في مدة ثلاثة اواربعة ايام يأخذ ايها شاء بالثمن الذي تعين له وقبل المشتري على هذا المنوال انعقد البيع وفي انقضاء المدة المعينة يجرى المشتري على تعيين احدها ودفع ثمنه فلو مات قبل التعيين يكون الوراث ايضاً مجبوراً على تعيين احدها ودفع ثمنه من تركته مورثه

### الفصل الخامس

#### في حق خيار الرؤية

﴿مادة ٢٢٠﴾ من اشترى شيئاً ولم يره كان له الخيار حين يراه فاذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع ويقال لهذا الخيار خيار الرؤية  
﴿مادة ٢٢١﴾ خيار الرؤية لا ينتقل الى الوراث فاذا مات المشتري قبل ان يرى المبيع لزم البيع ولا خيار للوراث

﴿مادة ٢٢٢﴾ لا خيار للبائع ولو كان لم يرم المبيع مثلاً لو باع رجل مالا دخل في ملكه بالارث وكان لم يره انعقد البيع بلا خيار للبائع

﴿مادة ٢٢٣﴾ المراد من الرؤية في بحث خيار الرؤية هو الوقوف على المحال والحل الذي يعرف به المقصود الاصلي من المبيع مثلاً الكرباس والقماش الذي يكون ظاهره وباطنه متساويين تكفي رؤية ظاهره والقماش المنقوش والمدرج تلزم رؤية نقشه ودرويه والشاة المشتراة لاجل التناسل والتوالد يلزم رؤية نديها والشاة الماخوذة لاجل اللحم يقتضي جس ظهرها والبنها والمأكولات والمشروبات يلزم ان يذوق طعمها فالمشتري اذا عرف هذه الاموال على الصور المذكورة ثم اشتراها ليس له خيار الرؤية

﴿مادة ٢٢٤﴾ الاشياء التي تناع على مقتضى انموذجها تكفي رؤية الانموذج منها فقط

﴿مادة ٢٢٥﴾ ما بيع على مقتضى الانموذج اذا ظهر دون الانموذج يكون المشتري مخيراً ان شاء قبله وان شاء رده مثلاً الخنطة والسمن والزيت وما صنع على نسق واحد

من الكرباس والجوخ وإشابهها إذا رأى المشتري أنموذجها ثم اشتراها على مقتضاه فظهرت أدنى من الانموذج بخير المشتري حيثنذر

﴿مادة ٢٢٦﴾ في شراء الدار والحان ونحوها من العنار تلزم رؤية كل بيت منها إلا أن ما كانت بيوتها مصنوعة على نسق واحد تكفي رؤية بيت واحد منها

﴿مادة ٢٢٧﴾ إذا اشتريت أشياء متفاوتة صفة واحدة تلزم رؤية كل واحد منها على حدة

﴿مادة ٢٢٨﴾ إذا اشتريت أشياء متفاوتة صفة واحدة وكان المشتري رأى بعضها ولم ير الباقي فمضى رأى ذلك الباقي إن شاء أخذ جميع الأشياء المبيعة وإن شاء رد جميعها وليس له أن يأخذ ما رآه ويترك الباقي

﴿مادة ٢٢٩﴾ يبيع الأعمى وشراؤه صحيح إلا أنه بخير في المال الذي يشتريه بدون أن يعلم وصفة مثلاً لو اشترى داراً لا يعلم وصفها كان بخيراً فمضى علم وصفها إن شاء أخذها وإن شاء ردها

﴿مادة ٢٣٠﴾ إذا وصف شيء للأعمى وعرف وصفة ثم اشتراه لا يكون بخيراً  
﴿مادة ٢٣١﴾ الأعمى يسقط خياره بلبس الأشياء التي تعرف باللس وشم المشومات وذوق المدقوقات يعني أنه إذا لمس وشم وذاق هذه الأشياء ثم اشتراها كان شراؤه صحيحاً لازماً

﴿مادة ٢٣٢﴾ من رأى شيئاً بقصد الشراء ثم اشتراه بعد مدة وهو يعلم أنه الشيء الذي كان رآه لا خيار له إلا أنه إذا وجد ذلك الشيء قد تغير عن الحال الذي رآه فيو كان له الخيار حيثنذر

﴿مادة ٢٣٣﴾ الوكيل بشراء شيء والوكيل بقبضه تكون رؤيتهما لذلك الشيء كروية الأصل

﴿مادة ٢٣٤﴾ الرسول يعني من أرسل من طرف المشتري لأخذ المبيع وإرساله فقط لا تسقط رؤيته خيار المشتري

﴿مادة ٢٣٥﴾ تصرف المشتري في المبيع تصرف المالك يسقط خيار رؤيته



## الفصل السادس

### في بيان خيار العيب

﴿مادة ٢٣٦﴾ البيع المطلق يقتضي سلامة المبيع من العيوب يعني ان يبيع المالك بدون البزاة من العيوب وبلا ذكراته معيب او سالم يقتضي ان يكون المبيع سالماً خالياً من العيب

﴿مادة ٢٣٧﴾ ما يبيع بيعاً مطلقاً اذا ظهر فيه عيب قدم يكون المشتري مخيراً ان شاء رده وان شاء قبله بثمنه المحسوس وليس له ان يمسك المبيع ويأخذ ما نقصه العيب وهذا يقال له خيار العيب

﴿مادة ٢٣٨﴾ العيب هو ما ينقص ثمن المبيع عند التجار وارباب الخبرة  
﴿مادة ٢٣٩﴾ العيب القديم هو ما يكون موجوداً في المبيع وهو عند البائع  
﴿مادة ٢٤٠﴾ العيب الذي يحدث في المبيع وهو في يد البائع بعد العقد وقبل القبض حكمة حكم العيب القديم الذي يوجب الرد  
﴿مادة ٢٤١﴾ اذا ذكر البائع ان في المبيع عيب كذا وكذا وقبل المشتري مع علمه بالعيب لا يكون له الخيار بسبب ذلك العيب

﴿مادة ٢٤٢﴾ اذا باع مالا على انه بريء من كل عيب ظهر فيه لابقى للمشتري خيار عيب

﴿مادة ٢٤٣﴾ من اشترى مالا وقبله بجميع العيوب لا يسمع منه دعوى العيب بعد ذلك مثلاً لو اشترى حيواناً بجميع العيوب وقال قبلته مكسراً معطياً اخرج معيباً فلا صلاحية له بعد ذلك ان يدعي بعيب قدم فيه

﴿مادة ٢٤٤﴾ بعد اطلاع المشتري على عيب في المبيع اذا تصرف فيه تصرف المالك سقط خياره مثلاً او عرض المشتري المبيع للبيع بعد اطلاعه على عيب قدم فيه كان عرض المبيع للبيع رضى بالعيب فلا يردده بعد ذلك

﴿مادة ٢٤٥﴾ لو حدث في المبيع عيب عند المشتري ثم ظهر فيه عيب قدم فليس للمشتري ان يردده بالعيب القديم بل له المطالبة بنقص الثمن فقط مثلاً لو اشترى ثوب قماش ثم بعد ان قطعه وفصله رويداً اطلع على عيب قدم فيه فما ان قطعه وتفصيله عيب حادث ليس له رده على البائع بالعيب القديم بل يرجع عليه

بنقصان الثمن فقط

﴿مادة ٢٤٦﴾ نقصان الثمن يصير معلوماً بإخبار اهل الخبرة المخالين عن الغرض وذلك بان يقوم ذلك الثوب سالماً ثم يقوم معيباً فما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب الى الثمن المسمى وعلى مقتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان مثلاً لو اشترى ثوب قماش بستين قرشاً وبعد ان قطعه وفصله اطلع المشتري على عيب قدم فيه يقوم اهل الخبرة ذلك الثوب سالماً بستين قرشاً ايضاً ومعيباً بالعيب القدم بخمسة واربعين قرشاً كان نقصان الثمن بهذه الصورة خمسة عشر قرشاً فيرجع اليها المشتري على البائع ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً ثمانون قرشاً ومعيباً ستون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرون قرشاً وهي ربع الثمانين قرشاً فلمشتري ان يطالب بخمسة عشر قرشاً التي هي ربع الثمن المسمى ولو اخبر اهل الخبرة ان قيمة ذلك الثوب سالماً خمسون قرشاً ومعيباً اربعون قرشاً فما ان التفاوت الذي بين القيمتين عشرة قروش وهي خمس الخمسين قرشاً يعتبر النقصان خمس الثمن المسمى وهي اثنا عشر قرشاً

﴿مادة ٢٤٧﴾ اذا زال العيب الحادث صار العيب القدم موجباً للرد على البائع مثلاً لو اشترى حبواً ففرض عند المشتري ثم اطلع على عيب قدم فيه ليس للمشتري رده بالعيب القدم على البائع بل يرجع عليه بنقصان الثمن لكن اذا زال ذلك المرض كان للمشتري ان يرد الحيوان للبائع بالعيب القدم الذي ظهر فيه

﴿مادة ٢٤٨﴾ اذا رضي البائع ان ياخذ المبيع الذي ظهر به عيب قدم بعد ان حدث به عيب عند المشتري وكان لم يوجد مانع للرد لا تبقى للمشتري صلاحية الادعاء بنقصان الثمن بل يكون مجبوراً على رد المبيع الى البائع او قبوله حتى ان المشتري اذا باع المبيع بعد الاطلاع على عيبه القدم لا يبقى له حق بان يدعي بنقصان الثمن مثلاً لو ان المشتري قطع الثوب الذي اشتراه وفصله قيصاً ثم وجد به عيباً وبعد ذلك باعه فليس له ان يطلب نقصان الثمن من البائع لان البائع له ان يقول كنت اقبله بالعيب الحادث فيما ان المشتري باعه كان قد امسكه وحسبه عن البائع

﴿مادة ٢٤٩﴾ الزيادة وهي ضم شيء من مال المشتري وعلاوته الى المبيع يكون مانعاً من الرد مثلاً ضم الخيط والصغ الى الثوب بالخياطة والصبغة وغرس الشجر في الارض من جانب المشتري مانع للرد

﴿مادة ٢٥٠﴾ إذا وجد مانع للرد ليس للبائع ان يسترد المبيع ولو رضي بالعيب الحادث بل يصير مجبوراً على اعطاء نقصان الثمن حتى انه بهذه الصورة لو باع المشتري المبيع بعد اطلاعه على عيب قدم فيه كان له ان يطلب نقصان الثمن من البائع ويأخذه منه. مثلاً ان مشتري الثوب لو فصل منه قميصاً وخاطة ثم اطالع على عيب قدم فيه ليس للبائع ان يسترده ولو رضي بالعيب الحادث بل يجبر على اعطاء نقصان الثمن للمشتري ولو باع المشتري هذا الثوب ايضاً لا يكون بيعه مانعاً له من طلب نقصان الثمن وذلك لانه حيث صار ضم الخيط الذي هو من مال المشتري للمبيع مانعاً من الرد وليس للبائع في هذه الحالة استرداد المبيع مخيلاً لا يكون بيع المشتري حيثئذ حسيماً وامسكاً للمبيع

﴿مادة ٢٥١﴾ ما بيع صفقة واحدة اذا ظهر بعضه معيباً فان كان قبل القبض كان المشتري مخيراً ان شاء رد مجموعه وان شاء قبله بجميع الثمن وليس له ان يرد المعيب وحده ويمسك الباقي وان كان بعد القبض فاذا لم يكن في التفريق ضرر كان له ان يرد المعيب بمحضته من الثمن سالماً وليس له ان يرد الجميع حيثئذ ما لم يرض البائع واما اذا كان في تفريقه ضرر رد الجميع او قبل الجميع بكل الثمن مثلاً لو اشترى فلسوتين باربعين قرشاً فظهرت احدها معيبة قبل القبض بردها معاً وان كان بعد القبض يرد المعيبة وحدها بمحضتها من الثمن سالمة ويمسك الثانية بما بقي من الثمن اما لو اشترى زوجي خف فظهر احدها معيباً بعد القبض كان له ردها معاً للبائع وأخذ ثمنها منه

﴿مادة ٢٥٢﴾ اذا اشترى شخص مقداراً معيناً من جنس واحد من الكميات والموزونات وما قبضه ثم وجد بعضه معيباً كان مخيراً ان شاء قبله جميعاً وان شاء رده جميعاً

﴿مادة ٢٥٣﴾ اذا وجد المشتري في المحنطة والشعير وامثالها من الحبوب المشتراة تراباً فان كان ذلك التراب بعد قليلاً في العرف صح البيع وان كان كثيراً بحيث يعد عيباً عند الناس يكون المشتري مخيراً

﴿مادة ٢٥٤﴾ البيض والجوز وما شاكلها اذا ظهر بعضها فاسداً فما لا يستكثر في العادة والعرف كالاثنين والثلاثة في المائة يكون معفواً وان كان الفاسد كثيراً كالعشرة في المائة كان للمشتري رد جميعه واسترداد ثمنه كاملاً

﴿ مادة ٢٥٥ ﴾ اذا ظهر جميع المبيع غير متنع بواصل كان البيع باطلاً والمشتري استرداد جميع الثمن من البائع مثلاً لو اشترى جوزاً او ييضاً فظهر جميعه فاسداً لا يتنع بواصل كان المشتري استرداد ثمنه كاملاً من البائع

## الفصل السابع

في الغبن والتغريب

﴿ مادة ٢٥٦ ﴾ اذا وجد غبن فاحش في البيع ولم يوجد تغريب فليس للمغبون ان يفسخ البيع الا انه اذا وجد الغبن وحده في مال النتم لا يفسخ البيع ومال الوقف ويست المال حكمة حكم مال النتم

﴿ مادة ٢٥٧ ﴾ اذا غر احد المتبايعين الآخر ونفق ان في البيع غبناً فاحشاً فلمغبون ان يفسخ البيع حيثن

﴿ مادة ٢٥٨ ﴾ اذا مات من غربغب فاحش لا تنتقل دعوى التغريب لوارثه

﴿ مادة ٢٥٩ ﴾ المشتري الذي حصل له تغريب اذا اطلع على الغبن الفاحش ثم نصرف في المبيع نصرف الملاك سقط حق فسخه

﴿ مادة ٢٦٠ ﴾ اذا هلك او استهلك المبيع الذي صار في بيعه غبن فاحش وغرر او حدث فيه عيب او بنى مشتري العرصه عليها بناء لا يكون للمغبون حق ان يفسخ البيع

## الباب السابع

في بيان انواع البيع واحكامه وينقسم الى ستة فصول

### الفصل الاول

في بيان انواع البيع

﴿ مادة ٢٦١ ﴾ بشرط في انعقاد البيع صدور ركنه من اهلواي العاقل المميز واضافته الى محل قابل لحكمه

﴿ مادة ٢٦٢ ﴾ البيع الذي في ركنه خلل كبيع المجنون باطل

﴿ مادة ٢٦٣ ﴾ المحل القابل لحكم البيع عبارة عن المبيع الذي يكون موجوداً منه ر التسليم ومالاً متوقفاً فبيع المردوم وما ليس بمقدور التسليم وما ليس بمال

منقول باطل

- ﴿ مادة ٢٦٤ ﴾ اذا وجد شرط انعقاد البيع ولم يكن مشروطاً باعتبار بعض اوصافه الخارجة كما اذا كان المبيع مجهولاً او كان في الثمن خلل صار البيع فاسداً
- ﴿ مادة ٢٦٥ ﴾ يشترط لنفاذ البيع ان يكون البائع مالكا للمبيع او وكلاً لما لـه او وليه او وصيه وان لا يكون في المبيع حق آخر
- ﴿ مادة ٢٦٦ ﴾ البيع الفاسد يصير نافذاً عند القبض يعني يصير تصرف المشتري في المبيع جائزاً حينئذ
- ﴿ مادة ٢٦٧ ﴾ اذا وجد في البيع احد الخيارات لا يكون لازماً
- ﴿ مادة ٢٦٨ ﴾ البيع الذي يتعلق به حق آخر كبيع النصولي وبيع المهرن يتعقد ووفقاً على اجازة ذلك الآخر

## الفصل الثاني

في بيان احكام انواع المبيع

- ﴿ مادة ٢٦٩ ﴾ حكم البيع المعقد للملكية يعني صيرورة المشتري مالكا للمبيع والبائع مالكا للثمن
- ﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ البيع الباطل لا يفيد الحكم اصلاً فاذا قبض المشتري المبيع بأذن البائع في البيع الباطل كان المبيع امانة عند المشتري فلو هلك بلا تعد لا يضمنه
- ﴿ مادة ٢٧١ ﴾ البيع الفاسد يفيد حكماً عند القبض يعني ان المشتري اذا قبض المبيع بأذن البائع صار مالكا له فاذا هلك المبيع يبعاً فاسداً عند المشتري لزوم الضمان يعني ان المبيع اذا كان من المتعلقات لرمه مثله واذا كان قيماً لرمته فيتمتع يوم قبضه
- ﴿ مادة ٢٧٢ ﴾ لكل من المتعاقدين فسخ البيع الفاسد الا انه اذا هلك المبيع في يد المشتري او استهلكه او اخرجته من يده سبب صحيح او بهية من آخر او زاد فيه المشتري شيئاً من ماله كما لو كان المبيع داراً فعمرها او ارضاً فغرس فيها شجراً او تغير اسم المبيع بان كان حنطة فطحنها وجعلها دقيقاً بطل حق الفسخ في هذه الصور
- ﴿ مادة ٢٧٣ ﴾ اذا فسخ البيع الفاسد فان كان البائع قبض الثمن كان للمشتري ان يحبس المبيع الى ان يأخذ الثمن ويسترده من البائع



- ❖ مادة ٢٧٤ ❖ البيع النافذ يفيد الحكم في الحال
- ❖ مادة ٢٧٥ ❖ اذا كان البيع لازماً نافذاً فليس لاحد المتبايعين الرجوع عنه
- ❖ مادة ٢٧٦ ❖ اذا كان البيع غير لازم كان حق الفسخ لمن له الخيار
- ❖ مادة ٢٧٧ ❖ البيع الموقوف يفيد الحكم عند الاجازة
- ❖ مادة ٢٧٨ ❖ بيع الفضولي اذا اجازه صاحب المال او وكيله او وصيه او وليه نفذ والا فسخ الا انه يشترط لصحة الاجازة ان يكون كل من البائع والمشتري والمجيز والمبيع قائماً فاذا كان احد المذكورين هالكا لانصح الاجازة
- ❖ مادة ٢٧٩ ❖ بما ان لكل من البديلين في بيع المفاضلة حكم المبيع تعتبر فيهما شرائط المبيع فاذا وقعت منازعة في امر التسليم لزم ان يسلم ويتسلم كل من المتبايعين معاً

### الفصل الثالث

#### في حق السلم

- ❖ مادة ٢٨٠ ❖ السلم كالبيع يتعقد بالايجاب والقبول يعني اذا قال المشتري للبائع اسلمت لك الف قرش على مائة كيل من الحنطة وقبل الآخر انعقد السلم
- ❖ مادة ٢٨١ ❖ السلم انما يكون صحيحاً في الاشياء التي تقبل التعيين بالقدر والوصف كالمجودة والخسة
- ❖ مادة ٢٨٢ ❖ الكيلات والموزونات والمدروعات تتعين مقاديرها بالكيل والوزن والذرع
- ❖ مادة ٢٨٣ ❖ العدديات المتقاربة كالتعيين مقاديرها بالعد تتعين بالكيل والوزن ايضاً
- ❖ مادة ٢٨٤ ❖ ما كان من العدديات كاللبن والآخر يلزم ان يكون قاله ايضاً معيناً
- ❖ مادة ٢٨٥ ❖ الكرباس والمجوخ وامثالها من المدروعات يلزم تعيين طولها وعرضها ورفقها ومن اي شيء تسع ومن تسع اي محل هي
- ❖ مادة ٢٨٦ ❖ يشترط لصحة السلم بيان جنس المبيع مثلاً انه حنطة او ارز او تمر ونوعه ككونه بسقي من ماء مطر (وهو الذي نسميه في عرفنا بعللاً) او بماء النهر والعين وغيرها (وهو ما يسمى عندنا سقياً) وصفته كالجيد والخسيس وبيان مقدار الثمن والمبيع وزمان تسليمه ومكانه
- ❖ مادة ٢٨٧ ❖ يشترط لصحة بقاء السلم تسليم الثمن في مجلس العقد فاذا تفرق

العاقدان قبل تسليم رأس مال السلم انفسخ العقد

### الفصل الرابع

في بيان الاستصناع

﴿مادة ٢٨٨﴾ اذا قال شخص لاحد من اهل الصنائع اصنع لي الشيء الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع ذلك انعقد البيع استصناعاً مثلاً لو ارى المشتري رجلاً لخفاف وقال له اصنع لي زوجي خف من نوع الخفيان الفلاني بكذا قرشاً وقبل الصانع او نقاول مع نجار على انه يصنع له زورقاً او سفينة ويؤتي له طولها وعرضها واصنافها اللازمة وقبل التجار انعقد الاستصناع كذلك لو نقاول مع صاحب معمل ان يصنع له كذا بندقية كل واحدة بكذا قرشاً ويؤتي الطول والحجم وسائر واصنافها اللازمة وقبل صاحب المعمل انعقد الاستصناع

﴿مادة ٢٨٩﴾ كل شيء يعمل استصناعاً يصح فيه الاستصناع على الاطلاق واما ما لم يتعامل باستصناعه اذا بين فيه المدة صار سلفاً وتعتبر فيه حيثنذ شروط السلم واذا لم بين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع ايضاً

﴿مادة ٢٩٠﴾ يلزم في الاستصناع وصف المصنوع وتعريفه على الوجه الموافق للطلوب

﴿مادة ٢٩١﴾ لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن حالا اي وقت العقد

﴿مادة ٢٩٢﴾ اذا انعقد الاستصناع فليس لاحد العاقدين الرجوع واذا لم يكن المصنوع على الاوصاف المطلوبة المهيئة كان المستصنع مخيراً

### الفصل الخامس

في احكام بيع المريض

﴿مادة ٢٩٣﴾ اذا باع شخص في مرض موته شيئاً من ماله لاحد ورثته يصير ذلك موقوفاً على اجازة سائر الورثة فان اجازوا بعد موت المريض بنفذ البيع وان لم يجيزوا لا ينفذ

﴿مادة ٢٩٤﴾ اذا باع المريض في مرض موته شيئاً لاجنبي ضمن المثل صح بيعه وان باعه بدون ثمن المثل وسلم المبيع كان بيعه محاباة يعتبر من ثلث ماله فان كان الثلث وافياً بهما صح وان كان الثلث لا يفي بها لزم المشتري اكمال ما نقص من ثمن المثل واعطاؤه

للورثة فان اكمل لزوم البيع والا كان للورثة فسخه مثلاً لو كان شخص لا يملك الادارة تساوي ألفاً وخمسمائة قرش فباع الدار المذكورة في مرض موته لاجني غير وارث له بألف قرش وسلمها له ثم مات فيها ان ثلث ماله بقي بها حايي به وهو خمسمائة قرش كان هذا البيع صحيحاً معتبراً وليس للورثة فسخه حيثئذ وإذا كانت المريض قد باع هذه الدار بخمسمائة قرش وسلمها للمشتري فيها ان ثلث ماله الذي هو خمسمائة قرش يعدل نصف ما حايي به وهو ألف قرش فحيثئذ للورثة ان يطلبوا من المشتري نصف ما حايي به مورثهم وهو خمسمائة قرش فان اداها للتركة لم يكن للورثة فسخ البيع وان لم يؤدها كان للورثة الفسخ واسترداد الدار

﴿مادة ٢٩٥﴾ اذا باع شخص في مرض موته ماله بأقل من ثمن المثل ثم مات مديوناً وتركته مستغرقة كان لاصحاب الديون ان يكلفوا المشتري بأبلاغ قيمة ما اشتراه الى ثمن المثل واكالمه واذا تولى للتركة فان لم يفعل ففسخ البيع

## الفصل السادس

### في حق بيع الوفاء

﴿مادة ٢٩٦﴾ كان البائع وفاء له ان يرد الثمن ويأخذ المبيع كذلك للمشتري ان يرد المبيع ويسترد الثمن

﴿مادة ٢٩٧﴾ ليس للبائع ولا للمشتري بيع مبيع الوفاء لتخص آخر

﴿مادة ٢٩٨﴾ اذا شرط في بيع الوفاء ان يكون قدر من منافع المبيع للمشتري صح ذلك مثلاً لو تناول البائع والمشتري وتراضيا على ان يحرم المبيع بيع وفاء تكون غلته مناصفة بين البائع والمشتري صح ولزم الابقاء بذلك على الوجه المشروع

﴿مادة ٢٩٩﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع بالوفاء مساوية للدين وهلك المال في يد المشتري سقط الدين في مقابلته

﴿مادة ٤٠٠﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع ناقصة عن الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي واخذه من البائع

﴿مادة ٤٠١﴾ اذا كانت قيمة المال المبيع وفاء زائدة عن مقدار الدين وهلك المبيع في يد المشتري سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة ان كان هلاكه بالتعدي وإما ان كان بلا تعد فلا يلزم المشتري اداء تلك الزيادة

﴿ مادة ٤٠٢ ﴾ اذا مات احد المتبايعين وفاء انتقل حق النسخ للوارث  
﴿ مادة ٤٠٣ ﴾ ليس لسائر الغرماء التعرض للبيع وفاء مالم يستوفى المشتري دينه

في ٢ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ وفي ٢١ شباط سنة ١٢٨٦

من اعضاء ديوان الاحكام العدلية من اعضاء شوري الدولة ناظر ديوان الاحكام العدلية

احمد خلوصي سيف الدين احمد جودت

من اعضاء الجمعية من اعضاء شوري الدولة من اعضاء ديوان الاحكام العدلية

علاء الدين محمد امين احمد حليبي



بسم الله الرحمن الرحيم

## صورة الخط الهايوي

ليعمل بموجب

الكتاب الثاني

في الاجارات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

### المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاجارة

- ❖ مادة ٤٠٤ ❖ الاجرة الكراء اي بدل المنفعة والايجار المكارة والاستيجار الاكثرا
- ❖ مادة ٤٠٥ ❖ الاجارة في اللغة بمعنى الاجرة وقد استعملت في معنى الايجار ايضاً
- وفي اصطلاح الفقهاء يعني بيع المنفعة المعلومه في مقابلة عوض معلوم
- ❖ مادة ٤٠٦ ❖ الاجارة اللازمة في الاجارة الصحيحة العارية عن خيار العيب
- وخيار الشرط وخيار الرؤية وليس لاحد الطرفين فتحها بلا عذر
- ❖ مادة ٤٠٧ ❖ الاجارة المنجزه ايجار معتبر من وقت العقد
- ❖ مادة ٤٠٨ ❖ الاجارة المضافة ايجار معتبر من وقت معين مستقبلي مثلاً لو
- استؤجرت دار بكذا نقوداً لكذا مدة اعتباراً من اول الشهر الفلاني الآتي تنعقد حال
- كونها اجارة مضافة
- ❖ مادة ٤٠٩ ❖ الآجر هو الذي اعطى المأجور بالاجارة ويقال له ايضاً المكاري
- بضم الميم ومؤجر بكسر الجيم
- ❖ مادة ٤١٠ ❖ المستأجر بكسر الجيم هو الذي استأجر
- ❖ مادة ٤١١ ❖ المأجور هو الشيء الذي اعطي بالكرأه ويقال له المؤجر والمستأجر
- بنفتح الجيم فيها
- ❖ مادة ٤١٢ ❖ المستأجر فيه بنفتح الجيم هو المال الذي سلمه المستأجر للاجير لاجل
- ايفاء العمل الذي التزمه بعقد الاجارة كالثياب التي اعطيت للخياط ان يخطها والمحبولة
- التي اعطيت للحمال لينقلها

- ﴿مادة ٤١٣﴾ الاجير هو الذي أجر نفسه  
 ﴿مادة ٤١٤﴾ أجر المثل هو الاجرة التي قدرتها اهل الخبرة الخالون عن الغرض  
 ﴿مادة ٤١٥﴾ الاجر المسمى هو الاجرة التي ذكرت وتعينت حين العقد  
 ﴿مادة ٤١٦﴾ الضمان هو اعطاء مثل الشيء ان كان من المثليات وقيمتها ان كان من القيمات  
 ﴿مادة ٤١٧﴾ المعد للاستغلال هو الشيء الذي اعد وعين على ان يعطى بالكراء  
 كالتحان والدار والحمام واليدكان من العقارات التي بنيت واشترت على ان تؤجر وكذا  
 كروسات الكراء ودواب المكارين والبيجار الشيء ثلاث سنين على التوالي دليل على كونه  
 معداً للاستغلال والشيء الذي انشأه احد لنفسه يصير معداً للاستغلال باعلامه الناس  
 بكونه معداً للاستغلال  
 ﴿مادة ٤١٨﴾ المسترضع هو الذي التزم ظنراً بالاجرة  
 ﴿مادة ٤١٩﴾ الهياطة عبارة عن تقسيم المنافع كاعطاء القرار على انتفاع احد  
 الشريكين سنة والآخر اخرى متناوبة في الدار المشتركة مناصفة مثلاً

## الباب الاول

### في بيان الضوابط العمومية

- ﴿مادة ٤٢٠﴾ العقود عليه في الاجارة هي المنفعة  
 ﴿مادة ٤٢١﴾ الاجارة باعتبار العقود عليه على نوعين النوع الاول عقد الاجارة  
 الوارد على منافع الاعيان ويقال للشيء المؤجر عين المأجور وعين المستأجر ايضاً وهذا  
 النوع ينقسم الى ثلاثة اقسام القسم الاول اجارة العقار كايجار الدور والاراضي القسم الثاني  
 اجارة العروض كايجار الملابس والاولى القسم الثالث اجارة الدواب النوع الثاني عند  
 الاجارة الوارد على العمل وهنا يقال للمأجور اجير كاستئجار الخدمة والعملة واستئجار  
 ارباب الحرف والصنائع هو من هذا القبيل حيث ان اعطاء السلعة للتخاط مثلاً ليعطها  
 ثوباً يصير اجارة على العمل كما ان استئجار الثوب على ان السلعة من عند الخياط استئجار  
 ﴿مادة ٤٢٢﴾ الاجير على قسمين القسم الاول هو الاجير الخاص الذي استؤجر  
 على ان يعمل المستأجر فقط كالمخادم الموظف القسم الثاني هو الاجير المشترك الذي ليس

بتقيد بشرط ان لا يعمل لغير المستأجر كالحمال والدلال والخياط والساعلي والصائغ  
 واصحاب كروسات الكراء واصحاب الزوارق الذين هم يكارون في الشوارع والمواني فان  
 كلاً من هؤلاء اجبر مشترك لا يخصص بشخص واحد وله ان يعمل لكل احد لكنه لو  
 استأجر احد هؤلاء على ان يعمل للمستأجر الى وقت معين يكون اجبراً خاصاً في مدة ذلك  
 الوقت وكذلك لو استأجر حمال او ذو كروسة او ذو زورق الى محل معين بشرط ان  
 يكون مخصوصاً بالمستأجر وان لا يعمل لغيره فانه اجبر خاص الى ان يصل الى ذلك المحل  
 \* مادة ٤٢٣ \* كما جاز ان يكون مستأجر الاجبر الخاص شخصاً واحداً كذلك  
 يجوز ان يكون الاشخاص المتعددة الذين هم في حكم شخص واحد مستأجري اجبر خاص  
 بناء عليه لو استأجر اهل قرية راعياً على ان يكون مخصوصاً بهم بعقد واحد يكون الراعي  
 اجبراً خاصاً ولكن لو جوزوا ان يرعى دواب غيرهم كان حينئذ ذلك الراعي اجبراً  
 مشتركاً

\* مادة ٤٢٤ \* الاجبر المشترك لا يستحق الاجرة الا بالعمل  
 \* مادة ٤٢٥ \* الاجبر الخاص يستحق الاجرة اذا كان في مدة الاجارة حاضراً  
 للعمل ولا يشترط عمله بالفعل ولكن ليس له ان يمنع من العمل واذا امتنع لا يستحق الاجرة  
 \* مادة ٤٢٦ \* من استحق منفعة معينة بعقد الاجارة له ان يستوفي عينها او مثلها  
 او ما دونها ولكن ليس له ان يستوفي ما فوقها مثلاً لو استأجر الحداد حانوتاً على ان  
 يعمل فيه صنعة كان له ان يعمل فيه صنعة مساوية في المضرة لصناعة الحداد ولكن ليس  
 لمن استأجر حانوتاً للعطارة ان يعمل فيه صنعة الحداد  
 \* مادة ٤٢٧ \* كل ما اختلف باختلاف المستعملين يعتبر فيه التقييد مثلاً لو  
 استأجر احد لركوب دابة ليس له ان يركبها غيره  
 \* مادة ٤٢٨ \* كل ما لم يختلف باختلاف المستعملين فالتقييد فيه لغو مثلاً لو  
 استأجر احد داراً على ان يسكنها له ان يسكن غيره فيها  
 \* مادة ٤٢٩ \* للمالك ان يؤجر حصته الشائعة من الدار المشتركة لشريكه ان  
 كانت قابلة للقسمة ولم تكن وليس له ان يؤجرها لغيره ولكن بعد المباشرة له ان يؤجر  
 نوبته لمن شاء  
 \* مادة ٤٣٠ \* الشيوخ الطاري لا يفسد عند الاجارة مثلاً لو آجر احد داره ثم  
 ظهر لنصفها مستحق تبقى الاجارة في نصفها الآخر الشائع

﴿مادة ٤٢١﴾ يسوغ للشريكين ان يترجعا مالهما المشترك لاخرهما  
 ﴿مادة ٤٢٢﴾ يجوز ايجار شيء واحد لتخصيص وكل منها لو اعطي من الاجرة  
 مقدار ما ترتب على حصته لم يطالب باجرة حصة الآخر ما لم يكن كفيلاً له

## الباب الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بالاجرة ويشتمل على اربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان مسائل ركن الاجارة

﴿مادة ٤٢٣﴾ تنعقد الاجارة بالايجاب والقبول كالبيع  
 ﴿مادة ٤٢٤﴾ الايجاب والقبول في الاجارة هو عبارة عن الكلمات التي تستعمل  
 لعقد الاجارة كاجرت وكريت واستأجرت وقبلت  
 ﴿مادة ٤٢٥﴾ الاجارة كالبيع ايضاً تنعقد بصيغة الماضي ولا تنعقد بصيغة المستقبل  
 مثلاً لو قال احد سأؤجر وقال الآخر استأجرت او قال احد آجر وقال الآخر  
 آجرت فعلى كلنا الصورتين لا تنعقد الاجارة  
 ﴿مادة ٤٢٦﴾ كما ان الاجارة تنعقد بالمشافهة كذلك تنعقد بالكتابة وبإشارة  
 الاخرس المعروفة

﴿مادة ٤٢٧﴾ وتنعقد الاجارة بالتعاطي ايضاً كالركوب في باخرة المسافرين  
 وزطرق المواني ودواب الكراء من دون مقاوله فان كانت الاجرة معلومة اعطيت  
 والا فاجرة المثل

﴿مادة ٤٢٨﴾ المكوث في الاجارة يعد قولاً ورضاءً . مثلاً لو استأجر رجل  
 حانوتاً في الشهر بمخمسين قرشاً وبعد ان سكن فيومدة اشهر اتي الآجر وقال ان رضىت  
 بستين فاسكن والا فاخرج وردة المستأجر وقال لم ارض واستمر ساكناً يلزمه خمسون  
 قرشاً كما في السابق وان لم يقل شيئاً ولم يخرج من الحانوت واستمر ساكناً يلزمه اعطاء  
 مئتين قرشاً كذلك لو قال صاحب الحانوت مائة قرش وقال المستأجر ثمانين وبقى  
 المالك المستأجر وبقى هو ساكناً ايضاً يلزمه ثمانون ولو اصر الطرفان على كلامهما واستمر  
 المستأجر ساكناً تلزمه اجرة المثل



﴿مادة ٤٣٩﴾ لو نقولا بعد العقد على تبديل البذل او ترييده او تنزيله يعتبر

العقد الثاني

﴿مادة ٤٤٠﴾ الاجارة المضافة صحيحة وتلزم قبل حلول وقتها بناء على وليس

لاحد العاقدين فسخ الاجارة بمجرد قوله ما آن وقتها

﴿مادة ٤٤١﴾ الاجارة بعد ما انعقدت صحيحة لا يسوغ للآجر فسخها بمجرد ضم

الخارج على الاجرة لكن لو آجر الوصي او المتولي عقار اليتيم او الوقف بانقص من

اجرة المثل تكون الاجارة فاسدة ويلزم اجرة المثل

﴿مادة ٤٤٢﴾ لو ملك المستأجر عين المأجور بارث او هبة يزول حكم الاجارة

﴿مادة ٤٤٣﴾ لو حدث عذر مانع لاجراء موجب العقد تنفسخ الاجارة . مثلاً

لو استؤجر طباط لغيره ومات احد الزوجين تنفسخ الاجارة وكذلك من كان في سنه

ألم وقال الطبيب على اخراجه بخمسين قرشاً ثم زال الألم بنفسه تنفسخ الاجارة وكذلك

تنفسخ الاجارة بوفاة الصبي او الظنر ولا تنفسخ بوفاة المسترضع

## الفصل الثاني

في شروط انعقاد الاجارة ونفاذها

﴿مادة ٤٤٤﴾ بشرط في انعقاد الاجارة اهلية العاقدين يعني كونها

عاقلين مميزين

﴿مادة ٤٤٥﴾ بشرط موافقة الابحباب النول واتحاد مجلس العقد في الاجارة

كما في البيع

﴿مادة ٤٤٦﴾ يلزم ان يكون الآجر متصرفاً بما يؤجره او وكيل المتصرف

او وليه او وصيه

﴿مادة ٤٤٧﴾ تعقد اجارة الفضولي موقوفة على اجازة المتصرف وان كان

المتصرف صغيراً او مجنوناً وكانت الاجرة اجرة المثل تعقد اجارة الفضولي موقوفة على

اجازة وليه او وصيه لكن يشترط في صحة الاجازة قيام وبقاء اربعة اشياء العاقدين

والمال المعنود عليه وبذل الاجارة ان كان من العروض واذا عدم احد هؤلاء فلا

نصح الاجارة

## الفصل الثالث

## في شروط صحة الاجارة

- ﴿مادة ٤٤٨﴾ يشترط في صحة الاجارة رضا العاقدين
- ﴿مادة ٤٤٩﴾ يلزم تعيين المأجور بناء عليه لايصح ايجار احد الحائزين من دون تعيين او تخيير
- ﴿مادة ٤٥٠﴾ يشترط ان تكون الاجرة معلومة
- ﴿مادة ٤٥١﴾ يشترط في الاجارة ان تكون المنفعة معلومة بوجه يكون مانعاً للمنازعة
- ﴿مادة ٤٥٢﴾ المنفعة تكون معلومة ببيان مدة الاجارة في امثال الدار والحانوت والظفر
- ﴿مادة ٤٥٣﴾ يلزم عند استئجار الدابة تعيين المنفعة بكونها للركوب او الحمل او اركاب من شاء على التعميم مع بيان المسافة او مدة الاجارة
- ﴿مادة ٤٥٤﴾ يلزم في استئجار الاراضي بيان كونها لاي شيء استوجرت مع تعيين المدة فان كانت للزرع يلزم بيان ما يزرع فيها او تخيير المستأجر ان يزرع ما شاء على التعميم
- ﴿مادة ٤٥٥﴾ تكون المنفعة معلومة في استئجار اهل الصنعة ببيان العمل يعني بتعيين ما يعمل الاجير او تعيين كيفية عمله فاذا اريد صغ الثياب يلزم اراءتها للصاغ او بيان لونها وعلام رقعتها مثلاً
- ﴿مادة ٤٥٦﴾ تكون المنفعة معلومة في نقل الاشياء بالاشارة وتعيين المثل الذي ينقل اليه مثلاً لو قيل للحمال انقل هذا الحمل الى المثل العلفاني تكون المنفعة معلومة لكون الحمل مشاهداً والمسافة معلومة
- ﴿مادة ٤٥٧﴾ يشترط ان تكون المنفعة مقدورة الاستيلاء بناء عليه لايصح ايجار الدابة الفارة

## الفصل الرابع

في فساد الاجارة وطلاتها

﴿ مادة ٤٥٨ ﴾ تبطل الاجارة ان لم يوجد احد شروطها مثلاً ايجار المحنون والصبي غير المهزك استجارها باطل . لكن لا تنسخ الاجارة بمحنون الآجر بعد انعقادها  
 ﴿ مادة ٤٥٩ ﴾ لا تلزم الاجرة في الاجارة الناطلة بالاستعمال . لكن يلزم اجرة المثل ان كان مال الوقف او اليتيم والمحنون في حكم اليتيم  
 ﴿ مادة ٤٦٠ ﴾ تنفسد الاجارة لو وجدت شروط انعقاد الاجارة ولم يوجد احد شروط الصحة

﴿ مادة ٤٦١ ﴾ الاجارة النافذة . لكن الآجر يملك فيها اجر المثل ولا يملك الاجر المسمى

﴿ مادة ٤٦٢ ﴾ فساد الاجارة ينشأ بعضه عن كون البدل مجهولاً وبعضه عن فقدان شرائط الصحة الاخر في الصورة الاولى يلزم اجر المثل بالغاً ما بلغ وفي الصورة الثانية يلزم اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

## الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالاجرة ومحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بدل الاجارة

﴿ مادة ٤٦٣ ﴾ ما صلح ان يكون بدلاً في البيع يصلح ان يكون بدلاً في الاجارة ويجوز ان يكون بدلاً في الاحارة الشيء الذي لم يصلح ان يكون ثمنًا . مثلاً يجوز ان يستأجر بستان في مقابلة ركوب دابة او سكني دار

﴿ مادة ٤٦٤ ﴾ بدل الاجارة يكون معلوماً بتعيين مقداره ان كان تقدراً كمن المبيع

﴿ مادة ٤٦٥ ﴾ يلزم بيان مقدار بدل الاجارة ووصف ان كان من العروض

او الكميات او الموزونات او العدديات المتقاربة . ويلزم تسليم ما يحتاج الى الحمل

والمؤنة في المحل الذي شرط تسليمه فيه وإن لم يبين مكان التسليم فالأجور إن كان عقاراً يسلم في المحل الذي هو فيه وإن كان عملاً ففي محل عمل الأجير وإن كان حوالة ففي مكان لزوم الاجرة وإما في الأشياء التي ليست محتاجة إلى الحمل والمؤنة ففي المحل الذي يختار للتسليم

## الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بسبب لزوم الاجرة وكيفية استحقاق الأجر الاجرة

﴿مادة ٤٦٦﴾ لا تلزم الاجرة بالعقد المطلق يعني لا يلزم تسليم بدل الاجارة بمجرد انعقادها حالاً

﴿مادة ٤٦٧﴾ تلزم الاجرة بالتجهيل يعني لو سلم المستأجر الاجرة نقدًا ملكها الأجر وليس للمستأجر استردادها

﴿مادة ٤٦٨﴾ تلزم الاجرة بشرط التجهيل يعني لو شرط كون الاجرة معجلة يلزم المستأجر تسليمها إن كان عقد الاجارة وارداً على منافع الاعيان او على العمل في الصورة الاولى للأجران يمنع عن تسليم المأجور وفي الصورة الثانية للأجير أن يمنع عن العمل إلى أن يستوفيا الاجرة وعلى كلتا صورتين لها مطالبة الاجرة نقدًا فإن امتنع المستأجر عن الايفاء فلها فسخ الاجارة

﴿مادة ٤٦٩﴾ تلزم الاجرة باستيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد دابة على أن يركبها إلى محل ثم ركبها ووصل إلى ذلك المحل يستحق آجرها الاجرة

﴿مادة ٤٧٠﴾ تلزم الاجرة ايضاً في الاجارة الصحيحة بالاعتذار على استيفاء المنفعة مثلاً لو استأجر احد داراً باجارة صحيحة فبعد قبضها يلزم إعطاء الاجرة وإن لم يسكنها

﴿مادة ٤٧١﴾ بالاعتذار على استيفاء المنفعة في الاجارة الفاسدة لا تلزم الاجرة إن لم يحصل الانتفاع حقيقة

﴿مادة ٤٨٣﴾ من استعمل مال غيره من دون عقد فإن كان معداً للاستغلال تلزمه اجرة المثل والافلاك لو استعمله بعد مطالبة صاحب المال الاجرة وإن لم يكن معداً للاستغلال يلزمه إعطاء الاجرة لانه باستعماله في هذا الحال يكون راضياً بإعطاء الاجرة

﴿مادة ٤٧٢﴾ يعتبر ويراعى كل ما اشترطه العاقدان في تعجيل الاجرة وتأجيلها

- ﴿مادة ٤٧٤﴾ اذا شرط تأجيل البدل يلزم على الأجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل والاجرة لا تلزم الا بعد انقضاء المدة التي شرطت
- ﴿مادة ٤٧٥﴾ يلزم الأجر أولاً تسليم المأجور وعلى الاجير ايفاء العمل في الاجارة المطلقة التي عقدت من دون شرط التعجيل والتأجيل على كل حال يعني ان كان عند الاجارة على منافع الاعيان او على العمل
- ﴿مادة ٤٧٦﴾ ان كانت الاجرة موقفة بوقت معين كالشهرية او السنوية مثلاً يلزم ايفاءها عند انقضاء ذلك الوقت
- ﴿مادة ٤٧٧﴾ تسليم المأجور شرط في لزوم الاجرة يعني تلزم الاجرة اعتباراً من وقت التسليم فعلى هذا ليس للأجر مطالبة اجرة مدة مضت قبل التسليم وان انقضت مدة الاجارة قبل التسليم لا يستحق الأجر شيئاً من الاجرة
- ﴿مادة ٤٧٨﴾ لو فات الانتفاع بالمأجور بالكلية سقطت الاجرة مثلاً لو احتاج الحمام الى التعجير وتعطل في اثناء تعميره تسقط حصة تلك المدة من الاجرة وكذلك لو انقطع ماء الرحي وتعطلت تسقط الاجرة اعتباراً من وقت انقطاع الماء ولكن لو انتفع المستأجر بغير صورة الطحن من بيت الرحي يلزمه اعطاء ما اصاب حصة ذلك الانتفاع من بدل الاجارة
- ﴿مادة ٤٧٩﴾ من استاجر حانوتاً وقبضة ثم عرض للبيع والشراء كساد ليس له ان يمنع عن اعطاء كراء تلك المدة بقوله ان الصعة ما راجت والدكان بقي مسدوداً
- ﴿مادة ٤٨٠﴾ لو استأجر زورقاً على مدة وانقضت في اثناء الطريق تمتد الاجارة الى الوصول الى الساحل وبعض المستأجر اجر مثل المدة الفاضلة
- ﴿مادة ٤٨١﴾ لو اعطى احد داره آخر على ان يرميها ويسكنها بلا اجرة ثم رميها وسكنها ذلك الآخر كانت من قبيل العارية ومصاريف التعجير عائدة للمرمة فتلزم الأجر وليس لصاحب الدار ان يطالبه تلك المدة بشيء من الاجرة

### الفصل الثالث

- فيما يصح للأجران بحسب المستاجر فيه لاستيفاء الاجرة وما لا يصح
- ﴿مادة ٤٨٢﴾ يصح للاجير الذي لعمله اثر كالخياط والصاغ والتصاران بحسب

المستأجر فيؤلاستفاء الاجرة ان لم يشترط نسيئتها وبهذا الوجه لو حبس ذلك المال وتلف في يد لا يضمن وبعد تلفه ليس له ان يستوفي الاجرة

﴿مادة ٤٨٢﴾ ليس للاجير الذي ليس لعمله اثر كالحمال والملاح ان يحبس المستأجر فيه وبهذا الحال لو حبس الاجير المال وتلف في يده يضمن وصاحب المال في هذا بخلاف ان شاء ضمانة اياه محمولاً واعفى اجرته وان شاء ضمانة غيره محمول ولم يعط اجرة

## الباب الرابع

في بيان المسائل التي تتعلق بمدة الاجارة

﴿مادة ٤٨٤﴾ للمالك ان يؤجر ماله وملكه لغيره مدة معلومة قصيرة كانت كاليوم او طويلة كالسنة

﴿مادة ٤٨٥﴾ انتهاء مدة الاجارة تعتبر من الوقت الذي سي اي عين وذكر عند العقد

﴿مادة ٤٨٦﴾ ان لم يذكر انتهاء المدة حين العقد تعتبر من وقت العقد

﴿مادة ٤٨٧﴾ كما يجوز ايجار عقار على ان يكون لسنة في كل شهر اجرة كذا درام كذلك يصح ايجاره لسنة بكذا درام من دون بيان شهرته ايضاً

﴿مادة ٤٨٨﴾ اذا عرفت الاجارة في اول الشهر على شهر واحد او ازيد من شهر انعقدت مشاهرة وبهذه الصورة يلزم دفع اجرة شهر كامل وان كان الشهر ناقصاً عن ثلاثين يوماً

﴿مادة ٤٨٩﴾ لو اشترط على ان تكون الاجارة لشهر واحد فقط وكان قد مضى من الشهر جزء يعتبر الشهر ثلاثين يوماً

﴿مادة ٤٩٠﴾ اذا اشترط ان تكون الاجارة لكذا شهر وكان قد مضى من الشهر بعض يوم الشهر الاول الناقص على ان يكون ثلاثين يوماً من الشهر الاخير وتوفي اجرة باقي الايام بحساب الشهر

﴿مادة ٤٩١﴾ كما يعتبر الشهر الاول الناقص ثلاثين يوماً اذا اشترط ان تكون اجرة كل شهر كذا درام من دون بيان عدد الاشهر عند مضى بعض من الشهر كذلك يعتبر سائر الشهور التي ستاتي ثلاثين ثلاثين على هذا الوجه

﴿مادة ٤٩٢﴾ لو عقدت الاجارة في اول الشهر لسنة تعتبر اثني عشر شهراً  
 مادة ٤٩٣ ﴿﴾ لو عقدت الاجارة لسنة وكان قد مضى من الشهر بعض يعتبر منها  
 شهر اياماً وباقى الشهر الواحد عشر بالملال  
 ﴿مادة ٤٩٤﴾ ﴿﴾ لو استوجر عمار شهرته كذا دراهم من دون بيان عدد الاشهر  
 يصح العقد. لكن عند ختام الشهر الاول لكل من الآجر والمستأجر فسخ الاجارة في اليوم  
 الاول وليسته من الشهر الثاني الذي يليه. واما بعد مضى اليوم الاول وليتو فليس  
 في ذلك. وان قال احد العاقدين في اثناء الشهر فسخت الاجارة تنسخ في نهاية الشهر  
 وان قال في اثناء الشهر فسخت الاجارة اعتباراً من ابتداء الشهر الا اني تنسخ عند  
 حوله وان كان قد قبضت اجرة شهرين او ازيد فليس لاحدهما فسخ اجارة الشهر  
 المتبوض اجرة

﴿مادة ٤٩٥﴾ ﴿﴾ لو استأجر احد اجيراً على ان يعمل يوماً يعمل من طلوع الشمس  
 الى العصر او الى الغروب على وفق عرف البلدة في خصوص العمل  
 ﴿مادة ٤٩٦﴾ ﴿﴾ لو استوجر نجار على ان يعمل عشرة ايام تعتبر الايام التي تلي  
 العقد وان كان قد استوجر في الصيف على ان يعمل عشرة ايام لم تصح الاجارة ما لم يعين  
 انه يعمل اعتباراً من أي شهر وأي يوم

## الباب الخامس

في الخيارات ويحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان خيار الشرط

﴿مادة ٤٩٧﴾ ﴿﴾ يجري خيار الشرط في الاجارة كما جرى في البيع ويجوز الاجارة  
 ولا شجار على ان يكون احد الطرفين او كلاهما مخيراً كذا ايام  
 ﴿مادة ٤٩٨﴾ ﴿﴾ المخير ان شاء فسخ الاجارة وان شاء كان مخيراً في مدة خياره  
 ﴿مادة ٤٩٩﴾ ﴿﴾ كما ان افسخ والاجارة على ما بين في مادة ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤  
 يكونان قولاً كذلك يكونان فعلاً بناء عليه لو كان الآجر مخيراً وتصرف في المأجور  
 وجه من لوازم التملك فهو فسخ فعلي وتصرف المستأجر المخير في المأجور كتصرف

المستأجرين اجازة فعلية

❖ مادة ٥٠٠ ❖ لو انقضت مدة الخيار قبل فسخ الخيار وانفاذه الاجارة يسقط الخيار وتلزم الاجارة

❖ مادة ٥٠١ ❖ مدة الخيار تعتبر من وقت العقد

❖ مادة ٥٠٢ ❖ ابتداء مدة الاجارة يعتبر من وقت سقوط الخيار

❖ مادة ٥٠٣ ❖ لو استوفجرت ارض على ان تكون كذا ذراعاً او دونها وخرجت زائدة او ناقصة نصح الاجارة ويلزم الاجر المسمى لكن المستأجر مخير حال نقصانها له ان يفسخ الاجارة ان شاء

❖ مادة ٥٠٤ ❖ لو استوفجرت ارض على ان يكون كل دوغ منها بكذا دراهم يلزم اعطاء الاجرة بحساب الدوغم

❖ مادة ٥٠٥ ❖ يجوز عقد الاجارة على عمل عينت اجرة وشروط ابتداء في الوقت الفلاني ويكون الشرط معتبراً مثلاً لو اعطى احد الى الخياط ثياباً على ان ينصلها ويخيطها هذا اليوم او لو استكرى احد جملاً بشرط ان يوصله في عشرة ايام الى مكة تجوز الاجارة والاجر ان اوفى الشرط استحق الاجر المسمى والا استحق اجر المثل بشرط ان لا يتجاوز الاجر المسمى

❖ مادة ٥٠٦ ❖ يصح ترديد الاجرة على صورتين او ثلاث في العمل والعالم والمحمل والمسافة والزمان والمكان ويلزم اعطاء الاجرة على موجب الصورة التي تظهر فعلاً مثلاً لو قيل للخياط ان خطت دقيقاً فلك كذا وان خطت غليظاً فلك كذا فاي الصورتين عمل له اجرهما او لو استوفجرت حانوت بشرط انه ان اجرى فيه عمل العطارة فاجرة كذا وان اجرى فيه عمل الحدادة فكذا فاي العمليتين اجرى فيه يعطى اجرة التي شرطت وكذا لو استكرت دابة بشرط ان حملت حنطة فاجرهما كذا وان حملت حديداً فكذا فايها حمل يعطى اجرة التي عينت او لو قيل للمكاري استكرت منك هذه الدابة الى «جوري» بكذا الى (ادرنه) بكذا الى (فلبه) بكذا فاي ايها ذهب المستأجر يلزمه اجرة ذلك وكذا لو قال الاجر اجرت هذه الحجرة بكذا وهذه بكذا فبعد قبول المستأجر يلزمه اجرة الحجرة التي سكنها وكذلك لو ساوم احد الخياط على ان يخيط له جبة بشرط ان خاطها اليوم فله كذا وان خاطها غداً فله كذا تعتبر الشروط



## الفصل الثاني

### في خيار الرؤية

- ﴿مادة ٥٠٧﴾ للمستاجر خيار الرؤية  
 ﴿مادة ٥٠٨﴾ رؤية المأجور كروية المنافع  
 ﴿مادة ٥٠٩﴾ لو استأجر احد عقاراً من دون ان يراه يكون مخيراً عند رؤيته  
 ﴿مادة ٥١٠﴾ من استأجر داراً كان قد رآها رؤية كافية من قبل ليس له  
 خيار الرؤية الا لو تغيرت هيئتها الاولى بانهدام محل يكون مضرّاً بالسكنى فحينئذ  
 يكون مخيراً  
 ﴿مادة ٥١١﴾ كل عمل يختلف ذاتاً باختلاف المحل فلا جبر فيه خيار الرؤية  
 مثلاً لو ساء احد الخياط على ان يخيط له جبة فالتخياط بالخيار عند رؤية الجوخ او  
 الشال الذي يخيطه  
 ﴿مادة ٥١٢﴾ كل عمل لا يختلف باختلاف المحل فليس فيه خيار الرؤية مثلاً  
 لو استأجر اجير على ان يخرج حب خمس اواق قطن بعشرة دراهم ولم ير الاجير القطن  
 فليس للاجير فيه خيار الرؤية

## الفصل الثالث

### في خيار العيب

- ﴿مادة ٥١٣﴾ في الاجارة ايضاً خيار العيب كما في البيع  
 ﴿مادة ٥١٤﴾ العيب الموجب للخيار في الاجارة هو ما يكون سبباً لفوات المنافع  
 المتصورة بالكلية او اخلاها كموات المنفعة المقصودة من الدار بالكلية بانهدامها ومن  
 الرحي بانقطاع مانعها او كاخلاها بهبوط سطح الدار او بانهدام محل مضر بالسكنى او  
 بانجراس ظهر الدابة فهو لا من العيوب الموجبة للخيار في الاجارة ولما التواقص التي لا تغل  
 بالمنافع كانهدم بعض محال الحجرات بحيث لم يدخل الدار برد ولا مطر وكانقطاع عرف  
 الدابة وذيلها فليست موجبة للخيار في الاجارة  
 ﴿مادة ٥١٥﴾ لو حدث في المأجور عيب قبل استيفاء المنفعة فانه كالموجود  
 في وقت العقد

﴿مادة ٥١٦﴾ لو حدث في المأجور عيب فالمستأجر بالخيار ان شاء استوفى المنفعة مع العيب واعطى تمام الاجرة وان شاء فسخ الاجارة

﴿مادة ٥١٧﴾ ان ازال المأجر العيب الحادث قبل فسخ المستأجر الاجارة لا يبيح للمستأجر حق الفسخ وان اراد المستأجر التصرف في بقية المدة فليس للمأجر منعه ايضا

﴿مادة ٥١٨﴾ ان اراد المستأجر فسخ الاجارة قبل رفع العيب الحادث الذي اخل بالمنافع فله فسخها في حضور المأجر والا فليس له فسخها في غيابه وان فسخها في غيابه من دون ان يخبره لم يعتبر فسخا وكراه المأجر يستمر كما كان وما لو فانت المنافع المقصودة باللكية فله فسخها في غياب المأجر ايضا ولا تلزمه الاجرة ان فسخ وان لم يفسخ كما بين في مادة ٤٧٨ مثلاً لو انهدم محل يخل بالمنافع من الدار المأجورة فللمستأجر فسخ الاجارة لكن يلزم عليه ان يفسخها في حضور المأجر والا فلو خرج من الدار من دون ان يخبره يلزمه اعطاء الاجرة كأنة ما خرج وما لو انهدمت الدار باللكية فمن دون احتياج الى حضور المأجر ففسخها وعلى هذا الحال لا تلزم الاجرة

﴿مادة ٥١٩﴾ لو انهدم حائط الدار او احدي حجرها ولم يفسخ المستأجر الاجارة وسكن في باقيها لم يسقط شيء من الاجرة

﴿مادة ٥٢٠﴾ لو استأجر احد دارين بكذا ادراهم وانهدمت احدهما فله ان يترك الاثنتين معاً

﴿مادة ٥٢١﴾ المستأجر بالخيار في دار استأجرها على ان تكون كذا حجرية وظهرت ناقصة ان شاء فسخ الاجارة وان شاء قبلها بالمأجر المسمى ولكن ليس له استيفاء مدة الاجارة وتنقيص مقدار من الاجرة

## الباب السادس

في بيان انواع المأجور وحكامه ويشتمل على اربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان مسائل تتعلق باجارة العقار

﴿مادة ٥٢٢﴾ يجوز استئجار دار او حاوية بدون بيان انها لسكنى احد

﴿مادة ٥٢٣﴾ من أجرة دار او حاوية وكانت فيه امثلة واشياء تنفع الاجارة

و يكون مجبوراً على تخلية من امتعه وأشياءه وتسليمه

﴿ مادة ٥٢٤ ﴾ من استأجر أرضاً ولم يعين ما يزرعه فيها ولم يعمم على ان يزرع ما شاء فاجارته فاسدة . ولكن لو عين قبل الفسخ ورضي الآخر تنقلب الى الصحة

﴿ مادة ٥٢٥ ﴾ من استأجر أرضاً على ان يزرعها ما شاء فله ان يزرعها مكرراً في ظرف السنة صيفياً وشتائياً

﴿ مادة ٥٢٦ ﴾ لو انقضت مدة الاجارة قبل ادراك الزرع فللمستأجر ان يبقي الزرع في الارض الى ادراكه ويعطي اجرة المثل

﴿ مادة ٥٢٧ ﴾ يصح استئجار الدار والمخانات مع عدم بيان كونه لاي شيء . واما كيفية استعماله فتصرف الى العرف والعادة

﴿ مادة ٥٢٨ ﴾ كما انه يصح لمن استأجر داراً مع عدم بيان كونها لاي شيء ان يسكنها بنفسه كذلك يصح له ان يسكنها غيره ايضاً وله ان يضع فيها اشياءه وله ان يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر للبناء . ولكن ليس له ان يفعل ما يورث الضرر والوهن للبناء الا باذن صاحبها واما في خصوص ربط الدواب فعرف البلدة وعادتها معتبر ومرعي . وحكم المخانات على هذا الوجه

﴿ مادة ٥٢٩ ﴾ اعمال الاشياء التي تخل بالمنفعة المقصودة عائدة الى الآخر مثلاً تطهير الرمي على صاحبها كذلك تغيير الدار وطرق الماء واصلاح منافذه وإنشاء الاشياء التي تخل بالسكنى وسائر الامور التي تتعلق بالبناء كلها لازمة على صاحب الدار واذا امتنع صاحبها عن اعمال هؤلاء فللمستأجر ان يخرج منها الا ان يكون حين استجاره اياها كانت على هذا الحال وكان قد رآها فانه يحتذر يكون قد رضي بالعيب فليس له اتخاذ هذا وسيلة للخروج من الدار بعد وان عمل هذه الاشياء المستأجر منه كانت من قبيل التبرع فليس له طلب ذلك المصروف من الآخر

﴿ مادة ٥٣٠ ﴾ التعصيرات التي انشاها المستأجر باذن الآخر ان كانت عائدة لاصلاح المأجور وصيانته عن طرق الخلل كتتظيم الكرميت اي الترييد ( وهو نوع اجر يوضع على السطوح لحفظتها من المطر ) فالمستأجر يأخذ مصروف مثل هذه التعصيرات من الآخر وان لم يخرج بينها شرط على اخذها وان كانت عائدة لمنافع المستأجر فقط كتعصير المطابخ فليس للمستأجر اخذ مصرفها ما لم يذكر شرط اخذها بينها .

﴿ مادة ٥٣١ ﴾ لو احدث المستأجر بناء في العقار المأجور او غرس شجرة فالأجر

مخير عند انقضاء مدة الاجارة ان شاء قلع السناء او الشجرة وان شاء ابقى ذلك واعطى قيمته  
كثيرة كانت او قليلة  
\* مادة ٥٢٣ \* ازالة التراب والزبل الذي يتراكم في مدة الاجارة والتطهير  
على المستأجر  
\* مادة ٥٢٤ \* ان كان المستأجر يخرب المأجور ولم يقتدر الاجر على معو راجع  
الحاكم وفسخ الاجارة

### الفصل الثاني

#### في اجارة العروض

\* مادة ٥٢٤ \* يجوز اجارة الالبسة والاسلحة والحياض وامثالها من المنقولات الى  
مدة معلومة في مقابلة بدل معلوم  
\* مادة ٥٢٥ \* لو استأجر احد ثياباً على ان يذهب بها الى محل ثم لم يذهب  
وليدها في يده او لم يلبسها يلزمه اعطاء اجرتها  
\* مادة ٥٢٦ \* من استأجر ثياباً على ان يلبسها بنفسه فليس له ان يلبسها غيره  
\* مادة ٥٢٧ \* المحلي كاللباس

### الفصل الثالث

#### في اجارة الدواب

\* مادة ٥٢٨ \* كما يصح استكراء دابة معينة كذلك يصح الاشتراط على المكاري  
الايصال الى محل معين  
\* مادة ٥٢٩ \* لو استؤجرت دابة معينة الى محل معين ونعتبت في الطريق  
فالمستأجر يكون مخيراً ان شاء انتظرها حتى تستريح وان شاء نقض الاجارة وبهذا الحال  
يلزم المستأجر ان يعطي حصه ما اصاب تلك المسافة من الاجر المسمى للآجر  
\* مادة ٥٣٠ \* لو اشترط ايصال حمل معين الى محل معين ونعتبت الدابة في  
الطريق فالمكاري مجبور على تحميله على دابة اخرى وايصاله الى ذلك المحل  
\* مادة ٥٣١ \* لا يجوز استئجار دابة من دون تعيين ولكن ان عينت بعد العقد  
وقبل المستأجر يجوز وايضاً لو استؤجرت دابة من نوع على ما هو المعتاد بلا تعيين

يجوز ويصرف على المتعارف المطلق مثلاً لو استؤجرت دابة من المكاري الى محل معلوم على ما هو المعتاد يلزم المكاري ايصال المستأجر بدابة الى ذلك المحل على الوجه المعتاد

﴿مادة ٥٤٢﴾ لا يكفي في الاجارة تعيين اسم الخطة والمسافة فقط الا ان يكون اسم الخطة علماً متعارفاً للبلدة مثلاً لو استؤجرت دابة الى بوسنه او الى العراق لا يصح اذ يلزم تعيين البلدة او القصة او القرية التي يذهب اليها ولكن لنظ الشام مع كونه اسم قطعة قد تعرف اطلاقاً على بلدة دمشق فهذا لو استؤجرت دابة الى الشام يصح

﴿مادة ٥٤٣﴾ لو استؤجرت دابة الى مكان وكان يطلق اسمه على بلدين فايتهما قصدت يلزم اجرة المثل مثلاً لو استكرمت دابة من اسلامول الى «حكيجه» ولم يصرح هل الى كبيرها او الى صغيرها فايتهما قصدت يلزم اجر المثل بنسبة مسافتها

﴿مادة ٥٤٤﴾ لو استكرمت دابة الى بلدة يلزم ايصال مستأجرها الى داره ﴿مادة ٥٤٥﴾ من استكرى دابة الى محل معين فليس له تجاوز ذلك المحل بدون اذن المكاري فاذا تجاوز فالدابة في ضمان المستأجر ان يسلمها سالمة وان تلفت في ذهابه او اياها يلزم الضمان

﴿مادة ٥٤٦﴾ لو استكرمت دابة الى محل معين فليس للمستأجر ان يذهب بتلك الدابة الى محل اخر فان ذهب وتلفت الدابة بضمنه مثلاً لو ذهب الى (اسلميه) بالدابة التي استكراها على انه يذهب بها الى (تكفور طاغ) وعطبت يلزم الضمان

﴿مادة ٥٤٧﴾ لو استؤجر حيوان الى محل معين وكانت طريقة متعددة فلمستأجر ان يذهب بأي طريق شاء من الطرق التي يسلكها الناس ولو ذهب المستأجر من طريق غير الذي عينه صاحب الدابة وتلفت فان كان ذلك الطريق اصعب من الطريق الذي عينه يلزم الضمان وان كان مساوياً او اسهل فلا

﴿مادة ٥٤٨﴾ ليس للمستأجر استعمال دابة ازيد من المدة التي عينها وان استعملها وتلفت في يده بضمن

﴿مادة ٥٤٩﴾ كما يصح استكراء دابة على ان يركبها فلان كذلك يصح استكراء دابة على ان يركبها المستأجر من شاء على التعميم ايضاً

﴿مادة ٥٥٠﴾ الدابة التي استكرمت للركوب لا تحمل وان حملت وتلفت يلزم الضمان وبهذا الحال لا يلزم الاجرة انظر الى مادة ٨٦

❖ مادة ٥٥١ ❖ الدابة التي استكرت على ان يركبها فلان لا يصح اركابها غيره  
❖ مادة ٥٥٢ ❖ من استكرى دابة على ان يركبها من شاء فان شاء ركبها بنفسه وان  
شاء اركبها غيره. ولكن ان ركبها هو او غيره بعد تعيين المراد وتخصيصه بركوب احد  
لا يصح اركاب آخر

❖ مادة ٥٥٣ ❖ لو استكرى احد دابة للركوب من دون تعيين من يركبها ولا  
التعميم على ان يركبها من شاء تسد الاجارة ولكن لو عين وبين قبل الفسخ تنقلب الى  
الصحة. وعلى هذه الصورة ايضا لا يركب غير من عين على تلك الدابة  
❖ مادة ٥٥٤ ❖ لو استكرت دابة للحمل يعتبر في الاكاف والحمل والعدل  
عرف البلدة

❖ مادة ٥٥٥ ❖ لو استكرت دابة من دون بيان مقدار الحمل ولا التعيين باشارة  
يحمل مقداره على العرف والعادة  
❖ مادة ٥٥٦ ❖ ليس للمستأجر ضرب دابة الكراء من دون اذن صاحبها ولو  
ضربها وتلفت بسببه يضمن

❖ مادة ٥٥٧ ❖ لو اذن صاحب دابة الكراء بضربها فليس للمستأجر الا الضرب  
على الموضع المعتاد وان ضربها على غير الموضع المعتاد. مثلاً لو كان المعتاد ضربها على  
عرفها وضربها على راسها وتلفت يلزم الضمان

❖ مادة ٥٥٨ ❖ يصح الركوب على دابة استكرت للحمل  
❖ مادة ٥٥٩ ❖ لو استكرت دابة عين نوع حملها ومقداره يصح تحميلها حملاً آخر  
مماثلة او اوهون منه في المضرة ايضا. ولكن لا يصح تحميل شيء ازيد في المضرة. مثلاً من  
استكرى دابة على ان يحملها خمسة اكيال حنطة كما يصح له ان يحملها من مالو او مال غيره اي  
نوع كان خمسة اكيال حنطة كذلك يجوز له ان يحملها خمسة اكيال شعير ولكن لا يجوز  
تحميل خمسة اكيال حنطة دابة استكرت على ان تحمل خمسة اكيال شعير كما لا يصح ان  
تحميل مائة اوقية حديد دابة استكرت على ان تحمل مائة اوقية قطن

❖ مادة ٥٦٠ ❖ وضع الحمل عن الدابة على المكاري  
❖ مادة ٥٦١ ❖ نفقة المأجور على الآجر مثلاً علف الدابة التي استكرت واسنانها  
على صاحبها ولكن لو اعطى المستأجر علف الدابة بدون اذن صاحبها تبرعاً ليس له اخذ  
ثمنه من صاحبها بعد

## الفصل الرابع

### في اجارة الادبي

﴿مادة ٥٦٢﴾ يجوز اجارة الادبي للخدمة او لاجراء صنعة بيان مدة او بتعيين العمل بصورة اخرى كما ين في الفصل الثالث من الباب الثاني

﴿مادة ٥٦٣﴾ لو خدم احد آخر على طلبه من دون مقابلة اجرة فله اجر المثل ان كان من يخدم بالاجرة والا فلا

﴿مادة ٥٦٤﴾ لو قال احد لا يعمل هذا العمل اكرمك ولم يبين مقدار ما يكرمه به فعمل العمل المأمور به استحق اجر المثل

﴿مادة ٥٦٥﴾ لو استخدمت العملة من دون تسمية اجرة تعطى اجرهم ان كانت معلومة والا فاجر المثل ومعاملة الاصف الذين يماثلون هؤلاء على هذا الوجه

﴿مادة ٥٦٦﴾ لو عقدت الاجارة على ان يعطى للاجير شيء من التيسيرات لالعي النعيين يلزم اجر المثل مثلاً لو قال احد لاجد ان خدمتني كذا اياماً اعطيتك بقرتين لا يلزم باعطائك بقرتين ويلزم اجر المثل ولكن يجوز استئجار الظئر على ان يعمل لها البسة كما جرت العادة وان لم توصف الالبسة ولم تعرف يلزم من الدرجة الوسطى

﴿مادة ٥٦٧﴾ العطية التي اعطيت للخدمة من الخارج لا تحسب من الاجرة

﴿مادة ٥٦٨﴾ لو استؤجر استاذ لتعليم علم او صنعة فان ذكرت مدة انعقدت الاجارة على المدة حتى ان الاستاذ يستحق الاجرة بكونه حاضراً او مهياً للتعليم قرأ التلميذ او لم يقرأ وان لم تذكر مدة انعقدت اجارة فاسدة وعلى هذه الصورة ان قرأ التلميذ فالاستاذ يستحق الاجرة والا فلا

﴿مادة ٥٦٩﴾ من اعطى ولده لاستاذ ليعلمه صنعة من دون ان يشترط احدها للاخر اجرة فيبعد تعلم الصبي لو طلب احدهما من الاخر اجرة يعمل بعرف البلدة وعادتها

﴿مادة ٥٧٠﴾ لو استأجر اهل قرية معلماً او اماماً او مؤذناً او في خدمته يأخذ اجرته من اهل تلك القرية

﴿مادة ٥٧١﴾ الاجير الذي استؤجر على ان يعمل بنفسه ليس له ان يستعمل غيره مثلاً لو اعطى احد جنة لحياط على ان يخطبها بنفسه بكذا دراهم فليس للحياط ان يخطبها بغيره وان خاطبها بغيره وتلفت فهو ضامن

﴿مادة ٥٧٢﴾ لو اطلق العقد حين الاستئجار فلا جبر ان يستعمل غيره  
 ﴿مادة ٥٧٣﴾ قول المستأجر للمستأجر اعمل هذا الشغل اطلاقاً مثلاً لو قال احد  
 الخياط خيط هذه الحجة بكذا دراهم من دون تقييد بقوله خطها بنفسك او بالذات وخطها  
 الخياط بخيفتيه او خياط آخر يستحق الاجر المسمى وان تلفت الحجة بلا تعد لا يضمن  
 ﴿مادة ٥٧٤﴾ كل ما كان من توابع العمل ولم يشترط على الاجبر يعتبر فيه  
 عرف البلدة وعادتها كما ان العادة في كون الخياط على الخياط  
 ﴿مادة ٥٧٥﴾ يلزم الحمال ادخال الحمل الى الدار ولكن لا يلزم عليه وضعه في  
 محله مثلاً ليس على الحمال اخراج الحمل الى فوق الدار ولا وضع الذخيرة في الاسار  
 ﴿مادة ٥٧٦﴾ لا يلزم المستأجر اطعام الاجبر الا ان يكون عرف البلدة كذلك  
 ﴿مادة ٥٧٧﴾ ان دور دلال مالا ولم يبعه وبعد ذلك باعه صاحب المال  
 فليس للدلال اخذ الاجرة وان باعه دلال آخر فليس للدلال شيء وتام الاجرة للثاني  
 ﴿مادة ٥٧٨﴾ لو اعطى احد ماله للدلال وقال بعه بكذا دراهم فان باعه الدلال  
 بأزيد من ذلك فالفاضل ايضا لصاحب المال وليس للدلال سوى الاجرة  
 ﴿مادة ٥٧٩﴾ لو خرج مستحق بعد اخذ الدلال اجرة وضط المبيع او رد بعيب  
 لا تسترد اجرة الدلال

﴿مادة ٥٨٠﴾ من استأجر حصادين ليحصدوا زرع الذي في ارضه وبعد حصادهم  
 مقداراً من ثلث الباقي يتزول آفة او قضاة آخر فلم ان ياخذوا من الاجر المسمى مقدار  
 حصة ما حصده وليس لهم اخذ اجر الباقي  
 ﴿مادة ٥٨١﴾ كما ان للظئر فسخ الاجارة لو تعرضت كذلك للزرع فسخها اذا  
 تعرضت او حملت او لم ياخذ الصبي ثديها او استفرغ لبنها

## الباب السابع

في وظيفة الأجر والمستأجر وصلاحيتهما بعد العقد ويشتمل على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في تسليم المأجور

﴿مادة ٥٨٢﴾ تسليم المأجور هو عبارة عن اجازة الأجر ورخصته للمستأجر بان



يبتفع به بلا مانع

❖ مادة ٥٨٣ ❖ اذا انعقدت الاجارة الصحيحة على المدة والمسافة يلزم تسليم المأجور للمستأجر على ان يبقى في يده متصلاً ومستمراً الى انقضاء المدة او ختام المسافة مثلاً لو استأجر احد كروسة لكذا مدة او على ان يذهب الى المحل الفلاني فله ان يستعمل الكروسة المذكورة في ظرف تلك المدة او الى ان يصل ذلك المحل وليس لصاحبها ان يستعملها في تلك الاثناء في اموره

❖ مادة ٥٨٤ ❖ لو آجر احد ملكة وكان فيه ماله لا تلزم الاجرة ما لم يسلمه فارغاً الا ان يكون قد باع المال للمستأجر ايضاً

❖ مادة ٥٨٥ ❖ لو سلم الآجر الدار ولم يسلم حجرة وضع فيها اشياء يسقط من بدل الاجارة مقدار حصة تلك الحجرة والمستأجر مخير في باقي الدار وان اخلى الآجر الدار وسلمها قبل التسليم تلزم الاجارة يعني لا يبقى للمستأجر حق الفسخ

## الفصل الثاني

في تصرف العاقدين في المأجور بعد العقد

❖ مادة ٥٨٦ ❖ للمستأجر ايجار المأجور لا آخر قبل القبض ان كان عقاراً او ان كان منقولاً فلا

❖ مادة ٥٨٧ ❖ للمستأجر ايجار ما لم يتفاوت استعماله وانتفاعه باختلاف الناس لا آخر

❖ مادة ٥٨٨ ❖ ان آجر المستأجر باجارة فاسدة المأجور لا آخر باجارة صحيحة يجوز

❖ مادة ٥٨٩ ❖ لو آجر احد ماله على منة معلومة لا آخر باجارة لازمة ثم اجره ايضاً

تلك المنة تكراراً الغيرة لا تنعقد الاجارة الثانية ولا تعتبر

❖ مادة ٥٩٠ ❖ لو باع الآجر المأجور بدون اذن المستأجر يكون البيع نافذاً بين

البائع والمشتري وان لم يكن نافذاً في حق المستأجر حتى انه بعد انقضاء منة الاجارة يلزم

البيع في حق المشتري وليس له الامتناع عن الاشتراء الا ان يطلب المشتري تسليم المبيع

من البائع قبل انقضاء منة الاجارة وينسخ القاضي البيع لعدم امكان تسليمه وان اجاز

المستأجر البيع يكون نافذاً في حق كل منهم ولكن لا يؤخذ المأجور من يده ما لم يصل

اليه مقدار ما لم يستوف من بدل الاجارة التي كان اعطاء نقداً ولو سلم المستأجر المأجور

قبل استيفائه ذلك سقط حق حبسه

## الفصل الثالث

في بيان مواد تتعلق برد المأجور وعادته

﴿مادة ٥٩١﴾ يلزم المستأجر رفع يده عن المأجور عند انقضاء الاجارة  
 ﴿مادة ٥٩٢﴾ ليس للمستأجر استعمال المأجور بعد انقضاء الاجارة  
 ﴿مادة ٥٩٣﴾ لو انقضت الاجارة واراد المأجر قبض ماله يلزم المستأجر تسليمه اياه  
 ﴿مادة ٥٩٤﴾ لا يلزم المستأجر رد المأجور وعادته ويلزم الأجران يأخذة  
 عند انقضاء الاجارة مثلاً لو انقضت اجارة دار يلزم صاحبها الذهاب اليها وتسليمها كذلك  
 لو استؤجرت دابة الى الحمل الفلاني يلزم صاحبها ان يوجد هناك وتسليمها وان ما وجد  
 هناك ولا تسلمها وتلفت في يد المستأجر بدون تعديبه وتقصيره لا يضمن والوكيل كالاصيل  
 ﴿مادة ٥٩٥﴾ ان احتاج رد المأجور وعادته الى الحمل والموتنة فأجرة نقلتيه  
 على الأجر

## الباب الثامن

في بيان الضمانات ويحتوي على ثلاثة فصول

## الفصل الاول

في ضمان المنفعة

﴿مادة ٥٩٦﴾ لو استعمل احد مالا بدون اذن صاحبه فهو من قبيل الغاصب  
 لا يلزمه اداء منافعه ولكن ان كان مال وقف او مال يتيم فعلى كل حال يلزم اجر المثل  
 وان كان معداً للاستغلال فعلى ان لا يكون يتاويل ملك وعقد يلزم ضمان المنفعة يعني  
 اجر المثل مثلاً لو سكن احد في دار آخر مدة بدون عقد اجارة لا تلزمه الاجرة لكن ان  
 كانت تلك الدار وقفاً او مال يتيم فعلى كل حال يعني ان كان تم تأويل ملك وعقد  
 او لم يكن يلزم اجر مثل المدة التي سكنها وكذلك ان كانت دار كراء ولم يكن تم تأويل  
 ملك وعقد يلزم اجر المثل وكذا لو استعمل احد دابة الكراء بدون اذن صاحبها يلزم  
 اجر المثل

﴿مادة ٥٩٧﴾ لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بتأويل ملك ولو كان معداً  
 للاستغلال مثلاً لو تصرف من احد الشركاء في المال المشترك بدون اذن شريكه مستغلاً

فليس للشريك الآخر اخذ اجرة حصته لانه استعمله على انه ملكة  
 \* مادة ٥٩٨ \* لا يلزم ضمان المنفعة في مال استعمل بنا ويل عقد وان كان معداً  
 الاستغلال مثلاً لو باع احد الآخر حانوتاً ملكته مشتركاً بدون اذن شريكه ونصرف فيه  
 المشتري مدة ثم لم يجز البيع الشريك وضبط حصته ليس له ان يطالب بأجرة حصته وان  
 كان معداً للاستغلال لان المشتري استعمله بنا ويل العقد يعني حيث انه تصرف فيه  
 بعقد البيع لا يلزم ضمان المنفعة كذلك لو باع احد الآخر ربحي على انها ملكه وسلمها ثم بعد  
 تصرف المشتري لو ظهر لها مستحق واخذها من المشتري بعد الاثبات والحكم ليس له ان  
 يأخذ اجرة لتصرفه في المدة المذكورة لان في هذا ايضاً بنا ويل عقد  
 \* مادة ٥٩٩ \* لو استخدم احد صغيراً بدون اذن وليه فاذا بلغ يأخذ اجر مثل  
 خدمته ولو توفي الصغير فلورثته ان يأخذوا اجر مثل تلك المدة من ذلك الرجل

## الفصل الثاني

### في ضمان المستأجر

\* مادة ٦٠٠ \* المأجور امانة في يد المستأجر ان كان عقد الاجارة صحيحاً ولم يكن  
 \* مادة ٦٠١ \* لا يلزم الضمان اذا تلف المأجور في يد المستأجر ما لم يكن لتقصيره  
 او تعديده او مخالفته ما ذونيته  
 \* مادة ٦٠٢ \* يلزم الضمان على المستأجر لو تلف المأجور او طرأ على قيمته نقصان  
 بتعديده مثلاً لو ضرب المستأجر دابة الكراء فماتت منه واساقها بعنف وشدة فهلكت لزمت  
 ضمان قيمتها  
 \* مادة ٦٠٣ \* حركة المستأجر على خلاف المعتاد تعد ويضمن الضرر والخسار  
 الذي يتولد منها مثلاً لو استعمل الالبسة التي استكرهاها على خلاف عادة الناس وبليت  
 يضمن كذلك لو احترقت الدار المأجورة بظهور حريق فيها بسبب اشعال المستأجر النار  
 ازيد من العادة وسائر الناس يضمن  
 \* مادة ٦٠٤ \* لو تلف المأجور بتقصير المستأجر في امر المحافظة او طرأ على قيمته  
 نقصان يلزم الضمان مثلاً لو ترك المستأجر دابة الكراء خالية الراس وضاعت يضمن  
 \* مادة ٦٠٥ \* مخالفة المستأجر ما ذونيته بالتجاوز الى ما فوق الشروط توجب  
 الضمان واما مخالفة بالعدول الى ما دون الشروط او مثله لا توجب مثلاً لو حمل المستأجر

خمسین اقة جدید علی دابة استکراها لان یحملها خمسین اقة حین وعطبت بضمن وامالو حملها حمولة مساوية للدهن في المضرة او اخف وعطبت لا یضمن  
 \* ماده ٦٠٦ \* ینقی المأجور کالودیعة امانة فی ید المستاجر عند انقضاء الاجارة  
 كما كان وعلى هذا لو استعمل المستاجر المأجور بعد انقضاء مدة الاجارة وتلف بضمن  
 كذلك لو طلب الأجر ماله عند انقضاء الاجارة من المستاجر ولم یعطو اياه لم یضمن بعد  
 الامساك تلف بضمن

### الفصل الثالث

#### في ضمان الاجير

\* ماده ٦٠٧ \* لو تلف المستأجر فیه بتعدي الاجير وتقصيره بضمن  
 \* ماده ٦٠٨ \* تعدي الاجير هو ان یعمل عملاً او یفکر حركة مخالفین لامر  
 الآجر صراحة كان او دلالة مثلاً بعد قول المستأجر للراعي الذي هو اجير خاص اربع هذه  
 الدواب فی المهل الفلانی ولا تذهب بین الی محل آخر فان لم یرعهن الراعي فی ذلك  
 المهل وذهب بین الی محل آخر ورعاهن ینكون متعدياً فان عطبت الدواب عند رعيهن  
 هناك یلزم الضمان علی الراعي كذلك لو اعطى احد قماشاً الی خیاط وقال ان یرج قباء  
 فصلة وقال الخياط ینخرج وفصله فان لم ینخرج قباءة ان یضمن الخياط القماش  
 \* ماده ٦٠٩ \* تقصير الاجير هو عدم اعنائه فی محافظة المستأجر فیه بلا عذر  
 مثلاً لو فرط شاة ولم یذهب الراعي لقبضها تکاسلاً واهالاً بضمن حیث انه ینكون  
 منصرفاً وان كان عدم ذهابه قد نشأ عن غلبة احتمال ضیاع الشاة الباقیات عند ذهابه  
 ینكون معذوراً ولا یلزم الضمان  
 \* ماده ٦١٠ \* الاجير الخاص امین حتی انه لا یضمن المال الذي تلف فی یده  
 بغير صنعه وكذا لا یضمن المال الذي تلف بعمله بلا تعدي ايضاً  
 \* ماده ٦١١ \* الاجير المشترك بضمن الضرر والخسار الذي تولد عن فعله  
 وصنعوه ان كان بتعدي وتقصيره ولم ینکن

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهاموي

ليعمل بوجود

الكتاب الثالث

في الكفالة ويعنوي على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في اصطلاحات فقهية تتعلق بالكفالة

﴿مادة ٦١٢﴾ الكفالة ضم ذمة الى ذمة في مطالبة شيء يعني ان يضم احد ذمته الى ذمة اخر ويترجم ايضاً المطالبة التي لزمتم في حق ذلك

﴿مادة ٦١٣﴾ الكفالة بالنفس هي الكفالة بشخص احد

﴿مادة ٦١٤﴾ الكفالة بالمال هي الكفالة باداء مال

﴿مادة ٦١٥﴾ الكفالة بالتسليم هي الكفالة بتسليم مال

﴿مادة ٦١٦﴾ الكفالة بالدرك هي الكفالة باداء ثمن المبيع وتسليمه او بنفس البائع

ان استحق المبيع

﴿مادة ٦١٧﴾ الكفالة المنجزة هي الكفالة التي ليست معلقة بشرط ولا مضافة الى

زمان مستقبل

﴿مادة ٦١٨﴾ الكفيل هو الذي ضم ذمته الى ذمة الآخري الذي تعهد بما

تعهد به الآخري وقال لذلك الآخر الاصل والمكفول عنه

﴿مادة ٦١٩﴾ المكفول له هو الطالب والدائن في خصوص الكفالة

﴿مادة ٦٢٠﴾ المكفول به هو الشيء الذي تعهد الكفيل باداؤه وتسليمه وفي

الكفالة بالنفس المكفول عنه والمكفول به سواء

## الباب الاول

في عند الكفالة وبحوي على فصلين

### الفصل الاول

في ركن الكفالة

﴿ مادة ٦٢١ ﴾ تنعقد الكفالة وتنفذ بايجاب الكفيل وحده ولكن ان شاء المكفول له ردها فله ذلك وتبقى الكفالة مالم يرددها المكفول له وعلى هذا لو كفل احد في غياب المكفول له بدين له على احد ومات المكفول له قبل ان يصل اليه خبر الكفالة بطالب الكفيل بكفالة هذه ويؤخذ بها

﴿ مادة ٦٢٢ ﴾ ايجاب الكفيل اي الفاظ الكفالة هي الكلمات التي تدل على التعهد والالتزام في العرف والعادة مثلاً لو قال كفلت او انا كفيل او ضامن تنعقد الكفالة  
﴿ مادة ٦٢٣ ﴾ تكون الكفالة بالوعد المعلن ايضاً انظر الى مادة ٨٤ مثلاً لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا اعطيكه تكون كفالة فلو طالب الدائن المديون بحقه ولم يعطه بطالب الكفيل

﴿ مادة ٦٢٤ ﴾ لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى الوقت الفلاني تنعقد بمنجزاً حال كونها كفالة موقفة

﴿ مادة ٦٢٥ ﴾ كما تنعقد الكفالة مطلقة كذلك تنعقد بقيد التعجيل والتأجيل بان يقول انا كفيل على ان تكون الايفاء في الحال او في الوقت الفلاني

﴿ مادة ٦٢٦ ﴾ نصح الكفالة عن الكفيل

﴿ مادة ٦٢٧ ﴾ يجوز تعدد الكفلاء

### الفصل الثاني

في بيان شرائط الكفالة

﴿ مادة ٦٢٨ ﴾ يشترط في انعقاد الكفالة كون الكفيل عاقلاً وبالغاً فلا نصح كفالة المجنون والمعتوه والصبي ولو كفل حال صباه لا يواخذ وان اقر بعد البلوغ بهذه الكفالة  
﴿ مادة ٦٢٩ ﴾ لا يشترط كون المكفول عفاً عاقلاً وبالغاً فتصح الكفالة بدين

المجنون والصبي

﴿مادة ٦٢٠﴾ ان كان المكفول به نفساً يشترط ان يكون معلوماً وان كان مالاً لا يشترط ان يكون معلوماً فلو قال انا كفيـل بدين فلان على فلان نصـح الكفـالة وان لم يكن مقداره معلوماً

﴿مادة ٦٢١﴾ يشترط في الكفالة بالمال ان يكون المكفول به مضموناً على الاصيل يعني ان ايفاءه يلزم الاصيل فتصح الكفالة بدين المبيع وبديل الاجارة وسائر الديون الصحيحة كذلك تصح الكفالة بالمال المغصوب وعند المطالبة يكون الكفيل مجبوراً على ايفائه عيناً او بدلاً وكذلك تصح الكفالة بالمال المقبوض على سوم الشراء ان كان قد سيئئاً واما الكفالة بعين المبيع قبل القبض فلا تصح لان البيع لما كان ينفع بثلث المبيع في يد البائع لا يكون عين المبيع مضموناً عليه بل انما يلزم عليه رد ثمنه ان كان قد قبضه وكذلك لا تصح الكفالة بعين المال المرهون والمستعار وسائر الامانات لكونها غير مضمونة على الاصيل لكن لو قال انا كفيـل ان اضاع المكفول عنه هذه الاشياء واستهلكها تصح الكفالة وايضاً تصح الكفالة بتسليم المبيع وتسليم هؤلاء وعند المطالبة لو لم يكن للكفيل حق حبسها من جهة يكون مجبوراً على تسليمها الا انه كما ان في الكفالة بالنفس بيراً الكفيل بوفاء المكفول به كذلك لو تلفت هذه المذكورات لا يلزم الكفيل شيء

﴿مادة ٦٢٢﴾ لا تجري النيابة في العقوبات فلا تصح الكفالة بالقصاص وسائر العقوبات والمجازاة الشخصية ولكن تصح الكفالة بالارش والدية للذين يلزمان الجراح والقاتل ﴿مادة ٦٢٣﴾ لا يشترط بسار المكفول عنه وتصح الكفالة عن النفس ايضاً

## الباب الثاني

في بيان احكام الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان حكم الكفالة المنجزة والمعلقة والمضافة

﴿مادة ٦٢٤﴾ حكم الكفالة المطالبة يعني للكفول له حق مطالبة المكفول به من الكفيل

﴿مادة ٦٢٥﴾ يطالب الكفيل في الكفالة المنجزة حالاً ان كان الدين معجلاً في

حق الاصيل وعند ختام المدة المعينة ان كان مؤجلاً مثلاً لو قال احد انا كفيل عن دين فلان فللدائن ان يطالب الكفيل في الحال ان كان معجلاً وعند ختام مدته ان كان مؤجلاً  
 \* مادة ٦٢٦ \* اما في الكفاية التي انعقدت معلقة بشرط ومضافة الى زمان مستقبل فلا يطالب الكفيل ما لم يتحقق الشرط ويحل الزمان مثلاً لو قال ان لم يعطك فلان مطلوبك فانا كفيل بادائه تنعقد الكفاية مشروطة ويكون الكفيل مطالباً ان لم يعطه فلان المذكور ولا يطالب الكفيل قبل المطالبة من الاصيل كذا لو قال ان سرق فلان مالك فانا ضامن تصح الكفاية فاذا ثبتت سرقة ذلك الرجل يطالب الكفيل وكذا لو وكل على انه متى طالبة المكحول له فله مهلة كذا يوماً فمن وقت مطالبة المكحول له تعطى مهلة للكفيل الى مضي تلك الايام وبعد مضيها يطالب المكحول له الكفيل في اي وقت شاء وليس للكفيل ان يطلب ثانياً مهلة كذا يوماً وكذا لو قال انا كفيل بما يثبت لك على فلان من الدين او بالمبلغ الذي ترضه فلاناً او بما يغضبه منك فلان او بشئ ما تبعه لفلان فلا يطالب الكفيل الا عند تحقق هذه الاحوال اي عند ثبوت الدين والاقرار وتحقق الغصب وبيع المال وتسليمه وكذا لو قال انا كفيل بنفس فلان على ان احضره في اليوم التالي لا يطالب الكفيل باحضار المكحول به قبل ذلك اليوم  
 \* مادة ٦٢٧ \* يلزم عند تحقق الشرط تحقق الوصف والقيّد ايضاً مثلاً لو قال انا كفيل باداء اي شيء بحكم وعلى فلان واقر فلان المذكور بكذا دراهم لا يلزم على الكفيل ادائه مالم يلحقه حكم المحاكم

\* مادة ٦٢٨ \* لا يقبل اخذ الكفيل بالدرك اذا ظهر مستحق ما لم يحكم بعد المحاكمة على البائع برد الثمن

\* مادة ٦٢٩ \* لا يطالب الكفيل في الكفاية الموقفة الا في مدة الكفاية مثلاً لو قال انا كفيل من هذا اليوم الى شهر لا يطالب الكفيل الا في ظرف هذا الشهر وبعد مروره بمرأى من الكفاية

\* مادة ٦٤٠ \* ليس للكفيل ان يخرج نفسه من الكفاية بعد انعقادها ولكن له ذلك قبل ترتيب الدين في ذمة المدينون في الكفاية المعلقة والمضافة فكما انه ليس لمن كفل احداً عن نفسه او دينه منجزاً ان يخرج نفسه عن الكفاية كذلك لو قال ما يثبت لك على فلان من الدين فانا ضامن له ليس له الرجوع عن الكفاية لانه وان كان ثبوت الدين مؤخراً عن عقد الكفاية لكن ترتيبه في ذمة المدينون مقدم على عقد الكفاية واما لو قال



ماتبعة لفلان فتمتة علي او قال انا كليل بثن المال الذي ستبعة لفلان يضمن للمكول  
 له ثن المال الذي يبيعه المكول له لفلان المذكور الا ان له ان يخرج نفسه من الكفالة  
 قبل البيع بان يقول رجعت عن الكفالة فلا تبع الى ذلك الرجل مالا فلو باع المكول  
 له شيئاً له بعد ذلك لا يكون الكليل ضامناً لثن ذلك المبيع  
 \* مادة ٦٤١ \* من كان كليلاً برد المال المغصوب والمستعار وتصلبها اذا سلمها  
 الى صاحبها يرجع باجرة نقلها على الغاصب والمستعير اي يأخذها منها

### الفصل الثاني

في بيان حكم الكفالة بالنفس

\* مادة ٦٤٢ \* حكم الكفالة بالنفس هو عبارة عن احضار المكول بـ اي لاي  
 وقت كان قد شرط تعليم المكول بـ يلزم احضاره على الكليل بطلب المكول له في ذلك  
 الوقت فان احضره فيها ولا يجر على احضاره

### الفصل الثالث

في بيان احكام الكفالة بالمال

\* مادة ٦٤٣ \* الكليل ضامن  
 \* مادة ٦٤٤ \* الطالب مخير في المطالبة ان شاء طالب الاصيل وان شاء طالب  
 الكليل ومطالبة احدها لا تسقط حق مطالبته الآخر وبعد مطالبته احدها له ان  
 يطالب الآخر ويطالبها معاً  
 \* مادة ٦٤٥ \* لو كفل احد المبالغ التي لزمته ذمة الكليل بالمال حسب كفايته  
 فللدائن ان يطالب من شاء منها  
 \* مادة ٦٤٦ \* عليها دين من جهة واحدة وقد كفل كل عن صاحبه يطالب كل  
 منها بجمع الدين

\* مادة ٦٤٧ \* لو كان لدين كفلاء متعددة فان كان كل منهم قد كفل على حدة  
 يطالب كل منهم بجمع الدين وان كانوا قد كفلوا معاً يطالب كل منهم بقدر حصته  
 من الدين ولكن لو كان قد كفل كل منهم المبلغ الذي لزم في ذمة الآخر فعلى هذا الحال  
 يطالب كل منهم بجمع الدين مثلاً لو كفل احد آخر بالف ثم كفل ذلك المبلغ غيره

ايضاً فللدائن ان يطالب من شاء منها واما لو كفلاً معاً بطالب كل منها بنصف المبلغ المذكور الا ان يكون قد كفل كل منها المبلغ الذي لزم ذمة الآخر فعلى ذلك الحال يطالب كل منها بالالف

❖ مادة ٦٤٨ ❖ لو اشترط في الكفالة براءة الاصيل تنقلب الى الحوالة  
❖ مادة ٦٤٩ ❖ الحوالة بشرط عدم براءة المكيل كما لو قال احد المدينين احل بآلي عليك من الدين على فلان بشرط ان تكون انت ضامناً ايضاً فأحاله المدينون على هذا الوجه فللطالب ان يأخذ طلبه من شاء

❖ مادة ٦٥٠ ❖ لو كفل أحد بدين أحد على ان يؤديه من المال المودع عنده يجوز ويحجر الكفيل على ادائه من ذلك المال ولو تلف المال لا يلزم الكفيل شيء ولكن لورد ذلك المال المودع بعد الكفالة يكون ضامناً ويستفح ذلك في باب الحوالة

❖ مادة ٦٥١ ❖ لو كفل أحد بنفس شخص على ان يحضره في الوقت الثنائي وان لم يحضره في الوقت المذكور فعليه اداء دينه فاذا لم يحضره في الوقت المعين المذكور يلزمه اداء ذلك الدين واذا توفى الكفيل فان سلت الورثة المكفول به في الوقت المعين او سلم المكفول به نفسه من جهة الكفالة لا يترتب على طرف الكفيل شيء من المال وان لم يسلم الورثة المكفول به او هولم يسلم نفسه يلزم اداء المال من تركه الكفيل ولو احضر الكفيل المكفول به واخفى المكفول له او تغيب راجع الكفيل المحاكم على ان ينصب وكيلاً عوضاً عنه ويستلّه

❖ مادة ٦٥٢ ❖ ان كان الدين معجلاً على الاصيل في الكفالة المطلقة في حق الكفيل ايضاً ثبت معجلاً وان كان مؤجلاً على الاصيل في حق الكفيل ايضاً ثبت مؤجلاً  
❖ مادة ٦٥٣ ❖ يطالب الكفيل في الكفالة المثبتة بالوصف الذي قيدت به من التسهيل والتأجيل

❖ مادة ٦٥٤ ❖ كما نصح الكفالة مؤجلة بالمدّة المعلومة التي أجل بها الدين كذلك نصح مؤجلة بمدة ازيد من تلك المدّة ايضاً

❖ مادة ٦٥٥ ❖ لو أجل الدائن دينه في حق الاصيل يكون مؤجلاً في حق الكفيل وكفيل الكفيل ايضاً والتأجيل في حق الكفيل الاول تأجيل في حق الكفيل الثاني ايضاً واما تأجيله في حق الكفيل فليس بتأجيل في حق الاصيل

❖ مادة ٦٥٦ ❖ المدينون مؤجلاً لو اراد الذهاب الى ديار اخرى وراجع الدائن

الحاكم وطلب كفيلاً يكون مجبوراً على اعطاء الكفيل  
 \* مادة ٦٥٧ \* لو قال احد لا آخرا كفلني عن ديني الذي هو لفلان فبعد ان  
 كفل وأدى جنساً آخر بدل الدين بحسب كفالته لو اراد الرجوع على الاصيل يرجع  
 بالشيء الذي كفله ولا اعتبار للوادي واما لو صالح الدائن على مقدار من الدين يرجع  
 ببديل الصلح وليس له الرجوع بمجموع الدين مثلاً لو كفل بدراهم جيا دأها زيو فارجع  
 على الاصيل بدراهم جيا د وما لعكس لو كفل بزيوف وأدى جيا د أرجع على الاصيل  
 بزيوف لا يجاد وكذا لو كفل بكذا دراهم فصالح على عروض رجع على الاصيل بالدرهم  
 التي كفله واما لو كفل بالثوب فرش وأدى خمسة صلحاً رجع على الاصيل بخمسة  
 \* مادة ٦٥٨ \* لو غر احد آخر في ضمن عقد المعاوضة بضمن ضرره مثلاً لو اشترى  
 احد عرصة وبنى عليها ثم استغنت اخذ المشتري من البائع ثمن الارض مع قيمة البناء حين  
 التسليم كذلك لو قال احد لاهل السوق هذا الصغير ولدي يبعوه بضاعة فاني اذنت  
 للتجارة ثم بعد ذلك لو ظهر ان الصبي ولد غيره فلاهل السوق ان يطلوه بثن البضاعة  
 التي باعوها للصبي

## الباب الثالث

في البراءة من الكفالة ويحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان بعض الضوابط العمومية

\* مادة ٦٥٩ \* لو سلم المكفول به من طرف الاصيل او الكفيل الى المكفول  
 له يبرأ الكفيل من الكفالة  
 \* مادة ٦٦٠ \* لو قال المكفول له ابرأت الكفيل وليس لي عند الكفيل شيء يبرأ الكفيل  
 \* مادة ٦٦١ \* لا تلزم براءة الاصيل ببراءة الكفيل  
 \* مادة ٦٦٢ \* براءة الاصيل توجب براءة الكفيل

### الفصل الثاني

في البراءة من الكفالة بالنفس

\* مادة ٦٦٣ \* لو سلم الكفيل المكفول به في محل يمكن فيه المخاطمة كالمصراو

الفصبة الى المكحول له يبرأ الكفيل من الكفالة سواء قبل المكحول له او لم يقبل ولكن لو شرط تسليمة في بلدة معينة لا يبرأ بتسليمه في بلدة اخرى ولو كفل على ان يسلمه في مجلس الحاكم وسلمه في الزقاق لا يبرأ من الكفالة ولكن لو سلمه في حضور ضابط يبرأ  
 \* مادة ٦٦٤ \* يبرأ الكفيل بمجرد تسليم المكحول به بطلب الطالب واما الوسلة بدون طلب الطالب فلا يبرأ ما لم يقل سلمته بحكم الكفالة  
 \* مادة ٦٦٥ \* لو كفل على ان يسلمه في اليوم الثاني وسلمه قبل ذلك اليوم يبرأ من الكفالة وان لم يقبل المكحول له

\* مادة ٦٦٦ \* لو مات المكحول به كما يبرأ الكفيل من الكفالة كذلك يبرأ كفيل الكفيل كذلك لو توفي الكفيل كما برأ هو من الكفالة كذلك يبرأ كفيله ايضاً ولكن لا يبرأ الكفيل من الكفالة بوفاته المكحول له وبطلب وارثه

### الفصل الثالث

#### في البراءة من الكفالة بالمال

\* مادة ٦٦٧ \* لو توفي الدائن وكانت الورثة منحصرة في المدينين يبرأ الكفيل من الكفالة وان كان للدائن وارث آخر يبرأ الكفيل من حصته المدينين فقط ولا يبرأ من حصته الوارث الآخر  
 \* مادة ٦٦٨ \* لو صالح الكفيل او اصيل الدائن على مقدار من الدين يبرأ ان اشترطت براءتها او براءة الاصيل فقط او لم يشترط شي وان اشترطت براءة الكفيل فقط يبرأ الكفيل فقط ويكون الطالب مخيراً ان شاء اخذ مجموع دينه من الاصيل وان شاء اخذ بدل الصلح من الكفيل والباقي من الاصيل  
 \* مادة ٦٦٩ \* لو احال الكفيل المكحول له على احد وقبل المكحول له والحال عليه يبرأ الكفيل والمكحول عنه ايضاً

\* مادة ٦٧٠ \* لو مات الكفيل بالمال يطالب بالمال المكحول به من تركته  
 \* مادة ٦٧١ \* الكفيل بثمن المبيع اذا انفع المبيع واستغنى المبيع او رد بعيب يبرأ من الكفالة

\* مادة ٦٧٢ \* لو استؤجر مال الى تمام مدة معلومة وكل احد بدل الاجارة التي سميت تنتهي كالثالث عند انقضاء مدة الاجارة فان انعقدت اجارة جديدة بعد ذلك على ذلك المال لا تكون تلك الكفالة شاملة لهذا العقد تحريراً في غرة ربيع الاول سنة ١٢٨٧

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الرابع

في الحوالة ويحتوي على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالحوالة

مادة ٦٧٣ \* الحوالة نقل الدين من ذمة الى ذمة اخرى

مادة ٦٧٤ \* المحيل هو المدينون الذي احال

مادة ٦٧٥ \* المحال له هو الدائن

مادة ٦٧٦ \* المحال عليه هو الذي قبل على نفسه الحوالة

مادة ٦٧٧ \* المحال به هو المال الذي احيل

مادة ٦٧٨ \* الحوالة المقيدة هي الحوالة التي قيدت بان تعطى من مال المحيل

الذي هو في ذمة المحال عليه او في يده

مادة ٦٧٩ \* الحوالة المطلقة هي التي لم تقيد بان تعطى من مال المحيل الذي

هو عند المحال عليه

## الباب الاول

في بيان عقد الحوالة وينقسم الى فصلين

### الفصل الاول

في بيان ركن الحوالة

مادة ٦٨٠ \* لو قال المحيل لدائني احتلك على فلان وقبل المحال له والمحال

عليه تعقد الحوالة

﴿مادة ٦٨١﴾ يصح عقد الحوالة بين المحال له والمحال عليه وحدهما مثلاً لو قال احد لا آخذ مالي على فلان من الدين وقدره كذا غرضاً حوالة عليك فقال له الآخر قبلت او قال له اقبل الدين الذي لك بذمة فلان وقدره كذا غرضاً حوالة علي فقبل نصح الحوالة حتى انه لو ندم المحال عليه بعد ذلك لانتفد دائمه

﴿مادة ٦٨٢﴾ الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال له وحدهما اذا اخبر بها المحال عليه قبلها صححت وتمت مثلاً لو احوال احد دائته على آخر وهو في ديار اخرى فبعد اعلام المحال عليه ان قبلها تم الحوالة

﴿مادة ٦٨٣﴾ الحوالة التي اجريت بين المحيل والمحال عليه تتعقد موقوفة على قبول المحال له مثلاً لو قال احد لا آخذ عليك حوالة ديني الذي بذمتي لفلان وقبل المحال عليه ذلك تتعقد الحوالة موقوفة فاذا قبلها المحال له تنفذ

## الفصل الثاني

### في بيان شروط الحوالة

﴿مادة ٦٨٤﴾ يشترط في انعقاد الحوالة كون المحيل والمحال له عاقلين وكون المحال عليه عاقلاً بالغاً فكما ان احالة الصبي غير المميز دائمة على آخر وقبول الحوالة لنفسه من اخر باطل فكذلك الصبي مميزاً او غير مميز مأذوناً او محجوراً اذا قبل حوالة على نفسه من آخر تكون باطلة

﴿مادة ٦٨٥﴾ يشترط في نفوذ الحوالة كون المحيل والمحال له بالغين بناء على حوالة الصبي المميز وقبوله الحوالة لنفسه موقوفة على اجازة وليه فان اجازها تنفذ وبصورة قبوله الحوالة لنفسه يشترط كون المحال عليه املاً يعني اغني من المحيل وان اذن الولي ﴿مادة ٦٨٦﴾ لا يشترط ان يكون المحال عليه مديوناً للمحيل فتصح حوالة وان لم يكن للمحيل دين على المحال عليه

﴿مادة ٦٨٧﴾ كل دين لا تصح الكفالة به لا تصح الحوالة به  
﴿مادة ٦٨٨﴾ كل دين تصح الكفالة به تصح الحوالة به لكن يلزم ان يكون المحال به معلوماً فلا تصح حوالة الدين المجهول مثلاً لو قال قبلت دينك الذي سئيت على فلان لا تصح الحوالة

﴿مادة ٦٨٩﴾ كما تصح حوالة الديون المترتبة في الذمة اصالة كذلك تصح حوالة الديون التي ترسب في الذمة من جهتي الكفالة او الحوالة

## الباب الثاني

في بيان احكام الحوالة

﴿مادة ٦٩٠﴾ حكم الحوالة هو انه يبرأ المحيل من الدين وكفيلة من الكفالة ان كان له كفيل ويثبت للمحال عليه للمحال له حق مطالبة ذلك الدين من المحال عليه واذا احال المدين احد اعلی الراهن لا يبقى له حق حبس الرهن ولا صلاحية توقيفه ﴿مادة ٦٩١﴾ اذا احال المحيل حوالة مطلقة فان لم يكن له عند المحال عليه دين يرجع المحال عليه على المحيل بعد الاداء وان كان له دين على المحال عليه يكون نقاصا بدني بعد الاداء

﴿مادة ٦٩٢﴾ ينتطح حق مطالبة المحيل بالمحال به في الحوالة المتقيدة وليس للمحال عليه بعده ان يعطي المحال به للمحيل وان اعطاه بضمن وبعد الضمان يرجع على المحيل ولو توفي المحيل قبل الاداء وكانت ديونه ازيد من تركته فليس لساير الغرماء حق في المحال به

﴿مادة ٦٩٣﴾ لا تبطل الحوالة المتقيدة بان يؤدي ماسي ذمة المشتري للبائع من ثمن المبيع اذا هلك المبيع قبل التسليم وسقط الثمن او رد بخيار الشرط او خيار الرؤية او خيار العيب او اقبل البيع ويرجع المحال عليه بعد الاداء على المحيل يعني يأخذ ماداه للمحال له من المحيل اما لو تبين برآءة المحال عليه من ذلك الدين بان استحق واخذ المبيع فتبطل الحوالة

﴿مادة ٦٩٤﴾ تبطل الحوالة المتقيدة بان يؤدي من مال المحيل الذي هو في يد المحال عليه امانة اذا ظهر مستحق واخذ ذلك المال يعود الدين على المحيل ﴿مادة ٦٩٥﴾ اذا كانت الحوالة مقيدة بان يؤدي من مبلغ المحيل الذي هو في يد المحال عليه فذلك المال فان لم يكن مضموناً تبطلت الحوالة وعاد الدين على المحيل وان كان مضموناً لا تبطل الحوالة مثلاً لو احال احد دائنة على آخر على ان يؤدي من دراهمها التي هي عنده امانة ثم تلفت الدراهم قبل الاداء بلا تعد تبطل الحوالة ويعود دين

الدائن على المحيل واما لو كانت تلك الدراهم مقصوبة او امانة مضمونة بان لا يفوت بطل الحوالة  
 \* مادة ٦٩٦ \* لو احال احد دائته على آخر على ان يبيع ما لا معيناً له ويؤدي  
 الدين من ثمنه وقبل المحال عليه الحوالة بهذا الشرط تصح ويجبر المحال عليه على بيع ذلك  
 المال واداء دين المحيل من ثمنه

\* مادة ٦٩٧ \* الحوالة المبهمة اي التي لم يبين فيها تعجيل المحال به وتأجيله ان  
 كان الدين فيها معجلاً على المحيل تكون حوالة معجلة على المحال عليه ويلزمه الاداء في  
 الحال وان كان الدين مؤجلاً تكون حوالة مؤجلة ويلزم الاداء بحلول الاجل

\* مادة ٦٩٨ \* ليس للمحال عليه ان يرجع على المحيل قبل اداء الدين ولا يرجع الا  
 بالمحال به يعني يرجع بمنس ما احيل عليه من الدراهم والا فليس له الرجوع بالمؤدي مثلاً  
 لو احيل عليه بفضة واعطي ذهباً يأخذ فضة وليس له ان يطالب بالذهب كذلك لو  
 اداها باموال واشياء اخر فليس له الا أخذ ما احيل عليه

\* مادة ٦٩٩ \* كما يكون المحال عليه بريئاً من الدين باداء المحال به او بجوازها  
 على آخر او ببراء المحال له اياه كذلك يبرأ من الدين لو وهبه المحال به او تصدق به  
 عليه وقبل ذلك

\* مادة ٧٠٠ \* لو توفي المحال له فوريته المحال عليه لا يبقى حكم الحوالة





بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الخامس

في الرهن ويشمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات النقية المتعلقة بالرهن

❖ مادة ٢٠١ ❖ الرهن حبس مال وتوقيفه في مقابلة حتى يمكن استيفائه منه ويسمى ذلك المال مرهوناً ورهنًا

❖ مادة ٢٠٢ ❖ الراهنان اخذ الرهن

❖ مادة ٢٠٣ ❖ الراهن هو الذي اعطى الرهن

❖ مادة ٢٠٤ ❖ المرهين هو آخذ الرهن

❖ مادة ٢٠٥ ❖ المعدل هو الذي ائتمنه الراهن والمرهين وهما وادعاه الرهن

الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الرهن وينقسم الى ثلاثة فصول

الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بركن الرهن

❖ مادة ٢٠٦ ❖ يعتقد الرهن باليجاب وقبول من الراهن والمرهين لكن ما لم يوجد القبض لا يتم ولا يلزم فللراهن ان يرجع عن الرهن قبل التسليم

❖ مادة ٢٠٧ ❖ ايجاب الرهن وقبوله هو قول الراهن رهنتك هذا الشيء في مقابلة ديني اولفظ آخر في هذا المآل وقول المرهين قبلت او رضيت اولفظ آخر يدل على الرضى ولا يشترط ايراد لفظ الرهن مثلاً لو اشترى احد شيئاً واعطى للبائع مالا وقال

له ابق هذا المال عندك الى ان اعطيتك ثمن المبيع يكون قد رهن ذلك المال

## الفصل الثاني

في بيان شروط انعقاد الرهن

- ﴿ مادة ٧٠٨ ﴾ يشترط أن يكون الراهن والمرهن عاقلين ولا يشترط أن يكونا بالغين  
 ﴿ مادة ٧٠٩ ﴾ يشترط أن يكون المرهون صالحاً للبيع فيلزم أن يكون موجوداً  
 ومالاً منقوماً ومقدور التسليم في وقت الرهن  
 ﴿ مادة ٧١٠ ﴾ يشترط أن يكون مقابل الرهن مالاً مضموناً فيجوز أخذ الرهن  
 لأجل مال مفصوب ولا يصح أخذ الرهن لأجل مال هو أمانة

## الفصل الثالث

في زوائد الرهن المتصلة وفي تبديل الرهن وزادته بعد عقد الرهن

- ﴿ مادة ٧١١ ﴾ كما أن المشتكلات الداخلة في البيع بلا ذكر تدخل في الرهن أيضاً  
 كذلك لو رهن عرصة تدخل في الرهن أشجارها وأثمارها وسائر مفرساتها ومزروعاتها  
 وإن لم تذكر صراحة  
 ﴿ مادة ٧١٢ ﴾ يجوز تبديل الرهن برهن آخر مثلاً لو رهن أحد ساعة في مقابلة  
 كذا دراهم دين ثم بعد ذلك لو أتى بسيف وقال خذ هذا بدل الساعة ورد المرهن الساعة  
 وأخذ السيف يكون السيف مرهوناً في مقابلة ذلك المبلغ  
 ﴿ مادة ٧١٣ ﴾ يجوز أن يزيد الراهن في المرهون بعد العقد يعني يصح علاوة مال  
 بأن يكون أيضاً رهناً على شيء كان قد رهن حال كون العقد باقياً وهذا الزائد يلتحق  
 بأصل العقد يعني كأن العقد كان قد ورد على مدين المدينين ومجموع مدين المدينين  
 يكون مرهوناً بالدين القائم حين الزيادة  
 ﴿ مادة ٧١٤ ﴾ إذا رهن مال في مقابلة دين صح زيادة الدين في مقابلة ذلك  
 الرهن أيضاً مثلاً لو رهن أحد في مقابلة ألف قرش ساعة ثم أضاف في  
 مقابلة ذلك الرهن من الدائن خمسمائة يكون قد رهن الساعة في مقابلة ألف وخمسمائة  
 ﴿ مادة ٧١٥ ﴾ الزائد الذي يتولد من المرهون يكون مرهوناً مع الأصل

## الباب الثاني

في بيان مسائل تتعلق بالراهن والمرتهن

- ﴿ مادة ٧١٦ ﴾ المرتهن له ان يفسخ الرهن وحده
- ﴿ مادة ٧١٧ ﴾ ليس للراهن فسخ عقد الرهن بدون رضا المرتهن
- ﴿ مادة ٧١٨ ﴾ للراهن والمرتهن ان يفسحا الرهن باتفاقهما لكن للمرتهن حبس الرهن وامساكها الى ان يستوفي ماله في ذمة الراهن بعد الفسخ
- ﴿ مادة ٧١٩ ﴾ يجوز ان يعطى المكفول عنه رهنا لكفيله
- ﴿ مادة ٧٢٠ ﴾ يجوز ان يأخذ الدائن من المديون رهنا واحدا سواء كانا تركبكن في الدين اولا وهذا الرهن يكون مرهونا في مقابلة مجموع الدينين
- ﴿ مادة ٧٢١ ﴾ يجوز للدائن ان يأخذ رهنا واحدا في مقابلة دينه الذي على اثنين وهذا ايضا يكون مرهونا في مقابلة مجموع الدينين

## الباب الثالث

في بيان المسائل التي تتعلق بالمرهون وينقسم الى فصلين

### الفصل الاول

في بيان مونة المرهون ومصاريفه

- ﴿ مادة ٧٢٢ ﴾ على المرتهن ان يحفظ الرهن بنسبها ومن هواه بئس كعباله وشريكه وخادمه
- ﴿ مادة ٧٢٣ ﴾ المصاريف التي تلزم لحفاظة الرهن كأجرة المحل والناطور على المرتهن
- ﴿ مادة ٧٢٤ ﴾ الرهن ان كان حيوانا فقلته وأجرة راعيها على الراهن وان كان عقارا فتعبيره وسقيته وتلقيحه وتطهير خرقه وسائر مصاريفه التي هي لاصلاح منافعه وبقائه حادثة الى الراهن ايضا
- ﴿ مادة ٧٢٥ ﴾ كل من الراهن والمرتهن اذا صرف على الرهن ما ليس عليه بدون اذن الآخر يكون متبرعا وليس له ان يطالب الآخر بما صرفه

## الفصل الثاني

### في الرهن المستعار

﴿مادة ٧٢٦﴾ يجوز ان يستعير احد مال آخر وبرهنة بأذنه ويقال لهذا الرهن المستعار

﴿مادة ٧٢٧﴾ ان كان اذن صاحب المال مطلقاً فللمستعير ان يرهنه بأي وجه شاء  
﴿مادة ٧٢٨﴾ اذا كان اذن صاحب المال مقيداً بان يرهنه في مقابلة كذا درهم او في مقابلة مال جنسه كذا او عند فلان او في اللدة الثلاثية فليس للمستعير ان يرهنه الا على وفق قيده وشرطه

## الباب الرابع

### في بيان احكام الرهن وينقسم الى اربعة فصول

#### الفصل الاول

##### في بيان احكام الرهن العمومية

﴿مادة ٧٢٩﴾ حكم الرهن هو ان يكون للرهن حق حبسه الى حين فكه وان يكون احق من سائر الغرماء باستيفاء الدين من الرهن اذا توفي الراهن  
﴿مادة ٧٣٠﴾ لا يكون الرهن مانعاً عن مطالبة الدين وللرهن صلاحية مطالبته بعد قبض الرهن ايضاً

﴿مادة ٧٣١﴾ اذا اوفى مقداراً من الدين لا يلزم رد مقدار من الرهن الذي هو في مقابلته وللرهن صلاحية حبس مجموع الرهن وامساكه الى ان يستوفي تمام الدين ولكن لو كان المرهون شيئين وكان تعيين لكل منهما مقدار من الدين اذا ادى مقدار ما تعيين لاحدهما فللراهن تخلص ذلك فقط

﴿مادة ٧٣٢﴾ لصاحب الرهن المستعار ان يتاخذ الراهن المستعير لتخليصه ونسليمه اياه واذا كان المستعير عاجزاً عن اداء الدين لقره فللمعير ان يؤدي ذلك الدين ويستخلص ماله من الرهن وله الرجوع بذلك على الراهن

﴿مادة ٧٣٣﴾ لا يبطل الرهن بوفاة الراهن والمربح  
﴿مادة ٧٣٤﴾ اذا توفي الراهن فان كان الورثة كباراً قاموا مقامه وبلزهم آداء

الدين من التركة وتخليص الرهن وإن كانوا صغاراً أو كباراً إلا أنهم غائبون عن البلد أي م في محل بعيد عنها مدة السفر فالوصي يبيع الرهن بأذن المرهن ويوفي الدين من ثمنه \* مادة ٧٣٥ \* ليس للمعير أن يأخذ ماله من المرهن ما لم يؤد الدين الذي هو في مقابلة الرهن المستعار سواء كان الراهن المستعير حياً أو كان قد مات قبل فك الرهن \* مادة ٧٣٦ \* لو توفي الراهن المستعير حال كونه مفلساً مديوناً بقي الرهن استعاراً في يد المرتهن على حاله مرهوناً ولكن لا يباع بدون رضى المعير وإذا أراد المعير بيع الرهن وإيفاء الدين فإن كان ثمنه في الدين فيباع من دون نظر إلى رضى المرتهن وإن كان ثمنه لا يفي الدين فلا يباع من دون رضى المرتهن

\* مادة ٧٣٧ \* لو توفي المعير ودينه أزيد من تركته يؤمر الراهن بتأدية دينه وتخليص الرهن المستعار وإن كان عاجزاً عن تأدية الدين بسبب فقره يبقى ذلك الرهن المستعار عند المرهن مرهوناً على حاله ولكن لورثة المعير أداء الدين وتخليصه وإذا طالب غرماء المعير بيع الرهن فإن كان ثمنه في الدين يباع من دون نظر إلى رضى المرهن وإن كان لا يفي فلا يباع بدون رضاه

\* مادة ٧٣٨ \* إذا توفي المرتهن فالرهن يبقى مرهوناً عند ورثته \* مادة ٧٣٩ \* إذا رهن شخص رهناً عند رجلين على دين لما بذمته فأدى لأحدهما ماله بذمته فليس له استرداد نصف الرهن وما لم يقضها جميع ماله ما بذمته وليس له تخليص الرهن منها

\* مادة ٧٤٠ \* من أخذ من مديوني رهناً فله أن يسك الرهن إلى أن يستوفي جميع ماله من الدين بذمتها

\* مادة ٧٤١ \* إذا أنفق الراهن الرهن أو عبثه بضمين وكذلك المرهن إذا أنفق أو عبثه بسقط من الدين مقدار قيمته

\* مادة ٧٤٢ \* إذا أنفق الرهن شخص غير الراهن والمرهن ضمن قيمته يوم أنفاقه وتكون تلك القيمة رهناً عند المرتهن

## الفصل الثاني

في تصرف الراهن والمرهن في الرهن

\* مادة ٧٤٣ \* رهن كل واحد من الراهن والمرهن المرهون عند شخص بدون

اذن الآخر باطل

❖ مادة ٧٤٤ ❖ اذا رهن الراهن الرهن باذن المرتهن عند غيره بصير الرهن الاول باطلاً والثاني صحيحاً

❖ مادة ٧٤٥ ❖ اذا رهن المرتهن الرهن بأذن الراهن عند آخر يبطل الرهن الاول ويصح الرهن الثاني ويكون من قبيل الرهن المستعار

❖ مادة ٧٤٦ ❖ لو باع المرتهن الرهن بدون رضى الراهن يكون الراهن مخيراً ان شاء فسخ البيع وان شاء نفذه بالاجارة

❖ مادة ٧٤٧ ❖ لو باع الراهن الرهن بدون رضى المرتهن لا ينفذ البيع ولا بطراً خلل على حق حبس المرتهن ولكن اذا اوفى الدين يكون ذلك البيع نافذاً وكذا اذا

اجاز المرتهن البيع يكون نافذاً ويخرج الرهن من الرهنية ويبقى الدين على حاله ويكون ثمن المبيع رهناً في مقام المبيع وان لم يجز المرتهن البيع فالمشتري يكون مخيراً ان شاء انتظر الى ان ينفك الرهن وان شاء رفع الامر الى المحاكم حتى يفسخ البيع

❖ مادة ٧٤٨ ❖ لكل من الراهن والمرتهن اعادة الرهن باذن صاحبه ولكل منهم اعادة الى الرهنية بعد ذلك

❖ مادة ٧٤٩ ❖ للمرتهن ان يعبر الرهن للراهن وبهذه الصورة لو توفي الراهن فالمرتهن يكون احق بالرهن من سائر غرماء الراهن

❖ مادة ٧٥٠ ❖ ليس للمرتهن الانتفاع بالرهن بدون اذن الراهن اما اذا اذن الراهن واباح الانتفاع فالمرتهن استعمال الرهن واخذ ثمره ولبنه ولا يسقط من الدين شيء في مقابلة ذلك

❖ مادة ٧٥١ ❖ اذا اراد المرتهن الذهاب الى بلد آخر فله ان يأخذ الرهن معه ان كان الطريق آمناً

### الفصل الثالث

في بيان احكام الرهن الذي هو في يد العدل

❖ مادة ٧٥٢ ❖ يد العدل كيد المرتهن يعني لو اشترط الراهن والمرتهن ابداع الرهن عند امين ورضي الامين وقبض الرهن ثم الرهن ولزم وقام ذلك الامين مقام المرتهن

﴿مادة ٧٥٣﴾ لو اشترط حين العقد قبض المرتهن الرهن ثم وضعه الراهن والمرتهن بالاتفاق في يد عدل يجوز  
 ﴿مادة ٧٥٤﴾ ليس للعدل ان يعطي الرهن للراهن او للمرتهن بدون رضا الآخر ما دام الدين باقياً ولن اعطاه كان له استرداده واذا تلف قبل الاسترداد فالعدل يضمن قيمته  
 ﴿مادة ٧٥٥﴾ اذا توفي العدل يودع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين وان لم يحصل بينهما الاتفاق فالحاكم بضعة في يد عدل

## الفصل الرابع

### في بيع الرهن

﴿مادة ٧٥٦﴾ ليس لكل من الراهن والمرتهن بيع الرهن بدون رضا صاحبه  
 ﴿مادة ٧٥٧﴾ اذا حل اجل الدين وامتنع الراهن عن ادائه فالحاكم بأمره ببيع الرهن واداء الدين فان ابى وعاند باعه الحاكم وأدى الدين  
 ﴿مادة ٧٥٨﴾ اذا كان الراهن غائباً ولم تعلم حياته ولا ماله فالمرتهن يراجع الحاكم على ان يبيع الرهن ويستوفي الدين

﴿مادة ٧٥٩﴾ اذا خيف فساد الرهن فالمرتهن يبعه وإبقاء ثمنه رهناً في يده بأذن الحاكم واذا باعه بدون اذن الحاكم يكون ضماناً. كذلك لو ادرك ثمر البستان المرهون وخضرته وخيف ثلثه فليس للمرتهن بيعه الا باذن الحاكم وان باعه بدون اذن الحاكم يضمن

﴿مادة ٧٦٠﴾ اذا حل وقت اداء الدين يصح توكيل الراهن المرتهن او العدل او غيرها ببيع الرهن وليس للراهن عزل ذلك الوكيل بعد ولا يتعزل بوفاء الراهن والمرتهن ايضاً

﴿مادة ٧٦١﴾ الوكيل يبيع الرهن اذا حل اجل الدين ويسلم ثمنه الى المرتهن فان ابى الوكيل يجبر الراهن على بيعه واذا ابى وعاند الراهن ايضاً باعه الحاكم واذا كان الراهن او ورثته غائبين يجبر الوكيل على بيع الرهن فان عاند باعه الحاكم

نحريراً في ١٤ محرم سنة ١٢٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب السادس

في الامانات ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالامانات

﴿مادة ٢٦٢﴾ الامانة هي الشيء الذي يوجد عند الامين سواء كان امانة بعقد الاستغناظ كالوديعة او كان امانة ضمن عقد كالمأجور والمستعار او دخل بطريق الامانة في يد شخص بدون عقد ولا قصد كالموآقت الربح في دار احد مال جاره فحيث كان ذلك بدون عقد لا يكون وديعة بل امانة فقط

﴿مادة ٢٦٣﴾ الوديعة هي المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ  
﴿مادة ٢٦٤﴾ الايداع هو امانة المالك محافظة ماله لا خروجه المستحفظ مودعاً (بكسر الدال) والذي يقبل الوديعة وديعاً ومستودعاً  
﴿مادة ٢٦٥﴾ العارية هي المال الذي تملك منفعة لا آخر مجاناً اي بلا بدل ويسمى معاراً ومستعاراً ايضاً

﴿مادة ٢٦٦﴾ الاعارة اعطاء الشيء عارية والذي يعطيه يسمى معياراً

﴿مادة ٢٦٧﴾ الاستعارة اخذ العارية ويقال للآخذ مستعير

الباب الاول

في بيان احكام عمومية تتعلق بالامانات

﴿مادة ٢٦٨﴾ الامانة لا تكون مضمونة يعني اذا هلكت او ضاعت بلا صنع

الامين ولا تقصر منه لابلزمة الضمان

﴿مادة ٢٦٩﴾ اذا وجد شخص في الطريق او في محل آخر شيئاً فاخذه على سبيل

النيلك يكون حكمة حكم الغاصب وعلى هذا اذا هلك ذلك المال او ضاع ولو بلا



صنع او تقصير منه يصير ضامناً وإما لو أخذه على ان يردده لمالكه فان كان مالكه معلوماً كان في يده امانة ويلزم تسليمه الى مالكه وان لم يكن مالكه معلوماً فهو لقطة ويكون سيفه يد ملتهطو اي أخذه امانة ايضاً

﴿مادة ٢٢٠﴾ يلزم الملتقط ان يعلن انه وجد لقطة ويحفظ المال في يده امانة الى ان يوجد صاحبه واذا ظهر احد وانت ان تلك اللقطة ماله لزمه تسليمها له

﴿مادة ١٦١﴾ اذا هلك مال شخص في يد آخر فان كان اخذه اياه بدون اذن المالك ضمن بكل حال وان كان اخذ ذلك المال ماذن صاحبه لا يضمن لانه امانة في يده الا اذا كان اخذه على سوم الشراء وسي التثمين فذلك المال لزمه الضمان مثلاً اذا اخذ شخص ماء بلور من دكان البائع بدون اذنه فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته وإما اذا اخذه اذن صاحبه فوقع من يده بلا قصد اثناء النظر وانكسر لا يلزمه الضمان ولو وقع ذلك الاناء على آنية اخرى فانكسرت تلك الآنية ايضاً لزمه ضمانها فقط وإما الاناء الاول فلا يلزمه ضمانه لانه امانة في يده وما لو قال لصاحب الدكان بكم هذا الاناء فتنازل صاحب الدكان بكه غرضاً اخذه فأخذه بيده فوقع للارض وانكسر ضمن ثمنه وكذا لو وقع كأس الفخاري من يد احد فانكسر وهو يشرب لا يلزمه الضمان لانه امانة من قبيل تعاريفه وإما لو وقع بسبب سوء استعماله فانكسر لزمه الضمان

﴿مادة ١٦٢﴾ يضمن دالة كالاذن صراحة وإما اذا وجد الهوى صراحة فلا عبرة به الاذن دالة مثلاً اذا دخل شخص داراً خرباً ووجد الماء معداً للشرب فهو ماذون دالة بالشرب به فاذا اخذ ذلك الماء يشرب به فوقع من يده وهو يشرب فلا ضمان عليه وإما اذا نهاه صاحب الدار عن الشرب به ثم اخذه ليشرب به فوقع من يده وانكسر ضمن قيمته

## الفصل الثاني

في الوديعة ويشمل على فصلين

### الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الابداع وشروطه

﴿مادة ٢٢٢﴾ يتعقد الابداع بالايحباب والقبول صراحة او دلالة مثلاً اذا قال صاحب الوديعة اودعك هذا الشيء او جعلته امانة عندك فتنازل المستودع قبلت انعقد

الايداع صراحة وكذا الودخل شخصاً خائفاً فقال لصاحب الخان ابن اربط دابتي فأراه محلاً فربط الدابة فيه انعقد الايداع دلالة وكذلك اذا وضع رجل ماله في دكان فراه صاحب الدكان وسكت ثم ترك الرجل ذلك المال وانصرف صار ذلك المال عند صاحب الدكان وديعة وأما المورد صاحب الدكان الايداع بان قال لا اقل فلا انعقد الايداع حيثنذر وكذا اذا وضع رجل ماله عند جماعة على سبيل الوديعة وانصرف وهم برونه ويقبل ساكتين صار ذلك المال وديعة عند جميعهم فاذا قاموا واحداً بعد واحد وانصرفوا من ذلك المحل فيما انة يتعين حيثنذر المحفظ على من بقي منهم آخرًا يصير المال وديعة عند الاخير فقط

﴿مادة ٧٧٤﴾ لكل من المودع والمستودع فسخ عقد الايداع متى شاء  
 ﴿مادة ٧٧٥﴾ يشترط كون الوديعة قابلة لوضع اليد عليها وصالحة للقبض فلا يصح ايداع الطير في الهواء  
 ﴿مادة ٧٧٦﴾ يشترط كون المودع والمستودع عاقلين مميزين وأما كونها بالغين فليس بشرط فلا يصح ايداع المجنون والصبي غير المميز ولا قبولها الوديعة وأما الصبي المميز المأذون فيصح ايداعه وقبولة الوديعة

## الفصل الثاني

### في احكام الوديعة وضمانها

﴿مادة ٧٧٧﴾ الوديعة امانة في يد الوديع بقاء عليه اذا هلكت بلا تعد من المستودع وبدون صنعوه وتقصيره في المحفظ لا يلزم الضمان الا انة اذا كان الايداع بأجرة على حفظ الوديعة فهلك او ضاعت بسبب يمكن التخرز منه لزم المستودع ضمانها مثلاً لو وقعت الساعة المودعة من يد الوديع بلا صنعه فانكسرت لا يلزم الضمان اما لو وطئت الساعة بالرجل او وقع من اليد عليها شيء فانكسرت لزم الضمان كذلك اذا اودع رجل ماله عند آخر واعطاه اجرة على حفظه فضاع المال بسبب يمكن التخرز منه كالسرقة يلزم المستودع الضمان

﴿مادة ٧٧٨﴾ اذا وقع من يد خادم المستودع شيء على الوديعة فتلفت لزم الخادم الضمان

﴿مادة ٧٧٩﴾ فعل ما لا يرضى به المودع في حق الوديعة تعد من الناعل

﴿ مادة ٧٨٠ ﴾ الوديعة يحفظها المستودع بنفسه او يستغنى عنها كمال نفسه فاذا هلك في يد او عند امينه بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان عليه ولا على امينه  
 ﴿ مادة ٧٨١ ﴾ للمستودع ان يحفظ الوديعة في الحل الذي يحفظ فيه ماله  
 ﴿ مادة ٧٨٢ ﴾ يلزم حفظ الوديعة في حرز مثل بناء عليه وضع مثل النقود والمجوهرات في اصيل الدواب او التبن تقصير في الحفظ وبهذه الحال اذا ضاعت الوديعة او هلكت لزم الضمان

﴿ مادة ٧٨٣ ﴾ اذا كان المستودع جماعة متعددين فان لم تكن الوديعة قابلة لتقسمة يحفظها احدى باذن الباقيين او يحفظونها متناوبة وبهاتين الصورتين اذا هلك الوديعة بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان على احد منهم وان كانت الوديعة قابلة للتقسمة بنفسها المستودعون بينهم بالسوية وكل منهم يحفظ حصته منها وبهذه الصورة ليس لاحد من ان يسلم حصته لمستودع آخر بدون اذن المودع واذا سلمها فهلك في يد المستودع الآخر بلا تعد ولا تقصير ملة لا يترتب الضمان بل يلزم الذي سلمه اياها ضمان حصته منها

﴿ مادة ٧٨٤ ﴾ الشرط الواقع في عقد الابداع اذا كان ممكن الاجراء ومفيدا يكون معتبرا والافول لغو مثلاً اذا كان قد شرط وقت العقد ان يحفظ المستودع الوديعة في دارة فقبحا المستودع ان يحل آخر بسبب وقوع حريق في دارة لا يعتبر ذلك الشرط وبهذه الصورة اذا فقحها فهلكت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان وكذا اذا امر المودع المستودع بحفظ الوديعة ونهاه عن ان يسلمها لزوجته او ابنته او خادموه او لمن يأمنه على حفظ ماله نفسه فاذا كان ثمة مرجح على تسليم الوديعة لاحد هؤلاء كان ذلك النهي غير معتبر وبهذه الصورة ايضاً اذا هلك الوديعة بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان واذا سلمها بلا مجبورية فهلكت لزمه الضمان كذلك اذا شرط ان تحفظ في حجرة معينة فحفظها المستودع في حجرة غيرها فان كانت حجرة تلك الدار متساوية في الحفظ لا يكون ذلك الشرط معتبراً وحديثاً اذا هلك الوديعة فلا ضمان ولما اذا كان بين الحجر تفاوت كان كانت احدى الحجر بنيت بالاحجار والاخرى بالاختشاب يعتبر الشرط ويكون المستودع مجبوراً على حفظها في الحجر التي تعينت وقت العقد واذا وضعها في حجرة دون تلك الحجر في الحفظ فهلكت بصير ضامناً

﴿ مادة ٧٨٥ ﴾ اذا كان صاحب الوديعة غائباً غيبة منقطعة بحيث لا يعلم موته ولا حياته يحفظها المستودع الى ان يعلم موت صاحبها وحياته وانما اذا كانت الوديعة مما يفسد

بالمكث بيعها المستودع باذن الحاكم ويحفظ ثمنها امانة عنده لكن اذا لم يبيعها ففسدت بالمكث لا يضمن

﴿ مادة ٧٨٦ ﴾ الوديعة التي تحتاج الى النفقة كالخيل والبقر تنفقها على صاحبها واذا كان صاحبها غائباً يرفع المستودع الامر الى الحاكم والحاكم حينئذ يأمر باجراء الانفع والاصح في حق صاحب الوديعة فان كان يمكن ايجار الوديعة يؤجرها المستودع برأي الحاكم وينفق عليها من اجرها او يبيعها بثمن مثلها واذا لم يمكن ايجارها يبيعها فوراً بثمن المثل او ينفق عليها المستودع من ماله ثلاثة ايام ثم يبيعها بثمن مثلها ثم يطلب نفقة تلك الايام الثلاثة من صاحبها واذا اتفق عليها بدون اذن الحاكم فليس له مطالبة صاحبها بما انفق عليه ﴿ مادة ٧٨٧ ﴾ اذا هلك الوديعة او نقصت قيمتها بسبب تعدي المستودع او تقصيره لزمه الضمان مثلاً اذا صرف المستودع نقود الوديعة في امور نفسه واستهلكها ضمنها وبهذه الصورة اذا صرف النقود التي هي امانة عنده على الوجه المذكور ثم وضع بدل تلك النقود في الكيس المعد لها فهلك او ضاعت بدون تعد ولا تقصير منه ضمن وكذا لو ركب دابة الوديعة بدون اذن المودع فهلكت وهو ذاهب بها ضمن قيمتها سواء كان هلاكها بسبب سرعة السير فوق الوجه المعتاد او بسبب آخر او بلا سبب وكذا يضمنها اذا سرفت وكذا اذا وقع حريق ولم ينقل الوديعة الى محل آخر مع قدرته على ذلك فاحترقت ضمنها

﴿ مادة ٧٨٨ ﴾ خلط الوديعة بما لا آخر بحيث لا يمكن تمييزها وتفريقها عنه بدون اذن المودع يعد تعدياً بناء عليه لو خلط المستودع دنائير الوديعة بدنانير له او دنائير وديعة عنده لا آخر متماثلة بلا اذن فضاغت او سرفت لزمه الضمان وكذا لو خلطها بغير المستودع على الوجه المشرح ضمن الخالط

﴿ مادة ٧٨٩ ﴾ اذا خلط المستودع الوديعة باذن صاحبها على الوجه الذي ذكر في المادة السابقة او اخلطت مع مال آخر بدون صنع بحيث لا يمكن تفريق احد المالين عن الآخر مثلاً اذا تمزج الكيس الذي فيه دنائير الوديعة داخل صندوق فيه دنائير اخر للمستودع ماثلة لما فاخلط المالاين اشترك صاحب الوديعة والمستودع بمجموع الدنانير كل منها على قدر حصته وبهذه الصورة اذ هلكت او ضاعت بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٧٩٠ ﴾ ليس للمستودع ابداع الوديعة عند آخر بدون اذن واذا اودعها

فهتكت صار ضماناً ثم اذ كان هلاكها عند المستودع الثاني بتقصير او تعد منه فالمودع مخير ان شاء ضمنها للمستودع الاول وان شاء ضمنها للثاني فاذا ضمنها للمستودع الاول يرجع على الثاني بما ضمنه

﴿ مادة ٧٩١ ﴾ اذا اودع المستودع الاول الوديعه عند آخر ما اذن المودع خرج المستودع الاول من العهده وصار الثاني مستودعاً

﴿ مادة ٧٩٢ ﴾ كانه يسوغ للمستودع استعمال الوديعه باذن صاحبها فله ان يؤجرها ويبيعها لآخر وان يرهنها ايضاً واما لو اجرها او اطارها لآخر او رهنها بدون اذن صاحبها فهتكت او نقصت قيمتها في يد المستأجر او المستعير او المرتهن ضمن

﴿ مادة ٧٩٣ ﴾ اذا قرض المستودع دراهم الوديعه لآخر بلا اذن ولم يجز صاحبها ضمنه المستودع وكذا لو ادى المستودع دين المودع الذي بذمه لآخر من الدراهم حريده ائني يده فلم يرض المودع ضمن ايضاً

﴿ مادة ٧٩٤ ﴾ يلزم رد الوديعه لصاحبها اذا طلبها ومؤنه الرد والتسليم اي بمصاريفها وكنتمهما عتده على المودع واذا طلبها المودع فلم يسلمها له المستودع وهلكت او ضاعت ضمنه المستودع لكن اذا كان عدم تسليمها وقت الطلب ناشئاً عن عذر كأن تكون حيثئذ في محل بعيد ثم هلكت او ضاعت لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٧٩٥ ﴾ برد المستودع الوديعه ويسلمها بذاته او على يد امينه واذا ارسلها وردتها بواسطة امينه فهتكت او ضاعت قبل وصولها للمودع بلا تعد ولا تقصير فلا ضمان ﴿ مادة ٧٩٦ ﴾ اذا اودع رجلان ما لا متبركاً لهما عند شخص ثم جاء احد الشريكين في غيبة الآخر وطلب حصته من المستودع فان كانت الوديعه من المثليات اعطاه المستودع حصته وان كانت من التميميات لا يعطيه ابداً

﴿ مادة ٧٩٧ ﴾ يعتبر مكان الايداع في تسليم الوديعه مثلاً لو اودع مال في استانبول يسلم في استانبول ايضاً ولا يجبر المستودع على تسليمه في ادرنه

﴿ مادة ٧٩٨ ﴾ منافع الوديعه لصاحبها مثلاً نتاج حيوان الوديعه اي فله ولبنه وشعره لصاحب الحيوان

﴿ مادة ٧٩٩ ﴾ اذا كان صاحب الوديعه غائباً ففرض الحاكم من الدراهم المودعه نفقة لمن يلزم صاحب الوديعه الاتفاق عليه بطليه فصرف المستودع تلك النفقة المفروضة من الدراهم المودعه لا يلزم الضمان واما اذا صرف بدون امر الحاكم ضمن

﴿ مادة ٨٠٠ ﴾ اذا عرض للمستودع جنون بحيث لا ترجى افاقته ولا صحوة منه وكان قد استودع مالا قبل جنونه ثم لم يوجد عنده المال المذكور يعينوه كان للمودع ان يعطي كفيلاً مالياً ويأخذ ضمانها من مال المجنون ثم اذا افاق المجنون فادعى رد الوديعة لصاحبها او مالا كمالا لئلا ينعقد ولا تقصير يصدق ببينوه يسترد ما اخذ من ماله بدل الوديعة

﴿ مادة ٨٠١ ﴾ اذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته تكون امانة في يد وارثه فيردها لصاحبها واما اذا لم توجد عيناً في تركته فان اثبت الوارث ان المستودع قد بين حال الوديعة في حياته كان قال رددت الوديعة لصاحبها او قال ضاعت بلا تعد لا يلزم الضمان وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة وفسرها بيان او صافها ثم قال انها هلكت او ضاعت بعد وفاة المستودع صدق ببينوه ولا ضمان حيثئذ واذا مات المستودع بدون ان يبين حال الوديعة يكون مجهلاً فتؤخذ الوديعة من تركته كسائر ديونه وكذا لو قال الوارث نحن نعرف الوديعة بدون ان يفسرها وبصفتها لا يعتبر قوله انها ضاعت وبهذه الصورة اذا لم يثبت انها ضاعت يلزم الضمان من التركة

﴿ مادة ٨٠٢ ﴾ اذا مات المودع تسلم الوديعة لوارثه ولكن اذا كانت ائتمركه مستغرفة بالدين يرفع الامر الى المحاكم فان سلمها المستودع الى الوارث بدون اذن المحاكم فهلكت ضمن المستودع

﴿ مادة ٨٠٣ ﴾ الوديعة اذا لزم ضمانها فان كانت من المثليات تضمن بمثلها وان كانت من القيميات تضمن بقيمتها يوم لزوم الضمان

## الباب الثالث

في العارية ويتنمل على فصلين

### الفصل الاول

في المسائل المتعلقة بعقد الاعارة وشروطها

﴿ مادة ٨٠٤ ﴾ الاعارة تعتقد بالايجاب والقبول وبالتعاطي . مثلاً لو قال شخص لآخر اعركت مالي هذا او قال اعطيتك اياه عارية فقال الآخر قبلت او قبضت ولم يقل شيئاً او قال رجل لانسان اعطني هذا المال عارية فاعطاه اياه انعدت الاعارة

﴿ مادة ٨٠٥ ﴾ سكوت المعير لا يعد قبولاً فلو طلب شخص من آخر اعارة شيء

- فسكت صاحب ذلك الشيء ثم اخذه المستعير كان غاصبا
- ﴿ مادة ٨٠٦ ﴾ للمستعير ان يرجع عن الاعارة متى شاء
- ﴿ مادة ٨٠٧ ﴾ تنسخ الاعارة بموت المعير والمستعير
- ﴿ مادة ٨٠٨ ﴾ يشترط ان يكون الشيء المستعار صالحا للاستعارة به بناء عليه
- لا تصلح اعارة الحيوان النادر الفار ولا استعارته
- ﴿ مادة ٨٠٩ ﴾ يشترط كون المعير والمستعير عاقلين مميزين ولا يشترط كونهما بالغين بناء عليه لا يجوز اعارة المجنون ولا الصبي غير المميز واما الصبي المأذون فيجوز اعارته واستعارته
- ﴿ مادة ٨١٠ ﴾ انقبض شرط في العارية فلا حكم لما قبل انقبض
- ﴿ مادة ٨١١ ﴾ يلزم تعين المستعار وبناء عليه اذا اعار شخص احدي دائتين بدون تعيين ولا تخيير لانصح الاعارة بل يلزم ان يعين المعير منها الدابة التي يريد اعارتها لكن اذا قل المعير للمستعير خذ ايها شئت عارية وخيره صحت العارية

### الفصل الثاني

في بيان احكام العارية وضمانها

- ﴿ مادة ٨١٢ ﴾ المستعير يملك منفعة العارية بدون بدل فليس للمعير ان يطلب من المستعير اجرة بعد الاستعمال
- ﴿ مادة ٨١٣ ﴾ العارية امانة في يد المستعير فاذا هلك او ضاعت او نقصت قيمتها بلا تعد ولا نقص لا يلزم الضمان مثلاً اذا سقطت المرأة المعارة من يد المستعير بلا عمد او زنت رجلة فسقطت المرأة فانكسرت لا يلزم الضمان وكذا لو وقع على البساط المعار شيء فتلوث به ونقصت قيمته فلا ضمان
- ﴿ مادة ٨١٤ ﴾ اذا حصل من المستعير تعد او نقصه بجنى العارية ثم هلك او نقصت قيمتها فبأي سبب كان الهلاك والنقص يلزم المستعير الضمان مثلاً اذا ذهب المستعير بالدابة المعارة الى محل مسافته يومان في يوم واحد قتلته تلك الدابة او هزلت ونقصت قيمتها لزم الضمان وكذا لو استعار دابة ليذهب بها الى محل معين ف تجاوز بها ذلك المحل ثم هلكت الدابة حنف انهم لزم الضمان وكذلك اذا استعار انسان حلياً فوضعه على صبي وتركه بدون ان يكون عند الصبي من يحفظه فسرق الحلي فان كان

الصبي قادراً على حفظ الاشياء التي عليه لا يلزم الضمان وإن لم يكن قادراً لزم المستعير الضمان  
 \* مادة ٨١٥ \* نفقة المستعار على المستعير بناء عليه لو ترك المستعير الدابة المعارة  
 بدون علف فهلكت ضمن

\* مادة ٨١٦ \* اذا كانت الاعارة مطلقة اي لم يقيد بها المعير بزمان او مكان ان  
 بنوع من انواع الانتفاع كان المستعير استعمال العارية في اي مكان و زمان شاء على الوجه  
 الذي يريده لكن يقيد ذلك بالعرف والعادة . مثلاً اذا اعار رجل دابة على الوجه  
 المذكور اعارة مطلقة فالمستعير له ان يركبها الى حيث شاء في الوقت الذي يريده وإنما  
 ليس له ان يذهب بها الى المحل الذي مسافة الذهاب اليه ساعتان في ساعة واحدة كذلك  
 اذا استعار شخص حجرة في خان كان له ان يسكنها وإن يضع فيها امتعة وأما استعمالها بما  
 يخالف العادة كأن يشتغل فيها بصناعة الحداد فليس له ذلك

\* مادة ٨١٧ \* اذا كانت الاعارة مقيدة بزمان او مكان يعتبر ذلك القيد فليس  
 للمستعير مخالفة مثلاً اذا استعار دابة ليركبها ثلاث ساعات فليس للمستعير ان يركبها  
 اربع ساعات وكذا اذا استعار فرساً ليركبهُ الى محل فليس له ان يركبهُ الى محل غيره

\* مادة ٨١٨ \* اذا قيدت الاعارة بنوع من انواع الانتفاع فليس للمستعير ان  
 يتجاوز ذلك النوع الى ما فوقه لكن له ان يخالف باستعمال العارية بما هو مساو لنوع  
 الاستعمال الذي قيدت به او بنوع اخف منه . مثلاً لو استعار دابة ليحملها حنطة فليس  
 له ان يحمل عليها حديدًا او احمجاراً وإنما له ان يحملها شيئاً مساوياً للحنطة او اخف منها  
 وكذا لو استعار دابة للركوب فليس له ان يحملها حملاً . وأما الدابة المستعارة للحمل  
 فانها تركب

\* مادة ٨١٩ \* اذا كان المعير اطلق الاعارة بحيث لم يعين المنفعة كان للمستعير  
 ان يستعمل العارية على اطلاقها . يعني ان شاء استعمالها بنفسه وإن شاء اعارها لغيره  
 ليستعملها سواء كانت ما لا يختلف باختلاف المستعملين كالحجارة او كانت ما يختلف  
 باختلاف المستعملين كدابة الركوب . مثلاً لو قال رجل لآخر اعرتك حجري فالمستعير  
 له ان يسكنها بنفسه وإن يسكنها غيره . وكذا لو قال اعرتك هذا الفرس كان للمستعير ان  
 يركبهُ بنفسه وإن يركبهُ غيره

\* مادة ٨٢٠ \* يعتبر تعيين المنفعة في اعارة الاشياء التي تختلف باختلاف  
 المستعملين ولا يعتبر في اعارة الاشياء التي لا تختلف به الا انه ان كان المعير يسمي المستعير



عن ان يعطيه لغيره فليس المستعير ان يعيره لآخر ليستعبله . مثلاً لو قال المعير للمستعير  
'عرتك هذا الفرس لتركة انت فليس له ان يركبه خادماً . وإما لو قال له اعرتك هذا  
البيت لتسكنه انت كان للمستعير ان يسكنه وان يسكن فيه غيره لكن اذا قال له ايضاً  
لا تسكن فيه غيرك فليس له حيثئذ ان يسكن فيه غيره

﴿ مادة ٨٢١ ﴾ ان استعير فرس لان يركب الى محل معين فان كانت الطرق الى  
ذلك المحل متعددة كان للمستعير ان يذهب من اي طريق شاء من الطرق التي اعتاد  
الناس تذهب فيها وإما لو ذهب في طريق ليس معتاداً السلوك فيه فهلك الفرس  
ازمه الضمان . وكذلك لو ذهب من طريق غير الذي عينه المعير فهلك الفرس فان كان  
الطريق الذي سكنه المستعير اطول من الطريق الذي عينه المعير او غير امين او  
خلاف المعتاد لزمت الضمان

﴿ مادة ٨٢٢ ﴾ اذا طلب شخص من امرأة اعارة شيء هو ملك زوجها فأعارة  
بها بلان الزوج فضاغ فان كان ذلك الشيء ما هو داخل البيت وفي يد الزوجة  
عدة لا يضمن المستعير ولا الزوجة ايضاً وان لم يكن ذلك الشيء من الاشياء التي تكون  
في يد النساء كالفرس فالزوج مخير ان شاء ضمنه لزوجته وان شاء ضمنه للمستعير

﴿ مادة ٨٢٣ ﴾ ليس للمستعير ان يوجر العارية ولا ان يرهنها بدون اذن المعير  
واذا استعار مالا يرهنه على دين عليه في بلد فليس له ان يرهنه على دين عليه في بلد  
آخر فاذا رهنه فهلك لزمت الضمان

﴿ مادة ٨٢٤ ﴾ المستعير ان يودع العارية عند آخر فاذا هلكت في يد المستودع  
بلا تعد ولا تقصير لا يلزم الضمان . مثلاً اذا استعار دابة على ان يذهب بها الى محل  
كذا ثم يعود فوصل الى ذلك المحل فتعبت الدابة وعجزت عن المشي فاودعها عند شخص  
ثم هلكت حنف انها فلا ضمان

﴿ مادة ٨٢٥ ﴾ متى طلب المعير العارية لزم المستعير ردها اليه فوراً واذا وقفها  
واخرها بلا عذر فتلفت العارية او نقصت قيمتها ضمن

﴿ مادة ٨٢٦ ﴾ العارية الموقته نصاً او دلالة يلزم ردها للمعير في ختام المدة لكن  
المكث المعتمد بمعنى مثلاً لو استعارت امرأة حلياً على ان تستعمله الى عصر اليوم الغداني لزم  
رد الحلي المستعار في حلول ذلك الوقت وكذلك لو استعارت حلياً على ان تلبسه  
في عرس فلان لزم اعادته في ختام ذلك العرس لكن يعفى عن مرور مدة لا بد منها للرد

والاعادة عادة

﴿مادة ٨٢٧﴾ اذا استعير شيء للاستعمال في عمل مخصوص فبقي انتهى ذلك العمل بقيت العارية في يد المستعير امانة كالوديعة وحجته ان ليس له ان يستعملها ولا ان يسلمها زيادة عن المعتاد واذا استعملها او امسكها فهلكت ضمن

﴿مادة ٨٢٨﴾ المستعير يرد العارية الى المعير بنفسه او على يد امينو فان ردها على يد غير امينة فهلكت صار ضماناً

﴿مادة ٨٢٩﴾ العارية اذا كانت من الاشياء النفيسة كالمجوهرات يلزم في ردها ان تسلم بيد المعير نفسه واما ما سوى ذلك من الاشياء فابصالها الى المحل الذي بعد التسليم فيه في العرف والعادة تسليماً وكذا اعطاؤها الى خادم المعير رد وتسليم. مثلاً الدابة المعارة تسليمها ايصالها الى اصطلح المعير او تسليمها الى سائره

﴿مادة ٨٣٠﴾ مصاريف رد العارية ومؤنة نقلها على المستعير

﴿مادة ٨٣١﴾ استعارة الارض لغرس الاشجار والبناء عليها صحيحة لكن للمعير ان يرجع بالاعارة متى شاء فاذا رجع لزم المستعير قلع الاشجار ورفع البناء ثم اذا كانت موقفة فرجع المعير عنها قبل مضي الوقت وكلف المستعير قلع الاشجار ورفع البناء ضمن للمستعير تفاوت قيمتها بين وقت القلع وانتهاء مدة الاعارة. مثلاً اذا كانت قيمة البناء والاشجار مقلوعة حين الرجوع عن الاعارة اتني عشر ديناراً وقيمتها لو بقيت الى انتهاء وقت الاعارة عشرون ديناراً وطلب المعير قلعها لزمه ان يعطي للمستعير ثمانية دنانير

﴿مادة ٨٣٢﴾ اذا كانت اعارة الارض للزراعة سواء كانت موقفة او غير موقفة ليس للمستعير ان يرجع بالاعارة ويسترد الارض قبل وقت الحصاد

في ٢٤ ذي الحجة سنة ١٢٨٨

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب السابع

في الهبة ويشتمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالهبة

﴿مادة ١٢٣﴾ الهبة هي تمليك مال لآخر بلا عوض ويقال لفاعله واهب ولذلك

المال موهوب وابن قبلة موهوب له والاهب بمعنى قول الهبة ايضاً

﴿مادة ١٢٤﴾ الهدية هي المال الذي يعطى لاحد او يرسل اليه اكراماً له

﴿مادة ١٢٥﴾ الصدقة هي المال الذي وهب لاجل الثواب

﴿مادة ١٢٦﴾ الاباحة هي عبارة عن اعطاء الرخصة والاذن للشخص ان يأكل

او يتناول شيئاً بلا عوض

## الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بعقد الهبة ويشتمل على فصلين

### الفصل الاول

في بيان المسائل المتعلقة بركن الهبة وقبضها

﴿مادة ١٢٧﴾ تنعقد الهبة بالايجاب والقول وتم بالقبض

﴿مادة ١٢٨﴾ الايجاب في الهبة هو الالتفات المستعنة في معنى تمليك المال مجاناً

كما كرمت ووهبت واهدت والتعابير التي تدل على التملك مجاناً ايجاب للهبة ايضاً

كاعطاء الزوج زوجته قرطاً او حلياً وقوله لما خذي هذا وعقبه

﴿مادة ١٢٩﴾ تنعقد الهبة بالتعاطي ايضاً

﴿ مادة ٨٤٠ ﴾ الارسال والقبض في الهبة والصدقة يقوم مقام الايجاب والقبول  
لفظاً

﴿ مادة ٨٤١ ﴾ القبض في الهبة كالقبول في البيع بناءً عليه تتم الهبة اذا قبض الموهوب  
له في مجلس الهبة المال الموهوب بدون ان يقول قبلت واتممت عند ايجاب الواهب اي  
قوله وهبتك هذا المال

﴿ مادة ٨٤٢ ﴾ يلزم اذن الواهب صراحة او دلالة في القبض  
﴿ مادة ٨٤٣ ﴾ ايجاب الواهب دلالة اذن بالقبض واما اذنه صراحة فهو قوله خذ  
هذا المال فاني وهبتك اياه ان كان المال حاضراً في مجلس الهبة وان كان غائباً فتقوله  
وهبتك المال الفلاني اذهب وخذه امر صريح

﴿ مادة ٨٤٤ ﴾ اذا اذن الواهب صراحة بالقبض يصبح قبض الموهوب له المال  
الموهوب في مجلس الهبة وبعد الافتراق واما اذنه بالقبض دلالة فتعبد بمجلس الهبة ولا  
يعتبر بعد الافتراق مثلاً لو قال وهبتك هذا وقبضة الموهوب له في ذلك المجلس يصبح  
واما لو قبضة بعد الافتراق عن المجلس لا يصبح كذلك لو قال وهبتك المال الذي هو في  
المحل الفلاني ولم يقل اذهب وخذه فاذا ذهب الموهوب له وقبضة لا يصبح

﴿ مادة ٨٤٥ ﴾ للمشتري ان يهب المبيع قبل قبضه من البائع  
﴿ مادة ٨٤٦ ﴾ من وهب ماله الذي هو في يد آخر له تتم الهبة ولا حاجة الى  
القبض والتسليم من اخرى

﴿ مادة ٨٤٧ ﴾ اذا وهب احد دينه للدينين او ابراً ذمته عن الدين ولم يردده  
الدينين صحح الهبة ويسقط عنه الدين في الحال

﴿ مادة ٨٤٨ ﴾ من وهب دينه الذي هو في ذمة احد لاخر واذنه صراحة بالقبض  
بقوله اذهب فخذ فذهب الموهوب له وقبضة تتم الهبة

﴿ مادة ٨٤٩ ﴾ اذا توفي الواهب او الموهوب له قبل القبض تبطل الهبة  
﴿ مادة ٨٥٠ ﴾ اذا وهب احد لابنه الكثير العاقل البالغ شيئاً يلزم التسليم  
﴿ مادة ٨٥١ ﴾ يملك الصغير المال الذي وهبه اياه وصيه او مريو يعني من هو في حجره  
وترتيبه الذي في يده او الذي كان ودبعة عند غيره بمجرد الايجاب اي بمجرد قول  
الواهب وهبت ولا يحتاج الى القبض

﴿ مادة ٨٥٢ ﴾ اذا وهب احد شيئاً لطفل تتم الهبة بقبض وليه او مريو

﴿ مادة ١٥٣ ﴾ اذا وهب شيء للصبي المميز تتم الهبة بقبضه اياه وان كان له اولي  
 ﴿ مادة ١٥٤ ﴾ الهبة المضافة ليست بصحيحة مثلاً لو قال وهبتك الشيء الفلاني في  
 رأس الشهر الآتي لانصح الهبة  
 ﴿ مادة ١٥٥ ﴾ تنصح الهبة بشرط عوض ويعتبر الشرط مثلاً لو وهب احد لا آخر  
 شيئاً بشرط ان يعطيه كذا عوضاً او يؤدي دينه المعلوم المقدار تلزم الهبة اذا راعى الموهوب  
 له الشرط ولا فسخ الوهاب الرجوع عن الهبة كذلك لو وهب احد وسلم عقاراً مملوكاً له لا آخر  
 بشرط ان يقوم بتفئة الواهب الى وفاته ثم ندم فأراد الرجوع عن الهبة واشترط ذلك  
 العنقار فليس له ذلك مادام الموهوب له راضياً بانفاقه على وفق ذلك الشرط

## الباب الثاني

في بيان شرائط الهبة

﴿ مادة ١٥٦ ﴾ بشرط وجود الموهوب في وقت الهبة بناء عليه لا يصح هبة عنب  
 استبان سيدرك او ولد فرس سبولد  
 ﴿ مادة ١٥٧ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب مال الواهب بناء عليه لو وهب احد  
 مال غيره لا تنصح ولكن بعد الهبة لو اجازها صاحب المال تنصح  
 ﴿ مادة ١٥٨ ﴾ يلزم ان يكون الموهوب معلوماً ومعيناً بناء عليه لو وهب احد  
 من المال شيئاً او من الثرسين احدها لا على التعيين لا تنصح ولو قال ايما اردت من هاتين  
 الثرسين فمي لك فان عين الموهوب له في مجلس الهبة احدها تنصح والا فلا فائدة في تعيينه  
 بعد المناقشة من مجلس الهبة  
 ﴿ مادة ١٥٩ ﴾ بشرط ان يكون الواهب عاقلاً بالغاً بناء عليه لا تنصح هبة الصغير  
 والمجنون والمعتوه واما الهبة لهؤلاء فصحيحة  
 ﴿ مادة ١٦٠ ﴾ يلزم في الهبة رضا الواهب فلا تنصح الهبة التي وقعت بالجبر والاكره

## الباب الثالث

في بيان احكام الهبة ويشتمل على فصلين

﴿ مادة ١٦١ ﴾ يملك الموهوب له الموهوب بالتبض

﴿ مادة ٨٦٢ ﴾ لو هب ان يرجع عن الهبة قبل القبض بدون رضا الموهوب له  
 ﴿ مادة ٨٦٣ ﴾ نهي الواهب الموهوب له عن القبض بعد الايجاب رجوع  
 ﴿ مادة ٨٦٤ ﴾ للواهب ان يرجع عن الهبة والمدينة بعد القبض برضا الموهوب  
 له وان لم يرض الموهوب له راجع الواهب الحاكم وللحاكم فسخ الهبة ان لم يكن ثمت مانع من  
 موانع الرجوع التي ستذكر في المواد الآتية

﴿ مادة ٨٦٥ ﴾ لو استرد الواهب الموهوب بعد القبض بدون حكم الحاكم وقضائه  
 وبدون رضی الموهوب له يكون غاصباً وبهذه الصورة لو تلف او ضاع في يده يكون ضامناً  
 ﴿ مادة ٨٦٦ ﴾ من وهب لاصوله وفروعه اولاديه او اخيه او اولادها او نعموه  
 وعمنه شيئاً فليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٧ ﴾ لو وهب كل من الزوج والزوجة صاحبة شيئاً حال كون الزوجية  
 قائمة بينهما فبعد التسليم ليس له الرجوع

﴿ مادة ٨٦٨ ﴾ اذا اعطي للهبة عوض قبضة الواهب فهو مانع للرجوع فلو اعطي  
 للواهب شيئاً على ان يكون عوضاً لهبته وقبضة فليس له الرجوع ان كان من جانب الموهوب  
 له او من آخر

﴿ مادة ٨٦٩ ﴾ اذا حصل في الموهوب زيادة متصلة كأن كان ارضاً واحداث  
 الموهوب له عليها بناء او غرس فيها شجراً او كان حيواناً ضعيفاً فممن عند الموهوب له  
 او غير الموهوب على وجه تبدل به اسمه كأن كان حنطة فطحنت وجعلت دقيقاً لا يصح  
 الرجوع عن الهبة حيثئذ واما الزيادة المنفصلة فلا تكون مانعة للرجوع فلو حملت الفرس  
 التي وهبها احد لغيره فليس له الرجوع عن الهبة لكن له الرجوع بعد الولادة وبهذه  
 الصورة يكون فلولها للموهوب له

﴿ مادة ٨٧٠ ﴾ اذا باع الموهوب له الموهوب او اخرجه من ملكه بالهبة والتسليم  
 لا يبقى للواهب صلاحية الرجوع

﴿ مادة ٨٧١ ﴾ اذا استهلك الموهوب في يد الموهوب له لا يبقى للرجوع جعل  
 ﴿ مادة ٨٧٢ ﴾ وفاة كل من الواهب والموهوب له مانعة من الرجوع بناء عليه  
 انه ليس للواهب الرجوع عن الهبة اذا توفي الموهوب له كذلك ليس للورثة استرداد  
 الموهوب اذا توفي الواهب

﴿ مادة ٨٧٣ ﴾ اذا وهب الدائن الدين للمدين فليس له الرجوع انظر الى

مادة ٥١ ومادة ٨٤٧

﴿مادة ٨٧٤﴾ لا يصح الرجوع عن الصدقة بعد القبض بوجه من الوجوه  
 ﴿مادة ٨٧٥﴾ إذا أباح أحد لا شيء من مفعوماته فليس له التصرف فيه بوجه  
 من لوازم التملك كالبيع والهبة ولكن له الأكل والتناول من ذلك الشيء وبعد هذا  
 ليس لصاحبه مطالبة قيمته. مثلاً إذا أكل أحد من بستان آخر بأباحته مقداراً من  
 العنب فليس لصاحب البستان مطالبة قيمته بعد ذلك  
 ﴿مادة ٨٧٦﴾ الهدايا التي ترد في الختان والعرس تكون لمن ترد باسمه من  
 المخنون والعروس والوالد والوالدة وإن لم يذكر اسمها وردت لمن ولم يمكن السؤال  
 والتحقيق عنها فعلى ذلك برأى عرف البئدة وعادتها

## الفصل الثاني

في هبة المريض

﴿مادة ٨٧٧﴾ إذا وهب من لا وارث له جميع أمواله لأحد في مرض موته وسلمها  
 يصح وبعد وفاته ليس لأمين بيت المال المدخلة في تركته  
 ﴿مادة ٨٧٨﴾ إذا وهب وسلم كل من الزوج والزوجة جميع ماله لصاحب في  
 مرض موته ولم يكن له وارث سواء يصح وبعد الوفاة ليس لأمين بيت المال المدخلة  
 في تركته

﴿مادة ٨٧٩﴾ إذا وهب أحد في مرض موته شيئاً لأحد ورثته وبعد وفاته لم  
 تجز الورثة الباقيون لأنهم تلك الهبة وأما لو وهب وسلم لغير الورثة فإن كان ثلث ماله  
 مساعداً لذي الموهوب صح وإن لم يكن مساعداً ولم تجز الورثة الهبة صح في المقدار  
 المساعد ويكون الموهوب له مجبوراً برد الباقي

﴿مادة ٨٨٠﴾ إذا وهب من استغفرت تركته بالديون أمواله لوارثه أو لغيره  
 وسلمها تم توفي فلا صحاب الديون إلغاء الهبة وإدخال أمواله في قسمة الغرماء

نحريراً في ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الثامن

في الغصب والاتلاف ويشمل على مقدمة وباين

المقدمة

في بيان الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالغصب والاتلاف

﴿ مادة ٨٨١ ﴾ الغصب هو اخذ مال احد وضبطه بدون اذنه ويقال للأخذ غصب والمال المضبوط مضبوط ولصاحبه مضبوط منه

﴿ مادة ٨٨٢ ﴾ قيمة الشيء قائماً هي قيمة الابنية او الاشجار حال كونها قائمة في محلها وهو ان تقوم الارض تارة مع الابنية او الاشجار وتارة تقوم على ان تكون خالية عنها فالتفاضل والتفاوت الذي يحصل بين التيسين هو قيمة الابنية او الاشجار قائمة

﴿ مادة ٨٨٣ ﴾ قيمة الشيء مسياً هي قيمة البناء قائماً

﴿ مادة ٨٨٤ ﴾ قيمة الشيء مفلوعاً هي قيمة انقاض الابنية بعد التلغ او قيمة

الاشجار المفلوعة

﴿ مادة ٨٨٥ ﴾ قيمة الشيء حال كونه مستقيماً للتلغ هي القيمة الباقية بعد تنزيل

اجرة التلغ من قيمة المفلوع

﴿ مادة ٨٨٦ ﴾ نقصان الارض هو الفرق والتفاوت الذي يحصل بين اجرة

الارض قبل الزراعة واجرتها بعدها

﴿ مادة ٨٨٧ ﴾ الاتلاف مباشرة هو اتلاف الشيء بالذات ويقال لمن فعله

فاعل مباشر

﴿ مادة ٨٨٨ ﴾ الاتلاف تسبباً هو التسبب لتلف شيء يعني احداث امر في شيء

ينفي الى تلف شيء آخر على جري العادة ويقال لفاعله متسبب كما ان من قطع جبل

فتندبل معلق يكون سبباً منفضياً لسقوطه على الارض وانكساره ويكون حيثئذر قد اتلف



المحل مباشرة وكسر القنديل تسبباً وكذلك اذا شق احد طرفاً فيه سمن وتلف ذلك السمن يكون قد اتلف الطرف مباشرة والسمن تسبباً  
 \* مادة ٨٨٩ \* التقدّم هو التنبيه والتوصية بدفع الضرر المحفوظ وإزالته قبل وقوعه

## الباب الاول

في الغصب ويحتوي على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان احكام الغصب

\* مادة ٨٩٠ \* يلزم رد المال المقتصوب عيناً وتسليمه الى صاحبه في مكان الغصب ان كان موجوداً وان صادف صاحب المال الغاصب في بلدة اخرى وكان المال المقتصوب معه فان شاء صاحبه استرده هناك وان طلب رده الى مكان الغصب فصار ينفذ نقله ومؤنه رده على الغاصب  
 \* مادة ٨٩١ \* كما انه يلزم ان يكون الغاصب ضامناً اذا استهلك المال المقتصوب كذلك اذا تلف او ضاع بتعدي او بدون تعدي يكون ضامناً ايضاً فان كان من التبعيات يلزم الغاصب قيمته في زمان الغصب ومكانه وان كان من المثلّيات يلزم اعطاء مثله

\* مادة ٨٩٢ \* اذا سلم الغاصب عين المقتصوب في مكان الغصب يبرأ من الضمان

\* مادة ٨٩٣ \* اذا وضع الغاصب عين المقتصوب امام صاحبه بصورة يقدر على اخذها يكون قد رد المقتصوب وان لم يوجد قبض في الحقيقة وأما لو تلف المقتصوب ووضع الغاصب قيمته امام صاحبه بتلك الصورة فلا يبرأ ما لم يوجد قبض في الحقيقة

\* مادة ٨٩٤ \* لو سلم الغاصب عين المقتصوب الى صاحبه في محل مخوف فله حق في عدم قبوله ولا يبرأ الغاصب من الضمان بهذه الصورة

\* مادة ٨٩٥ \* اذا اعطى الغاصب قيمة المال المقتصوب الذي تلف الى صاحبه ولم يقبله راجع الحاكم وامره بالتبطل

﴿مادة ٨٩٦﴾ اذا كان المغموص منه شيئاً ورد الغاصب اليه المغموص فان كان مبيعاً واملاً لحفظ المال يصح الرد والا فلا

﴿مادة ٨٩٧﴾ اذا كان المغموص فاكهة فتغيرت عند الغاصب كأن يبست فصاحبه بالخيار ان شاء استرد المغموص عيناً وان شاء ضمنه قيمته

﴿مادة ٨٩٨﴾ اذا غير الغاصب بعض اوصاف المغموص بزيادة شيء عليه من ماله فالمغموص منه مخير ان شاء اعطى قيمة الزيادة واسترد المغموص عيناً وان شاء ضمنه قيمته مثلاً لو كان المغموص ثوباً وكان قد صبغة الغاصب فالمغموص منه مخير ان شاء ضمن الغاصب قيمة الثوب وان شاء اعطى قيمة الصبغ واسترد الثوب عيناً

﴿مادة ٨٩٩﴾ اذا غير الغاصب المال المغموص بحيث يتبدل اسمه يكون ضماناً ويبقى المال المغموص له. مثلاً لو كان المال المغموص حنطة وجعلها الغاصب بالطحين دقيقاً ضمن مثل الحنطة ويكون الدقيق له كما ان من غصب حنطة غيره وزرعها في ارضه يكون ضماناً للحنطة ويكون المحصول له

﴿مادة ٩٠٠﴾ اذا تناقص سعر المغموص وقيمه بعد الغصب فليس لصاحبه ان لا يقبله ويطالب بقيمته التي في زمان الغصب ولكن اذا طرأ على قيمة المغموص نقصان بسبب استعمال الغاصب يلزم الضمان. مثلاً اذا ضعف الحبوب الذي غصب ورده الغاصب الى صاحبه يلزم ضمان نقصان قيمته كذلك اذا شق الثوب الذي غصبه وطراً بذلك على قيمته نقصان فان كان النقصان يسيراً يعني لم يكن بالغاربع قيمة المغموص فعلي الغاصب ضمان نقصان قيمته وان كان فاحشاً اعني ان كان النقصان مساوياً لربع قيمته او ازيد فالمغموص منه بالخيار ان شاء ضمنه نقصان القيمة وان شاء تركه للغاصب واخذ منه تمام قيمته

﴿مادة ٩٠١﴾ الحال الذي هو مساوٍ للغصب في ازالة التصرف احكاماً حكم الغصب كما ان المستودع اذا انكر الوديعة يكون في حكم الغاصب وبعد الانكار اذا نثنت الوديعة في يده بلا نعد يكون ضماناً

﴿مادة ٩٠٢﴾ لو خرج ملك احد من يده بلا قصد. مثلاً لو سقط جبل بما عليه من الروضة على الروضة التي تحته تبع الاقل في القيمة الاكثر يعني صاحب الارض التي قيمتها اكثر ضمن لصاحب الاقل ويشمل تلك الارض. مثلاً لو كان قبل الانهدام قيمة الروضة النوقانية خمسمائة وقيمة النخانية الناء ضمن صاحب الناقية

لصاحب الاولى قيمتها ويملكها كما اذا سقط من يد احد لؤلؤ قيمته خمسون والتفتته  
دجاجة قيمتها خمسة فصاحب اللؤلؤ يعطي الخمسة ويأخذ الدجاجة «انظر الى مادة  
٢٧ و ٢٨ و ٢٩»

﴿مادة ٩٠٣﴾ زوائد المصوب لصاحبه واذا استهلكها الغاصب يضمنها . مثلاً  
اذا استهلك الغاصب لبن الحويان المصوب او فلوله المحاصلين حال كون المصوب في  
يده او ثمر البستان المصوب الذي حصل حال كون المصوب في يده ضمنها حيث انها  
اموال المصوب منه كذلك لو اغتصب احد بيت نخل العسل مع نخله واستردها  
المصوب منه يأخذ ايضاً العسل الذي حصل عند الغاصب  
﴿مادة ٩٠٤﴾ عسل النخل التي اتخذت في روضة احد مأوى هو لصاحب الروضة  
واذا اخذ واستهلكها غيره يضمن

## الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة بفصص العتار

﴿مادة ٩٠٥﴾ المصوب ان كان عتاراً يلزم الغاصب رده الى صاحبه من دون ان  
يغيره . ويتنصه واذا طرأ على قيمة ذلك العتار نقصان بصنع الغاصب وفعله يضمن قيمته  
مثلاً لو هدم احد محلاً من الدار التي غصبها او انهدم بسبب سكناه وطراً على قيمتها  
نقصان يضمن مقدار النقصان كذلك لو احترقت الدار من النار التي اوقدها الغاصب  
يضمن قيمتها مبنية

﴿مادة ٩٠٦﴾ ان كان المصوب ارضاً وكان الغاصب انشأ عليها بناء او غرس  
فيها اشجاراً يؤمر الغاصب بقطعها وان كان القلع مضرراً فللمصوب منه ان يعطي قيمته  
مستحق القلع ويضبط الارض ولكن لو كانت قيمة الاشجار او البناء ازيد من قيمة  
الارض وكان انشأ او غرس بزعم سبب شرعي كان حينئذ لصاحب البناء او الاشجار  
ان يعطي قيمة الارض ويملكها . مثلاً لو انشأ احد على العرصة الموروثة له من والده  
بناء بمصرف ازيد من قيمة العرصة ثم ظهر لها مستحق فالباقي يعطي قيمة العرصة ويضبطها  
﴿مادة ٩٠٧﴾ لو غصب احد عرصة آخر وزرعها ثم استردها صاحبها يضمنه  
نقصان الارض الذي ترتب على زراعته كذلك لو زرع احد مستقلاً العرصة التي يملكها  
مشتركا مع آخر بلا اذنه فبعد اخذ حصته من العرصة يضمنه نقصان حصته من الارض

الذي ترتب على زراعته

﴿مادة ٩٠٨﴾ إذا كرب احد ارض آخر غصباً ثم استردها صاحبها فليس للغاصب مطالبة اجرة في مقابلة الكراب  
 ﴿مادة ٩٠٩﴾ لو شغل احد عرصة آخر بوضع كناسة او غيرها فيها يجبر على رفع ما وضعه ونخلية العرصة

### الفصل الثالث

في بيان حكم غاصب الغاصب

﴿مادة ٩١٠﴾ غاصب الغاصب حكمه حكم الغاصب فاذا غصب من الغاصب المال المغصوب شخص آخر وتلف او تلف في يده فالمغصوب منه مخير الى شاء ضمنه الغاصب الاول وان شاء ضمن الغاصب الثاني وله ان يضمن مقدراً منه الاول والمقدار الآخر الثاني. ويتقدير تضمينه الغاصب الاول فهو يرجع على الثاني واما اذا ضمنه الثاني فليس للثاني ان يرجع على الاول

﴿مادة ٩١١﴾ اذا رد غاصب الغاصب المال المغصوب الى الغاصب الاول يبرأ وحده واذا رده الى المغصوب منه يبرأ هو والاول

### الباب الثاني

في بيان الاتلاف ويجنوي على اربعة فصول

#### الفصل الاول

في مباشرة الاتلاف

﴿مادة ٩١٢﴾ اذا اتلف احد مال غيره الذي في يده او في يد امينه فصدأ او من غير قصد بضمين واما اذا اتلف احد المال المغصوب الذي هو في يد الغاصب فالمغصوب منه بالخيار ان شاء ضمنه الغاصب وهو يرجع على المتلف وان شاء ضمنه المتلف وبهذه الصورة ليس للمتلف الرجوع على الغاصب

﴿مادة ٩١٣﴾ اذا زلق احد وسقط على مال آخر وتلف بضمين

﴿مادة ٩١٤﴾ لو اتلف احد مال غيره على زعمه انه ماله بضمين

﴿مادة ٩١٥﴾ لو جراح ثياب غيره وشقها بضمن تمام قيمتها وإما لو نشبت بها وأنشفت بجزء صاحبها بضمن نصف القيمة. كذلك لو جلس أحد على أذيال ثياب وبهض صاحبها غيره عالم بجلوس الآخر وأنشفت بضمن ذلك نصف القيمة

﴿مادة ٩١٦﴾ إذا أئلف صبي مال غيره يلزم الضمان من ماله وإن لم يكن له مال ينتظر إلى حال يساره ولا بضمن وليه

﴿مادة ٩١٧﴾ لو طرأ أحد على مال غيره نقصاناً من جهة القيمة بضمن نقصان القيمة

﴿مادة ٩١٨﴾ إذا هدم أحد عتار غيره كالحانات والمخارن فصاحبه بالخيار أن شاء ترك انقاضه للمأدم وضمة قيمته منبياً وإن شاء حط من قيمته منبياً قيمة الانقاض وضمة القيمة الباقية وأخذ هو الانقاض. ولكن إذا بناء الغاصب كالأول يبرأ من الضمان

﴿مادة ٩١٩﴾ لو هدم أحد داراً بلا إذن صاحبها لاجل وقوع حريق في المحلة وانقطع هناك الحريق فإن كان المأدم هدمها بامرأولي الأمر لا يلزم الضمان وإن كان هدمها بنفسه يلزم الضمان

﴿مادة ٩٢٠﴾ لو قطع أحد الأشجار التي في روضة غيره بغير حق فصاحبها مخير أن شاء أخذ قيمة الأشجار قائمة وترك الأشجار المقطوعة للقاطع وإن شاء حط من قيمتها قائمة قيمتها مقطوعة وأخذ المبلغ الباقي والأشجار المقطوعة. مثلاً لو كان قيمة الروضة حال كون الأشجار قائمة عشرة آلاف وبلا أشجار خمسة آلاف وقيمة الأشجار التي في فصاحبها بالخيار أن شاء ترك الأشجار المقطوعة للقاطع وأخذ خمسة آلاف وإن شاء أخذ ثلاثة آلاف والأشجار المقطوعة

﴿مادة ٩٢١﴾ ليس للظلم أن يظلم آخر بما أنه ظلم. مثلاً لو أئلف زيد مال عمرو ومقابلته بما أنه أئلف ماله يكونان ضامنين وكذا لو أئلف زيد مال عمرو الذي هو من قبيلة طي بما أن بكر الذي هو من تلك القبيلة أئلف ماله بضمن كل منهما المال الذي أئلفه كما أنه لو أخذ أحد فخذ درهم زائفة من أحد فليس له أن يصرقها إلى غيره

## الفصل الثاني

في بيان الائلاف نسبياً

﴿مادة ٩٢٢﴾ لو أئلف أحد مال الآخر أو نقص قيمته نسبياً يعني لو كان نسبياً

منضياً لتلف مال او نقصان قيمته يكون ضامناً . مثلاً اذا تمسك احد بثياب آخر وحال مجاذبتها سقط ما عليه شيء وتلف او تعيب يكون التمسك ضامناً وكذا لو سد احد ماء ارض لا آخر او ماء روضته ويست مزرعته ومغروساته وتلفت او افاض الماء زيادة وغرقت المزروعات وتلفت يكون ضامناً وكذا لو فتح احد باب اصطبل لا آخر وفرت حيواناته وضاعت او فتح باب قنصو وفر الطير الذي كان فيه يكون ضامناً

﴿مادة ٩٢٣﴾ لو جملت دابة احد من الآخر وفرت فضاغت لا يلزم الضمان واما اذا كان اجنلها قصداً يضمن وكذا اذا جملت الدابة من صوت البندقية التي رماها الصياد قصداً للصيد ف وقعت وتلفت او انكسر احد اعضائها لا يلزم الضمان واما اذا كان الصياد قد رمى البندقية بقصد اجنلها يضمن (راجع مادة ٩٢٤)

﴿مادة ٩٢٤﴾ بشرط التعدي في كون التسبب موجباً للضمان على ما ذكر آنفاً يعني ضمان التسبب في الضرر مشروط بعمله فعلاً منضياً الى ذلك الضرر بغير حق مثلاً لو حفر احد في الطريق العام بئراً بلا اذن اولي الامر و وقعت فيه دابة لا آخر وتلفت يضمن واما لو وقعت الدابة في بئر كان قد حفره في ملكه وتلفت لا يضمن

﴿مادة ٩٢٥﴾ لو فعل احد فعلاً يكون سبباً لتلف شيء فحل في ذلك الشيء فعل اختياري يعني ان شخصاً آخر اتلف ذلك الشيء مباشرة يكون ذلك الفاعل المباشر الذي هو صاحب الفعل الاختياري ضامناً (راجع مادة ٩٠)

## الفصل الاول

### فما يحدث في الطريق العام

﴿مادة ٩٢٦﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام لكن بشرط السلامة يعني انه مفيد بشرط ان لا يضر غيره بالحوالات التي يمكن التعمد منها فلو سقط عن ظهر الحمال حمل وتلف مال احد يكون الحمال ضامناً وكذا اذا احرق ثياب احد كان ماراً في الطريق الشرارة التي طارت من دكان الحداد حين ضربه الحديد يضمن الحداد ثياب ذلك المار

﴿مادة ٩٢٧﴾ ليس لاحد الجلوس في الطريق العام ووضع شيء فيه واحداً بلا اذن اولي الامر واذا فعل يضمن الضرر والخسار الذي تولد من ذلك الفعل بناء على لو وضع احد على الطريق العام الحجارة وادوات العمارة وعثر بها حيوان آخر وتلف يضمن

كذلك لو صب احد على الطريق العام شيئاً يزلق به كالدهن وزلق به حيوان وتلف بضمين  
 ﴿مادة ٩٢٨﴾ لو سقط حائط احد واورث غيره ضرراً لا يلزم الضمان ولكن لو  
 كان الحائط مائلاً للانهدام أولاً وكان قد نبه عليه احد وتقدم بقوله اهدم حائطك وكان  
 قد مضى وقت يمكن هدم الحائط فيه يلزم الضمان ولكن يشترط ان يكون المنبه من اصحاب  
 حق التقدم والتمنيبه اي اذا كان الحائط سقط على دار الجيران يلزم ان يكون الذي تقدم  
 من سكان تلك الدار ولا يفيد تقدم احد من الخارج وتنبيهه واذا كان قد انهدم على  
 الطريق الخاص يلزم ان يكون الذي تقدم من له حق المرور في ذلك الطريق وان  
 كان الانهدام على الطريق العام فلكل احد حق التقدم

### الفصل الرابع

#### في جنابة الحيوان

﴿مادة ٩٢٩﴾ الضرر الذي احدثه الحيوان بنفسه لا يضمنه صاحبه «راجع مادة ٩٤»  
 ولكن لو استهلك حيوان مال احد ورآه صاحبه ولم يمنع يضمن ويضمن صاحب الثور  
 الطروح والكلب العفور ما انتفاه اذا تقدم احد من اهل محله او قريته بقوله حافظ على  
 حيوانك ولم يحافظ عليه

﴿مادة ٩٣٠﴾ لا يضمن صاحب الدابة التي اضرته يديها او ذيلها او رجلها حال  
 كونها في ملكه راکباً كان او لم يكن

﴿مادة ٩٣١﴾ اذا ادخل احد دابته في ملك غيره بأذنه لا يضمن جنابتهما في الصور  
 التي ذكرت في المادة آنفاً حيث انها تعد كالكائنة في ملكه وان كان ادخلها بدون اذن  
 صاحبه يضمن ضرر تلك الدابة وخسارها على كل حال يعني حال كونه راکباً او سائقاً  
 او قائداً او موجوداً عندها او غير موجود لما لو انفلتت بنفسها ودخلت في ملك الغير  
 واضرت فلا يضمن

﴿مادة ٩٣٢﴾ لكل احد حق المرور في الطريق العام مع حيوانه بناء عليه لا يضمن  
 المار راکباً على حيوانه في الطريق العام الضرر والخسار اللذين لا يمكن التحرز عنهما مثلاً  
 لو اقتصر من رجل الدابة غبار او طين ولو ثياب الاخر او رقصت برجلها المؤخرة  
 او لطمت بذيلها واضرت لا يلزم الضمان ولكن يضمن الراكب الضرر والخسار الذي وقع  
 من مصادمتهما للضمة يدها او رأسها لا مكان التحرز من ذلك

﴿ مادة ٩٢٣ ﴾ القائد والسائق في الطريق العلم كالراكب يعني لا يضمنان الا ما يضمنه الراكب من الضرر

﴿ مادة ٩٢٤ ﴾ ليس لاحد حق توقيف دابته او ربطها في الطريق العام بناء عليه لو وقف او ربط احد دابته في الطريق العام يضمن جانيها على كل حال سواء رفضت يدها او رجلها او جنت بمسائر الوجوه واما الحال التي اعدت لتوقيف الدواب كسوق الدواب ومحل وقوف دواب الكراء فمستثناة

﴿ مادة ٩٢٥ ﴾ من سبب دابته في الطريق العام يضمن الضرر الذي احدثه  
﴿ مادة ٩٢٦ ﴾ لو داست دابته ركوبة لاحد على شيء يدها او رجلها في ملكه او في ملك الغير وانلتته بعد الراكب قد اتلف ذلك الشيء ماثرة فيضمن على كل حال  
﴿ مادة ٩٢٧ ﴾ لو كانت الدابة جموحاً ولم يقدر الراكب على ضبطها واضرت لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٢٨ ﴾ لو اتلفت الدابة التي كانت قد ربطها صاحبها في ملكه دابة غيره التي اتى بها صاحبها وربطها في ملك ذلك بلا اذنه لا يلزم الضمان واذا اتلفت تلك الدابة دابة صاحب الملك يضمن صاحبها

﴿ مادة ٩٢٩ ﴾ اذا ربط شخصان دابتهما في محل لما حق الربط فيه فأتلفت احدى الدابتين الاخرى فلا يلزم الضمان مثلاً لو اتلفت دابة احد الشريكين في دار دابة الآخر عند ما ربطاها في تلك الدار لا يلزم الضمان

﴿ مادة ٩٣٠ ﴾ لو ربط اثنان دابتهما في محل ليس لما فيه حق ربط حيوان وانلتت دابة الرابط اولاً دابة الرابط مؤخراً لا يلزم الضمان واذا كان الامر بالعكس يلزم الضمان  
في ٢٢ ربيع الآخر سنة ١٢٨٩



بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل به وجوب

الكتاب التاسع

في المحجر والأكراه والشفعة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب

المقدمة

في الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالمحجر والأكراه والشفعة

﴿مادة ٢٤١﴾ المحجر هو منع شخص مخصوص عن تصرفه القولي ويقال لذلك الشخص بعد المحجر محجور

﴿مادة ٢٤٢﴾ الاذن هو فك المحجر واسقاط حق المنع ويقال للشخص الذي اذن مأذون

﴿مادة ٢٤٣﴾ الصغير غير المميز هو الذي لا يفهم البيع والشراء ولا يعلم كون البيع سلباً للملك والشراء جالباً له ولا يميز الغبن الفاحش مثل ان يغش في العشرة بخمسة من الغبن اليسير والطفل الذي يميز هذه المذكورات يقال له صبي مميز

﴿مادة ٢٤٤﴾ المجنون على قسمين احدهما المجنون المطبق وهو الذي جنونه يستوعب جميع اوقاته والثاني هو المجنون غير المطبق وهو الذي يكون في بعض الاوقات مجنوناً وينتق في بعضها

﴿مادة ٢٤٥﴾ المعنوه هو الذي اختل شعوره بحيث يكون افهمه قليلاً وكلامه مختلطاً وتدين فاسداً

﴿مادة ٢٤٦﴾ السفيه هو الذي يصرف ماله في غير موضعه ويذر في مصارفه ويضيع امواله ويتلها بالاسراف والذين لا يزالون يغفلون في اخذهم واعطائهم ولم يعرفوا طريق تجارتهم وتمتعهم بحسب بلاهتهم وخلق قلوبهم بعدون ايضاً من السفهاء

﴿مادة ٢٤٧﴾ الرشيد هو الذي يتقيد بحفاظته ماله ويتوقى من السرف والتبذير

﴿مادة ٢٤٨﴾ الاكراه هو اجبار احد على ان يعمل عملاً بغير حق من دون

رضاه بالاخافة ويقال له المكره (بفتح الراء) ويقال لمن اجبر مجبر ولذلك العمل مكره عليه وللشيء الموجب للخوف مكره به

❖ مادة ٩٤٩ ❖ الاكراه على قسمين القسم الاول هو الاكراه المجبى الذي يكون بالضرب الشديد المؤدى الى اتلاف النفس او قطع عضو والثاني هو الاكراه غير المجبى الذي يوجب النقم والالام فقط كالضرب والحبس غير المبرح والمديد

❖ مادة ٩٥٠ ❖ الشفعة هي تلك الملك المشتري بمقدار الثمن الذي قام على المشتري

❖ مادة ٩٥١ ❖ الشفع هو من كان له حق الشفعة

❖ مادة ٩٥٢ ❖ المشفوع هو العتار الذي تعلق به حق الشفعة

❖ مادة ٩٥٣ ❖ المشفوع به هو ملك الشفع الذي كان به الشفعة

❖ مادة ٩٥٤ ❖ الخليط هو بمعنى المشارك في حقوق الملك كحصه الماء والطريق

❖ مادة ٩٥٥ ❖ الشرب الخاص هو حق شرب الماء الجاري المخصوص بالاشخاص

المعدودة واما اخذ الماء من الانهر التي يتفجع بها العامة فليس من قبيل الشرب الخاص

❖ مادة ٩٥٦ ❖ الطريق الخاص هو الزقاق الذي لا يتفد

## الباب الاول

في بيان المسائل المتعلقة بالمحجور وينقسم الى اربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان المحجورين واحكامهم

❖ مادة ٩٥٧ ❖ الصغير والمجنون والمعتوه محجورون لذاتهم

❖ مادة ٩٥٨ ❖ للحاكم ان يحجر على السفیه

❖ مادة ٩٥٩ ❖ للحاكم ان يحجر على المدیون بطلب الغرماء

❖ مادة ٩٦٠ ❖ المحجورون الذين ذكروا في المواد السابقة وان لم يعتبر تصرفهم

القولي لكن يضمنون حالاً الضرر والخسارة اللذين نشأ امن فعلهم مثلاً يلزم الضمان على

الصبي اذا اتلف مال الغير وان كان غير مميز

❖ مادة ٩٦١ ❖ اذا حجر السفیه والمدیون من طرف الحاكم بشهرو يعلن الى الناس

بيان سببه

﴿مادة ٩٦٢﴾ لا يشترط حضور من أريد حجره من طرف الحاكم ويصح حجره غياباً أيضاً ولكن يشترط وصول خبر الحجر إلى ذلك المحجور ولا يكون محجوراً مالم يصل إليه خبر أنه قد حجر عليه وتكون عقوده وإقاربه معتبرة إلى ذلك الوقت

﴿مادة ٩٦٣﴾ لا يحجر على الناسق بمجرد سبب فسقه ما لم يبدرو بسرف من ماله

﴿مادة ٩٦٤﴾ يحجر على بعض الأشخاص الذين تكون مضرتهم للعصوم كالطبيب الجاهل لكن المراد هنا من الحجر المنع من إجراء العمل لامنع التصرفات القولية

﴿مادة ٩٦٥﴾ إذا اشتغل أحد بصناعة أو تجارة في سوق فليس لأرباب هذه الصناعة أو التجارة أن يحجروه أو يمنعوه عن اشتغالهم بهذه الصناعة أو التجارة قائلين أنه بطراً على رجبنا وكسا خلل

## الفصل الثاني

في بيان المسائل التي تتعلق بالصغير والمجنون والمعتوه

﴿مادة ٩٦٦﴾ لا يصح تصرفات الصغير غير المميز القولية وإن أذن له وليه

﴿مادة ٩٦٧﴾ يعتبر تصرف الصغير المميز إذا كان في حقه نفع محض وإن لم يأذن به الولي ولم يجره كقبول الهدية والهبة ولا يعتبر تصرفه الذي هو في حقه ضرر محض وإن أذنه بذلك وليه وإجازته كأن يهب لآخر شيئاً وأما العقود الدائمة بين النفع والضرر في الأصل فتتقيد موقوفة على إجازة وليه وولي محجور في إعطاء الإجازة وعدمها فإن رآها مفيدة في حق الصغير إجازتها وإلا فلا مثلاً إذا باع الصغير المميز مالا بلا إذن يكون نفاذ ذلك البيع موقوفاً على إجازة وليه وإن سكتان قد باعه بأزيد من ثمنه لأن عقد البيع من العقود المترددة بين النفع والضرر في الأصل

﴿مادة ٩٦٨﴾ للولي أن يسلم الصغير المميز مقدراً من ماله ولو يأذن له بالتجارة لاجل التجربة فإذا تخفق رشده دفع وسلم إليه باقي أمواله

﴿مادة ٩٦٩﴾ العقود المتكررة التي تدل على أنه قصد منها الربح هي إذن بالاختد والإعطاء مثلاً لو قال الولي للصغير بيع واشتر أو قال له بيع واشتر المال الثلاثي فهو إذن بالبيع والشراء وأما أمر الولي الصبي بإجراء عقد واحد فقط كقول له اذهب إلى السوق واشتر الشيء الثلاثي أو بعه فليس بأذن بل إنما يعد من قبيل استخدام الصغير توكيلاً على ما هو المتعارف والمعتاد

﴿ مادة ٢٧٠ ﴾ لا يتفيد ولا يتخصص اذن الولي بزمان ومكان ولا بنوع من البيع والشراء مثلاً لو اذن الولي الصغير المميز يوماً او شهراً يكون مأذوناً على الاطلاق ويبقى مستمراً على ذلك الاذن ما لم يحجره الولي كذا لو قال له بيع واشتر في السوق الفلاني يكون مأذوناً في كل مكان كذلك لو قال له بيع واشتر المال الفلاني فله ان يبيع ويشترى كل جنس من المال

﴿ مادة ٢٧١ ﴾ كما يكون الاذن صراحة يكون دلالة ايضاً مثلاً لو رأى الولي الصغير المميز يبيع ويشترى ولم يمنعه وسكت يكون قد اذنه دلالة

﴿ مادة ٢٧٢ ﴾ لو اذن للصغير من قبل وليه يكون في الخصوصات الداخلة تحت الاذن بمنزلة البالغ وتكون عقوده التي هي كالبيع والشراء معتبرة

﴿ مادة ٢٧٣ ﴾ للولي ان يحجر الصغير بعد ما اذنه ويبطل ذلك الاذن ولكن يشترط ان يحجره على الوجه الذي اذنه به مثلاً لو اذن الصغير وليه اذناً عاماً فصار ذلك معلوماً لاهل سوقه ثم اراد ان يحجر عليه فيشترط ان يكون المحجر ايضاً عاماً فيصير معلوماً لاكثر اهل ذلك السوق ولا يصح حجره عليه بمحضر رجلين او ثلاثة في داره

﴿ مادة ٢٧٤ ﴾ ولي الصغير في هذا الباب اولاً ابيه ثانياً الوصي الذي اخاره ابيه ونصبه في حال حياته اذ مات ابيه ثالثاً الوصي الذي نصبه الوصي المختار في حال حياته اذ مات رابعاً جده الصحيح أي ابواني الصغير او ابواني الاب خامساً الوصي الذي اختاره الجدة ونصبه في حال حياته سادساً الوصي الذي نصبه هذا او اما اقارب ان لم يكونوا اوصياء فآخهم غير جاتر.

﴿ مادة ٢٧٥ ﴾ للمحاكم ان يأذن للصغير المميز عند امتناع الولي الذي هو اقوى منه عن الاذن اذا رأى في تصرفه منفعة وليس للولي الاخر ان يحجر عليه بعد ذلك

﴿ مادة ٢٧٦ ﴾ اذا توفي الولي الذي جعل الصغير مأذوناً يبطل اذنه ولكن لا يبطل اذن الحاكم بوفاته ولا بعزله

﴿ مادة ٢٧٧ ﴾ الصغير المأذون من حاكم يجوز ان يحجر عليه من ذلك الحاكم او من خلفه وليس لايه او غيره من الاولياء ان يحجر عليه عند موت الحاكم او عزله

﴿ مادة ٢٧٨ ﴾ المتوه هو في حكم الصغير المميز

﴿ مادة ٢٧٩ ﴾ المجنون المطبق هو في حكم الصغير غير المميز

﴿ مادة ٢٨٠ ﴾ تصرفات المجنون غير المطبق في حال افاقه كصرف العاقل

﴿ مادة ٢٨١ ﴾ لا ينبغي ان يستعمل في اعطاء الصبي ماله عند بلوغه بل يحجب بالتأني فاذا تحقق كونه رشيداً تدفع حينئذ اليه امواله

﴿ مادة ٢٨٢ ﴾ اذا بلغ الصبي غير رشيد لم تدفع اليه امواله ما لم يتحقق رشده ويمنع من التصرف كما في السابق

﴿ مادة ٢٨٣ ﴾ وصي الصغير اذا دفع اليه ماله قبل ثبوت رشده فضاغ المال في يد الصغير او اثلثة الصغير يصير الوصي ضامناً

﴿ مادة ٢٨٤ ﴾ اذا اعطي الى الصغير ماله عند بلوغه ثم تحقق كونه سفيهاً محجوراً عليه من قبل الحاكم

﴿ مادة ٢٨٥ ﴾ يثبت حد البلوغ بالاحتلام والاحبال والحيض والحبل

﴿ مادة ٢٨٦ ﴾ مبدأ سن البلوغ في الرجل اثنتا عشرة سنة وفي المرأة تسع سنين ومتمهه في كليهما خمس عشرة سنة واذا أكل الرجل اثني عشرة ولم يبلغ يقال له المراهق وان أكملت المرأة تسعاً ولم تلغ يقال لها المراهقة الى ان يبلغا

﴿ مادة ٢٨٧ ﴾ من ادرك سن البلوغ ولم تظهر فيه آثار البلوغ بعد بالغاً حكماً  
 ﴿ مادة ٢٨٨ ﴾ الصغير الذي لم يدرك مبدأ سن البلوغ اذا ادعى البلوغ لا يقبل  
 ﴿ مادة ٢٨٩ ﴾ اذا أقر المراهق او المراهقة في حضور الحاكم ببلوغه فان كان جنة ذلك المقر غير متعملة للبلوغ وكان ظاهر الحال مكذباً له لاجل ذلك فلا يصدق وان كانت جنة تحمل البلوغ ولم يكذب ظاهر الحال يصدق وتكون عقوده واقاربه نافذة معتبرة ولو اراد بعد ذلك ان ينسخ تصرفاته المتولبة بان يقول اني في ذلك الوقت اي حين اقررت بالبلوغ لم اكن بالغاً فلا ينتفت الى قوله

## الفصل الثالث

### في السفيه المحجور

﴿ ٢٩٠ ﴾ السفيه المحجور هو في المعاملات كالصغير المميز ولكن ولي السفيه الحاكم فقط وليس لايه وجده واوصياؤه عليه حق ولاية

﴿ مادة ٢٩١ ﴾ تصرفات السفيه التي تتعلق بالمعاملات القولية الواقعة بعد المحجور لا تصح ولكن تصرفاته قبل المحجور كتصرفات سائر الناس

﴿ مادة ٢٩٢ ﴾ ينفق على السفيه المحجور وعلى من لرتمته نفقتهم من ماله

﴿ مادة ٩٩٣ ﴾ اذا باع السفيه المحجور شيئاً من امواله لا يكون بيعه نافذاً ولكن اذا رأى الحاكم فيه منفعة يبيحه

﴿ مادة ٩٩٤ ﴾ لا يصح اقرار السفيه المحجور بدين لا آخر مطلقاً يعني ليس لاقراره تأثير في حق امواله الموجودة في وقت الحجر والحادثة بعده

﴿ مادة ٩٩٥ ﴾ حقوق الناس التي في على المحجور تؤدي من ماله

﴿ مادة ٩٩٦ ﴾ اذا استقرض السفيه المحجور دراهم وصرفها في نفقته فان كان صرفه اياها بالمعروف اداها الحاكم من ماله وان كان صرفاً زائداً عن القدر المعروف يؤدي مقدار نفقته ويبطل الزائد عنها

﴿ مادة ٩٩٧ ﴾ عد صلاح حال المحجور ينك حجره من قبل الحاكم

### الفصل الرابع

#### في المديون المحجور

﴿ مادة ٩٩٨ ﴾ لو ظهر عند الحاكم معاطلة المديون في ادائه دينه حال كونه مقتدرًا وطلب الغرماء بيع ماله وتأدية دينه حجر الحاكم ماله واذا امتنع عن بيعه وتأدية الدين باعه الحاكم وادى دينه فيبدأ بما يبيعه اخرون في حق المديون بتقديم النقود اولاً فان لم تف فالعروض وان لم تف العروض ايضاً فالعقار

﴿ مادة ٩٩٩ ﴾ المديون المتسلسل الذي دينه مساوٍ لماله او ازيد اذا خاف غرماءه ضياع ماله بالتجارة او ان ينجيه او يجعله باسم غيره وراجعوا الحاكم على حجره عن التصرف في ماله او اقراره بدين لا آخر حجره الحاكم وباع امواله وقسمها بين الغرماء ولكن يترك له من الالبسة ما يحتاج اليه وان كان للمديون ثياب ثمينة وكان يمكن الاكتفاء بها دونها باعها واشترى له من ثمنها ثياباً رخيصة تليق بماله واعطى باقيها للغرماء ايضاً وكذلك ان كان له دار وكان يمكن الاكتفاء بها دونها باعها واشترى من ثمنها داراً مناسبة لحال المديون واعطى باقيها للغرماء

﴿ مادة ١٠٠٠ ﴾ ينفق على المحجور المتسلسل وعلى من زمة نفقته في مدة الحجر من ماله

﴿ مادة ١٠٠١ ﴾ الحجر للدين يؤثر في مال المديون الذي كان موجوداً في وقت الحجر فقط ولا يؤثر في المال الذي تملكه بعد الحجر

﴿ مادة ١٠٠٢ ﴾ الحجر يؤثر في كل ما يؤدي الى ابطال حق الغرماء كالهبة والصدقة

وبيع مال بأقل من ثمن مثله . بناء عليه لا تعتبر تصرفات المدينون المنفلس وتبرعاته وسائر عقوده المضرة بمخوق الغرماء في حق أمواله الموجودة وقت الحجر . ولكن تعتبر في حق أمواله التي اكتسبها بعد الحجر ولو أقر لا خير يدين لا يعتبر إقراره في حق أمواله التي كانت موجودة في وقت الحجر ويعتبر بعد زوال الحجر ويبقى مديوناً بأدائها ذلك الوقت وإيضاً ينفذ إقراره على أن يؤدي ما يكتسب بعد الحجر

## الباب الثاني

في بيان المسائل التي تتعلق بالأكراه

﴿ مادة ١٠٠٢ ﴾ يشترط أن يكون الجبر مقتدرًا على إيقاع تهديده بناء عليه من لم يكن مقتدرًا على إيقاع تهديده وإجرائه لا يعتبر إكراهه

﴿ مادة ١٠٠٤ ﴾ يشترط خوف المكره من وقوع المكره به يعني يشترط حصول ظن غالب للمكره بإجراء الجبر المكره به أن لم يفعل المكره عليه

﴿ مادة ١٠٠٥ ﴾ أن فعل المكره المكره عليه في حضور الجبر أو من يتعلق به يكون الإكراه معتبراً . وإما إذا فعله في غياب الجبر أو من يتعلق به فلا يعتبر لأنه يكون قد فعله طوعاً بعد زوال الإكراه . مثلاً لو أكره أحد آخر على بيع ماله وذهب المكره وباع ماله في غياب الجبر ومن يتعلق به فلا يعتبر الإكراه ويكون البيع صحيحاً ومعتبراً

﴿ مادة ١٠٠٦ ﴾ لا يعتبر البيع الذي وقع بإكراه معتبر ولا الشراء ولا الإيجار ولا الهبة ولا الفراغ ولا الصلح والإقرار والإبراء عن مال ولا تأجيل الدين ولا إسقاط الشفعة ملجأً كان الإكراه أو غير ملجئ . ولكن لو أجاز المكره ما ذكر بعد زوال الإكراه يعتبر

﴿ مادة ١٠٠٧ ﴾ كما أن الإكراه الملجئ يكون معتبراً في التصرفات القولية على ما ذكر في المادة السابقة كذلك في التصرفات الفعلية . وإما الإكراه غير الملجئ فيعتبر في التصرفات القولية فقط ولا يعتبر في التصرفات الفعلية بناء عليه لو قال أحد لآخر أنتف مال فلان ولا اقتلك أو اقطع أحد أعضائك أنتف ذلك يكون الإكراه معتبراً ويلزم الضمان على الجبر فقط . وإما لو قال أنتف مال فلان ولا اضربك ولا احبسك أنتف ذلك فلا يكون الإكراه معتبراً ويلزم الضمان على المتلف فقط حيث كان ذلك مما يجنبه عادة

## الباب الثالث

في بيان الشفعة وينقسم الى اربعة فصول

## الفصل الاول

في بيان مراتب الشفعة

﴿مادة ١٠٠٨﴾ نسباب الشفعة ثلاثة الاول ان يكون مشاركا في نفس المبيع كاشتراك شخصين في عتار شفعة الثاني ان يكون خليطا في حق المبيع كالاشتراك في حق الشرب الخاص والطريق الخاص. مثالا ذابعت احدى الرياض المشتركة في حق الشرب الخاص يكون اصحاب الرياض الآخر كهم شفعاء ملاصقة كانت جبرتهم او لم تكن. واما اذ ابعت احدى الرياض سقية من نهر يتنفع منه العموم او احدى الديار التي في الطريق العام باب فليس لاصحاب الرياض الاخرى ان تنسق من ذلك النهر او لاصحاب الديار الاخرى ان يها ابواب في الطريق العام حق الشفعة الثالث ان يكون جارا ملاصقا

﴿مادة ١٠٠٩﴾ حق الشفعة ولا يشارك في نفس المبيع ثانياً لمخيط في حق المبيع نالدها المصاقي وما دام الاول طالبا ليس لآخرين حق الشفعة وما دام الثاني طالبا فليس للثالث حق الشفعة

﴿مادة ١٠١٠﴾ اذا لم يكن مشاركا في نفس المبيع او كان مشاركا وترك شفعته يكون حق الشفعة للمخيط في حق المبيع ان كان تم خليطا وان لم يكن او كان واسقط حقه يكون انجار المصاقي شفعاء على هذا الحال مثالا اذا منع احد ملكه انفقاري المستقل او حصنة الشفعة في العتار المشترك وترك يشارك حق شفعته ويكون حق الشفعة للمخيط في حق الشرب الخاص والطريق الخاص ان كان هناك خليطا وان لم يكن او كان واسقط حق شفعته فعلى كذا الحالين يكون حق الشفعة للجار المصاقي

﴿مادة ١٠١١﴾ اذا كانت الدرجة العليا من البناء ملك احد والسفلى ملك آخر بعد احدهما للاخر جارا ملاصقا

﴿مادة ١٠١٢﴾ المشارك في حصة الد رهو في حكم المشارك في نفس الدار واما اذا لم يكن مشاركا في الحائط ولكن كانت اختاب سقته ممتدة على حائط جره فيعد



جاراً ملاصقاً ولا بعد شريكاً وخليطاً بمجرد وضع رؤوس اخشاب ستنه على حائط جاره  
 \* مادة ١٠١٢ \* اذا تعددت الشفعة يعتبر عدد الرؤوس ولا يعتبر مقدار السهام  
 يعني لا اعتبار لمقدار الحصة مثلاً لو كان نصف الدار لـ واحد وثلاثها وسدسها لآخرين  
 وباع صاحب النصف حصته لآخر وطالب الآخران بالشفعة يقسم النصف بينهما  
 بالنصف وليس لصاحب الثلث ان يأخذ بموجب حصته زائدة على الآخر

\* مادة ١٠١٤ \* اذا اجتمع صفان من الخلطاء يقدم الاخص على الاعم مثلاً لو  
 بيعت احدى الرياض التي لها حق شرب في الحرق الذي احدث من النهر الصغير مع  
 شربها يقدم ويرجح الذين لم حق الشرب في ذلك الحرق وإما لو بيعت احدى الرياض  
 اثني لها حق شرب في ذلك النهر مع شربها فالشفعة نعم له حق شرب في النهر ومن له  
 حق شرب في حرقه كما انه اذا بيعت دار بابها في زقاق غير سالك منشعب من زقاق  
 آخر غير سالك لا يكون شفعاً الا من باب داره في المنشعب واذا بيعت دار بابها في  
 الزقاق المنشعب منه نعم الشفعة من له حق المرور في الزقاق المنشعب والمنشعب منه

\* مادة ١٠١٥ \* اذا باع من له حق شرب خاص روضه فقط ولم يبع حق شربها  
 فليس للخلطاء في حق شرب شفعة وليفس الطريق الخاص على هذا

\* مادة ١٠١٦ \* حق الشرب مقدم على حق الطريق بناء عليه لو بيعت روضة  
 خليطاً احد في حق الشرب الخاص واخر في طريقها الخاص يقدم ويرجح صاحب حق  
 الشرب على صاحب حق الطريق

## الفصل الثاني

في بيان شرائط الشفعة

\* مادة ١٠١٧ \* يشترط ان يكون المشنوع ملكاً عقاراً يابنائه عليه لان تجري الشفعة  
 في السفينة وسائر المنقولات وعقار الوقف والاراضي الاميرية

\* مادة ١٠١٨ \* يشترط ان يكون المشنوع يملكه ايضاً بناء عليه لو بيع ملك  
 عقاري لا يكون متولي عقار الوقف الذي في اتصاله او متصرفه شفعاً

\* مادة ١٠١٩ \* الاتجار والابنية مملوكة الواقعة في ارض الوقف او الاراضي  
 الاميرية هي في حكم العقول لان تجري الشفعة فيها.

\* مادة ١٠٢٠ \* لو بيعت العرصه فموت مع ما عليها من الاتجار والابنية تجري

الشفعة في الاشجار والابنية ايضاً تبعاً للارض واما اذا بيعت الاشجار والابنية فقط فلا تجري فيها الشفعة

❖ مادة ١٠٢١ ❖ الشفعة لا تثبت الا بعقد البيع البات الصحيح  
❖ مادة ١٠٢٢ ❖ الهبة بشرط العوض في حكم البيع بناء عليه لو وهبها وسلم احد داره المملوكة لآخر بشرط عوض يكون جاره الملاصق شفعياً  
❖ مادة ١٠٢٣ ❖ لا تجري الشفعة في العقار الذي ملك لاخر بلا بدل كتملك احد عقاراً هبة بلا شرط عوض او ميراث او بوصية  
❖ مادة ١٠٢٤ ❖ يشترط ان لا يكون للشفيع رضى في عقد البيع الواقع صراحة او دلالة مثلاً اذا سمع عقد البيع وقال هو مناسب يسقط حق شفعتي وليس له طلب الشفعة بعد ذلك وكذا اذا اراد ان يشتري او يستأجر العقار المشفوع من المشتري بعد سماعه بعقد البيع يسقط حق شفعتي وكذلك اذا كان وكيلاً للبايع فليس له حق شفعة في العقار الذي باعه راجع مادة ١٠٠

❖ مادة ١٠٢٥ ❖ يشترط ان يكون الدل مالاً معلوم المقدار بناء عليه لا تجري الشفعة في العقار الذي ملك بالدل الذي هو غير مال مثلاً لا تجري الشفعة في الدار التي مسكت بدل اجرة نجم لان بدل الدارها ليس بال مال وانما هي الاجرة التي هي من قبيل المنافع كذلك لا تجري الشفعة في الملك العقاري الذي ملك بدلاً عن المهر  
❖ مادة ١٠٢٦ ❖ يشترط ان يزول ملك البائع عن المبيع بناء عليه لا تجري الشفعة في البيع الفاسد ما لم يسقط حق استرداد البائع وانما في البيع يشترط الخيار ان كان الخبير المشتري تجري الشفعة وان كان الخبير البائع فلا تجري الشفعة ما لم يسقط حق خياره واما خيار العيب وخيار الرؤية فليسا بما عين لثبوت الشفعة  
❖ مادة ١٠٢٧ ❖ لا تجري الشفعة في تقسيم العقار مثلاً لو تقسمت دار مشتركة بين المتشاركين لا يكون انجار الملاصق شفعياً

## الفصل الثالث

### في بيان طلب الشفعة

❖ مادة ١٠٢٨ ❖ ينز في شفعة ثلاث طوائف وهي طلب المواثبة وطلب التقرير والاشهاد وطلب الخصومة والتملك

﴿مادة ١٠٢٩﴾ يلزم على الشفيع ان يقول كلاماً يدل على طلب الشفعة في المجلس الذي سمع فيه عقد البيع في الحال كقوله انا شفيع المبيع واطلبة بالشفعة ويقال لهذا طلب الموائبة

﴿مادة ١٠٣٠﴾ يلزم على الشفيع بعد طلب الموائبة ان يشهد ويطلب التقرير وهو ان يقول في حضور رجلين او رجل وامرأتين عد المبيع ان فلاناً قد اشترى هذا العقار او عند المشتري انت قد اشتريت العقار فلاني او عند البائع ان كان العقار موجوداً في يده انت قد بعث عقارك وانا شفيع بهذه الجهة وكنت طلبت الشفعة والان ايضاً طلباً لشهداوان كان الشفيع في محل بعيد ولم يمكنه طلب التقرير والاشهاد بهذا الوجه يوكل آخرون لم يجد وكيلاً ارسل مکتوباً

﴿مادة ١٠٣١﴾ يلزم ان يطلب ويدعي الشفيع في حضور الحاكم بعد طلب التقرير والاشهاد ويقال لهذا طلب الخصومة والتلك

﴿مادة ١٠٣٢﴾ ان اخر الشفيع طلب الموائبة مثلاً لو وجد في حال يدل على الاعراض عند استناعه عند البيع ولم يطلب الشفعة في ذلك المجلس بأن اشتغل بأمر آخر او بحث عن صدد آخر او قام من المجلس من دون ان يطلب الشفعة يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٣﴾ لو اخر الشفيع طلب التقرير والاشهاد مدة يمكن اجرائه فيها ولو ارسل مکتوب يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٤﴾ لو اخر الشفيع طلب الخصومة بعد طلب التقرير والاشهاد شهراً من دون عذر شرعي ككونه في ديار اخرى يسقط حق شفيعته

﴿مادة ١٠٣٥﴾ يطلب حق شفعة المحجورين ولهم وان لم يطلب الولي حق شفعة الصغير فلا تبقى له صلاحية طلب حق الشفعة بعد البلوغ

## الفصل الرابع

### في بيان حكم الشفعة

﴿مادة ١٠٣٦﴾ يكون الشفيع مالكا للمشروع بتسليمه بالتراضي مع المشتري او بحكم الحاكم

﴿مادة ١٠٣٧﴾ تلك العقار بالشفعة هو بمنزلة الاشتراء ابتداءً بناء عليه

الاحكام التي ثبتت بالشراء ابتداء كالرد بخيار الرؤية وخيار العيب ثبتت في العقار  
المأخوذ بالشفعة ايضاً

﴿ مادة ١٠٣٨ ﴾ لو مات الشفيع قبل ان يكون مالكا للمشروع بتساويه بالتراضي  
مع المشتري او بحكم الحاكم لم ينتقل حق الشفعة الى ورثته

﴿ مادة ١٠٣٩ ﴾ لو بيع المشروع بعد طلي الشفيع على الوجه المشروع وقبل  
تملكه للمشروع سقط حق شفيعه

﴿ مادة ١٠٤٠ ﴾ لو بيع ملك عقاري آخر متصل بملك المشروع قبل ان يملكه  
الشفيع على الوجه المشروع لا يكون شفعاً هذا العقار الثاني

﴿ مادة ١٠٤١ ﴾ الشفعة لا تدل التجزي سواء على ذلك ليس للشفيع حق في اخذ  
مقد ر من العقار المشروع وترك باقيه

﴿ مادة ١٠٤٢ ﴾ ليس لبعض الشفعاء ان يهول حصنهم لبعض وان فعل اقدم  
ذلك سقط حق شفيعه

﴿ مادة ١٠٤٣ ﴾ ان سقط احد الشفعاء حقه قبل حكم الحاكم فالشفيع الآخر ان  
ياخذ تمام العقار المشروع وان سقط بعد حكم الحاكم فليس للآخر ان ياخذ حقه

﴿ مادة ١٠٤٤ ﴾ لو رد المشتري على الساء المشروع شيئاً من ماله كصبغ وفشيعه  
مخير ان شاء تركه وان شاء تملكه باعطاء ثمن البناء وقيمة الزيادة وان كان المشتري قد  
حدث على العقار المشروع بناء او غرس فيه اشجاراً فالشفيع بالخيار ان شاء تركه وان  
شاء تملك المشروع باعطاء ثمنه وقيمة الابنية والاشجار وليس له ان يجبر المشتري على  
قبول الابنية او الاشجار

بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب العاشر

في انواع الشركات ويشتمل على مقدمة وثمانية ابواب

المقدمة

في بيان بعض اصطلاحات فقهية

﴿مادة ١٠٤٥﴾ الشركة في الاصل هي اختصاص ما فوق الواحد بشيء وامتيازهم  
بأنه يمكن استعماله أيضاً عرفاً واصطلاحاً في معنى عقد الشركة الذي هو سبب لهذا  
الاختصاص. فنقسم الشركة بناءً على هذا قسمين

الاول شركة الملك

ونحصل بسبب من اسباب التملك كالاشتراء والانتهاج

الثاني شركة العقد

ونحصل بالاجاب والقبول بين الشركاء وتأتي تنصيلات القسمين في بابها المخصوص  
وسوى هذين القسمين شركة الاباحة وهي كرون العامة متتركين في صلاحية التملك  
بالاخذ والاحراز للاشياء المباحة التي ليست في الاصل ملكاً لاحد كالماء

﴿مادة ١٠٤٦﴾ القسمة عبارة عن التقسيم نعرفها وتنصليها يأتي في بابها المخصوص

﴿مادة ١٠٤٧﴾ الحائط عبارة عن الجدار والطننة والجيت (وهو ما يعمل من

الاعصان) جمعه حيطان

﴿مادة ١٠٤٨﴾ المارة كالعامية عبارة عن المارين والعابرين في الطريق العام

﴿مادة ١٠٤٩﴾ القناة بفتح القاف مجرى الماء تحت الارض قسطلاً او سيقاً

تجمع على قنوات

﴿مادة ١٠٥٠﴾ المسناة بيم مضمونة وسين مفتوحة ونون مشددة الحد والسد

يبنى في وجه الماء وحافات فوهات الماء جمعها مسنيات

- ❖ مادة ١٠٥١ ❖ الإحياء عبارة عن التعمير وجعل الاراضي صالحة للزراعة
- ❖ مادة ١٠٥٢ ❖ التجميع وضع الاحجار وغيرها في اطراف الاراضي من واحد لاجل ان لا يضع آخر يد عليها
- ❖ مادة ١٠٥٣ ❖ الاتفاق عبارة عن صرف المال وخرجه
- ❖ مادة ١٠٥٤ ❖ النفقة الدراهم والزراد والزخيرة التي تصرف في الحوائج والتعيش
- ❖ مادة ١٠٥٥ ❖ التقبل تعهد العمل والتزامه
- ❖ مادة ١٠٥٦ ❖ مفاوضان عقدا شركة المفاوضة
- ❖ مادة ١٠٥٧ ❖ رأس المال عبارة عن السرمائة
- ❖ مادة ١٠٥٨ ❖ الربح عبارة عن الكسب
- ❖ مادة ١٠٥٩ ❖ الابضاع اعطاء شخص آخر رأس مال على كون الربح تمامًا عندئذ له فرأس المال البضاعة والمعضي المضع والآخذ المستضع

## الباب الاول

في بيان شركة الملك ويشتمل على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في تعريف شركة الملك وتقسيمها

❖ مادة ١٠٦٠ ❖ شركة الملك هي كون الشيء مشتركاً بين اثنين فأكثر أي مخصوصاً بهما بسبب من اسباب الملك كاشتراء وإتھاب وقبول وصبة وتوارث أو بحاط امواهم أو اختلاطها في صورة لانقل التمييز والتفريق كأن يشتري اثنان مثلاً مالاً أو يهبوا واحد أو يوصى لها ويقبلا أو يرثا فيصير ذلك مشتركاً بينهما ويكون كل منهما شريك الآخر في هذا المال كذلك إذا خط اثنان بعض ذخيرتهما ببعضها أو انخرقت عدوهما بوجه ما فاخذت ذخيرتهما الاثنين فتصير هذه الذخيرة المخلوطة أو المختلطة بين الاثنين مالاً مشتركاً

❖ مادة ١٠٦١ ❖ فلو كان لرجل دينار ولاخر من جنس ديناران فاخذ كل دينار الرجل منها بحيث لا ينقل التمييز ثم ضاع اثنان منها وبقي واحد يكون الباقي بينهما مشتركاً مثلاً ثلثاه لصاحب الدينارين وثلثه لصاحب الدينار

- ﴿ مادة ١٠٦٢ ﴾ شركة الملك تنقسم قسمين اختياري وجبري  
 ﴿ مادة ١٠٦٣ ﴾ الشركة الاختيارية الاشتراك الحاصل بفعل المشاركين كالاشتراك  
 الحاصل في صورة الاشتراء والامتهاب وقبول الوصية ومخلط الاموال كما نخر قبل  
 ﴿ مادة ١٠٦٤ ﴾ الشركة الجبرية الاشتراك الحاصل بغير فعل المشاركين  
 كالاشتراك الحاصل في صوري التوارث واختلاط المالين  
 ﴿ مادة ١٠٦٥ ﴾ اشتراك الودعاء المتعديدين في حفظ الوديعة من قبيل الشركة  
 الاختيارية اما اذا هبت الرميح وألفت جبة احد في دارين جماعة فشركة اصحاب الدار  
 في حفظ هذه الجبة نصير من قبيل الشركة الجبرية  
 ﴿ مادة ١٠٦٦ ﴾ شركة الملك تنقسم ايضاً قسمين شركة عين وشركة دين  
 ﴿ مادة ١٠٦٧ ﴾ شركة العين الاشتراك في المال المعين والموجود كاشتراك  
 اثنين شائعاً في شاة او في قطع غنم  
 ﴿ مادة ١٠٦٨ ﴾ شركة الدين الاشتراك في مبلغ الدين كاشتراك اثنين في قدر  
 كذا غرثاً في ذمة انسان

## الفصل الثاني

في بيان كيفية التصرف في الاعيان المشتركة

- ﴿ مادة ١٠٦٩ ﴾ كيفاً يتصرف صاحب الملك المستقل في ملكه يتصرف ايضاً في  
 الملك المشترك اخضاعاً بالاتفاق كذلك  
 ﴿ مادة ١٠٧٠ ﴾ يسوغ لاصحاب الدار المشتركة ان يسكنوا فيها جميعاً لكن اذا  
 ادخل احد من اجنبياً الى تلك الدار فلا آخر منع  
 ﴿ مادة ١٠٧١ ﴾ يجوز لاحد اصحاب الحصص التصرف مستقلاً في الملك المشترك  
 بأذن الآخر لكن لا يجوز ان يتصرف تصرفاً مضراً بالشريك  
 ﴿ مادة ١٠٧٢ ﴾ ليس لاحد الشريكين ان يبيع الآخر بقوله اشتر حصتي او  
 يعني حصتك غير ان المثل المشترك بينهما ان كان قابل القسمة والشريك ليس بغائب  
 يقسم وإن كان غير قابل للقسمة فلها التهاؤ كما تأتي تفصيلاته في الباب الثاني  
 ﴿ مادة ١٠٧٣ ﴾ الاموال المشتركة شركة الملك تنقسم حاصلاتها بين اصحابها على  
 قدر حصصهم فاذا شرط احد الشريكين في الحيوان المشترك شيئاً زائداً على حصته من

لبن ذلك المحبوس او تناجه فلا يصح

﴿مادة ١٠٧٤﴾ الاولاد في الملكية تنبع الام مثلاً اذا كان لواحد حسان فعلاً على فارس اشئ لاخر فالفلا المحاصل لصاحب الفرس الاثنى كذلك اذا كان لواحد حمام ذكر ولاخر اثنى فالفراخ المحاصلة منها لصاحب الاثنى

﴿مادة ١٠٧٥﴾ كل واحد من الشركاء في شركة الملك اجنبي في حصة الآخر ليس واحد وكبلاً عن الآخر فلا يجوز تصرف احدها في حصة الآخر بدون اذنه لكن كل واحد من اصحاب الدار المشتركة يعتبر صاحب ملك مخصوص على وجه الكمال في السكنى وفي الاحوال التابعة لها كاللدخول والخروج مثلاً احد الشريكين في البرذون اذا اعطاه او آجره بدون اذن الآخر وتلف في يد المستعير او المستأجر فلهذا الآخر ان يضمه حصة كذلك اذا ركب احدهما البرذون المشترك او حمله بلا اذن يكون ضامناً حصة الآخر وكذا اذا استعمله مدة فصار مهزولاً وتقصت قيمته يكون ضامناً نقصان قيمة حصته اما احد الشريكين اذا سكن مدة في الدار بدون اذن الآخر فهو ساكن في ملك نفسه فبهذه الجهة لا يلزمه اعطاء اجرة لاجل حصة شريكه ولا يلزمه ايضاً ضمان لو احترقت هذه الدار بل تعد

﴿مادة ١٠٧٦﴾ وبزراعة احد الشركاء في الاراضي المشتركة لاصلاحية للآخر في طلب حصته من المحاصلات على عادة البلدة مثل ثلث اربع لكن اذا تقصت الارض بزراعته فله ان يضمن الشريك الزارع قيمة نقصان حصته

﴿مادة ١٠٧٧﴾ احد الشريكين اذا آجر لآخر المال المشترك وقض الاجرة يعطى الآخر حصته منها

﴿مادة ١٠٧٨﴾ يبرغ للحاضر ان يتنفع بقدر حصته من الملك المشترك في حال غيبة الشريك الآخر اذا وجد رضاه دلالة على الوجه الآتي بيانه

﴿مادة ١٠٧٩﴾ انتفاع الحاضر بالملك المشترك بوجه لا يضر الغائب بعد رضى من الغائب

﴿مادة ١٠٨٠﴾ حيث لا يوجد من الغائب رضى دلالة على الانتفاع بالملك المشترك المختلف باستعمال المستعمل لا يجوز فلا يجوز لبس الالبسة المشتركة في غياب احد الشريكين وكذا لا يجوز ركوب البرذون المشترك في غيبة احد الشريكين اما في الاشياء التي لا تختلف باختلاف المستعمل مثل تحميل وحرث فله استعماله بقدر حصته



كما لو غاب أحد الشريكين في الخادم المشترك فللمحاضر استخدام في نوبته  
 \* مادة ١٠٨١ \* السكنى في الدار لا تختلف باختلاف المستعمل بناء عليه إذا غاب  
 أحد الشريكين في الدار المشتركة مناصفة فسكن الآخر ستة أشهر وترك ستة أشهر فأنه  
 يجوز له الانتفاع على هذا الوجه لكن إذا كانت عيال كثيرة تصير من قبيل المختلف  
 باختلاف المستعمل وفي ذلك لا يوجد رضى الغائب دلالة

\* مادة ١٠٨٢ \* لا يجوز للمحاضر أن يسكن في حصة الغائب في الدار المشتركة إذا  
 كانت الحصص مفرزة ومقسومة لكن إذا خيف خرابها من عدم السكنى فالحاكم يؤجر هذه  
 الحصة المفترزة ويحفظ أجرها للغائب

\* مادة ١٠٨٣ \* المأبأة إنما تعتبر وتجري بعد الخصومة فإذا سكن أحد الشريكين  
 في جميع الدار المشتركة مدة مستقلة ولم يدفع أجره حصة الآخر فلا يسوغ لشريكه أن  
 يقول له أما إن تدفع لي أجره حصتي عن المدة وأما إن أسكن أنا بقدر ما سكنت وإنما له  
 انقصة إذا كانت الدار قابلة للقسمة إن أراد أو تعتبر المأبأة من بعد ذلك إن أراد لكن  
 إذا غاب أحد الشريكين فسكن المحاضر في الدار المشتركة مدة كما مريانة آنفاً ثم حضر  
 الغائب يسوغ له أن يسكن فيها بقدر تلك المدة

\* مادة ١٠٨٤ \* أحد الشريكين المحاضر إذا أجر الدار المشتركة فآخذ من  
 أجرها حصة ويحفظ حصة الغائب جاز وحين حضور الغائب يأخذ حصته منه

\* مادة ١٠٨٥ \* يجوز لأحد الشريكين في الأراضي المشتركة أن يزرع كامل  
 الأرض عند غيبة الشريك الآخر إذا علم أن الزراعة تنفعها ولا توجب نقصانها وعند  
 حضور الغائب يزرع تلك الأراضي بقدر المدة التي زرعتها الآخر وإذا علم أن ترك زراعة  
 الأراضي نافع لها ومؤيد إلى قوتها وزراعتها توجب نقصانها فيحتد لا يوجد إذن الغائب  
 دلالة في زراعتها بناء عليه فالشريك المحاضر يزرع من تلك الأراضي مقدار حصته مثلاً  
 إذا كانت مشتركة مناصفة يزرع نصفه وفي السنة الآتية إذا أراد الزراعة كذلك يزرع  
 هذا النصف والآخر فلا يسوغ له أن يزرع في سنة هذا الطرف وفي السنة الثانية الطرف  
 الآخر فلو زرع كامل الأراضي فيكون للغائب عند حضوره أن يضمه نقصان حصته من  
 الأرض وهذه التنصيلات السابقة في تقدير عدم مراجعة المحاضر الحاكم في ذلك أما عند  
 مراجعة المحاضر الحاكم فعلى كل حال لاجل عدم ضياع العشر أو الخراج يأذن له الحاكم  
 بزراعة كامل الأرض وعلى هذا التقدير لا يسوغ للغائب عند حضوره دعوى نقصان الأرض

﴿مادة ١٠٨٦﴾ إذا غاب أحد الشريكين في البستان المشترك يكون الآخر قائماً على ذلك البستان وعند ادراك الثمرة يأخذ حصته منها وله أيضاً بيع حصة الغائب وحفظ ثمنها لكن يكون الغائب عند حضوره مخيراً أن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن المحفوظ وإن شاء لم يجز وضمة حصته

﴿مادة ١٠٨٧﴾ حصه أحد الشريكين في حكم الوديعة في يد الآخر فإذا أودع أحدهما المال المشترك بدون إذن قتلّف يكون ضامناً حصته شريكه راجع مادة ٧٩٠  
﴿مادة ١٠٨٨﴾ أحد الشريكين أن شاء باع حصته من شريكه وإن شاء باعها من اجنبي بدون إذن شريكه راجع مادة ٢١٥ لكن في صور خلط الأموال واختلاطها التي بينها في الفصل الأول لا يسوغ لأحد الشريكين في الأموال المخلوطة أو المختلطة أن يبيع حصته إلى آخر بدون إذن شريكه

﴿مادة ١٠٨٩﴾ بعض الورثة إذا بذر المحبوب المشتركة بأذن الكبار أو وصي الصغار في الأراضي للمورثة تصبح جملة المحاصلات مشتركة بينهم ولو بذر أحد محبب نفسه فالمحاصلات له خاصة لكن يكون ضامناً لبقية الورثة حصه نقصان الأرض بزراعته راجع مادة ٩٠٧

﴿مادة ١٠٩٠﴾ إذا أخذ أحد الورثة مبلغاً من الدراهم من التركة قبل القسمة بدون إذن الآخرين وعمل فيه وخسر تكون الخسارة عائنة عليه كما إذا ربح فلا يسوغ لبقية الورثة طلب حصته

### الفصل الثالث

#### في بيان الدين المشتركة

﴿مادة ١٠٩١﴾ إذا كان لاثنتين أو أكثر في ذمة واحد دين ناشئ من سبب واحد فهو دين مشترك شركة بينهم وإذا لم يكن سببه متحداً فليس بدين مشترك كما يظهر ويتضح في المواد الآتية

﴿مادة ١٠٩٢﴾ كما أن أعيان مال المتوفى المتروكة مشتركة بين الورثة على حسب حصصهم كذلك يكون الدين الذي له في ذمة شخص مشتركاً بينهم على حسب حصصهم

﴿مادة ١٠٩٣﴾ من اتلف مالاً مشتركاً لأناس فبلغ الضمان يكون مشتركاً بين أصحاب ذلك المال

﴿مادة ١٠٩٤﴾ اذا اقترض شخصان مبلغاً مشتركاً بينهما لاخر صار الدين الذي في ذمة هذا المستقرض مشتركاً بينهما اما اذا اقترض اثنان الى آخر دراهم على طريق الانفراد كل على حدة فلا يكون الدين الذي في ذمة المستقرض مشتركاً بين الاثنين بل كل واحد دائن على حدة

﴿مادة ١٠٩٥﴾ اذا بيع مال مشترك بصفة واحدة ولم يذكر حين البيع حصة كل واحد من الشركاء فالدين الذي في ذمة المشتري من ذلك دين مشترك ولو ذكر حين البيع مقدار حصة كل واحد من الشركاء او تعين نوعها كأن يقال مثلاً حصة احدها كذا وحصة الآخر كذا دراهم او حصة احدها كذا خالصه وحصة الآخر كذا مغشوشة مع تفريق المحصص وتمييزها صار كل واحد دائناً على حدة ولا يكون ثمن المبيع مشتركاً بين البائعين كذلك لو باع احدهما حصة شائعة الى رجل فباع الآخر حصته الى هذا الرجل فكل واحد منهما دائن ولا اشتراك في ثمن المبيع

﴿مادة ١٠٩٦﴾ اذا باع اثنان مالهما بصفة واحدة الى رجل مثلاً لواحد حصان والاخر فرس فباعهما معاً بكذا غروش يكون المبلغ المذكور ديناً واحداً مشتركاً بين البائعين وان تمي كل واحد منهما معلوماً صار كل واحد منهما دائناً على حدة ولا يكون ثمن الحيوانين ديناً مشتركاً كذلك لو باع اثنان مالهما الاخر كل على حدة فثمن المبيع لا يكونان ديناً مشتركاً بل كل منهما دائن مستقل

﴿مادة ١٠٩٧﴾ اذا ادعى اثنان دين رجل بسبب كفا لثما فان ادباه من مال مشترك بينهما فالمطلوب من المكنول دين مشترك

﴿مادة ١٠٩٨﴾ رجل امر اثنين بتأدية دينه كذا غروش فادباه فان كان من مال مشترك بينهما فالبطلان من الامر يكون ديناً مشتركاً وان كان ما ادباه من الدراهم ليس بمشترك ولكن دفعاً لذلك معاً فبجرد هذا الدفع لا يكون مطلوبهما منه ديناً مشتركاً

﴿مادة ١٠٩٩﴾ اذا كان الدين غير مشترك فكل واحد من الدائنين يستوفي دينه من المديون على حدة وما يقضه كل واحد بحسب من دين نفسه ليس للدائن الاخر ان يأخذ منه حصة

﴿مادة ١١٠٠﴾ وان كان الدين مشتركاً فكل واحد من الدائنين له طلب حصته من المديون وفي غيبة احد الدائنين عند مراجعة الدائن الاخر الحاكم وطلب حصته من المديون بامر الحاكم ذلك المديون باداء حصته

﴿مادة ١١.١﴾ ما يقبضه كل واحد من الدائنين من الدين المشترك يكون مشتركاً بينهما وللشريك الآخر أخذ حصته منه ولا يسوغ للقاض أن يخص به وحده  
 ﴿مادة ١١.٢﴾ إذا قبض أحد الدائنين من الدين المشترك حصته واستهلكها فلشريكه أن يضمه حصته منها مثلاً مبلغ ألف قرش دين مشترك بين اثنين مناصفة فقبض أحدهما من المدينون خمسمائة واستهلكها فللدائن الآخر أن يضمه مائتين وخمسين وخمسمائة تبقى بين الاثنين مشتركة

﴿مادة ١١.٣﴾ أحد الشريكين في الدين المشترك إذا اشترى بمحضه متاعاً من المدينون ولم يقبض منه شيئاً فلا يكون الدائن الآخر شريكاً في ذلك المتاع لكن له أن يضمه حصته من ثمن ذلك المتاع وإن انتفا على كون المتاع مشتركاً بينهما كان كذلك  
 ﴿مادة ١١.٤﴾ إذا صالح أحد الشريكين في الدين المشترك المدينون على حقه منه على اثبات نزوقبضها فهو مخير أن شاء أعطى شريكه مقدار ما أصاب حصته من الاثواب وإن شاء أعطاه مقدار حصته من الحق الذي تركه

﴿مادة ١١.٥﴾ أحد الدائنين إذا قبض كامل الدين المشترك أو بعضه أو اشترى بمحضه منه مالاً أو صالح المدينون على مال بقدر حصته فالدائن الآخر مخير في جميع الصور أن شاء أجاز معاملة شريكه وبأخذ حصته منه كما سبق آنفاً وإن شاء لم يميز ويطلب حصته من المدينون وإن هلك الدين عند المدينون يرجع الدائن على القاض وعدم أجازته قبل لا يكون مانعاً من الرجوع

﴿مادة ١١.٦﴾ أحد الدائنين إذا قبض حصته من الدين المشترك من المدينون وتلفت في يده بدون تعد منه لا يضمن حصته شريكه من هذا المفوض لكن يكون قد استوفى حصته نفسه والدين الباقي عند المدينون يكون عائد إلى شريكه

﴿مادة ١١.٧﴾ إذا استأجر أحد الشركاء المدينون بمقابلة حصته من الدين المشترك فللآخر أن يضمن شريكه مقدار ما أصاب حصته من الاجرة

﴿مادة ١١.٨﴾ أحد الشريكين الدائنين إذا أخذ من المدينون رهناً في مقابلة حصته وتلف الرهن في يده فلشريكه أن يضمه مقدار ما أصاب حصته مثلاً مقدار الدين المشترك مناصفة ألف فاخذ أحد الدائنين رهناً لاجل حصته التي هي خمسمائة وهلك في يده فتد سقط نصف الدين فللدائن الآخر أن يضمه المائتين والخمسين العائدة لحصته  
 ﴿مادة ١١.٩﴾ إذا أحد الدائنين أخذ كميلاً من المدينون بمحضه من الدين المشترك

او احواله على آخر فللدائن الآخر ان يشاركه في المبلغ الذي يأخذه من الكيل او الحال عليه  
 \* مادة ١١١٠ \* اذا وهب احد الدائنين المديون حصته من الدين المشترك او  
 ابرأ ذمته منها فبهيته او ابرأوه صحيح ولا يكون ضامناً حصه شريكه من هذا المخصوص  
 \* مادة ١١١١ \* اذا ائلف احد الدائنين في الدين المشترك مال المديون وثقاصا  
 بحصته ضامناً فلشريكه اخذ حصته منه لكن اذا كان عند احد الدائنين للمديون دين خاص  
 سابق على الدين المشترك ثم حصلت المقاصة بحصته من الدين المشترك فليس لشريكه ان  
 يضمه حصته

\* مادة ١١١٢ \* ليس لاحد الدائنين ان يؤجل الدين المشترك بلا اذن الآخر  
 لاحقه

\* مادة ١١١٣ \* اذا باع واحد مالا الى اثنين يطالب كل واحد بحصته على حدة  
 ما لم يكن احد المشترين كفيلاً للآخر لا يطالب بدونه

## الباب الثاني

في بيان التسمية وتشمل على تسعة فصول

### الفصل الاول

في تعريف التسمية وتقسيمها

\* مادة ١١١٤ \* التسمية هي تعيين الحصة الشائعة . يعني افراز الحصص بعضها من  
 بعض بمقياس ما كالذراع والوزن والكيل  
 \* مادة ١١١٥ \* التسمية تكون على وجهين . اما جمع الحصص الشائعة في كل  
 فرد من افراد الاعيان المشتركة في اقسامها . مثلاً قسمة ثلاثين شاة مشتركة بين ثلاثة  
 عشر ويقال لها قسمة الجمع . واما تعيين الحصص الشائعة في العين الواحدة المشتركة في  
 اقسامها مثل قسمة عرصة بين اثنين يقال لها قسمة تفريق وقيمة فرد  
 \* مادة ١١١٦ \* والقسمة من جهة افراز ومن جهة مبادلة . مثلاً اذا كان كيل  
 حنطة مشتركاً بين اثنين متناصفة فكل حبة منه لكل واحد نصيبا فقسمتها قسمين من قبيل  
 قسمة الجمع وباعطاء القسم الواحد الى واحد والثاني الى الآخر يكون كل واحد منهما افرز  
 نصف حصته وبادل بالنصف الآخر شريكه بنصف حصته كذلك عرصة مشتركة

مناصفة بين اثنين حال كون كل جزء منها لكل واحد نصفه فقسمتها قسمين بين اثنين قسمة  
تفرق وباعطاء كل واحد منها قسماً يكون كل واحد افرز نصف حصته وبادل شريكه  
بالنصف الآخر بنصف حصته

﴿مادة ١١١٧﴾ جهة الافراز في المثليات راجحة . بناء عليه كل واحد من  
الشريكين في المثليات له اخذ حصته في غيبة الآخر بدون اذنه لكن لانتم القسمة ما لم  
تسلم حصة الغائب اليه ولو تلفت حصة الغائب قبل التسليم تكون الحصة التي قبضها  
شريكه مشتركة بينهما

﴿مادة ١١١٨﴾ جهة المبادلة في القيمات راجحة وتجاوز المبادلة بالتراضي او بحكم  
القاضي فالاعيان المشتركة من غير المثليات لا يجوز لاحد الشريكين اخذ حصته منها في  
غيبة الآخر بدون اذنه

﴿مادة ١١١٩﴾ المكيلات والموزونات والعدييات المتقاربة كالجوز والبيض  
كلها مثليات . لكن الاواني المختلفة باختلاف الصنعة والموزونات المتفاوتة قيمة وكذلك  
الحنطة المختلطة بالشعير وكل جنس مثلي خلط بخلاف جنسه في صورة لا يقبل التفرق  
والتمييز قيمي . والذرعات ايضاً قيميّة لكن الجنس الواحد من الجوخ والبطائن من اعمال  
النابريقات التي تباع على ذراعها بكذا قرشاً ولا يوجد التفاوت في افرادها مثلي  
والحيوانات والعدييات المتفاوتة التي يوجد بين افرادها تفاوت في القيمة مثل البطيخ  
الاخضر والاصفر قيميّة وكتب المخط قيميّة وكتب الطبع مثلية حيث كانت مثالة  
﴿مادة ١١٢٠﴾ ينقسم كل من قسمة الجميع وقسمة التذيق الى نوعين قسمة الرضاء  
وقسمة القضاء

﴿مادة ١١٢١﴾ قسمة الرضى القسمة التي تجري بين المتقاسمين في الملك المشترك  
بالتراضي او برضى الكل عند القاضي

﴿مادة ١١٢٢﴾ قسمة القضاء تقسم القاضي الملك المشترك جبراً وحكماً بطلب  
بعض المتسوم لهم

## الفصل الثاني

في بيان شرائط القسمة

﴿مادة ١١٢٣﴾ كون المتسوم عيناً شرط فلا يصح تقسيم الدين المشترك قبل

القبض . مثلاً اذا كان للثوفي ديون في ذمة اشخاص متعددين واقتسبها الورثة على ان  
ما في ذمة فلان من الدين لفلان الهارث وما في ذمة فلان منه لفلان الهارث لا يصح  
وفي هذه الصورة بها حصة احد الورثة بشاركه فيه الهارث الآخر ( انظر الى الفصل  
الثالث من الباب الاول

﴿ مادة ١١٢٤ ﴾ لانصح القسمة الا بافراز الحصص وتبنيها . مثلاً اذا قال احد  
اصحاب الصبرة المشتركة من الحصة للآخر خذ انت ذلك الطرف من الصبرة ولكن  
هذا الطرف لي لا يكون قسمة

﴿ مادة ١١٢٥ ﴾ شرط المقسوم كونه ملك الشركاء حين اقسمة فاذا ظهر مستحق  
للمقسوم بعد القسمة بطلت . وكذا اذا ظهر مستحق لجزء شائع منه كمنفوخ وتلك بطلت  
القسمة ويرمى تكرار قسمة . كذلك اذا ظهر مستحق لمجموع حصة بطلت القسمة والباقي  
مشترك بين اصحاب الحصص وان ظهر مستحق لمقدار معين في حصة او لجزء شائع منها  
فصاحب الحصة يحرر ان شاء فسخ القسمة وان شاء لم يفسخ ورجع بمقدار نقصان حصته على  
صاحب الحصة الاخرى . مثلاً عرصة مائة وستون ذراعاً بعد ان قسمت بين اثنين  
مناصفة اذا ظهر مستحق لنصف حصة فصاحب الحصة ان شاء فسخ القسمة وان شاء رجع  
بربع حصته على شريكه يعني يأخذ من حصته محل عشرين ذراعاً ولو ظهر مستحق لمقدار  
معين من كلتا الحصتين فان كان على التساوي لا تسع القسمة وان كان في حصة اكثر من  
الاخرى فالمعتبر انما هو مقدار الزيادة ويكون كأنما ظهر مستحق لمقدار معين في حصة  
واحدة ومن اصاب حصته اكثرية الاستحقاق يكون مخيراً كما مر ان شاء فسخ القسمة وان  
شاء رجع على شريكه بمقدار النقصان

﴿ مادة ١١٢٦ ﴾ قسمة الفضولي موقوفة على الاجازة قولاً او فعلاً . مثلاً اذا قسم  
واحد المال المشترك بنفسه لانه لا تكون القسمة حاتمة لكن اصحابه ان اجازوا قولاً بان  
قالوا احسنت او تصرفوا بالحصص المقررة تصرف المالك يعني بوجه من لوازم التملك  
كبيع او بجار القسمة صحيحة نافذة

﴿ مادة ١١٢٧ ﴾ كون القسمة عادلة يعني تعديلاً الحصص بحسب الاستحقاق  
وعدم نقصانها فاحتمالاً لازم . فدعوى الغبن الفاحش في القسمة تسع لكن بعد اقرار  
المقسوم فلم باستيفاء الحق اذا ادعى الغبن لانه لا تسع دعواه

﴿ مادة ١١٢٨ ﴾ يشترط في قسمة التراضي رضی كل واحد من المتقاسمين بناء عليه

إذا غلب أحدكم لا تصح قسمة الرضى. وإذا كان في جملتهم صغير غوليه أو وصيه قائم مقامه وإن لم يكن للصغير ولي ولا وصي كان موقوفاً على أمر الحاكم فينصب له وصي من طرف الحاكم وتصير القسمة بمعرفته

﴿ مادة ١١٢٩ ﴾ الطلب في قسمة القضاء شرط فلا تصح القسمة جبراً من الحاكم إلا بطلب أحد أصحاب الحصص

﴿ مادة ١١٣٠ ﴾ إذا طلب أحد أصحاب الحصص القسمة وامتنع الآخر فعلى ما سيبين في الفصل الثالث والرابع أن كان المال المشترك قابلاً للقسمة بقسمة الحاكم جبراً وإلا فلا يقسمه

﴿ مادة ١١٣١ ﴾ قابل القسمة هو المال المشترك الصالح للتقسيم بحيث لا تنفوت المنفعة المقصودة من ذلك المال بالقسمة

### الفصل الثالث

في بيان قسمة الجميع

﴿ مادة ١١٣٢ ﴾ تجري قسمة القضاء في الاعيان المشتركة المتحددة الجنس يعني أن الحاكم يطلب أحد الشركاء بقسم سواء كان ذلك من المثليات أو القيمات

﴿ مادة ١١٣٣ ﴾ لعدم الفرق والتفاوت بين أفراد المثليات المتحددة الجنس قسمتها مع كونها غير مضرة بأحد الشركاء يكون كل واحد استوفى حقه وحصل على تمامه ملكه بها كما لو كان مقدار حصة مشتركاً بين اثنين ففي قسمة ذلك بينها على حسب الحصص واستيفاء كل ما أصاب حصته من الحصة يكون ما لكاً لما مستقلاً ومن هذا القبيل سبيكة ذهب كذا درهمها أو سبيكة فضة كذا أوقية أو قطعة نحاس أو حديد كذا وزناً أو مقدار كذا من ثوب جوخ متحد الجنس أو كذا ثوب نر أو عدد كذا من البيض

﴿ مادة ١١٣٤ ﴾ القيمات المتحددة الجنس وإن وجد فرق وتفاوت بين أفرادها لكن بحسب كونه جزئياً صار كأن لم يكن وعدت قابلة للقسمة أيضاً على ما مر مثلاً خمسة أمتة شاة مشتركة بين اثنين إذا قسمت نصفين فكأنما أخذ كل واحد منها عين حقه ومن هذا القبيل أيضاً مائة جمل ومائة بقرة

﴿ مادة ١١٣٥ ﴾ لا تجري قسمة القضاء في الاجناس المختلفة يعني في الاعيان المشتركة المختلفة الجنس سواء كانت من المثليات أو من القيمات يعني لا يسوغ للحاكم أن



يفتتها قسمة جمع جبراً بطلب احد الشركاء مثلاً بان يعطى الى احد الشركاء مقدار كذا حنطة وفي مقابلو الى اخر مقدار كذا شعيراً او الى اقدم غنماً وفي مقابلو الى اخر مقدار كذا ابلاً او بقرّاً او الى واحد شيئاً الى آخر سرجاً او الى اقدم داراً الى آخر دكاناً او ضيعة بطريق قسمة القضاء لا يجوز اما اعطاؤهم ذلك على الوجه المشروع حال كونهم بالتراضي بينهم قسمة رضى فانه يجوز

﴿مادة ١١٢٦﴾ الا في المختلفة بحسب اختلاف الصنعة ولو كانت مصنوعة من جنس معدن واحد تعد مختلفة الجنس

﴿مادة ١١٢٧﴾ الحلي وكبار اللؤلؤ والمجوهر ايضا من الاعيان المختلفة الجنس اما المجوهر الصغيرة مثل اللؤلؤ الصغير الذي لا تفاوت في قيمتيه افراداً واحجار الالماس الصغيرة فانها تعد متحدة الجنس

﴿مادة ١١٢٨﴾ الدور المتعددة والدكاكين والضباع ايضا مختلفة الجنس فلا تقسم قسمة جمع مثلاً بان يعطى الى احد الشركاء من الدور المتعددة واحدة الى الآخر اخرى بطريق قسمة القضاء لا يجوز بل تقسم كل واحدة منها قسمة تفريق على الوجه الآتي

### الفصل الرابع

في بيان قسمة التفريق

﴿مادة ١١٢٩﴾ تفريق العين المشتركة وتبعضها ان لم يكن مضرّاً باحد الشركاء فهي قابلة للقسمة مثلاً لو قسمت عرصة وفي كل قسم منها تشأ الابنية وتغرس الاشجار وتحفر الآبار فهذا الوجه المنفعة المقصودة من العرصة تكون باقية كذلك دار فيها متزلان واحد للرجل والآخر للحرم ففي تفريقها ونفسيها الى دارين لا تقوت منفعة السكنى المقصودة من المنزل وكل واحد من الشركاء يصير صاحب دار مستقلاً بناء عليه قسمة القضاء تجري في العرصة والمنزل يعني احد الشركاء اذا طلب القسمة وامتنع الآخر فالحاكم يقسم ذلك جبراً

﴿مادة ١١٤٠﴾ اذا كان تبعض العين المشتركة وتفريقها نافعاً لبعض الشركاء ومضرّاً بالآخر يعني انه مقوت للنفعة المقصودة فاذا كان الطالب للقسمة المتنفع فالحاكم يقسمها حكماً مثلاً اذا كان احد الشريكين في الدار حصته قليلة لا يتنفع بعد القسمة بالسكنى فيها وصاحب الكثرة يطلب قسمتها فالحاكم يقسمها قضاء

﴿ مادة ١١٤١ ﴾ لا تجرى قسمة القضاء في العين المشتركة التي تبعضها وقسمتها  
تضر بكل واحد من الشركاء. مثلاً الطاحونة اذا قسمت فلا تستعمل طاحونة فن هذا  
الوجه نفوت المنفعة المقصودة فلا يسوغ للحاكم قسمتها بطلب احد الشركاء وحده اما  
بالتراضي فتقسم وكذلك الحمام والبئر والفتاة والبيت الصغير والحائط بين الدارين ايضاً  
وكل ما كان محتاجاً الى الكسر والقطع من العروض فهو من هذا القيل كالحيوان  
والسرج والعجلة والحبة وحجر الخاتم لا تجرى قسمة القضاء في واحد منها

﴿ مادة ١١٤٢ ﴾ كانه لا يجوز تقسيم اوراق الكتاب المشترك كذلك لا يجوز  
ايضاً تقسيم الكتاب المتعدد الاجزاء او المجلود جلد اً جلد اً

﴿ مادة ١١٤٣ ﴾ ينظر في الطريق المشترك بين اثنين فاكثروا وليس لغيرهم فيه  
حق اصلاً حين طلب احدهم قسمة وامتناع الآخر ان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد  
طريق يقسم والا فلا يقسم جبراً. الا اذا كان لكل واحد طريق ومنفذ غيره فانه في  
ذلك الحال يقسم

﴿ مادة ١١٤٤ ﴾ المسبل المشترك ايضاً كالطريق المشترك اي اذا طلب احدها  
القسمة وامتنع الآخر فان كان بعد القسمة يبقى لكل واحد مجرى لمائه او يتخذ كل مسيلاً  
في محل غيره يقسم والا فلا

﴿ مادة ١١٤٥ ﴾ كانه يجوز ان يبيع شخص طريقه الملك على ان يبقى له حق  
المرور يجوز ايضاً ان يقسم اثنان عقارهما المشترك بينهما على ان تكون رقبة الطريق  
المشترك يعني ملكته لاحدهما وللثاني حق المرور فقط

﴿ مادة ١١٤٦ ﴾ كما يجوز ترك الحائط الفاصل بين الحصتين مشتركاً في تقسيم  
الدارين الشريكين تجوز ايضاً القسمة على جعله ملكاً لاحدهما خاصة

## الفصل الخامس

### في بيان كيفية القسمة

﴿ مادة ١١٤٧ ﴾ المال المشترك ان كان من المكيلات فبالكيل او من الموزونات  
فبالوزن او من العدديات فبالعدد او من الذرغيات فبالذراع يصير تقسيمه

﴿ مادة ١١٤٨ ﴾ حيث كانت العرصه والاراضي من الذرغيات فتقسم بالذراع  
اما ما عليها من الاشجار والابنية فيقسم بتقدير القيمة

﴿ مادة ١١٤٩ ﴾ إذا كان في تقسيم الدار ابنة احدى المحصنين اغلى ثمناً من  
الحصة الاخرى فان امكن تعديلها باعطاء مقدار من العرصه فيها ولا فتعدل بالنفود  
﴿ مادة ١١٥٠ ﴾ اذا اريد قسمة دار مشتركة بين اثنين على ان يكون فوقانيها  
لواحد وتحتانيها لآخر فيقوم الفوقاني والتحتاني وباعتبار القيمة تقسم  
﴿ مادة ١١٥١ ﴾ ينبغي للتقسام اذا اراد قسمة دار ان يصورها على ورقة ويسمح  
بالذراع عرصتها ويقوم ابنيها ويعدل المحصص على ان لا يبقى تعلق لكل حصة في الاخرى  
ان امكن ويفرز الشرب والمسيل والطريق ويلقب المحصص اي بالاول والثاني والثالث  
ثم يفرع فتكون الاولى لمن خرج اسمه ابتداءً والثانية لمن خرج اسمه ثانياً والثالثة لمن خرج  
اسمه ثالثاً ويسري على هذا الترتيب اذا وجد زيادة حصة  
﴿ مادة ١١٥٢ ﴾ التكليف الاميرية ان كانت لاجل محافظة النفوس فتقسم على  
عدد الرؤوس ولا يدخل في دفتر التوزيع النساء ولا الصبيان وان كانت لمحافظة الاملاك  
فتقسم على مقدار الملك لان الغرم بالغرم كما ذكر في مادة ٨٧

## الفصل السادس

### في بيان الخيارات

﴿ مادة ١١٥٣ ﴾ كما يكون خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب في البيع  
كذلك يكون ايضاً في تقسيم الاجناس المختلفة مثلاً اذا قسم المال المشترك بالتراضي  
بين الشركاء على ان يكون لواحد كذا مقدار حصة ولاخر كذا مقدار شعير ولاخر كذا  
غنماً ولاخر في مقابل كذا رأس بقرة فان شرط الخيار احدهم الى ايام معلومة ففي هذه المدة  
ان شاء قل القسمة وان شاء فصح وان كان احدهم لم يبر المال المقسوم يكن مخيراً وان  
ظهرت حصة احدهم معيبة فان شاء قبل وان شاء رد

﴿ مادة ١١٥٤ ﴾ خيار الشرط والرؤية والعيب يكون ايضاً في قسمة القيميات  
المتحدة الجنس. مثلاً اذا قسمت مائة شاة مشتركة بين اصحابها على قدر المحصص ان كان  
احدهم شرط الخيار الى كذا يوماً ففي هذه المدة يكون مخيراً بين القول وعدمه وان كان  
لم يبر الغنم فحين يراها يكون مخيراً كذلك وان ظهر عيب قديم في الغنم التي اصابته حصة  
احدهم فكذلك يكون مخيراً ان شاء قبلها وان شاء ردها

﴿ مادة ١١٥٥ ﴾ خيار الشرط والرؤية لا يكون في قسمة المثلثات المتحدة الجنس

لكن يكون فيها خيار العيب. مثلاً صبة حصة مشتركة بين اثنين فاقسماها على ان  
الخيار الى كذا يوماً لا يكون الشرط معتبراً واحداً الشريكين اذا لم ير الحصة فحين  
رويتها لا يكون له الخيار اما اذا اعطى احدهم من وجه الصبرة والاخر من اسفلها فظهر  
اسفلها معيباً فصاحبه مخير ان شاء قبل وان شاء رد

## الفصل السابع

في بيان فتح القسمة وإقالتها

﴿ مادة ١١٥٦ ﴾ بانحاب القسمة كاملاً تم القسمة

﴿ مادة ١١٥٧ ﴾ بعد تمام القسمة لا يسوغ الرجوع

﴿ مادة ١١٥٨ ﴾ في أثناء القسمة اذا خرجت قرعة الاكثر مثلاً وبقي واحد  
فاراد احد اصحاب الحصص الرجوع بظن ان كانت قسمة رضى فله الرجوع وان كانت  
قسمة قضاء فلا رجوع

﴿ مادة ١١٥٩ ﴾ اذا اقال اصحاب الحصص القسمة برضاهم بعد تمامها وفتحوها  
فلهم ان يجعلوا المنقسم مشتركاً بينهم كما في السابق

﴿ مادة ١١٦٠ ﴾ اذا تبين الغبن الفاحش في القسمة تنسخ وتقسّم تكراراً قسمة عادلة

﴿ مادة ١١٦١ ﴾ اذا ظهر دين على الميت بعد تقسيم التركة تنسخ القسمة الا اذا  
ادى الورثة الدين او اراهم الدائنون منه او ترك الميت مالا سوى المنقسم ففي بالدين  
فعند ذلك لا تنسخ القسمة

## الفصل الثامن

في بيان احكام القسمة

﴿ مادة ١١٦٢ ﴾ كل واحد من اصحاب الحصص يملك حصته مستقلاً بعد القسمة  
لا علاقة لواحد في حصة الآخر بعد وكل واحد يتصرف في حصته كيف ما يشاء على  
الوجه الآتي بيانه في الباب الثالث فلو قسمت دار بين اثنين فاصاب حصة احدهم البناء  
وحصة آخر العرصة الخالية يتعل بعرصته ما يشاء من حفر الآبار والسياق وإنشاء  
الابنية وإعلائها الى حيث شاء لا يسوغ لصاحب الابنية منعه ولو سد عليه الهولاء او الشمس  
﴿ مادة ١١٦٣ ﴾ تدخل الاشجار في قسمة الاراضي من غير ذكر وكذا الاشجار

مع الابنية في تقسيم الضيعة يعني في أي حصة وجد الاشجار والابنية تكون لصاحب  
الحصة لاحاجة الى ادخالها بالتعير العام حين القسمة كقولهم بجميع مرافقها او بجميع  
حقوقها او بالتصريح بذكرها

﴿مادة ١١٦٤﴾ الزرع والفاكهة لا يدخلان في تقسيم الاراضي والضيعة إلا  
بصرح الذكر فان لم يذكرها يبقيا مشتركين كما كانا سواء ذكر التعير العام حين القسمة  
كقولهم بجميع حقوقها او لم يذكر

﴿مادة ١١٦٥﴾ حق الطريق والمسيل في الاراضي المجاورة للمقسم داخل في  
القسمة على كل حال يعني في أي حصة وقع يكون من حقوق صاحبها سواء قبل بجميع  
حقوقها حين القسمة او لم يقبل

﴿مادة ١١٦٦﴾ اذا شرط حين القسمة كون طريق الحصة او مسيلها في الحصة  
الاخرى فالشرط معتبر

﴿مادة ١١٦٧﴾ اذا كان طريق حصة في حصة اخرى ولم يشترط بقاؤه حين  
القسمة فان كان قابل التحويل الى طرف آخر يحول. سواء قبل حين القسمة بجميع  
حقوقها او لم يقبل. اما اذا كان الطريق غير قابل التحويل الى طرف آخر فينظر. ان  
قبل حين القسمة بجميع حقوقها فالطريق داخل يبقى على حاله وان لم يذكر التعير العام  
كقولهم بجميع حقوقها تنسخ القسمة والمسيل في هذا الخصوص ايضاً كالطريق بعينه

﴿مادة ١١٦٨﴾ دار مشتركة بين اثنين وفيها طريق لصاحب دار اخرى فاراد  
قسمة ليس لصاحب الطريق ما نعتها لكنهما يتركان طريقه على حاله حين القسمة. وفي  
بيع هذه الدار المشتركة مع طريقها ايضاً باتفاق الثلاثة. ان كان هذا الطريق مشتركاً  
بينهم فتمتة ايضاً يقسم اثلاثاً بينهم وان كانت رقة الطريق لصاحب الدار ولذلك الآخر  
حق المرور فكل واحد يأخذ حقه. هكذا تقوم العرصة مع حق المرور وخالية عنه  
فالفضل بين الزوجين لصاحب حق المرور والباقي لصاحب الدار. والمسيل ايضاً  
كالطريق يعني اذا كان لواحد حق مسيل في دار مشتركة ففي قسمة الدار بينها يترك  
المسيل على حاله

﴿مادة ١١٦٩﴾ اذا كان في ساحة دار منزل لآخر وصاحب المنزل يمر منها  
فاراد اصحاب الدار قسمة بينهم فليس لصاحب المنزل منعم منها لكن يتركون طريقاً  
بقدر عرض باب المنزل حين القسمة

﴿مادة ١١٢٠﴾ دار قسمت بين اثنين وبين القسامين حائط مشترك عليه رؤوس جذوع لاحدهما ورؤوسها الاخرى على حائط آخر فان شرط رفعها عن المشترك حين النسبة ترفع والا فلا ترفع وكذلك حائطين قسامين لصاحب حصه عليه رؤوس جذوع وقد خرج بالمقاسمة لصاحب الحصه الاخر حيث تقاسما على كونه ملكاً له حكمة على هذا الوجه اي ان شرط رفعها حين تقاسما ترفع والا يبقى لما حق القرار على الحائط المملوك للآخر

﴿مادة ١١٢١﴾ اغصان الاشجار الواقعة في قسم اذا كانت مدلاة على القسم الآخر فان لم يكن شرط قطعها حين النسبة فلا تقطع

﴿مادة ١١٢٢﴾ قسمت دار مشتركة لما حق المرور في طريق خاص فلكل واحد من اصحاب الحصص ان يفتح كوة وباباً الى ذلك الطريق وليس لساير اصحاب الطريق منعه

﴿مادة ١١٢٣﴾ اذا بنى احد اصحاب الحصص لنفسه في الملك المشترك القابل للنسبة بدون 'ذن الآخرين ثم طلب الآخرون النسبة تقسم فان اصاب ذلك البناء حصه بانيه فيها وان اصاب حصه الآخر فله ان يكلف بانيه هدمه ورفعها

## الفصل التاسع

### في بيان المهايأة

﴿مادة ١١٧٤﴾ المهايأة عبارة عن قسمة المنافع

﴿مادة ١١٧٥﴾ المهايأة لا تجرى في المليات بل في التسيبات ليكون الاتناع بها ممكناً حال بقاء عينها

﴿مادة ١١٧٦﴾ المهايأة نوعان النوع الاول المهايأة زماناً كما لو تمهاياً اثنان على ان يزرعا الارض المشتركة بينهما هذا سنة والاخر سنة اخرى او على سكني الدار بالمتابفة هذا سنة والاخر سنة. النوع الثاني المهايأة مكاناً كما لو تمهاياً اثنان في الاراضي المشتركة بينهما على ان يزرع احدهما نصفها والاخر نصفها الآخراو في الدار المشتركة عن ان يسكن احدهما في طرفها والاخر في الطرف الآخر او احدهما في فوقانيها والاخر في تحانيها او في الدارين المشتركين على ان يسكن احدهما في الواحدة والاخر الاخرى

﴿مادة ١١٧٧﴾ كما تجوز المهايأة في المحيطان المشترك على استعماله بالمتابفة كذلك تجوز ايضاً في المحيطان المشتركين على ان يستعمل احدهما هذا والاخر الآخر

﴿مادة ١١٧٨﴾ المهايأة زماناً نوع مبادلة فتكون منفعة احد اصحاب الحصص في

نوبته مبادلة بمنفعة حصه الآخر في نوبته بناء على ذلك ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مثلاً  
كذا يوماً أو كذا شهراً إلزام

❦ مادة ١١٧٩ ❦ المهايأة مكاناً نوع افراز فالشريكان في دار مثلاً بمنفعة شائعة  
يعني حالة كونها شاملة لكل جزء من اجزائها فالمهايأة تجمع منفعة احدها في قطعة من  
تلك الدار ومنفعة الآخر في قطعة اخرى فلا يلزم ذكر المدة وتعيينها في المهايأة مكاناً

❦ مادة ١١٨٠ ❦ كما انه ينبغي اجراء القرعة في المهايأة زماناً لاجل البدء يعني اي  
اصحاب الحصص يتفع أولاً كذلك في المهايأة مكاناً ينبغي تعيين المهل بالقرعة ايضاً

❦ مادة ١١٨١ ❦ اذا طلب المهايأة احد اصحاب الاشياء المشتركة المتعددة  
وامتنع الآخر فان كانت الاعيان المشتركة متفقة المنفعة فالمهايأة جبرية وان كانت مختلفة  
المنفعة فلا جبر مثلاً داران مشتركتان طلب احد الشريكين المهايأة على ان يسكن  
احدها والاخرى للآخر او حيوانان على ان يستعمل احدهما واحداً والاخر  
الآخر وامتنع شريكه فالمهايأة جبرية اما لو طلب احدها المهايأة على سكني الدار وللآخر  
ايجار الحمام او على سكني احدها في الدار وزراعة آخر الاراضي فالمهايأة بالتراضي وان  
تكن جائزة الا انه اذا امتنع الآخر لا يجبر عليها

❦ مادة ١١٨٢ ❦ اذا طلب القسمة احد اصحاب المال المشترك القابل للقسمة  
والآخر المهايأة تقبل دعوى القسمة ولو لم يطلب القسمة احدها وطلب المهايأة واحد  
وامتنع الآخر يجبر على المهايأة

❦ مادة ١١٨٣ ❦ اذا طلب المهايأة احد الشريكين في العين المشتركة التي لا تقبل  
القسمة وامتنع الآخر يجبر على المهايأة

❦ مادة ١١٧٤ ❦ كل ما يتفع العامة باجرتهم من العفارات المشتركة كالسفينة  
والطاحون والنهق والحمام توزع لاربابها وتقسّم اجرتها بين اصحاب الحصص على قدر  
حصصهم وان امتنع احد اصحاب الحصص عن الايجار يجبر على المهايأة لكن اذا زادت  
غلها اي اجرتها في نوبة احد هم تقسم تلك الزيادة بين اصحاب الحصص

❦ مادة ١١٨٥ ❦ كما يجوز لكل واحد من ارباب الحصص بعد المهايأة زماناً ومكاناً  
ان يستعمل العقار المشترك في نوبته او القطعة التي اصابته حصته بالذات يجوز له ان  
يؤجر ذلك الى آخر ويأخذ الاجرة لنفسه

❦ مادة ١١٨٦ ❦ بعد ان حصلت المهايأة على استيفاء المنافع ابداً اذا اجر

اصحاب المحصص في نوبتهم وكانت غلة اقدم في نوبته اكثر فليس لبقية الشركاء مشاركة في الزيادة اما اذا كانت على الاستقلال من اول الامر مثلاً اذا بماياً على اخذ واحد اجرة الدار المشتركة شهراً والآخر شهراً فالزيادة مشتركة لكن اذا حصلت المهايأة على ان يأخذ احدها غلة هذه الدار والآخر غلة الدار الاخرى وكانت غلة احدى الدارين اكثر فلا يشاركه الآخر

﴿ مادة ١١٨٧ ﴾ لانجوز المهايأة على الاعيان فلا تصح المهايأة على ثمره الاشجار المشتركة ولا على لبن الحيوانات وصوفها على ان يكون لاحد الشريكين ثمره مقدار من هذه الاشجار ولا آخر ثمره مقدار منها او على لبن قطع من الغنم المشترك وصوفه لواحد ولبن قطع آخر وصوفه للآخر

﴿ مادة ١١٨٨ ﴾ وان جاز فسخ المهايأة المحاصلة بالتراضي لاحد الشريكين لكن اذا آجر احدها في نوبته لاخر فلا يجوز لشريكه فسخ المهايأة ما لم تنقض مدة التأجر ﴿ مادة ١١٨٩ ﴾ وان لم يجوز لواحد من ارباب المحصص ان يفسخ المهايأة التجارية بحكم المحاكم فلكلهم فسخها بالتراضي

﴿ مادة ١١٩٠ ﴾ اذا اراد احد اصحاب المحصص ان يبيع حصته او يقسمها فله فسخ المهايأة اما لو اراد فسخها ليعيد المال المشترك الى حاله القديم بلا سبب فالحاكم لا يساعده على ذلك

﴿ مادة ١١٩١ ﴾ يموت احد اصحاب المحصص او كلهم لا تبطل المهايأة

## الباب الثالث

في بيان المسائل المتعلقة بالحيطان والجيران ويشتمل على اربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان بعض قواعد في احكام الاملاك

﴿ مادة ١١٩٢ ﴾ كل يتصرف في ملكه كيف شاء لكن اذا تعلق حق اخر به فيمنع المالك من تصرفه على وجه الاستقلال مثلاً سفل ملك واحد وفوقانية لاخر فلصاحب فوقاني حق القرار في التحاني ولصاحب التحاني حق السفل في النوفاني يعني بستره من الشمس ويحفظه من المطر فليس لاحدهما ان يفعل شياً مضرّاً الا باذن الآخر ولا ان يهدم بناء نفسه



﴿ مادة ١١٩٣ ﴾ اذا كان باب النوقاني والتحناني من المجادة واحداً فصاحبها  
المحلين يستعملان الباب مشتركاً لا يسوغ لاحدهما ان يمنع الآخر من الدخول والخروج  
﴿ مادة ١١٩٤ ﴾ كل من ملك محلاً صار مالكاً ما فوقه وما تحته ايضاً يعني يتصرف  
في العرصه التي هي ملكه بالبناء والعلو كما يشاء وسائر التصرفات كحفر ارضها واتخاذها  
محزناً وينشئها كما يشاء عمقاً او يجعلها بئراً او غير ذلك من التصرفات الملكية  
﴿ مادة ١١٩٥ ﴾ من احدث في داره بيتاً فليس لئان يبرز رفرافه على هواء دار  
جاره فان ابرزه يقطع القدر الذي جاء على هواء تلك الدار  
﴿ مادة ١١٩٦ ﴾ من امتدت اغصان شجرة بستانه الى دار جاره او بستانه فلجاران  
يكلفه تقريغ هوائو بالربط او القطع لكن اذا ادعى ان الشجرة لم تنمد في هوائه انما ظلها مضر  
بمزروعات بستانه لا تقطع الشجرة لان ذلك ليس من الضرر الذي تجب ازالته  
﴿ مادة ١١٩٧ ﴾ لا يمنع احد من التصرف في ملكه ابداً الا اذا كان ضرره الى غيره  
فاحشاً كما يأتي تفصيله في الفصل الثاني

## الفصل الثاني

### في حق المعاملات المجاورة

﴿ مادة ١١٩٨ ﴾ كل احد له للتعلي على حائط الملك وبناء ما يريد وليس لجاره  
منعه ما لم يكن ضرره فاحشاً  
﴿ مادة ١١٩٩ ﴾ والضرر الفاحش كل ما يمنع الخواص الاصلية يعني المنفعة الاصلية  
المقصودة من البناء كالسكنى او يضر البناء اي يجلب له وهنا يكون سبب انهدامه  
﴿ مادة ١٢٠٠ ﴾ يدفع الضرر الفاحش بأي وجه كان مثلاً لو اتخذ في اتصال داره دكان  
حداد او طاحون فمن طرق الحديد ودوران الطاحون يحصل وهن للبناء او باحداث  
فرن او معصرة لا يستطيع صاحب الدار السكنى فيها لتأذيته من الدخان ورائحة المعصرة  
فهذا كله ضرر فاحش باي وجه كان يدفع ويزال وكذا لو كان لرجل عرصة متصلة بدار  
آخر فشق فيها نهراً الى طاحونه وجري الماء يوهن جدار الدار او اتخذ احد في اساس  
جدار جاره مزبلة والقائه القمامة بضر الجدار فلصاحب المجدار تكليفه برفع الضرر وكذلك  
لو احدث رجل يدرأ في قرب دار آخر وبمجيء الغبار منه تأذى صاحب الدار حتى  
لا يطبق الاقامة فيها فله ان يكلفه رفع ضرره كما لو احدث رجل بناء مرتفعاً في قرب

يبدراً خروسة مهب ربحه فائه يكتفه رفعة للضر الناحش كذلك لو احدث رجل دكان  
طباخ في سوق البزازين وكان الدخان يضر بامتعة الجار ضرراً فاحشاً فائه يكتفه رفع  
ضرره وكذلك اذا كان لرجل سباق في داره فانشق وتضرر جاره من جري مائه ضرراً  
فاحشاً فبناء على دعواه يلزم تعبير ذلك السياق واصلاحه

﴿مادة ١٢٠﴾ منع المنافع التي ليست من المحواج الاصلية كسد الهواء والنظارة  
او منع دخول الشمس ليس بضرر فاحش لكن سد الضياء بالكلية ضرر فاحش فاذا  
احدث رجل بناء قسد بسببه شباك بيت جاره وصار بحال لا يقدر على القراءة معها  
من الضالة فله ان يكتفه رفعة للضرر الناحش لا يقال الضياء من الباب كاف لان باب  
البيت يحتاج الى غفلة للبرد وغيره من الاسباب وان كان لهذا الخلل شباك كان فسد احدهما  
باجداث ذلك البناء فلا يعد ضرراً فاحشاً

﴿مادة ١٢٠٢﴾ رؤية المحل الذي هو مقر النساء كهمن الدار والمطبخ والبشر بعد  
ضرراً فاحشاً فاذا احدث رجل في داره شباكاً او بناء مجدداً وجعل له شباكاً مطلقاً على  
المحل الذي هو مقر نساء جاره الملاصق او الفاصل بينها طريق فائه يؤمر برفع الضرر  
ويصير ذلك الرجل مجبوراً لدفع هذا الضرر بصورة تمنع وقوع النظر اما ببناء حائط  
او وضع طشة لكن لا يجبر على سد الشباك بالكلية كما اذا عمل ساتراً من الاغصان التي  
يرى من بينها مقر نساء جاره فائه يؤمر بسد محلات النظر ولا يجبر على هدمه وبناء حائط  
محله راجع مادة ٢٢

﴿مادة ١٢٠٤﴾ اذا كان لواحد شباك فوق قامة الانسان فليس لجاره ان يكتفه  
سده لاحتماله بضع سلباً وينظر الى مقر نساء ذلك الجار راجع مادة ٧٤  
﴿مادة ١٢٠٤﴾ لاتعد الجنيبة مقر النساء فاذا كان لرجل دار لا يرى منها مقر  
نساء جاره لكن ترى جنيبته فليس له ان يكتفه منع نظارتهم من تلك الجنيبة بمجرد خروج  
نساءه في بعض الاحيان اليها

﴿مادة ١٢٠٥﴾ اذا كان لرجل شجرة فأكهة في جنيبة وفي صعوده اليها يشرف على  
مقر نساء جاره فيلزمه عند صعوده اعطاء النساء الخبز لاجل التسرف فان لم يخبر بمنعه الحاكم  
عن الصعود بلا اخبار

﴿مادة ١٢٠٦﴾ اذا اقيم اثنان داراً مشتركة بينهما كأن يرى من الحصة التي  
اصابت احدهما مقر نساء الآخر يؤمر ان يتخذ ستره مشتركة بينهما

﴿مادة ١٢٠٧﴾ رجل يتصرف في ملكه تصرفاً مشروعاً فجاء آخر وأحدث عنه بناءً فان كان هذا الحدث متضرراً فعليه دفع الضرر مثلاً اذا كان لدار قديمة شباك مشرف على مقر نساء دار محدثة فيلزم صاحب الدار المحدثة ان يدفع هو مضرته وليس له صلاحية ان يدعي على صاحب الدار القديمة كما لو أحدث شخص داراً في عرصته المتصلة بدكان الحداد فليس له ان يعطل دكان الحداد بقولائه يحصل لداره ضرر فاحش من طرق الحداد وكذا اذا أحدث رجل داراً في القرب من يدر قدم فليس له ان يمنع صاحب الميذر من التذرية قائلاً ان غبار الميذر ينجس على داري

﴿مادة ١٢٠٨﴾ اذا كانت شبايك منزل قديم مشرفة على عرصة خالية فاحترق هذا المنزل ثم أحدث صاحب العرصة فيها داراً وبعد اعاد صاحب المنزل منزله على وضعه القديم فصارت شبايكه مشرفة على مقر النساء من الدار المحدثة فصاحب هذه الدار هو يرفع المضرة عنه وليس له ان يقول لصاحب المنزل امنع نظر منزلك

﴿مادة ١٢٠٩﴾ اذا أحدث شخص شبايك في داره يمنع اشراؤها على مقر نساء جاره بناءً مرتفع لذلك الجار فهدم الجار هذا البناء المرتفع وصارت الشبايك مشرفة على مقر نساء الجار فليس له ان يقول للشخص سد الشبايك بمجرد كسونه الشبايك بمعدنة بل يلزم الجار ان يدفع مضرته

﴿مادة ١٢١٠﴾ احد شريكي الحائط ليس له ان يعليه ولا ان يركب عليه بنصر ولا بغيره بدون اذن الآخر سواء كان ما يفعله مضراً بالآخر او لا لكن اذا اراد احدها بناء بيت في عرصته فله ان يضع رؤس جذوعه لكن ان وضع عشر اخشاب كان لشريكه ايضاً حق ان يضع قدرها ولانما يضع نصف ما يتحمل الحائط من الاخشاب ليس له ان يجاوزها وان كان على ذلك الحائط ركوب لها على التساوي واراد احدها ان يزيد في اخشابها فلا آخر منعه

﴿مادة ١٢١١﴾ ليس لاحد الشريكين في الحائط المشترك ان يحول محل اخشابيه التي على الحائط جميعاً او شيئاً ولا من اسفل الى اعلى اما اذا كانت رؤس اخشابيه عالية واراد تسفلها فله ذلك

﴿مادة ١٢١٢﴾ اذا كان لشخص بئر ماء حلو واراد جاره ان يبنى في قربه كنيفاً او سياجاً مائلاً وكان ذلك يفسد ماء البئر فان ضرره يدفع وإن كان ضرره لا يقبل الدفع بوجه فذلك الكنيف او السياج يردم كذلك اذا كان طريق ماء حلو فبني آخر عنه

سياقاً مالحاً وقدره يضر بالماء المحلوضراً فاحشاً ولم يمكن دفع ضرره إلا بالردم فانه يردم

### الفصل الثالث

#### في الطريق

❖ مادة ١٢١٤ ❖ اذا كان على طرفي الطريق لاجل داران فان اراد انشاء جسر من واحدة الى اخرى يمنع ولا يهدم بعد انشاؤه ان لم يكن فيه ضرر على المارين لكن لا يكون لاجل حق قرار في الجسر والبروز على الطريق العام فاذا تهدم الجسر المنبني على الطريق العام على الوجه المسطور فأراد صاحبه اعادته يمنع

❖ مادة ١٢١٤ ❖ ترفع الاشياء المضرة للمارين ضرراً فاحشاً ولو قد بنة كالغرفة والبروز على الطريق العام الدائنين الوطيين

❖ مادة ١٢١٥ ❖ اذا اراد احد وضع الطين في طريق لاجل تعمير داره فله وضعه في طرفه منصرفاً سرياً الى بناؤه بشرط عدم ضرر المارين

❖ مادة ١٢١٦ ❖ لدى الحاجة يؤخذ ملك كائن من كان بالقبعة بأمر السلطان ويلحق الى الطريق لكن لا يؤخذ من يملك ماله يتأد الثمن راجع مادتي ٢١٥ و ٢٦٢

❖ مادة ١٢١٧ ❖ يجوز ان يأخذ شخص فضلة الطريق من جانب الميري بشئ مثلها ويحفظها الى داره حال عدم المضرة للمارين

❖ مادة ١٢١٨ ❖ يجوز لكل احد ان يفتح باباً مجدداً الى الطريق العام

❖ مادة ١٢١٩ ❖ لا يجوز لمن لم يكن له حق المرور في طريق خاص ان يفتح الباباً

❖ مادة ١٢٢٠ ❖ الطريق الخاص كالملك المشترك لمن لم فيه حق المرور فلا يجوز لاحد من اصحاب الطريق الخاص ان يحدث فيه شيئاً سواه كان مضراً او غير مضر

الا بأذن الباقيين

❖ مادة ١٢٢١ ❖ ليس لاحد اصحاب الطريق الخاص ان يجعل مبراب داره التي بناها مجدداً الى ذلك الطريق الا بأذن سائر اصحابه

❖ مادة ١٢٢٢ ❖ اذا سد احد مابة الذي هو الى الطريق الخاص فلا يستقط حق مروره بسبب اياه فيجوز له وللمن اشترى منه ان يفتح ثانياً

❖ مادة ١٢٢٣ ❖ للمارين في الطريق العام حق الدخول في الطريق الخاص عند الازدحام فلا يسوغ لاصحاب الطريق الخاص ان يسعوا ولو انقطعوا ولا يسوغ ان ينسوه

بينهم ولا يجوز ان يسدوا فمه

## الفصل الرابع

في بيان حق المرور والمجرى والمسبل

﴿مادة ١٢٢٤﴾ يعتبر التقدم في حق المرور وحق المجرى وحق المسبل يعني ترك هذه الاشياء وتبقى على وجهها التقدم الذي كانت عليه لان الشيء التقدم يعني على حاله على حكم مادة ٦ ولا يتغير الا ان يقوم الدليل على خلافه اما التقدم المخالف للشرع فلا اعتبار له يعني اذا كان الشيء المعمول غير مشروع في الاصل فلا اعتبار له وان كان قديماً ويزال اذا كان فيه ضرر فاحش راجع مادة ٢٧ مثلاً اذا كان لدار مسبل قدر في الطريق العام ولو من التقدم وكان يضر للمارة فان ضرره يرفع ولا اعتبار لتقدمه ﴿مادة ١٢٢٥﴾ اذا كان لاحد حق المرور في عرصة آخر فليس لصاحب العرصة

ان يمنع من المرور والعبور

﴿مادة ١٢٢٦﴾ للبيع صلاحية ان يرجع عن اباخته والضرر لا يكون لازماً بالأذن والرضى فاذا لم يكن لواحد حق المرور في عرصة آخر ومرفها بمجرد اذن صاحبها مدة فلصاحبها بعد ذلك ان يمنع من المرور ان شاء

﴿مادة ١٢٢٧﴾ اذا كان لواحد حق المرور في ممر معين في عرصة آخر فاحدث صاحب العرصة بناء على هذا المبدأ من صاحب حق المرور فقد سقط حق مروره ولم يبق له حق الخصام مع صاحب العرصة راجع مادة ٥١

﴿مادة ١٢٢٨﴾ اذا كان لواحد جدول او سباق ماء في عرصة آخر جارياً من التقدم فليس لصاحب العرصة منعه قائلًا لا اذعه يجري فيما بعد وعند احتياجهما الى الاصلاح لا تعبير يدخل صاحبها في المجرى او الجدول ويعبرها ان امكن اما اذا لم يمكن امر التعبير الا بالدخول في العرصة فصاحبها يأذن له بالدخول فان لم يأذن يجبر من طرف الحاكم اي بقوله اما ان تأذن بدخوله العرصة واما ان تعمر انت

﴿مادة ١٢٢٩﴾ لدار مسبل مطر على دار الجار من التقدم والى الآن فليس للجار منعه قائلًا لا اذعه يمسبل بعد ذلك

﴿مادة ١٢٣٠﴾ دور في طريق لها ميازيب من التقدم منصبة على ذلك الطريق ومنه تمتد الى عرصة واقعة في اسفلو جارية من التقدم ليس لصاحب العرصة سد ذلك

المسيل القدم فان سده يرفع السد من طرف الحاكم ويعاد الى وضعه القدم  
 \* مادة ١٢٤١ \* ليس لاحد ان يجري مسيل محله المحدث الى دار آخر  
 \* مادة ١٢٤٢ \* حتى مسيل لسباق مالح في دار ليس لصاحب الدار او لمشتريها  
 اذا باعها منع جريه بل يبقى كما في السابق  
 \* مادة ١٢٤٣ \* اذا امتلأ السباق المجري بحق في دار اخر او تشقق وحصل  
 منه ضرر فاحش لصاحب الدار ان يجبر صاحب السباق على دفع هذا الضرر

## الباب الرابع

في بيان شركة الاباحة ويشتمل على سبعة فصول

### الفصل الاول

في بيان الاشياء المباحة وغير المباحة

\* مادة ١٢٤٤ \* الماء والكلاء والنار مباحة للناس في هذه الاشياء الثلاثة شركاء  
 \* مادة ١٢٤٥ \* الماء المجري تحت الارض ليس بملك لاحد  
 \* مادة ١٢٤٦ \* الابار التي ليست منبوشة بسبي شخص مخصوص وعملوه بل هي  
 من القدم لا تنافع كل وارد فهي من الاشياء المباحة والمشاركة بين الناس  
 \* مادة ١٢٤٧ \* البحر والبرك الكبيرة مباحة كالحياض التي في اسواق بيروت وخارجها  
 \* مادة ١٢٤٨ \* ما ليس مملوكاً من الانهار العامة التي لم تدخل في المقاسم يعني  
 في المجاري المملوكة مباح ايضاً كالنبيل والفرات والطونة والضوئجه  
 \* مادة ١٢٤٩ \* الانهار المملوكة يعني التي دخلت في المقاسم على الوجه المشرح  
 نوعان النوع الاول الانهار التي ماؤها يتفرق وينقسم بين الشركاء لكن لا يتفد جميعه  
 في اراضي هؤلاء بل له بقية مباحة فالانهر من هذا القليل تكونها عامة من وجه يقال  
 لها نهر عام ايضاً والشعبة لا تجري فيها النوع الثاني النهر الخاص الذي يتفرق ماؤه وينقسم  
 الى اراضي اشخاص معدودة والى انتهائهم الى اخر اراضيهم يتفد ولا يتفد الى مفازة فانشعبة  
 انما تجري في هذا النوع  
 \* مادة ١٢٥٠ \* النهر اذا جاء بطين الى ارض احد فهو ملكه لا يسوغ لآخر  
 ان يتعرض له

﴿ مادة ١٢٤١ ﴾ كما ان الكلاً النبات في الاراضي التي لاصحاب لها مباح كذلك الكلاً النبات في ملك شخص بلا تعاطي سببه ايضاً مباح اما اذا تعاطى ذلك الشخص سببه كما اذا سقى ارضه او جعل لها خندقاً او اعد لها وهياً ما بوجه ما لاجل النبات فالنباتات المحاصلة في تلك الاراضي تكون ماله لا يسوغ لآخر ان يأخذ منها شيئاً فان اخذ واستهلك يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٤٢ ﴾ الكلاً والحشيش هو النبات الذي لاساق له فلا يشمل الشجر والنظر ايضاً في حكم الحشيش

﴿ مادة ١٢٤٣ ﴾ الاشجار التي تنبت بلا غرس في الجبال المباحة يعني غير المملوكة مباحة

﴿ مادة ١٢٤٤ ﴾ الاشجار النابتة بلا غرس في ملك احد هي ملكه ليس لآخر ان يحطب منها الا باذنه فان يفعل يكن ضامناً

﴿ مادة ١٢٤٥ ﴾ اذا طعم رجل شجرة فكما ان الخلف الذي هو من قلم التطعيم يكون ملكه كذلك ثمره ايضاً تكون له

﴿ مادة ١٢٤٦ ﴾ من بذر لنفسه فانواع حاصلات البذر له لا يتعرض له من طرف احد

﴿ مادة ١٢٤٧ ﴾ الصيد مباح

## الفصل الثاني

في بيان كيفية استهلاك الاشياء المباحة

﴿ مادة ١٢٤٨ ﴾ اسباب التملك ثلاثة. الاول الناقل من مالك الى مالك آخر كالبيع والهبة. الثاني كون واحد خلف الآخر كالارث. الثالث احراز شيء مباح لمالك له وهذا اما حقيقي وهو وضع اليد حقيقة على شيء ما واما حكي وذلك بتهيئة سببه كوضع اناه لجمع ماء المطر او نصب شبكة لاجل الصيد

﴿ مادة ١٢٤٩ ﴾ كل من احرز شيئاً مباحاً كان مالكاً له مستقلاً مثلاً لو اخذ واحد من نهر ما مبيد او بوعاء كالعلبة فبأحرازه وحفظه في ذلك الوعاء صار ملكه ليس لغيره صلاحية ان يتفع منه واداً اخذه آخر بدون اذنه واستهلكه يكون ضامناً

﴿ مادة ١٢٥٠ ﴾ كون الاحراز مفروضاً بالقصد لازم فلو وضع شخص وعاء في

محل بقصد اخذ ماء المطر فواء المطر المجمع في ذلك الاناء ملكه كذلك الماء المجمع في الخوض او الصهرج المبين لاجل جمع الماء ملك صاحبه اما لو وضع شخص اياه في محل بغير قصد فواء المطر المجمع فيه لا يكون ملكاً له فيسوغ لشخص غيره ان يملكه بالاخذ (راجع مادة ٢)

❖ مادة ١٢٥١ ❖ يشترط في احراز الماء انقطاع جريه فالنهر الذي يتزما فيه من الماء لا يكون ماء محرزاً فلو اخذ شخص من الماء المجمع في هكذا نهر يتبدون اباحة صاحبه واستهلكه لا يلزمه الضمان وكذلك الماء المتنازع الوجود يعني ان ماء الخوض الذي بقدر ما يجري اليه الماء من طرف يخرج من طرفه الآخر بقدره غير محرز

❖ مادة ١٢٥٢ ❖ محرز الكلاً بجمعه وحصده وتجريه

❖ مادة ١٢٥٣ ❖ يسوغ الاحتطاب من اشجار الجبال المباحة لكل احد كائناً من كان وبجرد الاحتطاب يعني بجمعها بصير مالاً لها والربط ليس بشرط

### الفصل الثالث

في بيان احكام الاشياء المباحة العمومية

❖ مادة ١٢٥٤ ❖ يجوز لكل احد الانتفاع بالمباح لكحة مشروط بعدم الضرر الى العامة

❖ مادة ١٢٥٥ ❖ قبل اخذ الشيء المباح واحرازه ليس لاحد منع آخر عنة

❖ مادة ١٢٥٦ ❖ لكل احد ان يعلف حيوانه من الكلاً النابت في المهل الذي لاصحابه ولا يأخذ منه ويجوز قدر ما يريد

❖ مادة ١٢٥٧ ❖ الكلاً النابت في ملك شخص بدون نسبته وان يكن مباحاً فلصاحبه المنع من الدخول الى ملكه

❖ مادة ١٢٥٨ ❖ اذا جمع شخص احطاباً من الجبال المباحة وتركها فيها فجاء غيره واخذها فلذلك الشخص ان يستردها منه

❖ مادة ١٢٥٩ ❖ لكل احد كائناً من كان ان يتطف فاكهة الاشجار التي في الجبال المباحة وفي الادوية والمراعي التي لاصحابها

❖ مادة ١٢٦٠ ❖ اذا استأجر شخص اجيراً لاجل جمع الاحطاب المتكسر او امساك الصيد فاجعة الاجير من الحطب او امسكه من الصيد فهو المستأجر



﴿ مادة ١٢٦١ ﴾ اذا اوقد شخص ناراً في ملكه فله ان يمنع غيره من الدخول الى ملكه والانتفاع بها اما اذا اوقد شخص ناراً في صحراء ليست بملكه فليس له ان يمنع بها وان يدفأ بها وان يخطط شيئاً في ضيائها وان يشعل قنديله منها وليس لصاحب النار منعة لكن بدون اذن صاحبها ليس له ان ياخذ منها جراً

## الفصل الرابع

في بيان حق الشرب والشفة

﴿ مادة ١٢٦٢ ﴾ الشرب هو نوبة الانتفاع بسقي المحيوان والزرع  
 ﴿ مادة ١٢٦٣ ﴾ حق الشفة هو حق شرب الماء  
 ﴿ مادة ١٢٦٤ ﴾ كما يتنفع كل احد بالماء والضياء يسوغ له ان يتنفع ايضاً بالبحر والبرك غير المملوكة

﴿ مادة ١٢٦٥ ﴾ لكل احد ان يسقي اراضيه من الانهر التي ليست مملوكة وله ان يشق جدولاً لسقي الاراضي وانشاء الطاحون لكن عدم المضرة للعامة شرط فاذا فاض الماء واضر المخلق او قطع الماء بالكسبة او منع سير الفلك فانه يمنع

﴿ مادة ١٢٦٦ ﴾ للانسان والمحيوان حق الشفة في الماء الذي لم يحرز  
 ﴿ مادة ١٢٦٧ ﴾ الانهار المملوكة يعني المياه الداخلة في المجاري المملوكة حق

شربها لاصحابها وللعامة فيها حق الشفة فقط فلا يسوغ لاحد ان يسقي اراضيه من نهر مخصوص بجماعة او جدول او قناة او بئر بلا اذنهم لكن يسوغ له الشرب بسبب حق شفته وله ايضاً ان يورد حيواناته من النهر والجدول والقناة المذكورات ان لم يخش من تخريبها بحسب كثرة الحيوانات وكذلك له اخذ الماء منها الى جيبته وداره بالجرة والقربة مثلاً

﴿ مادة ١٢٦٨ ﴾ يسوغ لمن كان ضمن ملكه ماء متابع الورد سواء كان حوضاً او بئراً او نهراً ان يمنع طالبه من الدخول في ملكه لكن اذا لم يوجد في قربه ماء مباح غيره للشرب يجبر صاحب الملك على اخراج الماء لذلك الطالب او اعطائه الرخصة بالدخول لاجل اخذ الماء وان لم يخرج له الماء فله حق الدخول واخذ الماء لكن بشرط السلامة يعني ان عدم الضرر شرط كخفريق حافة الخوض والبئر والنهر

﴿ مادة ١٢٦٩ ﴾ ليس لاحد الشركاء في النهر المشترك ان يشق منه نهراً يعني جدولاً الا باذن الآخرين وليس له ان يبدل نوته القديمة وليس له ان يسوق الماء في

نوبتو الى ارض له اخرى لاشرب لما من ذلك النهر ولو رضي اصحاب الحصص بهذه الاشياء فلم او لورثتهم الرجوع صده

## الفصل الخامس

### في احياء الموات

﴿مادة ١٢٧٠﴾ الاراضي الموات في الاراضي التي ليمت ملكاً لاجد ولا هي مرعى ولا محطبة لتصبه او قرية وهي بعيدة عن اقصى العمران يعني ان جهر الصوت لو صاح من اقصى الدور التي في طرف تلك القرية او القرية لا يسمع منها صوته

﴿مادة ١٢٧١﴾ الاراضي القريبة الى العمران ترك للاهالي مرعى ومختصاً ومحطبة ويقال لما الاراضي المتروكة

﴿مادة ١٢٧٢﴾ اذا احبى شخص ارضاً من الاراضي الموات بالاذن السلطاني صار مالكاً لها واذا اذن السلطان او وكيله لشخص باحياء ارض على ان لا يكون مملوكاً بل لجرد الاتناع فذلك الشخص يتصرف بتلك الارض كما اذن له لكن لا يكون مالكاً تلك الارض

﴿مادة ١٢٧٣﴾ فلو احبى شخص مقداراً من الاراضي وترك باقيةا فما احياء يكون مالكاً له وباقيه ليس له لكن اذا بقي في وسط الاراضي التي احياءها محل خال فذلك المحل يكون له ايضاً

﴿مادة ١٢٧٤﴾ اذا احبى شخص ارضاً من اراضي الموات وبعده جاء آخرون ايضاً واحبوا الاراضي التي في اطرافها الاربع بتعين طريق ذلك الشخص في الارض التي احياءها الهبي آخر اي يكون طريق الشخص منها

﴿مادة ١٢٧٥﴾ كما ان البذر والنصب احياء للارض كذلك الحرث والسقي او شق جدول لاجل السقي ايضاً احياء

﴿مادة ١٢٧٦﴾ اذا بنى شخص جداراً في اطراف ارض من اراضي الموات او بنى مسنة بقدر ما تحفظها من ماء السيل يكون قد احبى تلك الارض

﴿مادة ١٢٧٧﴾ وضع الاشجار او الشوك او اغصان الاشجار اليابسة محيطة بمجانب الاراضي الاربعة او تنقية الحشيش منها او احراق الشوك او حفر الثرليس باحياء ولكنه تخيير

﴿مادة ١٢٧٨﴾ إذا حصد شخص ما في الأراضي الموات من الحشيش أو الشوك ووضعه في أطرافها ووضع عليه التراب بوجه مانع لوصول ماء السيل إليها ولم يتم سمناعها فلا يكون احبى تلك الأراضي ولكن يكون حجرها

﴿مادة ١٢٧٩﴾ إذا حجر شخص محلاً من أراضي الموات يكون احق من غيره بذلك الحبل ثلاث سنين فاذا لم يحجر الى ثلاث سنين لا يبقى له حق ويجوز ان يعطى لغيره على ان يحجره

﴿مادة ١٢٨٠﴾ من حفر بئراً في أراضي الموات باذن السلطان فهو ملكه

### الفصل الثالث

في بيان حرم الآبار المحفورة والمياه المجرة والأشجار المغروسة بالاذن

السلطاني في الأراضي الموات

﴿مادة ١٢٨١﴾ حرم البئر يعني حقوقه من جهاته من كل طرف اربعون ذراعاً

﴿مادة ١٢٨٢﴾ حرم منبع العين يعني الماء المستخرج من الارض المجاري على

وجهها لها من كل طرف خمسمائة ذراع

﴿مادة ١٢٨٣﴾ حرم النهر الكبير الذي لا يحتاج الى الكري كل وقت من كل طرف

مقدار نصفه فيكون مقداره حريمه من جانبيه مساوياً عرضه

﴿مادة ١٢٨٤﴾ حرم النهر الصغير المحتاج للكري يعني الجدول والنفى تحت

الارض على مقدار ما يلزمها من الحبل لاجل طرح الاحجار والطين عند كبرها

﴿مادة ١٢٨٥﴾ حرم القناة المجاري ماؤها على وجه الارض كالعين في كل طرف

خمسمائة ذراع

﴿مادة ١٢٨٦﴾ حرم الآبار ملك اصحابها لا يجوز لغيرهم ان يتصرف بها بوجه

من الوجوه ومن حفر بئراً في حرم آخر يردم وعلى هذا الوجه ايضاً حرم البنايع

والانهر والقنوات

﴿مادة ١٢٨٧﴾ اذا حفر شخص بئراً بالاذن السلطاني في القرب من حرم بئر

لاخر فحرم هذا البئر في سائر جهاته ايضاً اربعون ذراعاً لكن في جهة البئر الاول ليس

لانه ان يجاوز حريمه

﴿مادة ١٢٨٨﴾ اذا حفر شخص بئراً في خارج حرم بئر فذهب ماء البئر الاول

الى الثاني فلا شيء عليه كما لو فقع شخص دكاناً عند دكان آخر وكسدت تجارة الاولى فلا تغلق الثانية

﴿مادة ١٢٨٩﴾ حرم الشجرة المغروسة بالاذن السلطاني في اراضي الموات من كل جهة خمسة اذرع لايحوز لغيره غرس شجرة في هذه المسافة

﴿مادة ١٢٩٠﴾ ساقية لشخص جارية في عرصة آخر فطرفاها بقدر ما يمسك الماء لصاحب الساقية واذا كان طرفاها مرتفعين فارتفع منها ايضاً لصاحب الساقية وان لم يكن طرفاها مرتفعين ولم يوجد دليل على ان احدها ذويد بأن كان عليها اشجار مغروسة فالطرفان لصاحب العرصة لكن لصاحب الساقية ان يطرح الطين على طرفيها وقت كبرها

﴿مادة ١٢٩١﴾ لا حرم لبئر حفره شخص في ملكه ولجاره ايضاً ان يحفر بئراً آخر في ملك نفسه عند ذلك البئر وليس لذلك الشخص منع جاره من حفر البئر بقوله انه يجذب ماء بشري .

## الفصل السابع

في بيان المسائل العائدة الى احكام الصيد

﴿مادة ١٢٩٢﴾ الصيد جائز سواء كان بالالات المجارحة كالرمح والبنذقة او غيرها كالشبكة او بالحيمان المنترس المعلم كالكلب او بالطائر المجارح كالصقر

﴿مادة ١٢٩٣﴾ الصيد هو الحيمان المتوحش من الانسان

﴿مادة ١٢٩٤﴾ كما ان الحيوانات الاهلية لا تصاد كذلك الحيمان البري المستأنس بالانسان ايضاً لا يصاد بناء على ذلك انجم المعلوم انه غير بري بدلالة امثاليه او الصقر الذي برجله الجرس او الغزال الذي في عنقه الطوق اذا امسكها احد تكون من قبيل اللقطة فيلزمه الاعلان بها كي تعطى لصاحبها

﴿مادة ١٢٩٥﴾ شرط الصيد كونه ممتنعاً عن الانسان بقدرته على الفرار برجله او جناحه فان صار الى حال لا يقدر على الفرار والخلاص كغزال مثلاً وقع في بئر فيكون قد خرج من حال الصيدية

﴿مادة ١٢٩٦﴾ من اخرج صيداً عن حال صيدته فكانه قد امسكه

﴿مادة ١٢٩٧﴾ الصيد لمن امسكه مثلاً اذا رمى شخص صيداً فترجى بجره لا يقدر على

الخلاص معه صار مالكاً له لكن اذا كان جرحه خفيفاً بصورة يخلص معه فلا يكون مالكاً له فبري آخر اياه او بمسكه بصورة اخرى يكون مالكاً له وكذا الورى شخص صيداً وبعد ان اوقعة نهض ذلك مارباً فياًخذ آخر اياه يستملكه

﴿مادة ١٢٩٨﴾ اذا روى صيادان صيداً برصاصهما واصاباه يصير ذلك الصيد مشتركاً بينهما مناصفة

﴿مادة ١٢٩٩﴾ اذا ارسل صيادان كليهما الملعين واصابا صيداً فذلك الصيد بين صاحبهما مشترك واذا امسك كل واحد منها صيداً فاما امسكه كل واحد منها يكون لصاحبه وكذلك اذا ارسل اثنان كليهما الملعين فاقوع احدهما صيداً والثاني قتله فان كان الكلب الاول اوصله الى حالة لا يمكن التخلص معها فذلك الصيد لصاحبه والا فهو للثاني

﴿مادة ١٣٠٠﴾ في ساقية شخص او جدوله سمك لا يملك من غير صيد فلا خر ان يستملكه بالصيد

﴿مادة ١٣٠١﴾ شخص هياً محلاً في حافة الماء لاجل صيد السمك فجاءه سمك كثير واخذ الماء بالقله فان كان ذلك السمك يملك من غير صيد فهو لذلك الشخص وان كان اخذ ذلك السمك محناً الى الصيد لكثرة الماء في ذلك المهل فلا يكون السمك لذلك الشخص ويسوغ لآخر ان يستملكه بالصيد

﴿مادة ١٣٠٢﴾ اذا دخل صيد دار انسان فاغلق بابه لاجل اخذه يصير مالكاً له لكن لا يكون مالكاً له بلا احرازه باغلاق بابه فلو جاء آخر واخذه ملكه

﴿مادة ١٣٠٣﴾ اذا وضع شخص في محل شيئاً ما كالشرك والشبكة لاجل الصيد فوقع فيه صيد يكون لذلك الشخص. لكن اذا نشر شخص شبكته لاجل جفافها ووقع فيها صيد لا يكون له كما لو وقع صيد في حفرة في اراضي شخص فانه يجوز لآخر ان يستملكه بالاخذ لكن اذا حضر صاحب الاراضي تلك الحفرة لاجل الصيد فانه يصير احق به من سائر الناس (راجع مادة ١٢٥٠)

﴿مادة ١٣٠٤﴾ اذا اتخذ حيوان وحشي عشاً في بستان شخص وباض فيه فلا يكون ملكاً له فاذا جاء آخر واخذ بيضه او افراخه فليس لصاحب البستان ان يسترد ذلك منه لكن اذا هباً صاحب البستان بستانه لاجل ان يبيض او يفرخ ذلك الحيوان الوحشي فجاء وباض وفرخ فيه فيضه وافراخه له

﴿مادة ١٢٠٥﴾ شخص اتخذ في بستانه محلاً للنخل فعسلة له لانه معدود من منافع بستانه لا يجوز لاحد ان يتعرض له لكن يلزمة اعطائه عشرة الى بيت المال  
 ﴿مادة ١٢٠٦﴾ النخل المجنب في كورة شخص بعد مالا محرراً وعسلها ايضاً مال ذلك الشخص  
 ﴿مادة ١٢٠٧﴾ اذا طلع طرد النخل من كورة احد الى دار آخر واخذه صاحب الدار فنصاحب الكورة ان يسترده

## الباب الخامس

في بيان النفقات المشتركة ويشمل على فصلين

### الفصل الاول

في بيان تعبيرات الاموال المشتركة ومصارفاتها السائرة

﴿مادة ١٢٠٨﴾ الملك المشترك متى احتاج الى التعبير والترميم بعمره اصحابه بالاشتراك على مقدار حصصهم  
 ﴿مادة ١٢٠٩﴾ اذا عمر احد الشريكين الملك المشترك بأذن الآخر وصرف من ماله قدرًا معروفة الرجوع بحصة شريكه يعني يأخذ من شريكه مقدار ما اصاب حصته من المصروف  
 ﴿مادة ١٢١٠﴾ اذا احتاج الملك المشترك الى التعبير واحد الشريكين غائب واراد الآخر التعبير فانه يمتأذن الحاكم ويصير اذن الحاكم قائماً مقام اذن الغائب صاحب الحصة يعني ان تعبير صاحب الحصة الحاضرة الملك المشترك باذن الحاكم في حكم اخذه الاذن من شريكه الغائب فيرجع عليه بحصته من المصروف  
 ﴿مادة ١٢١١﴾ اذا عمر شخص الملك المشترك بدون اذن من الشريك او من الحاكم يكون متبرعاً يعني ليس له ان يرجع على شريكه بمقدار ما اصاب حصته من المصروف سواء كان ذلك الملك المشترك قابل القسمة او لم يكن  
 ﴿مادة ١٢١٢﴾ اذا طلب شخص تعبير الملك المشترك القابل للقسمة وكان شريكه متمتعاً وعمره بدون اذن يكون متبرعاً يعني لا يسوغ له الرجوع على شريكه بحصته وان كان ذلك الشخص قد راجع الحاكم عند امتناع شريكه فبناه على مادة ٢ لا يجوز على

التعبير لكن يجبر على القسمة وذلك الشخص بعد القسمة يفعل بمصنوعه ما يشاء

﴿مادة ١٣١٣﴾ الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والحمام اذا احتاج الى العارة وطلب احد الشريكين تعبيره وامتنع الآخر فيصرف عليه قدرًا معروفًا باذن الحاكم ويعبره ويكون مقدار ما اصاب حصة شريكه من المصارف التعبيرية دينًا له عليه وله ان يستوفي دينه هذا من اجرته بايجار ذلك الملك المشترك وإن عمر من غير اذن الحاكم فلا ينظر الى مقدار ما صرف ولكن له ان يستوفي المقدار الذي اصاب حصة شريكه من قيمة البناء وقت التعبير على الوجه المشروح

﴿مادة ١٣١٤﴾ اذا تهدم بالكلية الملك المشترك الذي هو غير قابل للقسمة كالطاحون والحمام وصار عرصة وطلب احد اصحابه بناءه وامتنع الآخر تقسم العرصة ولا يجبر على البناء

﴿مادة ١٣١٥﴾ اذا تهدمت الابنية التي فوقانيها الواحد وتحتانيها الآخر واحتقرت فكل واحد يعبر ابنته كما في السابق ليس لاحدهما ان يمنع الآخر ويقول صاحب النوقاني لصاحب النوقاني عمر ابنتك لاركب انا بابنتي عليها فان امتنع صاحب النوقاني يستاذن صاحب النوقاني الحاكم وينشئ الابنية النوقانية والنوقانية ويمنع صاحب النوقاني من التصرف حتى يعطيه حصة مصرفه

﴿مادة ١٣١٦﴾ اذا تهدم حائط مشترك بين جارين وكان عليه حمولة لها كركبوس جذوع وعمر احدهما عند امتناع الآخر فله منع شريكه من وضع حمولة على ذلك الحائط حتى يؤديه نصف مصرفه

﴿مادة ١٣١٧﴾ اذا تهدم حائط بين دارين فصاري من احدى الدارين مقر نساء الاخرى واراد صاحب احدى الدارين تعبير الحائط مشتركًا واشتد صاحب الاخرى فلا يجبر على البناء لكن يجبر من طرف الحاكم على اتخاذ سدة بينها بالاشتراك من دفع أو شيء غيره

﴿مادة ١٣١٨﴾ اذا حصل للحائط المشترك بين جارين وهن وخيف من سقوطه واراد احدهما نقضه وامتنع الآخر فيجبر على النقض والهدم بالاشتراك

﴿مادة ١٣١٩﴾ اذا احتاج العقار المشترك بين الصغيرين او بين الوقيين الى التعبير وكان ابقاؤه على حاله مضرًا او احد الوصيين او احد المتولين يطلب التعبير والآخر يمتنع يجبر على التعبير. مثلاً اذا كان بين داري صغيرين حائط مشترك خيف من

سقوطه ووصي احدها يطلب التعبير ووصي الآخر يأبى يرسل من طرف المحاكم امين  
وينظر ان كان في ترك هذا الحائط على حاله في الواقع ضرر معلوم في حق الصغيرين  
فيجب الوصي الآتي على تعبير ذلك الحائط مشتركاً مع وصي الآخر من مال الصغيرين  
كذلك اذا كانت دار مشتركة بين وقفين احتاجت الى التعبير وطلب احد المتولين  
التعبير وامتنع الآخر يجبر من طرف المحاكم على التعبير من مال الوقف

﴿مادة ١٢٣٠﴾ اذا كان حيوان مشترك بين اثنين وابتى احدهما عن تربيته وراجع  
الآخر المحاكم بامر المحاكم الآتي بقوله اما ان نبيع حصتك واما ان تربي الحيوان مشتركاً

## الفصل الثاني

### في حق كرى النهر والمجاري واصلاحها

﴿مادة ١٢٣١﴾ كرى النهر الذي هو غير ممنوك واصلاحه على بيت المال وان لم  
يكن وسعة في بيت المال فيجب الناس على كربه

﴿مادة ١٢٣٢﴾ كرى النهر المملوك المشترك على اصحابه يعني على من له حق  
الشرب لا يشاركهم في مؤنة الكرى واصلاح اصحاب حق الشفة

﴿مادة ١٢٣٣﴾ طلب بعض اصحاب حق الشرب تطهير النهر المشترك وابتى  
البعض ينظر ان كان النهر عاماً يجبر الآتي على الكرى مع البقية بالاشتراك راجع مادة ٢٦  
وان كان النهر خاصاً فالطالبون يكررون ذلك النهر باذن المحاكم ويمنعون الممتنع عن  
الاستناع بالنهر حتى يؤدي مقدار ما اصاب حصته من المصروف

﴿مادة ١٢٣٤﴾ اذا امتنع كافة اصحاب حق الشرب من كرى النهر المشترك فان  
كان النهر عاماً يجبروا على الكرى وان كان خاصاً لم يجبروا

﴿مادة ١٢٣٥﴾ النهر العام مملوكاً او غير مملوك اذا كان في حافة ارض ل احد  
وليس من غيرها طريق فللعامة المرور من تلك الارض لاجل الاحتياجات كشراب  
الماء واصلاح النهر وليس لصاحبها المنع

﴿مادة ١٢٣٦﴾ مؤنة كرى النهر المشترك واصلاحه يتدنى من الاعلى وجملة ارباب  
المخصص مشاركون في ذلك واذا جاوز ارض لصاحب حصة برئ وهكذا يتزل  
الى آخره لان الغرامة بالغنبة راجع مادة ٨٧ مثلاً نهر مشترك بين عشرة احتاج الى  
الكرى فصارف اعلى حصة الى نهاية اراضيها على الجميع وبعده على التسعة واذا جاوز



اراضى الثاني فينقسم على الثانية بعده على هذا السياق يذهب فصاحب الحصة السفلى يشارك الجميع في المصروف وبعده يقوم بمصارف حصته وحده فمن هذه الجهة يصير مصرف صاحب الحصة العليا اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة السفلى اكثر منهم لان مجرى مائه من الاول الى الآخر

﴿مادة ١٢٢٧﴾ مؤنة تعزى السياق المالمح يتبدأ من الاسفل هكذا الجميع يشتركون في مصرف حصة السياق الكائن في عرصة صاحب الحصة السفلى وكلما تجاوز منه الى ما فوقه يبرأ صاحب الحصة وهكذا يبرؤون واحداً واحداً وصاحب الحصة العليا يقوم بحصته وحده فمن هذه الجهة يكون مصرف صاحب الحصة السفلى اقل من الجميع ومصرف صاحب الحصة العليا اكثر منهم لان مجرى قدره من الاول الى الآخر

﴿مادة ١٢٢٨﴾ تعبير الطريق الخاص ايضاً كالسياق المالمح يبدأ من الاسفل ويعتبر فيه اي مدخله اسفل ومتناه اعلى وصاحب الحصة التي في مدخله يصير مشاركاً في المصارف التعبيرية العائدة الى حصته وحدها وصاحب الحصة التي في متناه بعد مشاركته كل واحد في مصارف حصته يقوم بمصارف حصته وحدها لان مجرى من اول الطريق الى اخره بعكس كرى النهر فان مجرى ماء الارض العليا لا يتجاوزها

## الباب السادس

في بيان شركة العقد ويشتمل على ستة فصول

### الفصل الاول

في بيان تعريف شركة العقد وتقسيمها

﴿مادة ١٢٢٩﴾ شركة العقد عبارة عن عقد شركة بين اثنين او اكثر على كون راس المال والربح مشتركاً بينهما او بينهم

﴿مادة ١٢٣٠﴾ ركن شركة العقد الايجاب والقبول لنظراً او معنى . مثلاً اذا قال شخص لاخر شاركتك بقدر كذا غرشناً راس مال على ان تاخذ وتعطي وقال الآخر قبلت فتكون الشركة منعقدة بالايجاب والقبول لنظراً واذا اعطى شخص الف غرش الى الآخر قائلاً ضع انت الف غرش واشتر مالاً وفعل الآخر مثل ما قال نصير الشركة منعقدة بقوله معنى

﴿مادة ١٢١﴾ شركة العقد تنقسم الى قسمين فاذا عقد اثنان او اكثر عقد الشركة بينها او بينهم على المساواة التامة وكان لها او مالها الذي ادخله في الشركة ما يصلح ان يكون رأس مال للشركة وكانت حصتها متساوية من رأس المال والربح تكون الشركة مفاوضة كما لو توفي رجل فاتخذ اولاده مجموع اموال ما انتقل اليهم من ابيهم رأس مال على ان يشتروا ويبيعوا من سائر الانواع ويقسم الربح بينهم على التساوي يكون عقد شركة مفاوضة ولكن وقوع هكذا شركة على المساواة التامة نادر واذا اختلف شرط من شروط المساواة التامة تكون شركة عنان

﴿مادة ١٢٢﴾ الشركة سواء كانت مفاوضة او عناناً اما شركة اموال واما شركة اعمال واما شركة وجوه فاذا عقد الشركاء الشركة على رأس مال معلوم من كل واحد مقدار معين على ان يعملوا جميعاً او كل على حدة ومطلقاً وما يحصل من الربح يقسم بينهم تكون شركة اموال واذا عقدوا الشركة وجعلوا رأس المال عملهم على تقبل العمل يعني تعهدوا بالتزامه من آخره والكسب المحاصل اى الاجرة يقسم بينهم تكون شركة اعمال ويقال لها ايضاً شركة ابدان وشركة صنائع وشركة تقبل كشركة خياطين او خياطين وصباغين واذا لم يكن لجماعة رأس مال وعقدوا الشركة على شراء سلع التجارة نسبة وتنسب ما يحصل بعد بيعها من الربح بينهم تكون شركة وجوه

## الفصل الثاني

في بيان الشرائط العمومية في شركة العقد

﴿مادة ١٢٣﴾ كل قسم من شركة العقد يتضمن الوكالة فكل واحد من الشريكين في تصرفه يعني في الاخذ والبيع وتقبل العمل من الناس بالاجرة وكيل الآخرون كما ان العقل والتمييز شرط في الوكالة فكل ذلك كون الشريكين عاقلين ومميزين شرط في الشركة ايضاً على العموم

﴿مادة ١٢٤﴾ شركة المفاوضة تتضمن الكفالة ايضاً فأهلية المتفاوضين للكفالة شرط ايضاً

﴿مادة ١٢٥﴾ شركة العنان تتضمن الوكالة خاصة ولا تتضمن الكفالة فحين عقد ما اذا لم تذكر الكفالة فكل واحد من الشركاء ليس بكفيل الآخر فيجوز للصبي المأذون عقد شركة العنان لكن اذا كانوا بالغين وذكر الكفالة حين عقد شركة

العنان بصيركل واحد من الشركاء كفيل الآخر  
 \* مادة ١٣٣٦ \* بيان تقسيم الربح بين الشركاء شرط فاذا بقي منها ومجهولاً  
 تكون الشركة فاسدة  
 \* مادة ١٣٣٧ \* كون حصص الربح التي تنقسم بين الشركاء كالنصف والثلث  
 والرابع جزءاً شائعاً شرط فاذا تناول الشركاء على اعطاء احدهم كذا غرضاً مقطوعاً تكون  
 الشركة باطلة

### الفصل الثالث

في بيان الشرائط المخصوصة في شركة الاموال

\* مادة ١٣٣٨ \* كون رأس المال من قبيل النقود شرط  
 \* مادة ١٣٣٩ \* المسكوكات الحاسبة الرأبئة معدودة من النقود عرقاً  
 \* مادة ١٣٤٠ \* غير المسكوك من الذهب والفضة ان جرى التعامل فيه بين  
 الناس عرفاً وعادة فهو في حكم النقود والا ففي حكم العروض  
 \* مادة ١٣٤١ \* كون رأس المال عيناً شرط فلا يجوز ان يكون الدين يعني  
 الذي في ذم الناس رأس مال الشركة . مثلاً اذا كان لاثنتين في ذمة آخر دين فلا  
 يجوز ان يتخذ رأس مال وتنفذ الشركة عليه وكذا اذا كان رأس مال احدهما عيناً ورأس  
 مال الآخر ديناً فالشركة غير صحيحة  
 \* مادة ١٣٤٢ \* لا يصح عند الشركة على الاموال التي ليست معدودة من  
 النقود كالعروض والمعار يعني لا يجوز ان تكون هذه رأس مال الشركة الا ان الشخصين  
 اذا ارادا ان يتخذوا المال الذي ليس من قبيل النقود رأس مال فكل واحد منهما يبيع  
 نصف ماله بنصف مال الآخر مثلاً وبعد حصول اشتراكهما يجوز لهما عقد الشركة على هذا  
 المال المشترك كما لو كان لاثنتين نوع مال من المتليات مثلاً لكل واحد مقدار حنطة فخطا  
 احدهما بالآخر فبعد حصول شركة الملك يجوز لهما ان يتخذوا هذا المال المخلوط رأس مال  
 ويعقدوا عليه الشركة

\* مادة ١٣٤٣ \* اذا كان لواحد برذون ولاخر اكاف فاشتركا على ان يؤجزاه  
 وما حصل من اجرتهم ينقسم بينهما فالشركة فاسدة والاجرة الحاصلة تكون لصاحب  
 البرذون وان الاكاف بسبب كونه تابعاً للبرذون لا يكون لصاحبه حصه من الاجرة لكنه ياخذ

اجر مثل اكافه

﴿مادة ١٢٤٤﴾ اذا كان لواحد دابة ولا آخر امانة وتشارك على تحميل الامتعة على الدابة ويبيعها على ان ما حصل من الربح يكون بينهما مشتركاً فالشركة فاسدة والربح الحاصل يكون لصاحب الامتعة وصاحب الدابة يأخذ اجر مثل دابته والدكان ايضاً مثل الدابة بان كان لواحد دكان ولا آخر امانة فتشارك على بيع الامتعة في الدكان على ان ما يحصل من الربح مشترك بينهما فالشركة فاسدة وبيع الامتعة يكون لصاحبها وصاحب الدكان يأخذ اجر مثل دكانه

### الفصل الرابع

في بعض ضوابط تتعلق بشركة العقد

﴿مادة ١٢٤٥﴾ العمل يكون متفقاً بالتقويم يعني ان العمل يتعين قبته يتقويم ومن الجائر ان يكون عمل شخص اكثر قيمة بالنسبة الى عمل شخص آخر مثلاً اذا كان شريكاً شركة عنان ورأس مالها متساو وكلاهما ايضاً مشروط عمله وشرط اعطاء احدهما حصّة زائدة من الربح يكون الشرط جائزاً لانه يجوز ان يكون احدهما في الاخذ والعطاء احرر وعمله ازيد وانع

﴿مادة ١٢٤٦﴾ ضمان العمل نوع من العمل فاذا شارك اثنان شركة صنائع بان وضع شخص في دكانه آخر من ارباب الصنائع على ان ما يتقبله هو ويتعهده من الاعمال بعمله ذلك الاخر وما يحصل من الكسب يعني الاجرة بينها مناصفة تكون جائزة واستحقاق صاحب الدكان نصف الحصّة بسبب كونه ضامناً ومتعهداً للعمل وفي ضمن ذلك ايضاً يصير نائباً منفعة دكانه .

﴿مادة ١٢٤٧﴾ كما ان استحقاق الربح يكون تارة بالمال او بالعمل كذلك يحكم مادة ٨٥ يكون تارة بالظمان كما ان في المضاربة يكون رب المال مستحقاً بما له والمضارب بعمله واذا اخذ واحد من ارباب الصنائع تلميذاً عنده وعمله ما يتقبله وتعهده من العمل بنصف اجرة يكون جائزاً او الكسب يعني الاجرة المأخوذة من اصحاب العمل كما يكون نصفها مستحقاً لذلك التلميذ بعمله يكون نصفها الآخر مستحقاً للاستاذ ايضاً بتعهده وضمان العمل

﴿مادة ١٢٤٨﴾ اذا لم يوجد واحد من الامور الثلاثة السالفة الذكر يعني المال والعمل والظمان فلا استحقاق للربح مثلاً اذا قال شخص لا خرائت اتجر بمالك على ان

الربح مشترك بينما لا يوجب الشركة وفي هذه الصورة ليس له اخذ حصة من الربح المحاصل  
 \* مادة ١٣٤٩ \* استحقاق الربح انما هو بالنظر الى الشرط المذكور في عقد الشركة  
 وليس هو بالنظر الى العمل الواقع فالشريك المشروط عملة ولو لم يعمل بعد كما نه عمل  
 مثلاً الشريك ان شركة صحيحة في حال اشتراط العمل على كليهما اذا عمل احدهما ولو لم يعمل  
 الآخر بعد راو بغير عذر يقسم الربح بينهما على الوجه الذي اشتراطه حيث كل واحد  
 منها وكيل عن الآخر فيعمل شريك بعد هو ايضاً كأنه عمل

\* مادة ١٣٥٠ \* الشريك كل واحد منها امين الآخر فال شركة في يد كل  
 واحد منها في حكم الوديعة اذا تلف مال الشركة في يد واحد منها بلا تعد ولا تقصير  
 لا يكون ضماناً حصة شريكه

\* مادة ١٣٥١ \* رأس المال في شركة الاموال يكون مشتركاً بين الشريكين متساوياً  
 او متفاوتاً لكن في صورة كون رأس المال من واحد والعمل من آخر اذا كانت  
 الماولة على ان الربح مشترك بينهما تكون مضاربة كما تأتي في بابها المخصوص واذا كان  
 الربح تماماً عائد الى العامل يكون قرصاً واذا شرط كون الربح تماماً عائد الى صاحب  
 رأس المال فيكون رأس المال في يد العامل بضاعة والعامل مستضع ومن كون المستضع  
 في حكم الوكيل المتبرع بصير الربح او الخسار تماماً عائد الى صاحب المال  
 \* مادة ١٣٥٢ \* اذا مات احد الشريكين او جن جنوناً مطبقاً تنفخ الشركة لكن  
 في صورة كون الشركاء ثلاثة او اكثر تنفخ الشركة في حق الميت او المجنون وحده  
 وتبقى بين الآخرين

\* مادة ١٣٥٣ \* تنفخ الشركة بفسخ احد الشريكين لكن علم الآخر بفسخه شرط  
 لا تنفخ الشركة ما لم يكن فسخ احدها معلوماً للآخر

\* مادة ١٣٥٤ \* اذا فسخ الشريكان الشركة واقتسماها على كون النفود الموجودة  
 لواحد والديون التي سبب الذم لاخر لا تصح القسمة. وفي هذه الصورة مها قبض الآخر  
 من النفود الموجودة يكن مشتركاً وما في الذم من الدين ايضاً يبقى مشتركاً بينهما  
 (راجع مادة ١١٢٣)

\* مادة ١٣٥٥ \* اذا اخذ احد الشريكين مقدراً من مال التجارة ومات وهو في  
 حال العمل مجبلاً تستوفي حصة شريكه من تركته (راجع مادة ٨٠١)

## الفصل الخامس

### في بيان شركة المناوضة

﴿مادة ١٢٥٦﴾ المناوضان احدهما وكيل الآخر كايين في الفصل الثاني فاقرار احدهما كما ينفذ في حق نفسه يكون نافذاً في حق شريكه . فاذا اقر احدهما بدين فللمقر له ان يطالب ايها شاء ومهما ترتب دين على احد المناوذين من اي نوع كان في المعاملات التجارية في الشركة كالبيع والشراء والاجارة يلزم الآخر ايضاً . وكذا ان ما باعه احدهما يجوز رده على الآخر بالعيب كذلك ما اشتراه احدهما يجوز ان يرده الآخر بالعيب

﴿مادة ١٢٥٧﴾ الماكولات والالبسة وسائر المحتاج للضرورة التي ياخذها احد المناوذين لنفسه واهله وعياله خاصة لاحق لشريكه فيها لكن يجوز للبائع مطالبة شريكه بثمن هذه الاشياء بحسب الكهالة ايضاً

﴿مادة ١٢٥٨﴾ المناوضان في شركة الاموال كما ان كونهما متساويين بمقدار راس مالهما وحصتهما من الربح شرط كذلك عدم وجود فضلة عن راس مال احدهما تصلح راس مال شركة يعني النقود او الاموال التي في حكم النقود شرط . اما اذا كان لاحدهما فضلة عن راس مال الشركة لا تصلح راس مال يعني عروضاً او عقاراً او ديناً في ذمة آخر فلا تضر المناوضة اي فلا تنقلب عناناً

﴿مادة ١٢٥٩﴾ الشريكان في شركة الاعمال اذا عقدوا شركتهما على ان يتقبل كل واحد منهما اي عمل كان وعلى السوية ضمانها العمل وتعهدها وعلى تساويهما في الفائدة والضرر ومهما ترتب بسبب الشركة على احدهما يكن الآخر كفيلاً له تكون مفاوضة في هذه الصورة تجوز مطالبة كل واحد منهما ايها كان باجرة الاجير واجرة الدكان واذا ادعى شخص بتناع واقربو واحد منهما يكون اقراره نافذاً عليهما وان انكره الآخر

﴿مادة ١٢٦٠﴾ واذا عقد الشركة اثنان على اخذ المال نميئة ويبيعه ويكون المال المشتركى وثمنه وربحه مشتركاً بينهما مناصفة وكل واحد منهما وكيل الآخر تكون مفاوضة شركة الوجوه .

﴿مادة ١٢٦١﴾ يشترط في عقد المناوضة ذكر لفظ المناوضة او تعدد جميع شرائطها واذا عقدت الشركة مطلقة تكون عناناً

﴿مادة ١٢٦٢﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة في هذا الفصل على الوجه

المار تنقلب المناوضة عناناً مثلاً اذا دخل الى يد واحد من المتفاوضين في شركة الاموال مال بالارث او بطريق الهبة فاذا كان يصلح رأس مال للشركة كالنفود تنقلب المناوضة عناناً لكن اذا كان الزائد على رأس مال الشركة لا يصلح رأس مال كالعروض والعقار فلا يضر بالمناوضة كما مر بل تبقى على حالها مفاوضة

❖ مادة ١٢٦٢ ❖ كل ما كان شرطاً لصحة شركة العنان فهو شرطاً ايضاً لصحة المناوضة ولا عكس

❖ مادة ١٢٦٤ ❖ كل ما جاز من التصرف للشريكين شركة عنان يجوز ايضاً للمتفاوضين ولا عكس فان احد المتفاوضين لة ان يشارك آخر عناناً ومادتها وليس لشريك العنان ان يشارك عناناً بل مادونها كالمضاربة

### الفصل الخامس

في حق شركة العنان يشتمل على ثلاثة مباحث

#### المبحث الاول

في بيان المسائل العائدة الى شركة الاموال

❖ مادة ١٢٦٥ ❖ لا يشترط في الشريكين شركة عنان كون رأسي مالهما متساويين بل يجوز كون رأس مال احدهما ازيد من رأس مال الآخر وكل واحد منهما لا يكون مجبوراً على ادخال جميع نقده الى رأس المال بل يجوز ان يعقد الشركة على مجموعه او على مقدار منه في هذه الجهة يجوز ان يكون لما فضلة عن رأس مالهما يصلح ان تكون رأس مال شركة كنفدها مثلاً

❖ مادة ١٢٦٦ ❖ كما يجوز كون عقد الشركة على عموم التجارات كذلك يجوز ايضاً عقدها على نوع تجارة خاصة كتجارة الذخيرة مثلاً

❖ مادة ١٢٦٧ ❖ كيفما شرط تقسيم الربح في الشركة الصحيحة فذلك الشرط براعي على كل حال

❖ مادة ١٢٦٨ ❖ يقسم الربح في الشركة الفاسدة على مقدار رأس المال فاذا شرط لاحد الشريكين زيادة فلا تعتبر

❖ مادة ١٢٦٩ ❖ الضرر او الخسار الواقع بلا تعد ولا تقصير منقسم على كل حال

على مقدار رأس المال فاذا شرط على وجه آخر فلا يعتبر

﴿مادة ١٢٧٠﴾ إذا شرط الشريكان تقسيم الربح بينهما على مقدار رأس المال سواء كان رأس المال متساوياً أو متفاضلاً يكون صحيحاً ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال كما شرط سواء شرط على الاثنين أو شرط على الواحد وحده إلا أنه اذا شرط عمل واحد وحده يكون رأس مال الآخر في يده في حكم البضاعة

﴿مادة ١٢٧١﴾ اذا تساوى الشريكان في رأس المال وشرطا من الربح حصة زائدة فلا حدهما مثلاً كلتي الربح وكان أيضاً على الاثنين مشروطاً فالشركة صحيحة والشرط معتبر (راجع مادة ١٢٤٥) اما اذا شرط عمل احدهما وحده فبغض ان كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح زائدة كذلك الشركة صحيحة والشرط معتبر ويصير ذلك الشريك مستحقاً ربح رأس ماله بالو والزيادة بعمله لكن حيث كان رأس مال شريكه في يده في حكم مال المضاربة كانت الشركة شبه المضاربة وان كان العمل مشروطاً على الشريك الذي حصته من الربح قليلة فهو غير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس المال لانه اذا قسم الربح على الوجه الذي شرطاه فلا يكون شيء مقابل من مال او عمل او ضمان للزيادة التي يأخذها الشريك الذي لم يعمل واستحقاق الربح انما هو بواحد من هذه الامور الثلاثة (راجع مادة ١٢٢٧) و مادة ١٢٤٨

﴿مادة ١٢٧٢﴾ اذا شرط تقسيم الربح على التساوي بين الشريكين اللذين رأس مالهما متفاضل مثلاً رأس مال احدهما مائة الف غرش ورأس مال الآخر مائة وخمسون ألفاً يكون شرط اخذ حصة الزيادة من الربح بالنسبة الى الذي رأس ماله قليل كشرط زيادة الربح الى احد الشريكين المتساويين في رأس المال فاذا شرط على الاثنين او عمل الشريك ذي الحصة الزائدة من الربح يعني قليل رأس المال تكون الشركة صحيحة والشرط معتبر اذن شرط عمل ذي الحصة القليلة من الربح يعني الشريك الذي رأس ماله كثير فهو غير جائز ويقسم الربح بينهما على مقدار رأس ماله

﴿مادة ١٢٧٣﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين ان يبيع مال الشركة سواء كان بالنقد او بالنسيئة بما قل او كثر

﴿مادة ١٢٧٤﴾ يجوز لاحد الشريكين ايها كان حال كون رأس مال الشركة في يده ان يشتري الاموال بالنقد والنسيئة لكن اذا اشترى مالا بالغبن الفاحش لا يكون المال للشركة بل يكون له



﴿ مادة ١٢٧٥ ﴾ لا يجوز لاحد الشريكين الذي ليس في يده راس مال الشركة ان يشتري مالا لاجل الشركة فان اشترى يكون ذلك المالا له

﴿ مادة ١٢٧٦ ﴾ اذا اشترى احد الشريكين بدراهم نفوسه شيئا ليس من جنس تجارتها يكون ذلك الشيء له خاصة ليس لمشاركه منه حصة لكن مع كون راس مال الشركة في يدها اذا اشترى مالا من جنس تجارتها ولو بال نفسه يصير للشركة مثلاً اذا عقد الشركة اثنان على تجارة الزعفران اشترى احدها حصاناً بال نفسه يكون له وليس لشريكه حصة في ذلك الحصان لكن اذا اشترى ثوب بزي يكون للشركة ولو اشهد حال شراؤه بان قال هذا الثوب اشتريته لنفسي ليس لشريكي فيه حصة لا يفيد ويكون ذلك الثوب مشتركاً بينه وبين شريكه

﴿ مادة ١٤٧٧ ﴾ حقوق العقد انما تعود الى العاقد فاذا اشترى احد الشريكين مالا فقبضه مع تادية ثمنه يكون لازماً عليه وحده فمن هذه الجهة كان ثمن المالا الذي اشتراه احدها انما يطالب به هو ولا يطالب شريكه وكذا احد الشريكين اذا باع مالا فقبض ثمنه انما هو حقه ومن هذه الجهة اذا ادى المشتري ثمنه الى الاخر يكون بريئاً من حصة الشريك الذي قبض الثمن وحده ولا يبرأ من حصة الشريك العاقد وكذا اذا وكل الشريك العاقد شخصاً في قبض ثمن المالا الذي باعه فليس لشريكه عزله لكن اذا وكل احد الشريكين شخصاً في بيع او شراء او اجارة فللشريك الاخر عزله

﴿ مادة ١٢٧٨ ﴾ الرد بالعيب ايضاً من حقوق العقد فمما اشتراه احد الشريكين ليس للآخر رده بالعيب وما باعه احدها لا يرد بالعيب على الآخر

﴿ مادة ١٢٧٩ ﴾ كل واحد من الشريكين له ايداع وابضاع مال الشركة وله ان يعطيه مضاربة وله عقد الاجارة مثلاً له استئجار دكان واجبر لاجل حفظ مال الشركة لكن ليس له ان يخلط مال الشركة بماله ولا ان يعقد شركة مع آخر بدون اذن شريكه فان فعل وضاع مال الشركة يكون ضامناً حصة شريكه

﴿ مادة ١٢٨٠ ﴾ لا يجوز لاحد الشريكين ان يقرض اخر مال الشركة مالم يأذن شريكه لكن له ان يستقرض لاجل الشركة ومما استقرض احدها من الدراهم يكن دين شريكه ايضاً بالاشتراك

﴿ مادة ١٢٨١ ﴾ اذا ذهب احد الشريكين الى ديار اخرى لاجل امور الشركة ياخذ مصرفه من مال الشركة

﴿مادة ١٢٨٢﴾ اذا فوض احد الشريكين امور الشركة الى راي الاخر قائلاً  
اعمل برايك او اعمل ما تريد فله ان يعمل كل شيء من قبائع التجارة فيجوز له ومن مال  
الشركة والاربعان لاجلها والتمس بال الشركة وخالط مال الشركة بهالة وعقد الشركة  
مع اخر لكن لا يجوز له ائلاف المال ولا التملك بغير عوض الا بصريح اذن شريكه مثلاً  
لا يجوز له ان يقرض من مال الشركة ولا ان يهب منه الا بصريح اذن شريكه  
﴿مادة ١٢٨٣﴾ اذا نهى احد الشريكين الاخر بقوله لا تذهب بمال الشركة الى  
ديار اخرى او لاتبع المال نسيئة فلم يسمع وذهب الى ديار اخرى او باع نسيئة بضمن حصة  
شريكه من الخسار الواقع  
﴿مادة ١٢٨٤﴾ اقرار احد الشريكين شركة عنان بدين في معاملاتها لا يسري  
على الاخر فاذا اقر بان هذا الدين انما لزم بعنده ومعامله خاصة يكن ايقاضه بتمامه لازماً  
عليه وان اقر بانه دين لزم من معاملتها معاً يكن لازماً عليه تأدية نصفه وان اقر بانه دين  
لزم من معاملة شريكه خاصة فلا يلزمه شيء

### المبحث الثاني

في بيان مسائل عائدة الى شركة الاعمال

﴿مادة ١٢٨٥﴾ شركة الاعمال عبارة عن عقد شركة على تقبل الاعمال فلا جبران  
المشتركان بعقدان الشركة على تعهد والتزام العمل الذي يطلب ويكلف من طرف  
المستأجرين سواء كانا متساويين او متفاضلين في ضمان العمل يعني سواء عقدت الشركة  
على تعهد العمل وضمانه متساوياً او شرطاً ثلث العمل مثلاً لاجلها والثلثان للآخر  
﴿مادة ١٢٨٦﴾ يجوز لكل واحد من الشريكين تقبل العمل وتعهد ويجوز ايضاً  
ان يتقبل واحد وآخر يعمل ويجوز ايضاً للحياطين المشتركين شركة صنائع ان يتقبل  
احدهما المتاع وينصفه والاخر بمخبطه  
﴿مادة ١٢٨٧﴾ كل واحد من الشريكين وكيل الآخر في تقبل العمل فالعمل  
الذي تقبله احدهما يكون ايقاضه لازماً عليه وعلى شريكه ايضاً فعنان شركة الاعمال في  
حكم المناوضة في ضمان العمل حيث ان العمل الذي تقبله احد الشريكين يطلب ايفاءه  
المستأجر من ايها اراد وكل واحد من الشريكين يكون مجبوراً على ايفاء العمل فليس  
لاحدهما ان يقول هذا العمل تقبله شريكي فانا لا اخاطئه

﴿مادة ١٢٨٨﴾ عنان شركة الاعمال في حكم المناوضة في اقتضاء البذل ايضاً  
بمعنى انه يجوز لكل واحد من الشريكين مطالبة المستاجر بنجام الاجر واذا دفعة المستاجر  
ايضاً الى اي منها يرى

﴿مادة ١٢٨٩﴾ لا يجبر احد الشريكين على ابقاء ما تقبله من العمل بالذات بل ان  
شاء بعمله بيده وان شاء يعطيه الى شريكه او الى آخر لكن ان شرط المستاجر عمله بالذات  
يلزمه حيث يشاء (راجع مادة ٥٧١)

﴿مادة ١٢٩٠﴾ تقسم الشركة الربح بينهم على الوجه الذي شرطوه بمعنى ان  
شرطوا تقسيمه متساوياً يسمونه متساوياً وان شرطوا تقسيمه متفاضلاً كالثلث والثلثين  
مثلاً يقسم حصتين وحصّة

﴿مادة ١٢٩١﴾ اذا شرط التساوي في العمل والتفاضل في الكسب كان جائزاً  
مثلاً اذا شرط الشريكان ان يعملوا متساويين وان يقسموا الكسب حصتين وحصّة كان  
جائزاً لانه يجوز ان يكون احدهما امهر في صنعة واصنع في العمل

﴿مادة ١٢٩٢﴾ الشريكان بضمان العمل يستحقان الاجرة فاذا عمل احد  
الشريكين وحده والاخر لم يعمل كما لو مرض او ذهب الى محل او جلس بطالاً يقسم  
الربح والاجرة بينهما على الوجه الذي شرطاه

﴿مادة ١٢٩٣﴾ اذا تلف او تعيب المستأجر فيه بصنع احد الشريكين يكون  
ضامناً بالاشتراك مع الشريك الآخر والمستأجر يضمن ماله ايأ شاء منها ويقسم هذه  
الخسارين الشريكين على مقدار الضمان مثلاً اذا عقدت الشركة على تقبل الاعمال وتعهدها  
مناصفة يقسم الخسار ايضاً مناصفة واذا عقدت الشركة على تقبل الاعمال وتعهدها ثلثين  
وثلاثاً يقسم الخسار ايضاً حصتين وحصّة

﴿مادة ١٢٩٤﴾ عند شركة المحالين على التقبل والعمل على الاشتراك صحح  
﴿مادة ١٢٩٥﴾ اذا عقدت الشركة اثنان بان يتقبلا العمل على ان الدكان من  
احدهما والآلات والادوات من الآخر يصح

﴿مادة ١٢٩٦﴾ اذا عقدت اثنان شركة الصنائع على ان الدكان من احدهما ومن  
الآخر العمل يصح (راجع مادة ١٢٤٦)

﴿مادة ١٢٩٧﴾ اذا عقدت اثنان شركة الاعمال لاحدهما بغل وللآخر جمل على  
تقبل وتعهده نقل المحبولة متساوياً يصح ويقسم الكسب المحاصل والاجرة بينهما مناصفة ولا

ينظر الى زيادة حمل الجمل لان استحقاق البدل في شركة الاعمال يكون بضمان الشريكين بالعمل لكن اذا لم يعقد الشركة على تقبل العمل بل على ايجار البغل والجمل عينا وتقسيم الاجرة المحاصلة بينهما فالشركة فاسدة واي يوتر من بغل او جمل تكون اجرته عائدة لصاحبه لكن اذا اعان احدهما الآخر في التحميل والقل يأخذ اجر مثل عمله  
 \* مادة ١٢٩٨ \* اذا عمل شخص في صنعة هو وابنه الذي في عياله فكافة الكسب لذلك الشخص وولده يعد معيالة كما اذا اعان شخصا ولده الذي في عياله حال غربه شجرة فذلك الشجرة للشخص ولا يكون ولده مشاركا له فيها

### المبحث الثالث

في بيان مسائل عائدة الى شركة الوجوه

\* مادة ١٢٩٩ \* كون حصة الشريكين على التساوي في المال المشتري ليس بشرط مثلا كما يجوز كون ما اخذاه من المال بينهما على المناصفة يجوز ايضا ان يكون ثلثين وثلثا

\* مادة ١٤٠٠ \* استحقاق الربح في الوجوه انما هو بالضمان  
 \* مادة ١٤٠١ \* ضمان من المال المشتري يكون بالنظر الى حصة الشريكين فيه  
 \* مادة ١٤٠٢ \* تكون حصة كل واحد من الشريكين في الربح بقدر حصته في المال المشتري واذا شرط الى واحد زيادة عن حصته في المال المشتري يكون الشرط لغوا ويقسم الربح بينهما على مقدار حصتهما من المال المشتري مثلا اذا شرط كون الاشياء المأخوذة بينهما مناصفة يكون الربح ايضا مناصفة وان شرط كونها ثلثين وثلثا كان الربح ايضا ثلثين وثلثا لكن في حال مشروطة الاشياء على الصفة اذا شرطنا تقسيم الربح ثلثين وثلثا فهذه الشرط لا يعتبر ويقسم الربح بينهما مناصفة

\* مادة ١٤٠٣ \* يقسم الضرر والخسار في كل حال على مقدار حصة الشريكين في المال المشتري سواء باسراء عند الشراء بالاتحاد او باسراء احدهما وحده مثلا الشريكان شركة وجوه في صورة خسارها في الاخذ والاعطاء اذا عقد الشركة على التصفية بينهما في المال المشتري يقسم الخسار بينهما ايضا على التساوي وان عقد الشركة على كون الحصة ثلثين وثلثا في المال المشتري يقسم الضرر والخسار ايضا ثلثين وثلثا سواء اشترى المال الذي خسرافيه بالاتحاد او اشترى احدهما وحده لاجل الشركة

## الباب الرابع

في حق المضاربة ويشتمل على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان تعريف المضاربة وتقسيمها

﴿مادة ١٤٠٤﴾ المضاربة نوع شركة على ان رأس المال من طرف والمسعى  
والعمل من الطرف الآخر ويقال لصاحب رأس المال رب المال وللعامل مضارب  
﴿مادة ١٤٠٥﴾ ركن المضاربة الايجاب والقبول مثلاً اذا قال رب المال  
للمضارب خذ هذا رأس مال مضاربة فاسع واعمل على ان الربح بيننا مناصفة ثلثين وثلثاً  
او قال قولاً يفيد معنى المضاربة كفولوه خذ هذه الدرهم واجعلها رأس مال والربح بيننا  
على نسبة كذا مشترك وقبل المضارب تكون المضاربة منعقدة  
﴿مادة ١٤٠٦﴾ المضاربة قسمان احدها مضاربة مطلقة والآخر مضاربة مقيدة  
﴿مادة ١٤٠٧﴾ المضاربة المطلقة هي التي لا تنقيد بزمان ولا مكان ولا نوع تجارة  
ولا بتعيين بائع ولا مشتري واذا قيدت بواحد من هذه تكون مضاربة مقيدة مثلاً اذا  
قال اعمل في الوقت الفلاني او في المكان الفلاني او اشترى الاموال الفلانية او عامل  
فلاناً وفلاناً او اهالي البلدة الفلانية تكون المضاربة مقيدة

### الفصل الثاني

في بيان شروط المضاربة

﴿مادة ١٤٠٨﴾ يشترط اهلية رب المال للتوكيل والمضارب الوكالة  
﴿مادة ١٤٠٩﴾ شرط رأس المال كونه مالاً صالحاً لرأس مال الشركة (راجع  
الفصل الثالث من باب شركة العقد) فلا يجوز ان يكون العروض والعقار والدين  
في الذم رأس مال في المضاربة لكن رب المال اذا اعطى شيئاً من العروض الى المضارب  
وقال مع هذا واعمل بثمنه مضاربة وقبل المضارب وقبل ذلك المال قباهه واتخذ نفود  
ثمنه رأس مال للاخذ والاعطاء تكون المضاربة صحيحة كذلك اذا قال اقبض الدين الذي  
لي في ذمة فلان وقدره كذا اغرضاً واستعمله على طريق المضاربة وقبل قبضة وتكون صحيحة

﴿مادة ١٤١﴾ تسليم رأس المال الى المضارب شرط

﴿مادة ١٤١١﴾ يشترط في المضاربة كشركة العقد كون رأس المال معلوماً وتعيين حصة كل من العاقدين من الربح جزءاً شائعاً كالنصف والثلث. لكن اذا عبر بالشركة على الاطلاق كقولهم والربح مشترك بيننا يكون مصروقاً الى المساواة ويقسم الربح مناصفة بين رب المال والمضارب

﴿مادة ١٤١٢﴾ اذا فقد شرط من هذه الشروط المذكورة مثلاً اذا لم تكن حصة كل من العاقدين من الربح جزءاً شائعاً بل تعين لاحدهما من الربح كذا غرضاً تقسد المضاربة وتؤول المحال الى قطع الشركة اذا لم يكن الربح الا القدر المعين لاحدهما وكل ما عدا على موضوعه بالنقص لا يصح

### الفصل الثالث

في بيان أحكام المضاربة

﴿مادة ١٤١٣﴾ المضارب أمين فرأس المال في يده في حكم الوديعة ومن جهة تصرف في رأس المال هو وكيل رب المال واذا ربح يكون شريكاً فيه  
﴿مادة ١٤١٤﴾ المضارب في المضاربة المطلقة بمجرد عقد المضاربة يكون مأذوناً بالعمل في لوازم المضاربة والاشياء التي تنفرع عنها. فاولاً يجوز له البيع والشراء لاجل الربح لكن اذا اشترى مالاً بالغين الفاحش يكون اخذه لنفسه لا يدخل الى حساب المضاربة. ثانياً يجوز له البيع سواء كان بالقدر او بالنسيئة بقليل الدرهم وكثيرها لكن يجوز له اعطاء المهلة في المرتبة التي جرى العرف والعادة بها بين التجار والا فليس له بيع الاموال الى مدة طويلة لم تعرف بين التجار. ثالثاً يجوز له قبول المحوالة بشئ المال الذي باه. رابعاً يجوز له توكيل شخص آخر بالبيع والشراء. خامساً يجوز له ابداع مال المضاربة والابضاع والرهن والارتمان والابحار والاستثمار. سادساً يجوز له ان يسافر الى بلدة اخرى لاجل الاخذ والاعطاء.

﴿مادة ١٤١٥﴾ المضارب في المضاربة المطلقة لا يكون مأذوناً بمجرد عقد المضاربة في خلط مال المضاربة بماله ولا في اعطائه مضاربة لكن اذا كان في بلدة من عادة المضاربين فيها خلط مال المضاربة بماله في المضاربة المطلقة يكون المضارب ايضاً مأذوناً في ذلك دلالة

﴿مادة ١٤١٦﴾ اذا كان رب المال في المضاربة المطلقة قد فوض الى رأي المضارب امور المضاربة فائلاً له اعمل برأيك يكون المضارب ماذوناً بمخلط مال المضاربة بماله وباعطائه مضاربة على كل حال. لكن في هذه الصورة لا يكون ماذوناً بالهبة والاقرض في مال المضاربة ولا بالدخول تحت الدين الاكثر من رأس المال بل اجراء هذه الامور موقوف على صريح الاذن من رب المال

﴿مادة ١٤١٧﴾ اذا خلط المضارب مال المضاربة بماله فالربح المحاصل يقسم على مقدار رأس المال يعني انه ياخذ ربح رأس ماله ويربح مال المضاربة يقسم بينه وبين رب المال على الوجه الذي شرطاه

﴿مادة ١٤١٨﴾ المال الذي اخذه المضارب بالنسيئة زيادة على رأس المال باذن رب المال يكون مشتركاً بينهما شركة وجوه

﴿مادة ١٤١٩﴾ اذا ذهب المضارب بعمل المضاربة الى محل غير البلدة التي وجد فيها ياخذ مصروفه بالقدر المعروف من مال المضاربة

﴿مادة ١٤٢٠﴾ مهما شرط رب المال وقيد بالمضاربة المقيدة يلزم المضارب رعايته  
﴿مادة ١٤٢١﴾ اذا خرج المضارب عن ماذونيته وخالف الشرط يكون غاصباً وفي هذا الحال يعود الربح والخسارة في اخذه واعطائه عليه واذا تلف مال المضاربة يكون ضامناً

﴿مادة ١٤٢٢﴾ اذا خالف المضارب رب المال حال عييه اياه بقول لا تذهب بمال المضاربة الى المحل الفلاني اولاً تبع بالنسيئة فذهب بمال المضاربة الى ذلك المحل فتلف المال او باع بالنسيئة فهلك الثمن يكون المضارب ضامناً

﴿مادة ١٤٢٣﴾ اذا وقت رب المال المضاربة بوقت معين فبضي ذلك الوقت تنسخ المضاربة

﴿مادة ١٤٢٤﴾ اذا عزل رب المال المضارب يلزم اعلامه بعزله فتكون تصرفات المضارب الواقعة معتبرة حتى يقف على العزل ولا يجوز له التصرف بالنقود التي في يده بعد وقوفه على العزل لكن اذا كان في يده اموال غير النقود يجوز له ان يبيعها ويبدلها بالنقد

﴿مادة ١٤٢٥﴾ المضارب انما يستحق الربح في مقابلة عمله والعمل انما يكون متقوماً بالعقد فاي مقدار شرط للمضارب في عقد المضاربة من الربح ياخذ حصته بالنظر اليه

﴿مادة ١٤٣٦﴾ استحقاق رب المال للربح بماله فيكون جميع الربح له في المضاربة الفاسدة والمضارب بمنزلة اجيره ياخذ اجر المثل لكن لا يتجاوز المقدار المشروط حين العقد ولا يستحق اجر المثل ان لم يكن ربح

﴿مادة ١٤٣٧﴾ اذا تلف مقدار من مال المضاربة بحسب في اول الامر من الربح ولا يسري الى راس المال واذا تجاوز مقدار الربح وسرى الى راس المال فلا يضمن للمضارب سواء كانت المضاربة صحيحة او فاسدة

﴿مادة ١٤٣٨﴾ على كل حال يكون الضرر والخسارة على رب المال واذا شرط كونه مشتركاً بينه وبين المضارب فلا يعتبر ذلك الشرط

﴿مادة ١٤٣٩﴾ اذا مات رب المال او جن جنوناً مطبقاً تنسخ المضاربة

﴿مادة ١٤٤٠﴾ اذا مات المضارب مجهلاً فالضمان في تركته (راجع مادة ٨٠١

و ١٤٥٥)

## الباب الثامن

في بيان المزارعة والمساقاة وينقسم الى فصين

### الفصل الاول

في بيان المزارعة

﴿مادة ١٤٤١﴾ المزارعة نوع شركة على كون الاراضي من طرف واحد من طرف آخر يعني ان الاراضي تزرع والمحاصيل تقسم بينهما

﴿مادة ١٤٤٢﴾ ركن المزارعة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الاراضي للفلاح اعطيتك هذه الارض مزارعة على ان حصتك من المحاصيل كذا وقال الفلاح قبلت ارضيت او يقول قولاً يدل على الرضى او قال الفلاح الى صاحب الارض اعطني ارضك على وجه المزارعة لاعمل فيها ورضي الآخر تنعقد المزارعة

﴿مادة ١٤٤٣﴾ كون العاقدین عاقلين في المزارعة شرط وكونها بالغين ليس بشرط فيجوز للصبي المأذون عقد المزارعة

﴿مادة ١٤٤٤﴾ يشترط تعيين ما يزرع يعني ما يبذروا وتعيينه على ان يزرع



الفلاح ما شاء

﴿مادة ١٤٣٥﴾ يشترط حين العقد تعيين حصة الفلاح جزءاً شائعاً من المحاصلات كالنصف والثلث وإن لم تعين حصة او تعينت على اعطاء شيء من غير المحاصلات او على مقدار كذا من المحاصلات فاللزراعة غير صحيحة

﴿مادة ١٤٣٦﴾ يشترط كون الاراضي صالحة للزراعة وتسليمها الى الفلاح  
﴿مادة ١٤٣٧﴾ اذا فقد شرط من الشروط المذكورة قبل تكون المزارعة فاسدة  
﴿مادة ١٤٣٨﴾ كيفما شرط العاقدان في المزارعة الصحيحة تقسم المحاصلات بينهما كذلك

﴿مادة ١٤٣٩﴾ تكون كل المحاصلات في المزارعة الفاسدة لصاحب البذر وللآخر اجرة ارضه ان كان صاحب ارضه وان كان فلاحاً فله اجر المثل  
﴿مادة ١٤٤٠﴾ اذا مات صاحب الارض والزرع اخضر فالفلاح يداوم على العمل الى ان يدرك الزرع ولا يسوغ لورثة المتوفي منعة واذا مات الفلاح فوارثه قائم مقامه ان شاء داوم على العمل الى ان يدرك الزرع ولا يسوغ لصاحب الارض منعه

## الفصل الثاني

في بيان المساقاة

﴿مادة ١٤٤١﴾ المساقاة نوع شركة على ان يكون اشجار من طرفاً وتربية من طرف آخر ويقسم ما يحصل من الفرة بينهما  
﴿مادة ١٤٤٢﴾ ركن المساقاة الايجاب والقبول فاذا قال صاحب الاشجار للعامل اعطيتك اشجاري هذه بوجه المساقاة على ان تأخذ من ثمرتها كذا حصة وقيل العامل يعني الذي يربي الاشجار تنعقد المساقاة

﴿مادة ١٤٤٣﴾ كون العاقدين عاقلين شرط  
﴿مادة ١٤٤٤﴾ كون حصة العاقدين في عقد المساقاة جزءاً شائعاً كالنصف والثلث شرط ايضاً كما في المزارعة

﴿مادة ١٤٤٥﴾ تسليم الاشجار الى العامل شرط  
﴿مادة ١٤٤٦﴾ تقسم الثمرة في المساقاة الصحيحة بين العاقدين على وجه ما شرط

﴿مادة ١٤٤٧﴾ تكون الثمرة الحاصلة في المساقاة الناسدة بتمامها لصاحب الاشجار  
وياخذ العامل اجر المثل كما في المزارعة

﴿مادة ١٤٤٨﴾ اذا مات صاحب الاشجار والثمره فجأة يداوم العامل على العمل الى  
ان تنتضج الثمرة ولا يسوغ لورثة المتوفي منعه واذا مات العامل فوارثه يكون قائماً مقامه فان  
شاء داوم على العمل ولا يسوغ لصاحب الاشجار منعه كالمزارعة

قاضي دار الخلافه العليا سابقاً	امين الفتوى	ناظر المعارف العمومية
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت
عن اعضاي مجلس	عن اعضاي ديوان	مفتي دار شطاري عسكري
تدقيقات شرعية	احكام عدلية	احمد خلوصي
احمد خالد	احمد حلي	



بسم الله الرحمن الرحيم  
صورة الخط الهاموني  
ليعمل بموجب  
الكتاب الحادي عشر  
في الوكالة ويشتمل على مقدمة وثلاثة ابواب  
المقدمة

• في بيان بعض الاصطلاحات انفية المتعلقة بالوكالة  
\* مادة ١٤٤٩ \* الوكالة تفويض احد امره لآخر واقامته مقامه ويقال لذلك  
الشخص موكل ولن اقامته وكيل ولذلك الامر موكل به  
\* مادة ١٤٥٠ \* الرسالة هي تليغ احد كلام الآخر لغيره من دون ان يكون له  
دخل في التصرف ويقال للبلغ رسول ولصاحب الكلام مرسل وللآخر مرسل اليه

الباب الاول

في بيان ركن الوكالة ونفسيها

\* مادة ١٤٥١ \* ركن التوكيل الايجاب والقول وذلك بان يقول الموكل وكلتك  
بهذا الخصوص فانما قال الوكيل قبلت او قال كلاماً آخر يشعر بالقول فتعقد الوكالة  
كذلك لو لم يقل شيئاً ونشئت باجراء ذلك الخصوص يصح تصرفه لانه يكون قد  
قبل الوكالة دلالة ولكن لو ردها الوكيل بعد الايجاب لا يبقى له حكم بناء عليه لو قال  
الموكل وكلتك بهذا الخصوص ورد الوكيل الوكالة بقوله لا اقبل ثم ما شر اجراء الموكل  
به لا يصح تصرفه

\* مادة ١٤٥٢ \* الاذن والاجازة توكيل

\* مادة ١٤٥٣ \* الاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة مثلاً لو باع احد مال  
الآخر فضولاً ثم اخبر صاحبه فاجازه يكون كما لو وكلة أولاً  
\* مادة ١٤٥٤ \* الرسالة ليست من قبيل الوكالة مثلاً لو اراد الصبر في اقراض

احد دراهم وارسل خادمه للاتيان بها يكون الخادم رسول ذلك المستقرض ولا يكون وكيله بالاستقراض . كذلك الشخص الذي ارسله احد الى السمار على ان يشتري منه فرساً اذا قال له ان فلاناً يريد ان يشتري منك الفرس الفلاني وقال السمار بعته اياه بكذا اذهب وقل له وسلم هذه الفرس اليه فاذا اتى الشخص وسلم الفرس اليه وقبل المرسل ذلك على المتوال المشروح يتعقد البيع بين المرسل والسمار ولا يكون ذلك الشخص الا واسطة ورسولاً وليس بوكيل وكذلك لو قال احد للجزار اعط لي كل يوم مقدار كذا لحماً الى خادمي فلان الذي يذهب ويأتي الى السوق واعطاء ذلك على هذا الوجه يكون ذلك الخادم رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿مادة ١٤٥٥﴾ يكون الامر مرة من قبيل الوكالة ومرة من قبيل الرسالة . مثلاً لو اشترى خادم من تاجر مالا بامر سيده يكون وكيله بالشراء واما لو اشترى المولى المال من التاجر وارسل خادمه لياتيه بويكون رسول سيده ولا يكون وكيله

﴿مادة ١٤٥٦﴾ يكون ركن التوكيل مرة مطلقاً يعني لا يكون معلقاً بشرط او مضافاً الى وقت او مقيداً بقيد ومرة يكون معلقاً بشرط . مثلاً لو قال وكنتك على ان تبع فرسي هذا اذا اتى فلان التاجر الى هنا وقبل الوكيل ذلك تتعقد الوكالة معلقة بعجي . التاجر وللوكيل ان يبيع الفرس اذا اتى التاجر والا فلا ومرة يكون مضافاً الى وقت مثلاً لو قال وكنتك على ان تبع دولابي في شهر نيسان وقبل الوكيل ذلك يكون وكيلاً بمجلول الشهر المذكور وله ان يبيع الدواب في الشهر المذكور واما قبل حلوله فليس له ان يبيع ومرة يكون مقيداً بقيد مثلاً لو قال وكنتك على ان تبع ساعتني هذه بالف غرش تكون وكالة الوكيل مقيدة بعدم البيع باقل من الف غرش

## الباب الثاني

### في بيان شروط الوكالة

﴿مادة ١٤٥٧﴾ يشترط ان يكون الموكل مقتدر على ايفاء الموكل به بناء عليه لا يصح توكيل الصبي غير المميز والمجنون واما في الامور التي هي ضرر محض في حق الصبي المميز فلا يصح توكيله وان اذنه الولي كالهبة والصدقة وفي الامور التي هي نفع محض يصح توكيله وان لم يأذنه الولي كقبول الهبة والصدقة واما في التصرفات المتعلقة بالبيع والشراء المترددة

بين النفع والضرر فإن كان الصبي مأذوناً بها قلّة ان يوكل والا فالتوكيل بمنعقد موقوفاً على اجازة وليه

﴿مادة ١٤٥٨﴾ يشترط ان يكون الوكيل عاقلاً وحيماً ولا يشترط ان يكون بالغاً فيصح ان يكون الصبي المميز وكلاً وان لم يكن مأذوناً ولكن حقوق العقد عائدة الى موكله وليست بعائدة اليه

﴿مادة ١٤٥٩﴾ يصح ان يوكل احد غيره في الخصوصيات التي يقدر على اجرائها بالذات وبايحاء واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات مثلاً لو وكل احد غيره بالبيع والشراء والايجار والاستجار والرهن والارتمان والايداع والاستيداع والهبة والانتحاب والصلح والايراء والاقرار والدعوى وطلب التسفحة والقسمة وايحاء الديون واستيفائها وقبض المال يجوز ولكن يلزم ان يكون الموكل به معلوماً

### الباب الثالث

في بيان احكام الوكالة ويشتمل على ستة فصول

﴿مادة ١٤٦٠﴾ يلزم ان يصف الوكيل العقد الى موكله في الهبة والاعارة والرهن والايداع والاقراض والشركة والمضاربة والصلح عن انكار وان لم يصفه الى موكله فلا يصح  
﴿مادة ١٤٦١﴾ لا يشترط اضافة العقد الى الموكل في البيع والشراء والاعارة والصلح عن اقرار فان لم يصفه الى موكله واكتفى باضافته الى نفسه صح ايضاً وعلى كلتا الصورتين لا تثبت الملكية الا لموكله ولكن ان لم يصف العقد الى الموكل تعود حقوق العقد الى العاقد يعني الوكيل وان اضيف الى الموكل تعود حقوق العقد الى الموكل ويكون الوكيل بهذه الصورة كالرسل مثلاً لو باع الوكيل بالبيع مال الموكل واكتفى باضافة العقد الى نفسه ولم يصفه الى موكله يكون مجبوراً على تسليم المبيع الى المشتري ولان يطلب ويقبض الثمن من المشتري واذا خرج للمال المشتري استحق وضبطة بعد الحكم يرجع المشتري على الوكيل بالبيع يعني يطلب الثمن الذي اعطاه اياه منه والوكيل بالشراء اذا لم يصف العقد الى موكله على هذا الوجه يقبض المال الذي اشتراه ويجبر على اعطاء ثمنه للبائع من مال له وان لم يتسلم الثمن من موكله واذا ظهر عيب قديم في المال المشتري فالوكيل حق الخاصصة لاجل رده ولكن اذا كان الوكيل قد اضاف العقد الى موكله بان

عقد البيع بقولها بعث بالوكالة عن فلان واشتريت للفلان فعلى هذا الحال تعود الحقوق المينة آنفا كلها الى الموكل ويبقى الوكيل في حكم الرسول بهذه الصورة  
 \* مادة ١٤٦٢ \* تعود حقوق العقد في الرسالة الى المرسل ولا تتعلق بالرسول اصلاً

\* مادة ١٤٦٣ \* المال الذي قبضه الوكيل بالبيع والشراء وايفاء الدين واستيفائه وقبض العين من جهة الوكالة في حكم الوديعة في يده فاذا تلف بلا تعدي ولا تقصير لا يلزم الضمان والمال الذي في يد الرسول من جهة الرسالة ايضاً في حكم الوديعة  
 \* مادة ١٤٦٤ \* لو ارسل المدين دينه الى الدائن وقبل الوصول اليه تلف في يد الرسول فان كان رسول المدين يتلف من مال المدين وان كان رسول الدائن يتلف من مال الدائن ويبرأ المدين من الدين

\* مادة ١٤٦٥ \* اذا وكل احد شخصين على امر فليس لاحدهما وحده التصرف في المخصوص الذي وكل به ولكن ان كانا قد وكلوا لحصومة اولرد وديعة او ائناء دين فلا حدهما ان يوفي الوكالة وحده واما اذا وكل احد آخر لا مرثم وكل غيره رأساً على ذلك الامر فاهما اوفي الوكالة جاز

\* مادة ١٤٦٦ \* ليس للوكيل ان يوكل غيره في المخصوص الذي وكل به الا ان يكون قد اذن الموكل بذلك او قال له اعمل برأيك فعلى هذا الحال للوكيل ان يوكل غيره ويصير الشخص الذي وكله الوكيل بهذا المخصوص وكيلاً للوكيل ولا يكون وكيلاً لذلك الوكيل حتى لا يتعزل الوكيل الثاني بعزل الوكيل الاول او يوفاته

\* مادة ١٤٦٧ \* اذا اشترطت الاجرة في الوكالة واوفاهما الوكيل يستحقها وان لم تشترط ولم يكن الوكيل ممن يخدم بالاجرة يكون مترعاً وليس له مطالبة الاجرة

## الفصل الثاني

### في بيان الوكالة بالشراء

\* مادة ١٤٦٨ \* يلزم ان يكون الموكل به معلوماً بحيث يكون ائناء الوكالة قابلاً على حكم النقرة الاخيرة من مادة ١٤٥٩ وهوان بين الموكل وجنس الشيء الذي يريد اشتراؤه وان لم يكن بيان جنسها كافياً بان كانت له انواع متفاوتة يلزم ان يبين نوعه او ثمنه وان لم يبين جنس الشيء او بين ولكن كانت له انواع متفاوتة ولم يبين النوع

او ثمنه لا تصح الوكالة الا ان يكون قد وكله بوكالة عامة مثلاً لو وكل احد غيره بقوله اشترى قماشاً فصح الوكالة واذا اراد احد ان يوكل غيره على ان يشتري له قماش ثياب يلزم ان يبين جنسه يعني قماش حرير او قماش قطن مع بيان نوعه بقوله هندي او شامي او ثمنه بقوله بان تكون طاقته بكذا دراهم وان لم يبين جنسه وقال لي اشترى دابة او ثياباً او قال حريراً لم يبين نوعه او ثمنه فلا تصح الوكالة ولكن لو قال اشترى قماش ثياب او حريراً من اي جنس ونوع كان فهو مفوض الي رايك تكون الوكالة عامة وللوكيل ان يشتري من اي نوع وجنس شاء

﴿ مادة ١٤٦٩ ﴾ يختلف الجنس باختلاف الاصل او المقصد او الصنعة ايضاً مثلاً بز القطن وز الكتان مختلفا الجنس باختلاف اصلها وصوف الشاة وجلدها مختلفا الجنس بحسب اختلاف المقصد لان المقصد من المجلد اعمال الجراب ومن الصوف اعمال المخصوصات المغايرة لذلك كسج المخمخ وما اشبه ذلك وجوخ الافرنج مختلف الجنس مع جوخ الروم بحسب اختلاف الصنعة مع كون كل منها معمولاً من الصوف

﴿ مادة ١٤٧٠ ﴾ اذا خالف الوكيل في الجنس يعني لو قال الموكل اشترى من الجنس الفلاني واشترى الوكيل من غيره لا يكون نافذاً في حق الموكل وان كانت فائدة الشيء الذي اشتراه اريد يعني يبقى المالم الذي اشتراه الوكيل عليه ولا يكون مشتري للموكل

﴿ مادة ١٤٧١ ﴾ لو قال الموكل اشترى كبشاً واشترى الوكيل نعجة لا يكون الشراء نافذاً في حق الموكل وتكون النعجة للموكل

﴿ مادة ١٤٧٢ ﴾ لو قال للموكل اشترى العرصة الفلانية وقد انشئ على العرصة بناء فليس للموكل ان يشتريها ولكن لو قال اشترى الدار الفلانية ثم اضيف اليها حائط او صيغت فللموكل ان يشتريها بالوكالة على هذا المحال

﴿ مادة ١٤٧٣ ﴾ لو قال الموكل اشترى لبناً ولم يصرح بكونه اي لبن يجعل على اللبن المعروف في البلدة

﴿ مادة ١٤٧٤ ﴾ لو قال الموكل اشتراراً فللموكل ان يشتري من الارز الذي يباع في السوق اي نوع كان

﴿ مادة ١٤٧٥ ﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له داراً يلزم ان يبين ثمنها والجنس الذي فيها وان لم يبين فلا تصح الوكالة

﴿ مادة ١٤٧٦ ﴾ لو وكل احد آخر على ان يشتري له لؤلؤة او ياقوتة حمراء يلزم

ان يبين مقدار ثمنها والا فلا تصح الوكالة

❦ مادة ١٤٧٧ ❦ يلزم بيان مقدار ثمن الموكل يوفي المقدرات مثلاً لو وكل احد آخر ليشترى له حنطة يلزم ان يبين مقدار كيلها او ثمنها بقوله بكذا دراهم والا فلا تصح الوكالة  
❦ مادة ١٤٧٨ ❦ لا يلزم بيان وصف الموكل بقوله مثلاً اعلى او ادنى او اوسط ولكن يلزم ان يكون وصف الموكل يوافقاً لحال الموكل مثلاً لو وكل المكاري احدًا باشتراء دابة له فليس للوكيل ان يشتري بعشرين الف غرش فرساً نجدياً وان اشترى له لا يكون نافذاً في حق الموكل يعني لا يكون ذلك الفرس مشترياً للموكل وإنما يبقى على الوكيل  
❦ مادة ١٤٧٩ ❦ اذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل مخالفة فان خالف لا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل ويبقى المال الذي اشترى عليه ولكن اذا خالف بصورة فائدتها ازيد في حق الموكل فلا تعد مخالفة معنى مثلاً لو قال احد اشترى لي الدار الفلانية بعشرة آلاف واشترها الوكيل بازيد فلا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل ويبقى الدار عليه واما اذا اشترها باقص يكون قد اشترها للموكل كذلك لو قال اشتر نسفة واشترى الوكيل فقد ابقى المال على الوكيل واما لو قال الموكل اشتر نقدًا واشترى الوكيل نسفة فيكون قد اشتره للموكل

❦ مادة ١٤٨٠ ❦ اذا اشترى احد نصف الشيء الذي وكل باشتراؤه فان كان تبعيض ذلك الشيء مضراً لا يكون نافذاً في حق الموكل والا ينفذ مثلاً لو قال اشتر لي طاقه قماش واشترى الوكيل نصفها لا يكون شراؤه نافذاً في حق الموكل ويبقى ذلك على الوكيل اما لو قال اشتر ستة اكيال حنطة واشترى ثلاثة يكون قد اشتره للموكل  
❦ مادة ١٤٨١ ❦ اذا قال الموكل اشتر لي جوخ جبة ولم يكن الجوخ الذي اشتره الوكيل كافياً للحاجة لا يكون شراؤه نافذاً ويبقى الجوخ عليه

❦ مادة ١٤٨٢ ❦ كما يصح للوكيل باشتراء شيء بدون بيان قيمته ان يشتري ذلك الشيء بقيمة مثله كذلك يصح له ان يشتريه بغير يسير ولكن لا يعني الغبن اليسير ايضاً في الاشياء التي سعرها معين كاللحم والخنزير واما اذا اشترى بغير فاحش فلا ينفذ شراؤه على الموكل بكل حال ويبقى المال على ذمته

❦ مادة ١٤٨٣ ❦ الاشتراء على الاطلاق يصرف للشراء بالنفوذ وبهذه الصورة الوكيل لشراء شيء اذا بادله شيء مفاضة لا ينفذ في حق الموكل ويبقى على الوكيل  
❦ مادة ١٤٨٤ ❦ اذا وكل احد اخر بشراء شيء لازم لموسم معين تصرف الوكالة



لذلك الموسم كذلك الموسم ايضاً مثلاً لو وكل احد آخر في موسم الربيع على اشتراء جبة شالية يكون قد وكله لا اشتراء جبة على ان يستعملها في هذا الصيف فاذا اشتراها الوكيل بعد مرور موسم الصيف او في ربيع السنة الآتية لا ينفذ شرائه في حق الموكل وتبقى المجبة على الوكيل  
 \* مادة ١٤٨٥ \* ليس لمن وكل باشتراء شيء معين ان يشتري ذلك الشيء لنفسه حتى لا يكون له وان قال عند اشتراؤه اشتريت هذا الشيء بل يكون للموكل الا ان يكون قد اشتراه بثمن ازيد من الثمن الذي عينه الموكل او بغبن فاحش ان لم يكن الموكل قد عين الثمن فحينئذ يكون ذلك المال للوكيل وايضاً لو قال الوكيل اشتريت هذا المال لنفسه حال كون الموكل حاضراً يكون ذلك المال للوكيل

\* مادة ١٤٨٦ \* لو قال احد لا اشتري فرس فلان وسكت الوكيل من دون ان يقول لا او نعم وذهب واشترى ذلك الفرس فان قال عند اشتراؤه اشتريته لموكله يكون لموكله وان قال اشتريته لنفسه يكون له واذا قال اشتريته ولم يقيد بنفسه او موكله ثم قال اشتريته لموكله فان كان قد قال هذا قبل تلف الفرس او حدوث عيب به يصدق وان كان قال هذا بعد ذلك فلا

\* مادة ١٤٨٧ \* لو وكل شخصان كل منهم على خذ احدًا على ان يشتري شيئاً فلا يباح قصد الوكيل واراد عند اشتراء ذلك الشيء يكون له

\* مادة ١٤٨٨ \* لو باع الوكيل بالشراء ماله لموكله لا يصح

\* مادة ١٤٨٩ \* اذا اطلع الوكيل على عيب المال الذي اشتراه قبل ان يسلمه الى الموكل فله ان يرده بلا اذنه ولكن ليس له ان يرده بلا امر الموكل وتوكيله بعد التسليم اليه  
 \* مادة ١٤٩٠ \* اذا اشترى الوكيل المال مؤجلاً فهو في حق الموكل مؤجل ايضاً وليس له ان يطالب بثمنه نقداً ولكن بعد اشتراء الوكيل نقداً اذا اجل البائع الثمن فلو وكل ان يطلب الثمن من الموكل نقداً

\* مادة ١٤٩١ \* اذا اعطى الوكيل بالشراء ثمن المبيع من ماله وقبضه فله ان يرجع الى الموكل بمعنى له ان يأخذ الثمن الذي اعطاه من الموكل وله ايضاً ان يحبس المال المشتري ويطلب ثمنه من موكله الى ان يتسلم الثمن وان لم يكن قد اعطاه الى البائع

\* مادة ١٤٩٢ \* اذا تلف المال المشتري في يد الوكيل بالشراء او ضاع قضاءً يتلف من مال الموكل ولا يسقط من الثمن شيء ولكن لو حُسِنَ الوكيل لاجل استيفاء الثمن وتلف في ذلك الحال او ضاع يلزم على الوكيل اداؤه

﴿مادة ١٤٩٣﴾ ليس للوكيل بالشراء ان يقبل البيع بدون اذن الموكل

### الفصل الثالث

#### في الوكالة بالبيع

﴿مادة ١٤٩٤﴾ للوكيل بالبيع مطلقاً ان يبيع مال موكله بالثمن الذي رآه مناسباً قليلاً كان او كثيراً

﴿مادة ١٤٩٥﴾ ليس للوكيل ان يبيع بانقص ما عينه الموكل يعني اذا كان الموكل قد عين ثمناً فليس للوكيل ان يبيع بانقص من ذلك واذا باع يتعقد البيع موقوفاً على اجازة موكله ولو باعه بنقصان الثمن بلا اذن الموكل وسلم المال الى المشتري فلهوكل ان يضمه ذلك النقصان

﴿مادة ١٤٩٦﴾ اذا اشترى الوكيل بالبيع مال موكله لنفسه لا يصح  
﴿مادة ١٤٩٧﴾ ليس للوكيل بالبيع ان يبيع مال موكله لمن لا يجوز شهادتهم له الا ان يكون قد باعه بازيد من ثمن مثله فيعتد به صح وايضاً ان كان الموكل قد وكله وكالة عامة بقوله بعه لمن شئت في ذلك الحال يجوز بيعه بثمن مثله هو لا.

﴿مادة ١٤٩٨﴾ للوكيل المطلق بالبيع ان يبيع مال موكله نقداً او نسيئة لمدة معروفة بين التجار في حق ذلك المال وليس له ان يبيعه لمدة طويلة مخالفة للعرف والعادة وايضاً ان كان قد وكل بالبيع بالتقصد صراحة او دلالة فليس له ان يبيع نسيئة مثلاً لو قال الموكل بيع هذا المال نقداً او بيع مالي هذا واد دني فليس للوكيل ان يبيع ذلك بالنسيئة  
﴿مادة ١٤٩٩﴾ ليس للوكيل ان يبيع نصف المال الذي في بيعه ضرورة ان لم يكن فيه ضرورة ذلك

﴿مادة ١٥٠٠﴾ للوكيل ان يأخذ في مقابلة ثمن المال الذي باعه بالنسيئة رهناً او كتيلاً ولا يضمن اذا تلف الرهن او افلس الكفيل

﴿مادة ١٥٠١﴾ ليس للوكيل ان يبيع بلا رهن ولا كفيل اذا قال له الموكل بيع بالكفيل او بالرهن

﴿مادة ١٥٠٢﴾ لا يحير الوكيل بالبيع على اداء ثمن المال الذي باعه من ماله اذا لم يأخذ ثمنه من المشتري

﴿مادة ١٥٠٣﴾ اذا قبض الموكل ثمن المبيع يصح وان كان القبض حق الوكيل

﴿مادة ١٥٠٤﴾ اذا كان الوكيل بغير اجرة فلا يكون مجبوراً على استيفاء ثمن المال

الذي باعه ولا على تحصيله ولكن يلزم أن يوكل موكله على قبض وتحصيل الثمن إذا لم يحصله برضائه وإما الوكيل بالبيع ماجة كالللال والحصار فهو مجبور على تحصيل الثمن واستيفائه \* مادة ١٥٠٥ \* الوكيل بالبيع لثان يبيع بلا إذن موكله . ولكن لا تنفذ هذه الأقالة في حق موكله ويلزم على الوكيل إعطاء الثمن للموكل

## الفصل الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالمأمر

\* مادة ١٥٠٦ \* إذا أمر أحد غيره بإداء دينه الذي هو لأحد أو لبيت المال وإدائه المأمور من ماله يرجع بذلك على الأمر شرط الأمر رجوعه أو لم بشرط يعني أن كان شرط الأمر رجوع المأمور بتعبير كقولوا أد ديني على أن أد دينه لك بعد أو أوف ديني وبعده خذ مني أو لم بشرط ذلك بأن قال أد ديني فقط

\* مادة ١٥٠٧ \* المأمور بإيفاء الدين من ماله بدرام مغطوشة إذا أدى الدين بدرام خالصة يأخذ من الأمر درام مغطوشة والمأمور بإيفاء الدين بدرام خالصة إذا أدى الدين بدرام مغطوشة يأخذ من الأمر درام مغطوشة أيضاً ولو باع المأمور بإيفاء الدين ماله للدائن وقاصه بدين الأمر يأخذ من الأمر مقدار الدين وليس للأمر المدين أن يحيط الزيادة من دينه وإن كان المأمور قد باع ماله للدائن بأزيد من ثمن مثله \* مادة ١٥٠٨ \* إذا أمر أحد آخر أن يصرف عليه أو على أهله وعياله يأخذ مصروفه بقدر المعروف من الأمر وإن لم يكن اشترط رجوعه بقوله اصرف وبعده أنا اعطيك مصروفك كذلك لو أمره بإنشاء داره فانشأها المأمور يأخذ ما صرفه بقدر المعروف من الأمر وإن لم يشترط رجوعه

\* مادة ١٥٠٩ \* لو أمر أحد آخر بقوله اعط فلاناً مقدراً كذا قرصاً أو صدقة أو عطية وبعده أنا اعطيك فاعطى ذلك يرجع على الأمر وإما أن لم يشترط الرجوع بكلام كقولوا أنا اعطيك أو خذ مني بعد وقال اعط فقط فليس للمأمور الرجوع وإن كان رجوع المأمور متعارفاً ومعتاداً ككونه في عيال الأمر أو شريكه يرجع وإن لم يشترط الرجوع (راجع مادة ٢٦)

\* مادة ١٥١٠ \* لا يجري أمر أحد إلا في حق ملكه مثلاً لو قال أحد لا أخخذ هذا المال والنقد في البحر فاخذه المأمور والقاء في البحر حال كونه عالماً بأنه مال غير الأمر

فلصاحب المال ان يضمن الذي القاه وليس على الأمر شيء ما لم يكن مجبراً  
 \* مادة ١٥١١ \* لو امر احد آخر باداء دينه بقوله ادر ديني الذي مقداره كذا من  
 مالك فوعده بتأديته ثم امتنع عن الاداء لا يجبر على ادائه بمجرد وعده  
 \* مادة ١٥١٢ \* اذا كان للأمر دين في ذمة المأمور او نقد مودع عنده وأمره  
 باداء دينه منه يجبر على ادائه وأما لو قال مع مالي الفلاني وادر ديني فلا يجبر ان كان  
 المأمور وكيلًا متبرعًا وإن كان وكيلًا مالا جرة يجبر على بيع المال واداء دين الأمر  
 \* مادة ١٥١٣ \* اذا اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم وقال اعطها لدائني فلان  
 فليس لسائر غرماء الأمر صلاحية ان يأخذوا من تلك الدراهم حصه وليس للمأمور ان  
 يعطي تلك الدراهم الا للدائن الذي عينه له الأمر  
 \* مادة ١٥١٤ \* لو اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم على ان يؤدي دينه وقبل ان  
 يعطي المأمور الدائن ذلك المبلغ ويوصله اليه لو علم موت الأمر ترجع تلك الدراهم الى  
 تركه الأمر ويلزم الدائن ان يراجع التركة  
 \* مادة ١٥١٥ \* لو اعطى احد آخر مقداراً من الدراهم على ان يعطيها لدائنه حال  
 كونه قد نهاه عن تسليمها بقوله لا تسلمها له ما لم يجعلها ظهيرية سدي الذي هو في يد  
 الدائن او تأخذ منه وثيقة نشعر بقضها فاذا سلمها من دون ان يفعل كما أمره وإنكرها  
 الدائن ولم يثبت قضها وإخذاها الدائن ثانياً من الأمر فله ان يضمنها للمأمور

## الفصل الخامس

### في حق الوكالة بالخصومة

\* مادة ١٥١٦ \* لكل من المدعي والمدعى عليه ان يوكل من شاء بالخصومة ولا  
 يشترط رضا الآخر  
 \* مادة ١٥١٧ \* اقرار الوكيل بالخصومة على موكله ان كان في حضور الحاكم يعتبر  
 والا فلا يعتبر وينعزل هو من الوكالة  
 \* مادة ١٥١٨ \* اذا وكل احد آخر واستثنى اقراره عليه يجوز فلا يصح اقرار الوكيل  
 على الموكل بهذه الصورة (راجع النقرة الاخيرة من مادة ١٤٥٦) واذا اقر في حضور  
 الحاكم حال كونه غير مأذون بالاقرار ينعزل من الوكالة  
 \* مادة ١٥١٩ \* الوكالة بالخصومة لا تستلزم الوكالة بالنقض بناءً على ليس للوكيل

بالدعوى صلاحية قبض المال المحكوم به ما لم يكن وكيلاً بالتقبض أيضاً  
 \*مادة ١٥٢٠\* الوكالة بالتقبض لا تمتلزم الوكالة بالخصوصة

### الفصل السادس

في بيان المسائل المتعلقة بعزل الوكيل

\*مادة ١٥٢١\* للوكيل ان يعزل وكيله من الوكالة ولكن ان تعلق به حق آخر  
 فليس له عزلة كما اذا رهن مديون ماله وحين عقد الرهن وبعده وكل آخر بيع الرهن  
 عند حلول اجل الدين فليس للراهن الموكل عزل ذلك الوكيل بدون رضا المرهين  
 كذلك لو وكل احد اخر بالخصوصة بطلب المدعي ليس له عزلة في غياب المدعي

\*مادة ١٥٢٢\* للوكيل ان يعزل نفسه من الوكالة ولكن لو تعلق به حق آخر  
 كما ذكر آنفاً يكون مجبوراً على ايفاء الوكالة

\*مادة ١٥٢٣\* اذا عزل الموكل الوكيل يبقى على كالتى الى ان يصل اليه خبر  
 العزل ويكون نصرة صحيحاً الى ذلك الوقت

\*مادة ١٥٢٤\* اذا عزل الوكيل نفسه يلزم عليه ان يعلم الموكل بعزله وتبقى  
 الوكالة في عهده الى ان يعلم الموكل عزله

\*مادة ١٥٢٥\* للوكيل ان يعزل وكيله بقبض الدين في غياب المديون ولكن ان  
 كان الدائن قد وكلة في حضور المديون فلا يصح عزله بدون علم المديون وعلى هذه  
 الصورة اذا اعطاء المديون الدين من دون ان يعلم عزله يبرأ

\*مادة ١٥٢٦\* تنتهي الوكالة بختام الموكل به وينعزل الوكيل من الوكالة  
 بالطبع عزلاً حكماً

\*مادة ١٥٢٧\* ينعزل الوكيل بوفاة الموكل ولكن اذا تعلق به حق آخر لا ينعزل  
 (راجع مادة ٧٦٠)

\*مادة ١٥٢٨\* ينعزل وكيل الوكيل ايضاً بموت الموكل (راجع مادة ١٤٦٦)

\*مادة ١٥٢٩\* الوكالة لا تورث يعني اذا مات الوكيل يزول حكم الوكالة وبهذا  
 لا يقوم وارث الوكيل مقامه

\*مادة ١٥٣٠\* تبطل الوكالة بمجرد الموكل او الوكيل

نحريراً في ٢٠ جمادى الاولى سنة ١٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الثاني عشر

في الصلح والابراء ويشتمل على مقدمة واربعة ابواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالصلح والابراء

❖ مادة ١٥٢١ ❖ الصلح هو عقد يرفع النزاع بالتراضي ويتعقد بالايجاب والقول

❖ مادة ١٥٢٢ ❖ المصالحح هو الذي عقد الصلح

❖ مادة ١٥٢٣ ❖ المصالحح عليه هو بدل الصلح

❖ مادة ١٥٢٤ ❖ المصالحح عنه هو الشيء المدعى به

❖ مادة ١٥٢٥ ❖ الصلح ثلاثة اقسام. القسم الاول الصلح عن الاقرار وهو الصلح الواقع على اقرار المدعى عليه. القسم الثاني الصلح عن الانكار وهو الصلح الواقع على انكار المدعى عليه. القسم الثالث الصلح عن السكوت وهو الصلح الواقع على سكوت المدعى عليه بان لا يقر ولا ينكر

❖ مادة ١٥٢٦ ❖ الابراء على قسمين الاول ابراء الاسقاط والثاني ابراء الاستيفاء اما ابراء الاسقاط فهو ان يبرئ احد الآخر باسقاط تمام حقه الذي هو عند الآخر ان يحط مقدار منه عن ذمته وهو الابراء المجوئ عنه في كتاب الصلح هذا واما ابراء الاستيفاء فهو عبارة عن اعتراف احد بقبض واستيفاء حقه الذي هو في ذمة الآخر وهو نوع من الاقرار

❖ مادة ١٥٢٧ ❖ الابراء الخاص هو ابراء احد آخر من دعوى متعلقة بخصوص مادة كدعوى الطلب من دار او ضيعة او جهة اخرى

❖ مادة ١٥٢٨ ❖ الابراء العام هو ابراء احد آخر من كافة الدعاوي

## الباب الاول

في بيان من يعقد الصلح والابراء

﴿مادة ١٥٣٩﴾ يشترط ان يكون المصالحح عاقلاً ولا يشترط ان يكون بالغاً فلا يصح صلح المجنون والمعتوه والصبي غير المميز اصلاً وبصح صلح الصبي المأذون ان لم يكن فيه ضرر بين كما اذا ادعى احد على الصبي المأذون شيئاً واقر به يصح صلحه عن اقرار وللصبي المأذون ان يعقد الصلح على تأجيل وامهال طلبه واذا صالح على مقدار من طلبه وكانت له يئنة بنفاه لا يصح صلحه وان لم تكن له يئنة وتحقق ان خصمه سيخلف يصح وان ادعى على آخر مالا فصالح على مقدار قيمته يصح ولكن اذا صالح على نقصان فاحش عن قيمة ذلك المال لا يصح

﴿مادة ١٥٤٠﴾ اذا صالح ولي الصبي عن دعواه يصح ان لم يكن فيه ضرر بين وان كان فيه ضرر بين لا يصح بناء عليه لو ادعى احد على صبي كذا درهم وصالح ابوه على ان يعطي كذا درهم من مال الصبي يصح ان كانت للدعي يئنة وان لم تكن له يئنة لا يصح واذا كان للصبي طلب في ذمة آخر وصالحه ابوه بحط وتنزيل مقدار منه لا يصح صلحه ان كانت له يئنة وان لم تكن له يئنة وتحقق ان المدينون سيخلف يصح ويصح صلح ولي الصبي على مال تساوي قيمته مقدار طلبه ولكن اذا وجد غبن فاحش لا يصح

﴿مادة ١٥٤١﴾ لا يصح ابراء الصبي والمجنون والمعتوه مطلقاً

﴿مادة ١٥٤٢﴾ الوكالة بالخصوص لا تستلزم الوكالة بالصلح بناء عليه اذا وكل احد آخر بدعواه وصالح على تلك الدعوى بلا اذن لا يصح صلحه

﴿مادة ١٥٤٣﴾ اذا وكل احد آخر على ان يصالح عن دعواه وصالح ذلك بالوكالة يلزم المصالحح عليه الموكل ولا يؤخذ الوكيل بذلك ولا يطالب به الا ان يكون الوكيل قد ضمن المصالحح عليه فعلى هذا الحال يؤخذ الوكيل بحسب كماله وايضاً لو صالح الوكيل عن اقرار بمال من مال واضاف الصلح الى نفسه فحتمتد يؤخذ الوكيل بعني يؤخذ بدل الصلح منه وهو يرجع على الموكل مثلاً لو صالح الوكيل بالوكالة على كذا درهم يلزم الموكل اعطاء ذلك المبلغ ولا يكون الوكيل مستولاً عنه لكن لو قال صالح على كذا انا كميل به يؤخذ ذلك المبلغ منه وهو يرجع على موكله وايضاً لو وقع الصلح عن اقرار بمال عن مال بان كان قد عقد الوكيل الصلح بقوله للدعي صالحني عن دعوى فلان

بكذا يؤخذ بدل الصلح منه لانه في حكم البيع وهو يرجع على الموكل  
 \* مادة ١٥٤٤ \* اذا صالح احد وهو فضولي يعني بلا امر عن دعوى واقعة بين  
 شخصين فان كان ضمن بدل الصلح او اضاف بدل الصلح الى ماله بقوله على مالي الغلاني  
 او اشار الى القود او العروض الموجودة بقوله على هذا المبلغ او هذه الساعة او اطلق  
 بقوله صاحت على كذا ولم يكن ضامناً ولا مضيقاً الى ماله ولا مشيراً الى شيء وسلم المبلغ  
 يصح الصلح بهذه الصور الاربع ويكون المصالح متبرعاً واذا لم يسلم بدل الصلح بالصورة  
 الرابعة يكون موقوفاً على اجازة المدعى عليه فان اجاز يصح الصلح ويلزمه بدله وان لم يجز  
 يبطل الصلح وتبقى الدعوى على حالها

## الباب الثاني

في بيان بعض احوال المصالح عليه والمصالح عنه وبعض شروطها  
 \* مادة ١٥٤٥ \* ان كان المصالح عليه عتياً فهو في حكم المبيع وان كان ديناً فهو  
 في حكم الثمن فالغني الذي يصلح لان يكون مبيعاً او ثمناً في البيع يصلح لان يكون بدلاً في  
 الصلح ايضاً  
 \* مادة ١٥٤٦ \* يشترط ان يكون المصالح عليه مال المصالح وملكه بناء عليه لو  
 اعطى المصالح مال غيره ليكون بدل الصلح لا يصح صلته  
 \* مادة ١٥٤٧ \* يلزم ان يكون المصالح عليه والمصالح عنه معلومين ان كانا محتاجين  
 للتبض من التسليم والا فلا مثلاً لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقاً وادعى  
 هذا من الروضة التي هي في يد ذلك حقاً وتصالحا على ان يترك كلاهما دعواه من دون  
 ان يعينا مدعاها يصح كذلك لو ادعى احد من الدار التي هي في يد الآخر حقاً وصاحبة  
 على بدل معلوم لترك الدعوى يصح ولكن لو تصالحا على ان يعطي المدعي المدعى عليه  
 بدلاً وان يسلم هذا حقاً لذلك لا يصح



## الباب الثالث

في المصالح عنه ويشتمل على فصلين

## الفصل الأول

في الصلح عن الاعيان

﴿مادة ١٥٤٨﴾ ان وقع الصلح عن الاقرار على مال معين عن دعوى مال معين فهو في حكم البيع فكما يجري فيه خيار العيب والرؤية والشرط كذلك تجري دعوى الشفعة ايضاً ان كان المصالح عليه او المصالح عنه عقاراً ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه يسترد هذا المقدار من بدل الصلح كلاً او بعضاً ولو استحق بدل الصلح كله او بعضه يطلب المدعي من المدعي عليه ذلك المقدار من المصالح عنه كلاً او بعضاً مثلاً لو ادعى احد على آخر داراً وتصالحها على ان يعطيه كذا دراهم مع ان المدعي عليه اقر بكون الدار له يكون كأن المدعي باع تلك الدار للمدعي عليه ويجري في هذا احكام البيع على ما ذكرنا

﴿مادة ١٥٤٩﴾ ان وقع الصلح عن الاقرار على المنفعة في دعوى المال فهو في حكم الاجارة ويجري فيه احكام الاجارة . مثلاً لو صالح احد آخر عن دعوى روضة على ان يسكن مدة كذا في داره يكون قد استأجر تلك الدار في مقابلة الروضة تلك المدة

﴿مادة ١٥٥٠﴾ الصلح عن الانكار او السكوت هو في حق المدعي معاوضة وفي حق المدعي عليه خلاص من اليمين وقطع للنازعة فتجري الشفعة في العقار المصالح عليه ولا تجري في العقار المصالح عنه ولو استحق كل المصالح عنه او بعضه برد المدعي الي المدعي عليه هذا المقدار من بدل الصلح كلاً او بعضاً ويأثر الخاصية بالمستحق ولو استحق بدل الصلح كلاً او بعضاً يرجع المدعي بذلك المقدار الى دعواه

﴿مادة ١٥٥١﴾ لو ادعى احد مالا معيناً كالروضة مثلاً وصالح على مقدار منها واراً المدعي عليه عن دعوى باقيا يكون قد اخذ مقداراً من حق وترك دعوى باقيا اي استطاع دعواه في باقيا

## الفصل الثاني

في بيان الصلح عن الدين أي الطلب وسائر الحقوق

﴿مادة ١٥٥٢﴾ اذا صالح احد عن طلبه الذي هو في ذمة الآخر على مقدار منه

يكون قد استوفى بعض طلبه واسقط الباقي يعني ابرأ ذمة المدعي من الباقي  
 \* مادة ١٥٥٣ \* اذا صالح احد على تأجيل وامهال كل نوع طلبة الذي هو  
 معجل يكون قد اسقط حق تعجيله  
 \* مادة ١٥٥٤ \* اذا صالح احد عن طلبه الذي هو سكة خالصة على ان ياخذ في  
 بدلوه سكة مغشوشة يكون قد اسقط حق طلبه سكة خالصة  
 \* مادة ١٥٥٥ \* يصح الصلح باعطاء البدل لاجل الخلاص من اليمين في دعوى  
 الحقوق كدعوى حق الشرب والتفعة والمروء

## الباب الرابع

في بيان احكام الصلح والابراء ويشتمل على فصلين

### الفصل الاول

في المسائل المتعلقة باحكام الصلح

\* مادة ١٥٥٦ \* اذا تم الصلح فليس لواحد من الطرفين فقط الرجوع وبملك  
 المدعي بالصلح بدله ولا يبقى له حق في الدعوى وليس للمدعي عليه ايضاً استرداد بدل  
 الصلح منه

\* مادة ١٥٥٧ \* اذا مات احد الطرفين فليس لورثته فسخ صلحه  
 \* مادة ١٥٥٨ \* ان كان الصلح في حكم المعاوضة فللطرفين اذا تراضيا فسخه  
 واقلائه وان لم يكن في معنى المعاوضة بل كان متضمناً لاسقاط بعض الحقوق فلا يصح نقضه  
 وفسخه اصلاً (راجع مادة ٥١)

\* مادة ١٥٥٩ \* اذا عقد الصلح للخلاص من اليمين على اعطاء بدل يكون  
 المدعي قد اسقط حق خصومته ولا يجلف المدعي عليه بعد

\* مادة ١٥٦٠ \* اذا تلف كل بدل الصلح او بعضه قل ان يسلم الى المدعي فان  
 كان ما يتعين بالتعيين فهو في حكم المضبوط بالاستحقاق فيطلب المدعي كل المصالح عنه  
 او بعضه من المدعي عليه في الصلح الواقع عن اقرار ورجوع المدعي الى دعواه في الصلح  
 الواقع عن انكار او سكوت (راجع مادتي ١٥٤٨ و ١٥٥٠) وان كان بدل الصلح ديناً  
 اي مالا يتعين بالتعيين كذا غرضاً فلا يأتي على الصلح ظل و يلزم المدعي عليه اعطاء

مثل المقدار الذي تلف للدعي

## الفصل الثاني

في بيان المسائل المتعلقة باحكام الابرأ

﴿مادة ١٥٦١﴾ اذا قال احد ليس لي مع فلان دعوى ولا نزاع او ليس لي عند فلان حق او فرغت من دعواي التي هي مع فلان او تركها او ما بقي لي عنده حق ان استوفيت حق من فلان بالتام يكون قد ابرأه

﴿مادة ١٥٦٢﴾ اذا ابرأ احد آخر من حق يسقط حقه ذلك وليس له دعوى ذلك الحق (راجع مادة ٥١)

﴿مادة ١٥٦٣﴾ ليس للابرأ تبول لما بعده يعني اذا ابرأ احد آخر تسقط حقوقه التي قبل الابرأ وله دعوى حقوقه المحادثة بعد الابرأ

﴿مادة ١٥٦٤﴾ اذا ابرأ احد آخر من دعوى متعلقة بخصوص يكون ابراءه خاصاً ولا تسع بعد ذلك دعواه التي تتعلق بذلك ولكن له دعوى حقه الذي يتعلق بغير ذلك الخصوص مثلاً اذا ابرأ احد خصمه من دعوى دار فلا تسع دعواه التي تتعلق بملك الدار بعد الابرأ ولكن تسع دعواه التي تتعلق بالاراضي والضياح وسائر الامور

﴿مادة ١٥٦٥﴾ اذا قال احد ابرأت فلاناً من جميع الدعاوى او ليس لي عنده حق اصلاً يكون ابراءه عاماً فليس له ان يدعي بحق قبل الابرأ حتى لو ادعى حقاً من جهة الكفالة لا تسع يعني كما لا تسع دعواه عليه بقوله انت كنت قبل الابرأ كميلاً لفلان كذلك لا تسع دعواه على آخر بقوله انت كنت لمن ابرأته كميلاً قبل الابرأ (راجع مادة ٦٦٢)

﴿مادة ١٥٦٦﴾ اذا باع احد مالا وقبض ثمنه وابرأ المشتري من كافة الدعاوى التي تتعلق بالمبيع والمشتري كذلك ابرأ اللاتع من كافة الدعاوى التي تتعلق بالثمن المذكور وتعاطيا بينهما وثائق على هذا الوجه فما استحق المبيع فلا يكون للاراء تاثير ويسترد المشتري الثمن الذي كان اعطاه لللاتع (راجع مادة ٥٢)

﴿مادة ١٥٦٧﴾ يلزم ان يكون المبرؤ معلومين ومعينين بناء عليه لو قال احد ابرأت كافة مدبوني او ليس لي عند احد حق لا يصح ابرأه وإما لو قال ابرأت اهالي الحلة الفلانية وكان اهل تلك الحلة معينين وعبارة عن اشخاص معدودين فيصح الابرأ

﴿مادة ١٥٦﴾ لا يتوقف الإبراء على القبول ولكن يرتد بالرد لانه اذا ابرأ احد آخر فلا يشترط قبوله ولكن اذا ارد الإبراء في ذلك المجلس يقولو لا تقبل بكون ذلك الإبراء مردوداً يعني لا يبقى له حكم لكن لو رده بعد قبول الإبراء لا يكون الإبراء مردوداً وايضاً اذا ابرأ المحال له المحال عليه او الدائن الكفيل ورد ذلك المحال عليه او الكفيل لا يكون الإبراء مردوداً

﴿مادة ١٥٦٩﴾ يصح ابراء الميت من دينه  
 ﴿مادة ١٥٧٠﴾ اذا ابرأ المريض الذي في مرض موته احد ورثته من دينه فلا يكون صحيحاً وناقذاً واما لو ابرأ من لم يكن وارثه فيعتبر من ثلث ماله  
 ﴿مادة ١٥٧١﴾ اذا ابرأ من تركته مستغرقة بالديون في مرض موته احد مدينه لا يصح ابراءه ولا ينفذ

في ٦ شوال سنة ١٢٩١



بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهمايوني

ليعمل بهوجه

الكتاب الثالث عشر

في الاقرار ويشتمل على اربعة ابواب

## الباب الاول

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية المتعلقة بالاقرار

❖ مادة ١٥٧٢ ❖ الاقرار هو اخار الانسان عن حق عليه لاخر ويقال لذلك مقر ولهذا مقرلة وللمقر مقرره

❖ مادة ١٥٧٣ ❖ يشترط ان يكون المقر عاقلاً بالغاً فلا يصح اقرار الصغير والصغيرة والمجنون والمجنونة والمعتق والمعتوقة ولا يصح على هؤلاء اقرار اوليائهم واوصيائهم ولكن الصغير المميز المأذون في حكم البالغ في المحصنات التي صحت مأذونته فيها

❖ مادة ١٥٧٤ ❖ لا يشترط ان يكون المقرلة عاقلاً بناء عليه لو اقر احد بمال للصغير غير المميز يصح ويلزمه اعطاء ذلك المال

❖ مادة ١٥٧٥ ❖ يشترط في الاقرار رضا المقر فلا يصح الاقرار الواقع بالجبر والاكراه (راجع مادة ١٠٠٦)

❖ مادة ١٥٧٦ ❖ يشترط ان لا يكون المقر محجوراً عليه راجع الفصل الثاني والثالث والرابع من كتاب الحجر

❖ مادة ١٥٧٧ ❖ يشترط ان لا يكذب ظاهر الحال الاقرار بناء عليه اذا اقر الصغير الذي لم تحمل جثته البلوغ بقوله بانغت لا يصح اقراره ولا يعتد

❖ مادة ١٥٧٨ ❖ يشترط ان لا يكون المقرلة محجولاً بجهالة فاحشة واما الجهالة اليسيرة فلا تكون مانعة لصحة الاقرار مثلاً لو اقر احد بان هذا المال لرجل مشيراً الى المال المعين الذي هو في يده او هذا المال لاحد من اهالي البدة البلاية ولم يكن اهالي تلك البدة معدودين لا يصح اقراره واما لو قال ان هذا المال لاحد هذين الرجلين

اولا من اهالي المحلة العلانية وكان اهل المحلة قوماً محصورين فبصح اقراره وعلى تقدير  
انه اقر على الوجه المشرح وقال ان هذا المال لذين الرجلين فلها ان يأخذ ذلك المال  
من المقران انتقاو يلكا بعد الاخذ بالاشتراك وان اختلفا فكل منهما ان يطلب من المقر  
اليمن بعدم كون المال له فان نكل المقر عن يمين الاثنين يكون ذلك المال كذلك مشتركا  
بينهما وان نكل عن يمين احدهما يكون ذلك المال مستقلاً لمن نكل عن يمينه وان حلف  
للاثنين ببراً المقر من دعواهما وبقي المال المقر به في يده

## الباب الثاني

في بيان وجوب صحة الاقرار

❦ مادة ١٥٧٩ ❦ كما يصح الاقرار بالمعلوم كذلك يصح الاقرار بالمجهول ايضاً  
ولكن كون المقر به مجهولاً في العقود التي لا تكون صحيحة مع الجهالة كالبيع ماع لصحة  
الاقرار كما انه اذا قال احد لملان عندي امانة او سرق مال فلان او غصنة يصح اقراره  
ويجبر على تعيين الامانة المجهولة او المال المسروق او المغصوب واما لو قال نعت لملان  
شيئاً او استأجرت من فلان شيئاً فلا يصح اقراره ولا يجبر على بيان ما ناعه او استأجره  
لانه اسند له لخال متافية للضمان

❦ مادة ١٥٨٠ ❦ لا يتوقف الاقرار على قبول المقر له ولكن يرتد برده ولا يبقى  
له حكم واذا رد المقر لمقداراً من المقر به لا يبقى حكم الاقرار في المقدار المردود ويصح  
الاقرار في المقدار الباقي الذي لم يردده المقر له

❦ مادة ١٥٨١ ❦ اذا اختلف المقر والمقر له في سبب المقر به فلا يكون اختلافهما  
هذا مانعاً لصحة الاقرار متلاً لو ادعى احد الثأ من جهة القرض واقر المدعى عليه مالف  
من جهة ثمن المبيع فلا يكون اختلافهما هذا مانعاً لصحة الاقرار

❦ مادة ١٥٨٢ ❦ طلب الصلح عن مال يكون اقراراً بذلك المال واما طلب  
الصلح عن دعوى مال فلا يكون اقراراً بذلك المال فاذا قال احد لا آخري عليك  
الف اعطني اياه وقال المدعى عليه صاحبي عن المبلغ المزبور بسمائة وخمسين يكون  
قد اقر بالالف المطلوب ولكن لو كان طلب الصلح لمجرد دفع المارة كما اذا قل صاحبي  
عن دعوى هذا الف كذا فلا يكون قد اقر بالمبلغ المذكور

﴿ مادة ١٥٨٣ ﴾ اذا طلب احد شراء المال الذي في يد شخص آخر واستجاره او استعارته او قال هبني اياه او اودعني اياه او قال الآخر خذه ودبعة وقبل ذلك يكون قد اقر بعدم كون المال له

﴿ مادة ١٥٨٤ ﴾ الاقرار المعلق بالشرط باطل ولكن اذا علق بزمان صالح لحلول الاجل في عرف الناس يحمل على اقراره بالدين المؤجل مثلاً لو قال احد لآخر اذا وصلت المحل الفلاني او قضيت مصحفني الفلانية فاني مدين لك بكذا يكون اقراره هذا باطلاً ولا يلزمه تأدية المبلغ المتردد ولكن اذا قال ان اتى ابتداء الشهر الفلاني او يوم قاسم فاني مدين لك بكذا يحمل على الاقرار بالدين المؤجل ويلزم عليه تأدية المبلغ عند حلول ذلك الوقت (راجع مادة ٤٠)

﴿ مادة ١٥٨٥ ﴾ الاقرار بالمشاع صحيح فاذا اقر احد لآخر بحصة شائعة من ملك العقار الذي في يده كالنصف او الثلث وصدة المقرلة ثم توفي المقر قبل الافراز والتسليم فلا يكون شيوخ المقرين مانعاً لصحة هذا الاقرار

﴿ مادة ١٤٨٦ ﴾ اقرار الاخرس باشارته المعهودة معتبر ولكن اقرار الناطق باشارته لا يعتبر مثلاً لو قال احد للناطق هل لفلان عليك كذا درهم حتى فلا يكون قد اقر بذلك الحق اذا خفض رأسه

## الباب الثالث

في بيان احكام الاقرار ويشمل على ثلاثة فصول

### الفصل الاول

في بيان الاحكام العمومية

﴿ مادة ١٥٨٧ ﴾ يلزم المرء باقراره بموجب المادة التاسعة والسبعين ولكن اذا كذب بحكم الحاكم فلا يبنى لاقراره حكم وهو انه اذا ظهر مستحق وادعى الشيء الذي اشتراه احد وكان في يده وعده الهاكمة لو قال ذواليد هذا كان مال فلان باعني اياه واشتت المستحق دعواه وحكم الحاكم بذلك يرجع ذواليد على البائع ويسترد ثمن المبيع منه وان كان قد افرجن الهاكمة يكون ذلك الشيء مال البائع وانكر دعوى المستحق لان اقراره كذب بحكم الحاكم ولم يبق له حكم فلا يكون مانعاً للرجوع

﴿ مادة ١٥٨٨ ﴾ لا يصح الرجوع عن الاقرار في حقوق العباد وهو انه اذا اقر احد لاخر بقوله فلان علي كذا ديناً ثم رجع عن اقراره فلا يعتبر رجوعه ويلزم باقراره  
 ﴿ مادة ١٥٨٩ ﴾ اذا ادعى احد كونه كاذباً في اقراره الذي وقع بحلف المقرلة على عدم كون المقر كاذباً مثلاً اذا اعطى احد سنداً لاخر محرراً فيه انه قد استقرضت كذا دراهم من فلان ثم قال وان كنت اعطيت هذا السند لكنني ما اخذت المبلغ المذكور منه يحلف المقرلة بعدم كون المقر كاذباً في اقراره هذا  
 ﴿ مادة ١٥٩٠ ﴾ اذا اقر احد لاخر بقوله لك في ذمتي كذا دراهم طلب وقال الاخر هذا الطلب ليس لي وانما هو لفلان وصدقة ذلك يكون ذلك الطلب له ولكن يكون حفي قبضه للمقرلة الاول يعني لا يجبر المديون على اداء المقرية للمقرلة الثاني اذا طالبه واذا اعطى المديون المقرية للمقرلة الثاني مرضاه تراً ذمته وليس للمقرلة الاول ان يطالبه به

## الفصل الثاني

في بيان نفي الملك والاسم المستعار

﴿ مادة ١٥٩١ ﴾ المقر اذا اصاب المقرية الى نفسه في اقراره يكون قد وهب للمقرلة ولا يتم ما لم يكن هناك تسليم وقبض وان لم يضمن الى نفسه يكون قد نفي الملك عن المقرية واقر بكونه ملكاً للمقرلة قبل الاقرار . مثلاً لو قال احد ان كافة اموالي واشيائي التي في يدي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون حيثئذ قد وهب جميع امواله واشيائه لذلك ويلزم التسليم والقبض وان قال ان كافة الاموال والاشياء التي نسبت لي ما عدا ثيابي التي علي هي لفلان وليس لي فيها علاقة يكون قد نفي ملكه عن كافة الاموال والاشياء المنسوبة اليه يعني التي قيل انها له ما عدا ثيابه التي عليه واقر بكونها لذلك ولكن لو ملك اشياء بعد اقراره هذا لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك الاشياء كذلك لو قال ان كافة اموالي واشيائي التي في دكاني هذا هي لابني الكبير وليس لي فيها علاقة يكون قد وهب في ذلك الوقت جميع اشياء وامواله التي هي في الدكان لانه الكبير ذلك ويلزم التسليم وان قال ان جميع هذه الاشياء والاموال التي هي في دكاني هذا هي لابني الكبير فلان وليس لي فيها علاقة يكون حيثئذ قد نفي الملك عن نفسه واثمة لابني الكبير باقراره



عن جميع الاشياء والاموال الموجودة في ذلك المحانوت ولكن لو وضع بعد ذلك اشياء  
اخر في ذلك الدكان لا يكون اقراره هذا شاملاً لتلك الاشياء وكذلك لو قال احد ان  
حانوتي الذي هو في المحل الفلاني هو لنزوجي يكون قد وهب لها ويلزم التسليم وان قال  
ان الدكان الفلاني الذي نسب لي هو لنزوجي يكون ذلك المحانوت لنزوجته قبل  
الاقرار ويكون قد اقر بان الدكان ليس بملكه

﴿مادة ١٥٩٢﴾ اذا قال احد في حق الدكان الذي هو في يده وتصرفه بسند  
انه ملك فلان وليس له فيه علاقة والاسم المحرر في الوثيقة هو مستعار او قال في حق  
دكان مملوك اشتراه من آخر انني كنت قد اشتريته لفلان والدرهم التي اعطيتها في ثمنه هي  
ماله ايضاً والاسم المحرر في السند قيد مستعاراً يكون قد اقر بان الدكان ملك ذلك  
في نفس الامر

﴿مادة ١٥٩٣﴾ اذا قال احد ان الدين الذي هو في ذمة فلان بموجب سند وهو  
كذا غرضاً وان كان قد تحرر باسمي الا انه هو لفلان واسمي الذي تحرر في السند هو مستعار  
يكون قد اقر بان المبلغ المذكور في نفس الامر هو حق لذلك  
﴿مادة ١٥٩٤﴾ اذا كان احد قد نفى الملك باقراره على ما ذكر او اقر بكون اسمه  
مستعاراً في حال صحته يكون اقراره معتبراً ويلزم به في حال حياته وتلزم به ورثته بعد  
ماتته ولكن لو اقر بالوجوه المذكورة في مرض موته فحكمه يعلم من الفصل الآتي

### الفصل الثالث

#### في بيان اقرار المريض

﴿مادة ١٥٩٥﴾ مرض الموت هو المرض الذي يعجز المريض عن روية مصالحه  
الخارجة عن داره ان كان من الذكور ويعجز عن روية المصالح الداخلة في داره ان كان  
من الاناث وفي هذا المرض خوف الموت في الاكثر ويموت على ذلك الحال قبل مرور  
سنة صاحب فراش كان او لم يكن وان امتد مرضه دائماً على حال ومضى عليه سنة يكون  
في حكم الصحيح وتكون تصرفاته كتصرفات الصحيح ما لم يشدد مرضه ويتغير حاله ولكن لو  
استند مرضه وتغير حاله ومات بعد حاله اعتذاراً من وقت التغير الى الوفاة مرض موت  
﴿مادة ١٥٩٦﴾ اقرار من لم يكن له وارث او لم يكن له وارث سوى زوجته او

الامراة التي لم يكن لها وارث سوى زوجها في مرض الموت يعتبر اقراره على انه نوع وصية فاذا نفى الملك من لاوارث له في مرض موته عن جميع امواله واقر بها لغيره يصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتركته بعد وفاته كذلك لو نفى الملك عن جميع امواله في مرض موته من لاوارث له سوسه زوجته واقر بها او لو نفى الملك من لاوارث لها سوى زوجها عن جميع اموالها واقرت به له يصح وليس لامين بيت المال ان يتعرض لتركته احدهما بعد الوفاة

﴿مادة ١٥٩٧﴾ لو اقر احد حال مرضه بال واحد ورثته وافاق بعد اقراره من ذلك المرض يكون اقراره هذا معتبراً

﴿مادة ١٥٩٨﴾ اذا اقر احد في مرض موته بعين او دين ل واحد ورثته ثم مات يكون اقراره موقوفاً على اجازة باقي الورثة فان اجازوه كان معتبراً والا فلا ولكن اذا كان قد صدقه باقي الورثة في حال حياة المقر فليس لم الرجوع عن تصديقهم ويكون ذلك الاقرار معتبراً وايضاً الاقرار للوارث بالامانة صحيح على كل حال وهو انه اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد قبض امانته التي عند وارثه او اقر بكونه قد اسلمك امانته وارثه المعلومة التي اودعها عنده يصح اقراره مثلاً لو اقر في مرض موته بقوله اخذت وقبضت امانتي التي اودعتها عند ابني فلان يصح اقراره ويكون معتبراً وكذا لو قال ان ابني فلان اخذ طلبي الذي هو على فلان بالوكالة وسلمه لي يكون اقراره معتبراً وكذلك لو قال قد بعث خاتم الالماس الذي كان ودبعة او عارية عندي لابني فلان وقيمتها خمسة آلاف غرض وصرفت ثمنه في اموري واستهلكته يكون اقراره معتبراً ويلزم تضمين قيمة ذلك الخاتم من التركة

﴿مادة ١٥٩٩﴾ المراد من الوارث في هذا البحث هو الذي كان وارثاً للمريض في وقت وفاته واما الورثة المحاصلة بالسبب الحادث في وقت وفاة المقر ولم تكن قبل فلا تكون مانعة لصحة الاقرار كما انه اذا اقر احد بمال لامراة اجنبية في مرض موته ثم تزوج بها ومات يكون اقراره نافذاً واما الاقرار لمن كانت وراثته قديمة ولم تكن حاصلة بسبب حادث فلا يكون نافذاً مثلاً لو اقر من له ابن بمال ل واحد اخوته من اوبه ثم مات بعد موت ابنته لا يكون اقراره نافذاً لما ان اخاه برثة من حيث كونه اخاً له

﴿مادة ١٦٠٠﴾ اقرار المريض حال كونه في مرض موته بالاسداد الى زمان الصحة في حكم الاقرار في زمان المرض فلوا اقر احد حال كونه في مرض موته بما له قد استوفى طئه

الذي على وارثه في زمان صحته لا ينفذ اقراره ما لم يحجزه باقي الورثة كذلك لو اقر احد بانه كان قد وهب ماله للفلاي فلان الذي هو من ورثته وكان سلة اياه لا ينفذ اقراره ما لم يثبت بينه او يحجزه باقي الورثة

﴿مادة ١٦٠١﴾ اقرار المريض بعين او دين لاجنبي اي لمن لم يكن وارثه في مرض موته صحيح وان احاط بجميع امواله ولكن ان ظهر كذب المقر بكونه قد ملك المقر به بسبب في وقت الاقرار او انتقل اليه وارثا او اعبه او اشتراه في ذلك الوقت ينظر على هذا الحال الى ان الاقرار هل كان في اثناء مذاكرة الوصية ام لا فان كان ليس في اثناء مذاكرتها يكون بمعنى الهبة ويلزم التسليم وان كان في اثناء مذاكرتها يحمل على معنى الوصية وعلى كلتا الحالتين لا يعتبر اقراره الا من ثلث ماله

﴿مادة ١٦٠٢﴾ ديون الصحة مقدمة على ديون المرض يعني تقدم الديون التي تعلقت بذمة من كانت تركته غرمة في حال صحته على الديون التي تعلقت بذمته في مرض موته باقراره وهوانه تستوفي ديون الصحة من تركته المريض ثم تؤدى ديون المرض ان بقيت فضلة ولكن الديون التي تعلقت بذمة المريض باسباب معروفة اي اسباب مشاهدة ومعلومة عند الناس غير الاقرار كالشراء والاستفراض والثلاث مال فهي في حكم ديون الصحة واذا كان المقر شيئا من الاعيان فحكمه على هذا المتوال ايضا يعني اذا اقر احد لاجنبي بأي شيء كان في مرض موته لا يستحقه المقر له ما لم تؤد ديون الصحة او الديون التي هي في حكم ديون الصحة اي لزمته باسباب معروفة كما ذكر آنفا

﴿مادة ١٦٠٣﴾ اذا اقر احد في مرض موته بكونه قد استوفى طلبه الذي في ذمة اجنبي ينظر ان كان هذا الدين قد تعلق بذمة الاجنبي حال المرض يصح اقراره ولكن لا ينفذ في حق غرماء الصحة وان كان تعلق في حال الصحة فيصح على كل حال يعني سواء كانت عليه ديون صحة او لم تكن مثالا لو اقر المريض حال مرضه بانه قبض ثمن المال الذي باعه في ذلك الحال يصح اقراره ولكن ان كان له غرماء صحة فلم ان لا يعتبر وهذا الاقرار وان باع مالا في حال صحته واقر بقبض ثمنه في مرض موته يصح على كل حال وان كان له غرماء صحة فليس لهم ان يقولوا لا يعتبر هذا الاقرار

﴿مادة ١٦٠٤﴾ ليس لاحد ان يؤدى دين احد غرمائه في مرض موته ويطلب حقوق باقيه ولكن له ان يؤدى ثمن المال الذي اشتراه او القرض الذي استقرضه حال كونه مريضا

﴿مادة ١٦٠٦﴾ الكماله بالمال في هذا المبحث في حكم الدين الاصلي بناء عليه لو تكمل احد دين وارثه او طلبه في مرض موته لا يكون نافذاً واذا كمل للاجنبي يعتبر من لمث ماله واما اذا اقر في مرض موته بكونه قد كمل في حال صحته فيعتبر اقراره من مجموع ماله ولكن تقدم ديون الصحة ان وجدت

## الباب الرابع

في بيان الاقرار بالكتابة

﴿مادة ١٦٠٦﴾ الاقرار بالكتابة كالاعتراف باللسان (راجع مادة ٦٩)  
 ﴿مادة ١٦٠٧﴾ امر احد آخر بان يكتب اقراره هو اقرار حكمياً بناء عليه لو امر احد كاتباً بقوله اكتب لي سنداً يحضوني اتي مديون لفلان بكذا دراهم ووضع فيه امضاءه او ختمه يكون من قبيل الاقرار بالكتابة كالسند الذي كتبه بخط يده  
 ﴿مادة ١٦٠٨﴾ القيد الذي في دفاتر التجار المعتمد بها في من قبيل الاقرار بالكتابة ايضاً مثلاً لو كان احد التجار قد قيد في دفتره انه مدين لفلان بمقدار كذا يكون قد اقر لذلك بدين مقدار ذلك ويكون معتبراً ومرعياً كاقارره الشفاهي عند الحاجة  
 ﴿مادة ١٦٠٩﴾ اذا كتب احد سنداً او استكتبه واعطاه لاحد مضمياً او مختموماً يكون معتبراً ومرعياً كتقريده الشفاهي لانه اقرار بالكتابة ان كان مرسوماً يعني ان كان ذلك السند كتب موافقاً للرسم والعادة والوثائق التي تعلم القبض المسماه بالوصول في من هذا القيل ايضاً

﴿مادة ١٦١٠﴾ اذا انكر من كتب سنداً او استكتبه واعطاه مضمياً او مختموماً الدين الذي حواه فلا يعتبر انكاره ويلزم عليه اداء ذلك الدين واما اذا انكر كون السند له فلا يعتبر انكاره ان كان خطه او ختمه مشهوراً ومتعارفاً ويعمل بذلك السند وان لم يكن خطه وختمه معروفين يستكتب ذلك المنكر ويعرض على اهل الخبرة فان اخبروا بانها كتابة شخص واحد يجبر ذلك على اعطاء الدين المذكور والحاصل يعمل بالسند ان كان برياً من شائبة التزوير وشبهة التصنيع واما اذا لم يكن السند برياً من الشبهة وانكر المدين كون السند له وانكر اصل الدين ايضاً فيجلب المدعي على ان السند ليس له وانه ليس بمدين للمدعي

﴿مادة ١٦١١﴾ اذا اعطى احد سند دين حال كونه مرسوماً ثم توفي يلزم ورثته  
 بايفائه من التركة ان كانوا معترفين بكون السند للمتوفى واما اذا كانوا منكرين ذلك فلا  
 يعمل بذلك السند الا اذا كان خطه وختمه معروفين  
 ﴿مادة ١٦١٢﴾ اذا ظهر كيس مملوء بالنقد في تركة احد محرر عليه بخط الميت  
 ان هذا الكيس مال فلان وهو عدي امانة يأخذه ذلك الرجل من التركة ولا يحتاج  
 الى اثبات بوجه آخر

في ٩ جمادى الاولى سنة ١٢٩٢



# بسم الله الرحمن الرحيم صورة الخط الهمايوني

ليعمل بموجب  
الكتاب الرابع عشر  
في الدعوى ويشتمل على مقدمة وباين  
المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفنية المتعلقة بالدعوى  
\* مادة ١٦١٢ \* الدعوى هي طلب احد حق من آخر في حضور المحاكم ويقال  
للطالب المدعي والمطلوب منه المدعى عليه  
\* مادة ١٦١٤ \* المدعى هو الشيء الذي ادعاه المدعي ويقال له المدعى به ايضا  
\* مادة ١٦١٥ \* التناقض هو سبق كلام من المدعي منافي لدعواه اي سبق كلام  
موجب لبطان دعواه

## الباب الاول

في شروط الدعوى واحكامها ودفعها ويشتمل على اربعة فصول

### الفصل الاول

في بيان شروط صحة الدعوى

\* مادة ١٦١٦ \* يشترط ان يكون المدعي والمدعى عليه عاقلين ودعوى المجنون  
والصبي غير المميز ليست بصحيحة ولكن يحج ان يكون اولياؤهما ولو صباؤهما مدعين او  
مدعى عليهم في محالها  
\* مادة ١٦١٧ \* يشترط ان يكون المدعى عليه معلوماً بناء عليه اذا قال المدعي  
لي على احد من اهل القرية الفلانية او على اماس من اهلها مقدار كذا لانصح دعواه ويلزم  
عليه تعيين المدعى عليه  
\* مادة ١٦١٨ \* يشترط حضور الخصم حين الدعوى واذا امتنع المدعي عليه من

الجبى الى المحكمة وارسال وكيل عنه اليها فالمعاملة التي تجرى في حقه ستذكر في كتاب القضا  
 \* مادة ١٦١٩ \* يشترط ان يكون المدعى به معلوماً ولا تصح الدعوى اذا  
 كان مجهولاً

\* مادة ١٦٢٠ \* معلومية المدعى به بالاشارة او الوصف والتعريف وهو انه اذا  
 كان عيناً منقولاً وكان حاضراً في مجلس المحكمة فالاشارة اليه كافية وان لم يكن حاضراً  
 فيها لوصف والتعريف وبيان قيمته يكون معلوماً واذا كان غفاراً يعين ببيان حدوده  
 وان كان ديناً يلزم بيان جنسه ونوعه ومقداره كما يتضح في المواد الآتية

\* مادة ١٦٢١ \* اذا كان المدعى به عيناً منقولاً وحاضراً بالمجلس يدعيه المدعي  
 بقوله هذا الي مشير اليه وهذا الرجل قد وضع يده عليه بغير حق فاطلب اخذه منه وان  
 لم يكن حاضراً بالمجلس ولكن يمكن جلبه واحضاره بلا مصرف يجلب الى مجلس المحكم  
 ليشار اليه في اليمين والشهادة كما ذكر وان لم يكن احضاره ممكناً بلا مصرف عرفة المدعي  
 وبين قيمته ولكن لا يلزم بيان قيمته في دعوى القصب والرهن مثلاً لو قال غصب خاني  
 الزمرد تصح دعواه وان لم يبين قيمته او قال لا اعرف قيمته

\* مادة ١٦٢٢ \* اذا كان المدعى به اعياناً متخالفة الجنس والنوع والوصف يكفي  
 ذكر مجموع قيمتها ولا يلزم تعيين قيمة كل منها على حدة

\* مادة ١٦٢٣ \* اذا كان المدعى به غفاراً يلزم ذكر بلده وقرية او محله وزقاقه  
 وحدوده الاربعة او الثلاثة واسماء اصحاب حدوده ان كان لها اصحاب واسماء ابائهم  
 واجدادهم ولكن يكفي ذكر اسم الرجل المعروف والمشهور وشهرته فقط ولا حاجة الى ذكر  
 اسم ابي ووجهه كذلك لا يشترط بيان حدود العقار اذا كان مستغنياً عن التصديق لشهرته في  
 الدعوى والشهادة وايضاً اذا ادعى المدعي بقوله ان العقار المحررة حدوده في هذا السند  
 هو ملكي تصح دعواه

\* مادة ١٦٢٤ \* اذا اصاب المدعي في بيان الحدود واخطأ في بيان مقدار اذرع  
 العقار او دونها فلا يمنع صحة دعواه

\* مادة ١٦٢٥ \* لا يشترط في دعوى ثمن العقار بيان حدوده  
 \* مادة ١٦٢٦ \* اذا كان المدعى به ديناً يلزم المدعي بيان جنسه ونوعه ووصفه  
 ومقداره مثلاً يلزم ان يثبت جنسه بقوله ذهباً او فضة ونوعه بقوله سكة آكل عثمان او  
 الانكليز ووصفه بقوله سكة خالصة او مغشوشة ومقداره بقوله النان ولكن اذا ادعى بقوله كذا

غروش على الاطلاق تصح دعواه وتصرف على الغروش المهددة في عرف البلدة وإذا كان المتعارف نوعين من الغروش وكان اعتبار ورواج احدهما يزيد تصرف الى الادنى كما انه اذا ادعى بقوله كذا عدد آمن البشلك تصرف دعواه للبشلك الاسود الذي هو من المسكوكات المغشوشة

❦ مادة ١٦٢٧ ❦ اذا كان المدعى بواعياناً فلا يلزم بيان سبب الملكية بل تصح دعوى الملك المطلق بقوله هذا المال لي وأما اذا كان ديناً فيسأل عن سببه وجهته يعني يسأل هل هو ثمن مبيع او اجرة او دين من جهة اخرى والحاصل يسأل انه من اي جهة كان ديناً

❦ مادة ١٦٢٨ ❦ حكم الاقرار هو ظهور المقر به لاحد وثبة لبداة ولهذا لا يكون الاقرار سبباً للملك بناء عليه لو ادعى المدعى على المدعى عليه شيئاً وجعل سببه اقراره فقط لا تسع دعواه مثلاً لو ادعى المدعى بقوله ان هذا المال لي وان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي تسع دعواه وأما اذا ادعى بقوله ان هذا المال لي لان هذا الرجل الذي هو ذو اليد كان قد اقر بانه مالي فلا تسع دعواه وكذلك لو ادعى المدعى بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش من جهة القرض حتى انه هو كان قد اقر بانه مدينون لي بهذا المبلغ من هذه الجهة تسع دعواه وأما اذا ادعى بقوله ان لي في ذمة هذا الرجل كذا غروش لانه كان قد اقر بانه مدينون لي بالمبلغ المذكور من جهة القرض فلا تسع دعواه

❦ مادة ١٦٢٩ ❦ يشترط ان يكون المدعى به محتمل الثبوت بناء عليه لو ادعى ما وجوده محال عقلاً او عادة لا يصح الادعاء مثلاً اذا ادعى احد في حق من هو كبر منه سناً او في حق من نسبه معروف بانه ابنه لا تكون دعواه صحيحة

❦ مادة ١٦٣٠ ❦ يشترط ان يكون المدعى عليه محكوماً وملزماً بشيء على تقدير ثبوت الدعوى مثلاً لو اعار احد آخر شيئاً وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا من متعنفاتك فليعترف لي ان تصح دعواه كذلك لو وكل احد آخر بخصوص وخرج شخص آخر وادعى بقوله انا جاره وبوكالته انسب فليؤكفي لا تصح دعواه لان لكل واحد ان يعبر ماله من شاء او يوكل باموره من شاء ويتقدير ثبوت هذا الدعاوي وامثالها لا يتناسب في حق المدعى عليه الحكم



## الفصل الثاني

### في دفع الدعوى

﴿مادة ١٦٢١﴾ الدفع هو الاتيان بدعوى من قبل المدعى عليه تدفع دعوى المدعي مثلاً اذا ادعى احد من جهة القرض كذا غروش او قال المدعي عليه انا كنت اديت ذلك او انت كنت ابرأتني من ذلك او كنا تصالحنا او ليس هذا المبلغ قرضاً بل هو ثمن المال الثنائي الذي كنت قد بعته لك او كنت قد حولتك على فلان بطلبي الذي هو ذلك المقدار وانت اعطيني هذا المقدار عوضه يكون قد دفع دعواه وكذا اذا ادعى احد على آخر بقوله انت كنت قد كفلت طلبي الذي في ذمة فلان كذا دراهم وقال المدعي عليه كان المديون ادى ذلك المبلغ يكون قد دفع دعوى المدعي وكذا اذا ادعى احد بالمال الذي هو في يد غيره بانه مالي واجاب المدعي عليه بانك حين ما ادعى هذا المال فلان كنت قد شهدت لدعواه يكون قد دفع دعوى المدعي وكذلك لو ادعى احد من تركة الميت كذا دراهم واثبت دعواه على انكار الوارث ثم ادعى الوارث ان المتوفى كان قد ادى هذا المبلغ في حال حياته يكون قد دفع دعوى المدعي

﴿مادة ١٦٢٢﴾ اذا اثبت من ادعى دفع الدعوى دفعة تدفع دعوى المدعي ولا يجلف المدعي الاصيل بطلب صاحب الدفع فان نكل المدعي عن البين ثبت دفع المدعي عليه وان حلف تعود دعواه الاصلية

﴿مادة ١٦٢٣﴾ اذا ادعى احد على آخر طلباً كذا دراهم وقال المدعي عليه انا كنت قد حولتك بهذا المبلغ على فلان وكل منكما قبل الحوالة واثبت المدعي عليه قوله هذا حال كون الحال عليه حاضراً يكون قد دفع دعوى المدعي وخلص من مطالبته وان لم يكن الحال عليه حاضراً يكون دفع المدعي موقوفاً الى حضور الحال عليه

## الفصل الثالث

### في بيان من كان خصماً ومن لم يكن

﴿مادة ١٦٢٤﴾ اذا ادعى احد شيئاً وكان يترتب على اقرار المدعي عليه حكم بتقدير اقراره يكون بانكاره خصماً في الدعوى واقامة البينة وان كان لم يترتب حكم على اقرار المدعي عليه اذا اقر لم يكن خصماً بانكاره مثلاً اذا اتى احد من ارباب الحرف

و ادعى على احد بقوله ان رسولك فلاناً اخذ مني المال الفلاني اعطني ثمنه يكون المدعي عليه خصماً للمدعي اذا انكر لانه يكون مجبوراً بدفع ثمن المبيع وتسليمه عند اقراره ونسعى دعوى المدعي ويثبت على هذا الحال واما اذا ادعى المدعي بقوله ان وكيلك بالشراء اشترى وانكر المدعي عليه فلا يكون خصماً للمدعي لما انه لو اقر لا يكون مجبوراً بدفع ثمن المبيع وتسليمه الى المدعي وعلى هذا الحال لا تنفع دعوى المدعي والولي والصفي والمتولي مستثنون من هذه القاعدة فانه اذا ادعى احد على مال اليتيم او على مال الوقف بانه مالي فلا يترتب على اقرار الولي او الصفي او المتولي حكم لانه ليس بنافذ واما انكارهم فصحيح ونسعى عليه دعوى المدعي ويثبت لكن يعتبر اقرار الولي والصفي والمتولي في الدعوى على عقد صادر منهم مثلاً لو باع ولي الصغير ماله بمساغ شرعي ووقعت من قبل المشتري دعوى تتعلق بذلك يعتبر اقراره

﴿مادة ١٦٢٥﴾ الخصم في دعوى العين هو ذواليد فقط . مثلاً اذا غصب احد فرس الآخر وباعه لثمن آخر واراد صاحب الفرس استرداده فلا يدعيه الا على الشخص الذي هو ذواليد واما اذا اراد تضييع قيمته فيدعي ذلك على الغاصب

﴿مادة ١٦٢٦﴾ اذا ظهر مستحق للمال المشتري وادعاه ينظر الى ان المشتري هل كان قبضه ام لا فان كان يكون هو الخصم فقط في الدعوى والشهادة ولا يشترط حضور البائع وان كان ما قبضه من البائع يلزم حضورهما حين الدعوى والشهادة حيث ان المشتري مالك والبائع ذواليد

﴿مادة ١٦٢٧﴾ يشترط حضور الوديع والمودع والمستعير والمعبر والمستأجر والمؤجر والمرتهن والراهن معاً عند دعوى الوديعة على الوديع والمستعار على المستعير والمأجور على المستأجر والمرهون على المرتهن ولكن اذا غصب الوديعة او المستعار او المأجور او المرهون فللوديع والمستعير والمستأجر والمرتهن ان يدعي باولئك على الغاصب فقط ولا يلزم حضور المالك وليس للمالك ان يدعي وحده باولئك ما لم يحضر هؤلاء

﴿مادة ١٦٢٨﴾ لا يكون الوديع خصماً للمشتري فاذا ادعى احد تسليم الدار المودعة عند الآخر بقوله اني اشتريت هذه الدار من الشخص الفلاني فلسلي اياها وقال الوديع في امانة او دعها عندي ذلك الشخص تندفع خصومة المدعي ولا حاجة الى اثبات الا بدائع ولكن لو قال المدعي نعم ان صاحب الدار كان اودعها عندك لكن بعد ذلك باعها لي وولكني بقبضها وتسليمها منك واثبت ذلك اخذ الدار من الوديع

﴿ مادة ١٦٢٩ ﴾ لا يكون الوديع خصماً لدائن المودع بناءً عليه إذا اثبت الدائن طلبه الذي هو في ذمة المودع في مواجهة الوديع فليس له أن يستوفي الدين من الوديع التي عنده لكن من كانت نفقته واجبة على الغائب له أن يدعي نفقته على الوديع ليأخذها من درام الغائب التي هي امانة عنده على ما ذكر في مادة ٧٩٩

﴿ مادة ١٦٤٠ ﴾ لا يكون مديون المديون خصماً للدائن فليس لمن كان له في ذمة الميت طلب ان يثبت طلبه في مواجهة مديونه ويستوفيه منه

﴿ مادة ١٦٤١ ﴾ لا يكون المشتري من المشتري خصماً للبائع مثلاً لو باع احد لآخر مالاً وبعد القبض باعه المشتري لآخر أيضاً فليس للبائع الاول ان يطلب ويدي الثمن على المشتري الثاني بقوله ان المشتري الاول كان اشترى مني هذا المال وقبضه بدون ان يدفع لي ثمنه فاعطني ثمن المال او المال لاحسبه الى استيفاء الثمن ولا تسمع دعواه هذه على المشتري الثاني

﴿ مادة ١٦٤٢ ﴾ يصح ان يكون احد الورثة خصماً في الدعوى التي تقام على الميت اولة ولكن الخصم في دعوى عين من التركة هو الوارث الذي في يده تلك العين والوارث الذي لم يكن ذا اليد ليس بخصم مثلاً يصح لاحد الورثة ان يدعي طلب الميت الذي هو في ذمة آخر وبعد الثبوت يحكم بجميع الطلب المذكور لجميع الورثة وليس للوارث المدعي ان يقبض الا حصته من ذلك ولا يقبض حصص سائر الورثة كذلك لو اراد احد ان يدعي بدين من التركة فله ان يدعي في حضور واحد من الورثة فقط سواء وجد في يد ذلك الوارث من التركة مال او لم يوجد فاذا ادعى هكذا في حضور واحد من الورثة ديناً واقربوه ذلك الوارث يؤمر باعطاء ما اصاب حصته من ذلك الدين ولا يسري اقراره الى سائر الورثة ولن لم يقر واثبت المدعي دعواه في حضور ذلك الوارث فقط يحكم على جميع الورثة واذا اراد ان ياخذ طلبه الذي اثبتته من التركة فليس لسائر الورثة ان يقولوا له اثبت ذلك في حضورنا ايضاً ولكن لم دفع دعوى المدعي واما اذا اراد ان يدعي احد من التركة قبل التسمية الفرس الذي هو في يد واحد من الورثة بقوله هذا فرسي وكنت اودعته عند الميت فالخصم من الورثة هو ذواليد فقط وان ادعى على احد من باقي الورثة لا تسمع دعواه واذا ادعى على ذي اليد وحكم باقراره فلا يسري اقراره الى سائر الورثة ولا ينفذ اقراره الا بمقدار حصته ويحكم على كونه حصته في ذلك الفرس للمدعي وان انكر الوارث الذي هو ذواليد واثبت المدعي دعواه يحكم على جميع الورثة (راجع مادة ٧٨)

﴿ مادة ١٦٤٣ ﴾ ليس لاحد الشركاء في عين ملكه بسبب غير الارث ان يكون في الدعوى خصماً للمدعي في حصة الآخر مثلاً لو ادعى احد في حضور احد الشركاء الدار التي ملكوها بطريق الشراء بانها ملكه واثبت ما ادعاه وحكم بذلك بكون المحكم مقصوراً على حصة الشريك المحاضر فقط ولا يسري الى حصص الباقين  
 ﴿ مادة ١٦٤٤ ﴾ تسمع دعوى واحد من العامة اذا صار مدعياً وبحكم على المدعي عليه في دعاوي الحال التي يعود نفعها الى العموم كالطريق العام  
 ﴿ مادة ١٦٤٥ ﴾ يكفي حضور البعض من الطرفين في دعوى الاثبات التي منافعها مشتركة بين اهالي قريتين كالنهر والمرعى اذا كانوا قوماً غير محصورين واما اذا كانوا قوماً محصورين فلا يكفي حضور بعضهم بل يلزم حضور كلهم او وكلائهم  
 ﴿ مادة ١٦٤٦ ﴾ اهالي القرية الذين عددهم يزيد على المائة بعدون قوماً غير محصورين

## الفصل الرابع

في بيان التناقض

﴿ مادة ١٦٤٧ ﴾ التناقض يكون مانعاً لدعوى الملك مثلاً لو اراد احد ان يشتري ما لا ثم ادعى بانه كان ملكه قبل الاستبراء لا تسمع دعواه وكذلك لو قال ليس لي حق عند فلان اصلاً ثم ادعى عليه شيئاً لا تسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر بقوله كنت اعطيتك كذا مقداراً من الدراهم على ان تعطيتها لي فلان والحال انك ما اعطيتها له ولكونها في يدك اطلبها منك وانكر المدعى عليه ذلك فاقام المدعي البينة ثم رجع المدعى عليه واراد دفع الدعوى بقوله نعم كنت اعطيتني ذلك المبلغ وانا دفعت له من امرت فلا يسمع دفعه وكذلك لو ادعى احد الدكان الذي هو في يد غيره بانه ملكه واجاب ذواليد بقوله نعم كان ملكك ولكن بعني اياه في التاريخ الفلاني وانكر المدعي ذلك بقوله لم يجر بيننا بيع ولا شراء فقط فاقام المدعي عليه البينة واثبت ما ادعاه ثم رجع المدعي فادعى بان قال اني قد كنت بعته لك في ذلك التاريخ لكن هذا البيع كان عند بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا يسمع دفع المدعي

﴿ مادة ١٦٤٨ ﴾ كما انه لا يصح لاحد ان يدعي المال الذي اقر بكونه لغيره بقوله هذا مالي كذلك لا يصح ان يدعي بالوكالة او بالوصاية عن آخر

﴿ مادة ١٦٤٩ ﴾ اذا ابرأ احد آخر من جميع الدعاوى فلا يصح له ان يدعي عليه بعد ذلك مالاً لنفسه ولكن يصح له ان يدعي عليه لغيره بالوكالة او الوصاية

﴿ مادة ١٦٥٠ ﴾ اذا ادعى احد مالاً لا آخر لا يصح له بعد ذلك ان يدعي لنفسه ولكن يصح له ان يدعي لا آخر بعدما ادعاه لنفسه لان الوكيل بالدعوى قد يضيف الملك الي نفسه ولكن عند الخصومة لا يضيف احد ملكه لغيره

﴿ مادة ١٦٥١ ﴾ كما ان الحق الواحد لا يستوفي من كل واحد من الشخصين على حدة بنائه كذلك لا يدعي الحق الواحد من جهة واحدة على رجلين

﴿ مادة ١٦٥٢ ﴾ ينفق التناقض في كلام الشخصين اللذين هما في حكم المتكلم الواحد كالوكيل والموكل والوارث والمورث كما يوجد في دعوى المتكلم الواحد فاذا اقام الوكيل دعوى منافية للدعوى التي سبقت من الموكل في خصوص واحد لا تصح

﴿ مادة ١٦٥٣ ﴾ يرتفع التناقض بتصدق الخصم مثلاً ادعى احد على آخر الناقض من جهة القرض ثم ادعى ان المبلغ المذكور من جهة الكفالة فصدقة المدعى عليه يرتفع التناقض

﴿ مادة ١٦٥٤ ﴾ ويرتفع التناقض بتكذيب المحاكم مثلاً ادعى احد المال الذي هو في يد غيره انه مالي وانكر ذلك المدعى عليه بقوله ان هذا المال كان لفلان وانا اشتريته منه واقام المدعي البينة على دعواه وحكم بذلك برجع المحكوم بثمن المال على البائع لان التناقض الذي وقع بين اقراره بكون المال للبائع وبين رجوعه بالثمن عليه بعد الحكم قد ارتفع بتكذيب حكم المحاكم اقراره

﴿ مادة ١٦٥٥ ﴾ يعني التناقض اذا ظهرت معذرة المدعي وكان محل خفاء مثلاً اذا ادعى المستأجر على المؤجر بعد استئجار الدار بانها هي ملكه وكان ابيه قد اشتراها له في صغره ولم يكن له خبر بذلك عند الاستئجار وبرز سند ايجور هذا المتوال تصير دعواه مسموعة كذلك لو استأجر احد داراً ثم حصل له علم بان تلك الدار هي منقولة اليه من ابيه ارباً وادعى بذلك تنفع دعواه

﴿ مادة ١٦٥٦ ﴾ لا يتدار الى تقسيم التركة اقرار بكون المفسوم مشتركاً بناء عليه اذا ادعى احد بان المفسوم مالي بعد التقسيم فهو تناقض مثلاً لو ادعى احد الورثة بعد

نقسم التركة إبانتي كنت اشتريت احد هذه الاعيان المقسومة من المتوفي او كان المتوفي قد وهبه وسلمه لي في حال صحته لانسع دعواه ولكن لو قال ان المتوفي كان قد وهبه لي حال كوني صغيراً ولم أكن اعلم بذلك حين القسمة يكون معذوراً ونسب دعواه

﴿مادة ١٦٥٧﴾ \* لو امكن توفيق الكلامين اللذين يريان متناقضين ووقفهما المدعي ايضاً برتفع التناقض مثلاً لو اقر احد بانه كان مستأجراً في دار ثم ادعى انها ملكه لانسع دعواه ولكن لو قال كنت مستأجراً ثم اشتريتها يكون قد وفق بين كلاميه فسمع دعواه وكذلك لو ادعى احد على آخر النأ من جهة القرض وانكر المدعي عليه ذلك بقوله ما اخذت منك ديناً ولا اعرفك واقام المدعي البينة على دعواه ثم قال المدعي عليه كنت اوفيتك المبلغ المذكور او كنت ابرأتني منه فلا تسمع دعواه لكونها مناقضة لانكاره ولكن لو قال بعد ادعاء المدعي ليس لك علي دين قط واثبت المدعي كونه مديوناً وقال المدعي عليه نعم كنت مديوناً ولكن اوفيتك او ابرأتني منه واثبت دعواه هذه اوفيتك يدفع المدعي وكذلك لو ادعى احد ودبعة على آخر وانكر المدعي عليه بقوله ما اودعت عندي شيئاً واثبت المدعي ذلك وقال المدعي عليه بعد الاثبات كنت رددتها اليك وسلمتها لك فلا يسمع دفعه هذا وباخذ المدعي الدبعة عينا ان كانت موجودة عنده وبضمن قيمتها ان كانت مسهولة واما لو انكر المدعي عليه بقوله ليس لك عندي ودبعة بعد ما ادعى المدعي بالوجه المشروح ثم اقام المدعي البينة وقال المدعي عليه كانت لك عندي تلك الدبعة ولكن رددتها وسلمتها لك فسمع دعواه

﴿مادة ١٦٥٨﴾ \* اذا اقر احد بصور عقد بات صحيح منه وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك العقد كان فاسداً او فاسداً فلا تسمع دعواه (راجع مادة ١٠٠ مثلاً) لو باع احد داره لاخر في مقابلة ثمن معلوم وسلمها ثم ذهب الى حضور الحاكم واقرب بقوله اني بعثت داري المحدودة بهذه المحدود فلان في مقابلة هذا الثمن بيعاً باتاً صحيحاً وربط اقراره هذا بوثيقة شرعية وبعد ذلك ادعى بقوله ان البيع المذكور كان عقد بطريق الوفاء او بشرط مفسد هو كذا فلا تسمع دعواه كذلك لو صالح احد آخر عن دعوى بيننا واقرب في حضور الحاكم بان ذلك الصلح قد عقد صحيحاً وربط اقراره هذا بسند ثم ادعى بان ذلك الصلح كان بشرط مفسد فلا تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٥٩﴾ \* اذا باع احد مالا على انه ملكه في حضور آخر لشخص وسلمه ثم ادعى الحاضر بانه ملكه مع انه كان حاضراً في مجلس البيع وسكت بلا عذر فينظر الى ان

الحاضر هل كان من اقارب البائع ام لا فان كان من اقارب الحارم او زوجها او زوجته لا تسمع دعواه هذه مطلقاً وإن كان من الاجانب فلا يكون حضوره وسكوته في مجلس البيع قطعاً نعماً لدعواه بل بعد حضوره وسكوته في مجلس البيع بلا عذر ان تصرف المشتري في ذلك الملك تصرف الملك بناءً او هدماً او غرساً ورأه الحاضر ثم بعد ذلك لو ادعى بقوله هذا ملكي او لي فيه حصة لا تسمع دعواه

## الباب الثاني

### في حق مرور الزمان

﴿مادة ١٦٦٠﴾ لا تسمع دعوى الدين والوديعة والملك والعقار والميراث وما لا يعود من الدعاوي الى العامة ولا الى اصل الوقف في العقارات الموقوفة كدعوى المقاطعة او التصرف بالاجارين والتولية المشروطة والغلة بعد ان تركت خمس عشر سنة  
﴿مادة ١٦٦١﴾ تسمع دعوى المتولي والمترقة التي هي في حق اصل الوقف الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع بعد مرور ست وثلاثين سنة . مثلاً اذا تصرف احد في ملك ستاً وثلاثين سنة ثم ادعى متولي وقف انه من مستغلات وقفي فلا تسمع دعواه  
﴿مادة ١٦٦٢﴾ ان كانت دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب في عقار الملك فلا تسمع بعد مرور خمس عشرة سنة وإن كانت في عقار الوقف فللمتولي ان يدعيها الى ست وثلاثين سنة ولا تسمع دعوى الطريق الخاص والمسيل وحق الشرب التي هي في الاراضي الاميرية بعد ان تركت عشر سنين كما لا تسمع دعوى الاراضي الاميرية بعد مرور عشر سنين

﴿مادة ١٦٦٣﴾ والمعتبر في هذا الباب يعني مرور الزمان المانع لاستماع الدعوى ليس هو الا مرور الزمان الواقع بلا عذر واما الزمان الذي مر بعد شرعي ككون المدي صغيراً او مجنوناً او معنوياً سواء كان له وصي او لم يكن او كونه في ديار بعيدة مدة سفر او كون خصمه من المتغلبة فلا يعتبر . مثلاً لا يعتبر الزمان الذي مر حال صغر المدي وإنما يعتبر من تاريخ وصوله الى حد البلوغ كذلك اذا كان لرجل مع احد المتغلبة دعوى ولم يمكنه الادعاء لامتداد زمان تغلب خصمه ووجد مرور الزمان لا يكون مانعاً لاستماع الدعوى وإنما يعتبر مرور الزمان من تاريخ زوال التغلب

﴿مادة ١٦٦٤﴾ مدة السفر هي ثلاثة ايام اى مسافة ثمانى عشرة ساعة بالسير المعتدل

﴿مادة ١٦٦٥﴾ ساكني بلدين بينهما مسافة سفر اجنبيا في بلدة ولو مرة ولم يدع احدهما على الآخر شيئا وكانت محاكمهما محكمة فبعد ما وجد مرور الزمان بهذا الوجه لاتسمع دعوى احدهما على الآخر بتاريخ اقدم من مدة المرور

﴿مادة ١٦٦٦﴾ اذا ادعى احد على آخر خصوصا في حضور الحاكم في كل برهة مرة ولم تفصل دعواه ومر على هذا الوجه خمس عشرة سنة فلا يكون هذا المرور مانعا لاستماع الدعوى وامام لم يكن في حضور الحاكم من الادعاء والمطالبة لا يدفع مرور الزمان بناء عليه اذا ادعى احد خصوصا في غير مجلس الحاكم وطالب به وعلى هذا الوجه وجد مرور الزمان فلا تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٦٧﴾ يعتبر مرور الزمان من تاريخ وجود صلاحية الادعاء للدعي به فمرور الزمان في دعوى دين مؤجل انما يعتبر من حلول الاجل لانه ليس للدعي صلاحية دعوى ذلك الدين ومطالبته قبل حلول الاجل . مثلاً لو ادعى احد على آخر بقوله لي عليك كذا درهم من ثمن الشيء الفلاني الذي بعته اياه قبل خمس عشرة سنة مؤجلاً لثلاث سنين تسمع دعواه لانه يكون قد مر اثنتا عشرة سنة اعتباراً من حلول الاجل كذلك لا يعتبر مرور الزمان في دعوى البطن الثاني بالوقف المشروط للاولاد بضناً بعد بطن الا من تاريخ افراض البطن الاول لانه ليس للبطن الثاني صلاحية الدعوى ما دام البطن الاول موجوداً وكذلك يعتبر مبدأ مرور الزمان في دعوى المهر المؤجل من وقت الطلاق او من تاريخ موت احد الزوجين لان المهر المؤجل لا يكون معجلاً الا بالطلاق او الوفاة

﴿مادة ١٦٦٨﴾ لا يعتبر مرور الزمان في دعوى الطلب من المفلس الا من تاريخ زوال الافلاس مثلاً لو ادعى احد من تهادى افلاسه خمس عشرة سنة وتحقق يساره بعد ذلك بانه قبل خمس عشرة كان لي عليك من المجهة الفلانية كذا درهم طلب ولما كنت مفلساً من ذلك التاريخ الى الآن لم يمكني الادعاء ولا تقدر انك الآن على اداء الدين ادعي عليك به تسمع دعواه

﴿مادة ١٦٦٩﴾ اذا ترك احد الدعوى بلا عذر ووجد مرور الزمان على ما ذكر انفاً فكما لاتسمع تلك الدعوى في حياته كذلك لاتسمع من ورثته بعد موته ايضاً

﴿مادة ١٦٧٠﴾ اذا ترك المورث الدعوى مدة وتركها الوارث بضاً مدة وبلغ مجموع المدينين حد مرور الزمان فلا تسمع



﴿مادة ١٦٧١﴾ البائع والمشتري والواهب والموهوب له كالمورث والوارث مثلاً إذا كان احد متصرفاً في عرصة متصلة بدار خمس عشرة سنة مع سكوت صاحب الدار ثم عند ما يبعث الدار ادعى المشتري بان هذه العرصة طريق خاص للدار التي اشترى بها فلا تنعم دعواه كذلك لو سكت البائع مدة والمشتري مدة وبلغ مجموع المدين حد مرور الزمان لا تنسج دعوى المشتري

﴿مادة ١٦٧٢﴾ لو وجد مرور الزمان في حق بعض الورثة في دعوى مال الميت الذي هو عند آخر ولم يوجد في حق بعض الورثة لعذر كالصغر وادعى به واثنته بحكم بحصته في المدعى به ولا يسري هذا الحكم الى سائر الورثة

﴿مادة ١٦٧٣﴾ ليس لمن كان مقراً بكونه مستأجراً في عقار ان يملكه لمرور زمان ازيد من خمس عشرة سنة وإما اذا كان منكرًا وادعى المالك بانه ملكي وكنت اجرتك اياه قبل بستين وما زلت اقبط اجرتي فتنسج دعواه ان كان ايجارهم معروفًا بين الناس والا فلا

﴿مادة ١٦٧٤﴾ لا يسقط الحق بتقادم الزمان بناء عليه اذا اقر واعترف المدعى عليه صراحة في حضور المحاكم بانه للمدعي عنده حق في الحال في دعوى وجد فيها مرور الزمان بالوجه الذي ادعاه المدعي فلا يعتبر مرور الزمان ويحكم بموجب اقرار المدعى عليه وإما اذا لم يقر المدعى عليه في حضور المحاكم وادعى المدعي بكونه اقر في محل آخر فكما لا تنسج دعواه الاصلية كذلك لا تنسج دعوى الاقرار ولكن الاقرار الذي ادعي ان كان قد ربط بسند حار لخط المدعي عليه المعروف او ختمه مقدماً ولم يوجد مرور الزمان من تاريخ السند الى مدة الدعوى تنسج دعوى الاقرار على هذه الصورة

﴿مادة ١٦٧٥﴾ لا اعتبار لمرور الزمان في دعاوى الحال التي يعود نفعها للعبور كالطريق العام والنهر والمرعى مثلاً لو ضبط احد المرعى الخصوص بقرية ونصرف فيه خمسين سنة بلا نزاع تم ادعاه اهل القرية تنسج دعواهم

في ٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

بعد صورة الخط الهايوني

ليعمل بموجب

الكتاب الخامس عشر

في البيانات والتخليف ويشتمل على مقدمة واربعه ابواب

المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفنية

❖ مادة ١٦٧٦ ❖ البينة هي الحجة القوية

❖ مادة ١٦٧٧ ❖ التواتر هو خبر جماعة لا يجوز العقل انما فهم على الكذب

❖ مادة ١٦٧٨ ❖ الملك المطلق هو الذي لم يتقيد باحد اسباب الملك كالارث

والشراء والملك الذي تقيد بمثل هذه الاسباب يقال له الملك بالسبب

❖ مادة ١٦٧٩ ❖ ذواليد هو الذي وضع يده على عين بالفعل او الذي نت

نصرة تصرف الملاك

❖ مادة ١٦٨٠ ❖ الخارج هو البريء عن وضع اليد والتصرف بالوجه المشروح

❖ مادة ١٦٨١ ❖ التخليف هو تكليف اليمين على احد الخصمين

❖ مادة ١٦٨٢ ❖ التحالف هو تخليف الخصمين كليهما

❖ مادة ١٦٨٣ ❖ تحكيم الحال يعني جعل الحال المحاضر حكماً هو من قبل

الاستصحاب والاستصحاب هو الحكم بقاء امر محقق غير مضمنون عنده وهو بمعنى انفاء

ما كان على ما كان

## الباب الاول

في الشهادة ويشتمل على ثمانية فصول

### الفصل الاول

في بيان تعريف الشهادة ونصابها

﴿مادة ١٦٨٤﴾ الشهادة هي الاخبار بلفظ الشهادة يعني بقول اشهد باثبات حق احد هو في ذمة الآخر في حضور الحاكم ومواجهة الخصمين ويقال للخبر شاهد والخبر له مشهود له وللخبر عليه مشهود عليه وللحق مشهود به  
﴿مادة ١٦٨٥﴾ نصاب الشهادة في حقوق العباد رجلان او رجل وامرأتان لكن تقبل شهادة النساء وحدهن في حق المال فقط في الحال التي لا يمكن اطلاع الرجال عليها  
﴿مادة ١٦٨٦﴾ لا تقبل شهادة الاخرس والاعرج

### الفصل الثاني

في بيان كيفية اداء الشهادة

﴿مادة ١٦٨٧﴾ لا تعتبر الشهادة التي تقع في خارج مجلس المحاكمة.  
﴿مادة ١٦٨٨﴾ يلزم ان يكون الشهود قد عاينوا بالذات المشهود به وان يشهدوا على ذلك الوجه ولا يجوز ان يشهد بالسماع يعني ان يشهد الشاهد بقوله سمعت من الناس ولكن اذا شهد بكون محل وقتاً او وفاة احد بقوله سمعت من الثقة يعني لم قال اشهد بهذا الا في سمعت من ثقة هكذا تقبل شهادته وتجوز شهادة الشاهد في خصوص الولاية والنسب والوقف والموت بالسماع من دون ان ينسوجه شهادته يعني بدون ان يتكلم بلفظ السماع مثلاً لو قال ان فلاناً كان في التاريخ الفلاني والياً او حاكماً في هذه البلدة وان فلاناً مات في وقت كذا وان فلاناً ابن فلان اعرفه هكذا فشهد بصورة قطعية من دون ان يقول سمعت تقبل شهادته وان لم يكن قد عاين هذه الخصوصيات وان لم يكن سنة مساعداً للمعاينة ما شهد به وايضاً اذا لم يقل سمعت من الناس بل شهد قائلاً باناً لم نعاين هذا الخصوص لكنه مشهريننا بهذه الصورة نعرفه هكذا تقبل شهادته  
﴿مادة ١٦٨٩﴾ اذا قال انا اعرف الخصوص الفلاني هكذا او اخبر بذلك ولم يقل اشهد لا يكون قد ادى الشهادة ولكن على قوله هذا الوسأله الحاكم بقوله انشهد هكذا

واجاب بقوله نعم هكذا شهد يكون قد اداها ولا يشترط لفظ الشهادة في الافادات الواقعة لمجرد استكشاف الحال كاخبار اهل الخبة لانها ليست بشهادة وإنما هي من قبيل الاخبار المجرد

﴿مادة ١٦٩٠﴾ تكفي اشارة الشاهد عند الشهادة الى كل من المتهمين والمتهود عليه والمتهود به اذا كانوا حاضرين ولا يلزم عليه ذكر اسم ابي المتهمين والمتهود عليه ولا جدتها واما في الشهادة المتعلقة بالموكل او الميت فيلزم على الشاهد ذكر ابيها وجدتها ولكن اذا كان كل منهما مشهوراً ومعروفاً يكفي ذكر الشاهد اسمه وشهرته لان المتصد الاصيلي تعريفه بوجه يميزه عن غيره

﴿مادة ١٦٩١﴾ يلزم في الشهادة بالعقار بيان حدوده ولكن اذا لم يذكر الشاهد حدود المتهمين به وتعهد باراءته وتعيينه في محله يذهب الى محله لارائه

﴿مادة ١٦٩٢﴾ اذا ادعى المدعي بالاستناد الى الحدود التي هي في السند وشهدت الشهود بان العقار المحررة حدوده في هذا السند ملكه تصح شهادتهم كما ذكر في مادة ١٦٩٣

﴿مادة ١٦٩٣﴾ اذا ادعى احد بان لمورثه في ذمة فلان كذا دراهم وشهدت الشهود بان للميت في ذمة المدعى عليه المقدار الذي ادعى يكفي ولا يحتاج الى التصريح بانها صارت موروثاً للمورثه واذا ادعى عيناً يعني لو ادعى بان في يد فلان عينا من مال المورث فالحكم بهذا الوجه ايضاً

﴿مادة ١٦٩٤﴾ اذا ادعى احد من التركة كذا ديناً وشهدت الشهود بان للديني في ذمة الميت مقدار ما ادعى من الدين يكفي ولا حاجة الى التصريح بكونه باقياً في ذمته الى ماتوا واذا ادعى بعين يعني لو ادعى بان كان له في يد الميت عين فالحال على هذا الموالم ﴿مادة ١٦٩٥﴾ اذا ادعى احد على اخر ديناً فان شهدت الشهود بان المدعى به دين في ذمة المدعى عليه للديني يكفي ولكن اذا سئل الخصم عن بقاء الدين الى وقت الادعاء وقالت الشهود لا ندري ترد شهادتهم

### الفصل الثالث

في بيان شروط الشهادة الاساسية

﴿مادة ١٦٩٦﴾ يشترط سبق الدعوى في الشهادة بمحقوق الناس  
﴿مادة ١٦٩٧﴾ لا تقبل البيئة التي اقيمت على خلاف المحسوس مثلاً اذا اقيمت البيئة

على موت احد وحياته مشاهدة او على خراب دار وعمارها مشاهد فلا تقبل ولا تعتبر

﴿مادة ١٦٦٨﴾ لا تقبل البيعة التي اقيمت على خلاف المتواتر

﴿مادة ١٦٦٩﴾ انما جعلت البيعة مشروعة لاطهار الحق بناء عليه لا تقبل الشهادة بالنفي الصرف كقولك فلان ما فعل هذا الامر والشئ الفلاني ليس لفلان وفلان ليس بمديون لفلان ولكن بيعة النفي المتواتر مقبولة. مثلاً لو ادعى احد باني اقرضت فلاناً في الوقت الفلاني في المحل الفلاني كذا مقداراً من الدراهم واثبت المدعى عليه بالتواتر انه لم يكن في الوقت المذكور في ذلك المحل بل كان في محل آخر تقبل بيعة التواتر ولا نسمع دعوى المدعى

﴿مادة ١٧٠٠﴾ يشترط ان لا يكون في الشهادة دفع مغرم او جرم مغنم يعني ان لا يكون داعية لدفع المضرة وجلب المنفعة بناء عليه لا تقبل شهادة الاصل للفرع والفرع للأصل يعني لا تقبل شهادة الآباء والاجداد والامهات والمجدات لاولادهم واحفادهم ولا شهادة الاولاد والاحفاد والآباء والاجداد والامهات والمجدات وهكذا شهادة احد الزوجين للآخر واما الافرياء الذين هم ما عدا هؤلاء فتقبل شهادة احدهم للآخر وكذلك لا تقبل شهادة من يتعيش بنفقة شخص لث ولا شهادة الاجير الخاص لمستأجره واما الذين هم خدام لشخص فتقبل شهادة كل للآخر وكذلك لا تقبل شهادة احد الشركاء للآخر في مال الشركة ولا تقبل شهادة الكفيل بالمال بكون المكفول به قد ادي من طرف الاصيل واكن تقبل شهادة احدهم للآخر في سائر الخصوصات

﴿مادة ١٧٠١﴾ شهادة الصديق لصديقه مقبولة ولكن اذا وصلت صداقتها الى مرتبة تنصرف احدهما في مال الآخر فلا تقبل شهادة احدهما للآخر .

﴿مادة ١٧٠٢﴾ يشترط ان لا يكون بين الشاهد والمشهد عداوة دينوية ونعرف العداوة الدينوية بالعرف

﴿مادة ١٧٠٣﴾ ليس لاحد ان يكون شاهداً ومدعياً بناء عليه لا تصح شهادة الوصي لليتيم والوكيل لموكو

﴿مادة ١٧٠٤﴾ لا تعتبر شهادة شخص على فعله بناء عليه لا تعتبر شهادة الوكلاء والدلائل على افعالهم بقولهم كنا بعنا هذا المال كذلك لا تصح شهادة حاكم منفصل عن بلدته على المحكم الصادر منه قبل العزل واما اذا شهد بعد العزل على اقرار من اقر في حضوره قبل العزل فتعتبر شهادته

﴿مادة ١٧٠٥﴾ يشترط ان يكون الشاهد عدلاً والعدل من تكون حسنة غالبية على سببائه بناء عليه لا تقبل شهادة من اعتاد حالاً وحركة تحمل بالناموس والمزونة كالأرقاص والمخفرة ولا تقبل شهادة المعروفين بالكذب

### الفصل الرابع

في بيان موافقة الشهادة للدعوى

﴿مادة ١٧٠٦﴾ تقبل الشهادة ان وافقت الدعوى والا فلا ولكن لا اعتبار باللفظ وتكفي الموافقة معنى مثلاً اذا كان المدعى يدعي ودعيه وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالادعاء او كان غصباً وشهدت الشهود على اقرار المدعى عليه بالغصب تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدينون بانه ادى الدين وشهدت الشهود على ان الدائن ابرأ المدينون تقبل شهادتهم

﴿مادة ١٧٠٧﴾ موافقة الشهادة للدعوى اما بصورة مطابقتها لها بالتام او يكون المشهود به اقل من المدعى به مثلاً اذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين فكما نصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنتين كذلك نصح شهادتهم اذا شهدوا بكونه ملكه منذ سنة كذلك اذا ادعى المدعي بالف وشهدت الشهود بخمسائة تقبل شهادتهم في حق الخمسائة فقط

﴿مادة ١٧٠٨﴾ اذا كان المدعى به اقل مما شهدت به الشهود لا تقبل شهادتهم الا ان يكون الاختلاف الذي بين الشهادة والدعوى قابلاً للتوفيق ويوفق المدعي ايضاً بينها فيقبل مثلاً اذا ادعى المدعي بان هذا المال ملكي منذ سنتين وشهدت الشهود بكونه ملكه منذ ثلاث سنين لا تقبل شهادتهم كذلك اذا ادعى المدعي بخمسمائة وشهدت الشهود بالف لا تقبل شهادتهم ولكن اذا وفق بين الدعوى والشهادة بقوله كان لي عليه الف ولكن ادى منها خمسمائة وبقيت عليه خمسمائة وليس للشهود علم بذلك تقبل شهادة الشهود

﴿مادة ١٧٠٩﴾ اذا ادعى المدعي الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكي مثلاً وشهدت الشهود بالملك المتقيد بقولهم ان المدعي اشترى هذا البستان من فلان تقبل شهادتهم وهوانه اذا شهدت الشهود بالملك المتقيد على ذلك الوجه سأل الحاكم المدعي بقوله آبهذا السبب تدعي الملك ام بسبب آخر فان قال المدعي نعم انا ادعي الملك بهذا

السبب قبل المحاكم شهادة الشهود وإن قال ادعيت بسبب آخر أو لا ادعوه بهذا السبب رد المحاكم شهادة أولئك الشهود

﴿مادة ١٧١٠﴾ إذا ادعى المدعي في بستان ملكاً مقيداً مثلاً بنظر إلى قوله فإن قال اشتريته ولم يذكر بائعاً أو قال اشتريته من أحد مبهاً وشهدت الشهود على الملك المطلق بقوله هذا البستان ملكة نقبل شهادتهم لكون الدعوى في حكم دعوى الملك المطلق ولكن إذا صرح البائع بقوله اشتريته من فلان وشهدت الشهود على الملك المطلق فلا نقبل شهادتهم لأنه إذا ثبت الملك المطلق يثبت وقوعه عن أصل ويلزم أن يكون المدعي مالكاً لزمائه كزوم كون المدعي مالكاً للبر البستان الذي حصل قبل مثلاً ولكن إذا ثبت البيع المفيد لا يثبت إلا اعتباراً من تاريخ وقوع السبب كتاريخ وقوع البيع والشراء وبهذه الجهة يكون الملك المطلق بالنسبة إلى الملك المفيد أكثر وبهذه الصورة تكون الشهود قد شهدت بالأكثر فلا نقبل شهادتهم

﴿مادة ١٧١١﴾ لا نقبل الشهادة إذا كانت مخالفة للدعوى في سبب الدين مثلاً إذا ادعى المدعي الفأ على أنه ثمن المبيع وشهدت الشهود على المدعي عليه بكونه مديوناً بالف من جهة الفرض فلا نقبل شهادتهم كذلك إذا ادعى المدعي بأن هذا الملك لي موروث من والدي وشهدت الشهود بأنه موروث لأمه فلا نقبل شهادتهم

## الفصل الخامس

في بيان اختلاف الشهود

﴿مادة ١٧١٢﴾ إذا اختلفت الشهود في المشهود به لا نقبل شهادتهم مثلاً لو شهد أحد الشهود بالف غرش ذهباً والآخر بالف فضة لا نقبل شهادتهما

﴿مادة ١٧١٣﴾ إذا أوجب اختلاف الشهود في الشيء المتعلق بالمشهود به الاختلاف في المشهود به لا نقبل شهادتهم ولا نقبل بناءً عليه إذا شهد أحد الشهود بالفعل في زمان معين أو مكان معين وشهد الآخر بالفعل في زمان آخر أو مكان آخر في الخصوصيات التي هي عبارة عن الفعل الصرف كالغصب وإيفاء الدين فلا نقبل شهادتهما لأن اختلافهما هذا يكون موجباً للاختلاف في المشهود به وأما اختلاف الشهود في الزمان والمكان في الخصوصيات التي هي من قبيل القول كالبيع والشراء والإجارة والكفالة والحوالة والهبة والرهن والدين والفرض والإبراء والوصية فلا يكون مانعاً لقبول شهادتهم لأنه

لا يكون موجبا للاختلاف في المشهود به مثلاً اذا ادعى احد بانه كان قد ادى دينه وشهد احد الشهود بانه اداه في بيته والاخر شهد بانه اداه في حانوته لا تقبل شهادتهما وأما اذا ادعى احد المال الذي في يد الآخر بقوله كنت بعثني هذا المال بكذا دراهم فلسفي اياه وشهد احد الشهود بانه باعه اياه في الدار الفلانية وشهد الآخر بانه باعه اياه في المحانوت الفلاني فتقبل شهادتهما لان الفعل لا يكرر ولا يعاد ولكن القول يمكن ان يكرر ويعاد لاسيما حيث تكون صورة الاخبار كصورة الانشاء كعبت واشترت

﴿مادة ١٧١٤﴾ اذا اختلفت الشهود في لون المال المغصوب او في كونه ذكراً ان انثى فلا تقبل شهادتهم. مثلاً اذا شهد احد الشهود في حق الدابة المغصوبة بكونها شهباء وشهد الآخر بكونها سوداء او حمراء او شهد احدها بكونها ذكراً وشهد الآخر بكونها انثى فلا تقبل شهادتهما

﴿مادة ١٧١٥﴾ اذا اختلفت الشهود في مقدار البدل في دعوى العقد لا تقبل شهادتهم. مثلاً اذا شهد احدهما بان المال بيع بخمسمائة والاخر شهد بانه بيع بثلاثمائة لا تقبل شهادتهما

## الفصل السادس

### في تركية الشهود

﴿مادة ١٧١٦﴾ اذا شهدت الشهود سأل المحاكم المشهود عليه بقوله ما تقول في شهادة هذين أما صادقان ام لا فان قال المشهود عليه ما عدلان او صادقان في شهادتهما هذه يكون قد اقر بالمدعى به وبحكم باقراره وان قال ما شاهد اذورا وما عدلان ولكن اخطأ في هذه الشهادة او نسب الواقعة او قال ما عدلان وانكر المدعى به لا يحكم المحاكم وبحق عدالة الشهود وعدمها بالتركية سرّاً وعلناً

﴿مادة ١٧١٧﴾ ترك الشهود سرّاً وعلناً من الجانب الذي ينسبون اليه يعني ان كانوا من طلبة العلم يزكون من مدرس المدرسة التي يسكنون فيها ومن اهاليها المعتمدة وان كانوا من العسكرية فمن ضابط الطابور وكتابه وان كانوا من الكتبة فمن ضابط قلمهم وان كانوا من التجار فمن معتبري التجار وان كانوا من الاصناف فمن كتفاهيم ولجتهم وان كانوا من سائر الصنوف فمن معتمدي وموثقي اهالي محلهم او قريتهم

﴿مادة ١٧١٨﴾ التركية في السر تجري بورقة يعبر عنها بالمستورة في اصطلاح



الفناء وهو ان يكتب الحاكم في تلك الورقة اسم المدعي والمدعي عليه والمدعى به واسماء  
الشهود وشهرتهم وصنعتهم واشكالهم ومجالتهم واسماء آبائهم واجدادهم او ان يحرر اسماءهم  
وشهرتهم فقط ان كانوا مشهورين والحاصل ان يعرفهم ويبينهم بوجه يميزون به عن غيرهم  
وبعد وضعها في ظرف وختم فيه يرسلها الى الذبب انقبض مزكين ثم عند ورودها فتقها  
المزكون ويقرؤونها فان كان الشهود المحررة اسماءهم فيها عدولا كتبوا تحت اسم كل منهم  
عدل ومقبول الشهادة وان لم يكونوا عدولا كتبوا ليسوا بعدول وامضوا بدون ان  
يقفوا على مضمونها من اتى بها ولا غيره وختموا فوق الظرف واعادوها الى الحاكم

❖ مادة ١٧١٩ ❖ اذا اعيدت المسنورة مخنومة الى الحاكم ولم يكتب فيها من قبل  
المزكين في حق الشهود اسمهم عدول ومقبولو الشهادة بل كتبوا فيها كلاما يفيد المخرج  
صراحة او دلالة بان كتبوا فيها ليسوا بعدول او لم نعلم بمجالتهم او مجهولو الاحوال او  
الله اعلم او لم يكتبوا فيها شيئا فحتمت لا يقبل الحاكم شهادتهم وان كان كتب فيها عدول  
ومقبولو الشهادة يبتدر الحاكم في المرتبة الثانية الى التزكية علنا

❖ مادة ١٧٢٠ ❖ التزكية علنا تجري بالوجه الآتي وهو انه يجلب المزكون الى حضور  
الحاكم حال كون المترافعين حاضرين وتركي الشهود او يرسل الشهود والمترافعين مع  
نائب التزكية الى محل المزكين وتركي الشهود علنا

❖ مادة ١٧٢١ ❖ ينبغي ان يكون المزكي في التزكية سرا اثنين رعاية للاحتياط وان  
كان كافيا فيها مزك واحد

❖ مادة ١٧٢٢ ❖ التزكية العلنية من قبيل الشهادة ويعتبر فيها شروط الشهادة  
ونصاها ولكن لا يلزم على المزكين ذكر لفظ الشهادة

❖ مادة ١٧٢٣ ❖ لا يشتغل الحاكم بتزكية الشهود الثابتة عدالتهم في ضمن خصوص  
عنده اذا شهد وبخصوص آخر في حضور ذلك الحاكم ان لم يرض عليها ستة اشهر وان كان  
مضى عليها ستة اشهر زكاهم الحاكم مرة اخرى

❖ مادة ١٧٢٤ ❖ اذا طعن المشهود عليه قبل التزكية او بعدها بالشهود باسناد شيء  
مانع لقبول الشهادة كدفع مغرم او جر مغرم طلب منه الحاكم البينة على ذلك فاذا اثبت  
المشهود عليه هذا بالبينة رد الحاكم شهادة اولئك الشهود وان لم يثبت زكاهم الحاكم ان  
كان لم يزكهم وحكم بموجب شهادتهم ان كان قد زكاهم

❖ مادة ١٧٢٥ ❖ اذا عدل بعض المزكين الشهود وجرحهم بعضهم برجح طرف

المجرح فلا يحكم الحاكم بشهادة اولئك الشهود  
 \* مادة ١٧٢٦ \* اذا مات الشهود او غابوا بعد اداء الشهادة في المعاملات فللحاكم  
 ان يركبهم ويحكم بشهادتهم

تذنيب في تخليف الشهود

\* مادة ١٧٢٧ \* اذا انح المشهود عليه على الحاكم بتخليف الشهود بانهم لم يكونوا في  
 شهادتهم كاذبين وكان هناك لزوم لتقوية الشهادة باليمين فللحاكم ان يحلف الشهود وله  
 ان يقول لم ان حلفتم قبلت شهادتكم والا فلا

### الفصل السابع

في رجوع الشهود عن الشهادة

\* مادة ١٧٢٨ \* اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد اداء الشهادة وقبل الحكم في  
 حضور الحاكم تكون شهادتهم في حكم العدم كأن لم تكن ويعزرون  
 \* مادة ١٧٢٩ \* اذا رجع الشهود عن شهادتهم بعد الحكم في حضور الحاكم فلا  
 ينقض حكم الحاكم ويضمن الشهود المحكوم به (راجع مادة ٨٠)  
 \* مادة ١٧٣٠ \* اذا رجع بعض الشهود على الوجه المذكور آنفاً فان كان باقيهم  
 بالغاً نصاب الشهادة لا يلزم الضمان من رجع ولكن يعزرون وان لم يكن الباقي بالغاً نصاب  
 الشهادة يضمن الذي رجع مستقلاً نصف المحكوم به وان كان واحداً وان كانوا ازيد  
 يضمنون النصف سوية بالاشتراك

\* مادة ١٧٣١ \* يشترط ان يكون رجوع الشهود في حضور الحاكم ولا اعتبار  
 لرجوعهم اذا كان في محل آخر . بناء على ذلك اذا ادعى المشهود عليه رجوع الشهود عن  
 شهادتهم في محل آخر فلا تسبغ دعواه واذا شهدوا في حضور حاكم ثم رجعوا بعد ذلك  
 عن شهادتهم في حضور حاكم آخر يعتبر رجوعهم

### الفصل الثامن

في التواتر

\* مادة ١٧٣٢ \* لا اعتبار لكثرة الشهود يعني لا يلزم ترجيح شهود احد الطرفين  
 لكثرتهم بالنسبة الى شهود الطرف الآخر الا ان تكون كثرتهم قد بلغت درجة التواتر

﴿ مادة ١٧٣٣ ﴾ التواتر يفيد علم اليقين ببناء علي ولا تقام اليقينة بخلاف التواتر كما ذكر آنفاً  
 ﴿ مادة ١٧٣٤ ﴾ كما لا يشترط لفظ الشهادة في التواتر كذلك لا تعصى العدالة ببناء علي ولا حاجة الى تركية المخبرين  
 ﴿ مادة ١٧٣٥ ﴾ ليس في التواتر عدد معين للمخبرين ولكن يلزم ان يكونوا جميعاً غفيراً لا يجوز العقل اتفاقهم على الكذب

## الباب الثاني

في بيان النجج الخطية والقرينة الفاطمة وينقسم على فصلين

### الفصل الاول

في بيان النجج الخطية

﴿ مادة ١٧٣٦ ﴾ لا يعمل بالخط والختم فقط ولكن اذا كان سائماً عن شبهة التزوير والتصنيع يكون معمولاً به يعني يكون مدار الحكم لا يحتاج الى الثبوت بوجه آخر  
 ﴿ مادة ١٧٣٧ ﴾ البراءات السلطانية وقبوض الدفاتر المخافانية لكونها امينة من التزوير معمول بها  
 ﴿ مادة ١٧٣٨ ﴾ يعمل ايضاً بسجلات المحاكم اذا كانت قد ضبطت سالمة عن الفساد والحيلة على الوجه الذي يذكر في باب انقضاء  
 ﴿ مادة ١٧٣٩ ﴾ لا يعمل بالوقفية فقط ولكن اذا كانت مقيدة في سجل المحكمة الموثوق به والمعتمد عليه تكون معمولاً بها على ذلك الحال

### الفصل الثاني

في بيان القرينة الفاطمة

﴿ مادة ١٧٤٠ ﴾ احد اسباب الحكم القرينة الفاطمة ايضاً  
 ﴿ مادة ١٧٤١ ﴾ القرينة الفاطمة هي الامارة البالغة حد اليقين مثلاً اذا خرج احد من دار خالصة خائفاً مدهوشاً وفي يده سكين ملوثة بالدم فدخل في الدار ورؤي فيها شخص مذبح في ذلك الوقت فلا يشبه في كونه قاتل ذلك الشخص ولا يلتفت الى الاحتمالات الوهمية الصرفة كأن يكون الشخص المذكور ربما قتل نفسه (راجع مادة ٧٤)

## الباب الثالث

## في بيان التحليف

﴿مادة ١٧٤٢﴾ أحد اسباب الحكم اليقين أو النكول عنه ايضاً وهو انه اذا اظهر المدعي العجز عن اثبات دعواه بحلف المدعي عليه بطله ولكن اذا ادعى احد على آخر بقوله انت وكيل فلان وانكر الوكالة فلا يلزم تحليفه كذلك اذا ادعى كل من الشخصين المال الذي هو في بداخر بانه اشترا منه واقر المدعي عليه بانه باعه لاحدهما وعينه وانكر دعوى الآخر فلا يتوجه عليه اليقين والاستحجار والارتعاب والانهاب كالاشتراء في هذا الخصوص لانه بعد ما اقر للاول لا يعتبر اقراره للثاني فلا يعتبر نكوله ايضاً

﴿مادة ١٧٤٣﴾ اذا قصد تحليف احد الخصمين بحلف باسمه تعالى بقوله والله او بالله مرة واحدة بدون تكرار

﴿مادة ١٧٤٤﴾ لا تكون اليقين الا في حضور الحاكم او نائبه ولا اعتبار بالنكول عن اليقين في حضور غيرها

﴿مادة ١٧٤٥﴾ تجري النيابة في التحليف ولكن لا تجري في اليقين بناء على لوكلاء الدعوى ان يحلفوا الخصم ولكن اذا توجهت اليقين الى موكلهم يلزم تحليف الموكلين بالذات ولا يصح تحليف وكلائهم

﴿مادة ١٧٤٦﴾ لا يحلف الا بطلب الخصم ولكن يحلف من قبل الحاكم في اربعة مواضع بلا طلب الاول اذا ادعى احد من التركة حقاً واثبتة فيحلف الحاكم على انه لم يستوف هذا الحق بنفسه ولا بغيره من الميت بوجه ولا ابراء ولا احالة على غيره ولا وفي من طرف احد وليس للميت في مقابلة هذا الحق رهن ويقال لهذا يمين الاستظهار الثاني اذا استحق احد مال واثبت دعواه حلف الحاكم على انه لم يبيع هذا المال ولم يهبه لاحد ولم يخرج من ملكه بوجه من الوجوه الثالث اذا اراد المشتري رد المبيع لعبه حلف الحاكم على انه لم يرض بالعب قولاً او دلالة كنصرفه نصرف المالك على ما ذكر في مادة ٢٤٤ الرابع تحليف الحاكم الشفيع عند الحكم بالشفعة مانه لم يصل شفعة يعني لم يستطع حق شفعت بوجه من الوجوه

﴿مادة ١٧٤٧﴾ اذا حلف المدعي عليه بطلب الخصم قبل ان يكتنه الحاكم فلا تعتبر يمينه ويلزم ان يحلف من قبل الحاكم مرة اخرى

﴿ مادة ١٧٤٨ ﴾ اذا حلف احد على فعله يحلف على الثبات يعني يحلف على التقطع بان هذا الشيء هكذا وليس بكذا واذا حلف على فعل غيره يحلف على عدم العلم يعني يحلف على عدم علمه بذلك الشيء بان يقول مثلاً والله لا اعلم ان مورثي اسندان من هذا وليس لي علم بذلك

﴿ مادة ١٧٤٩ ﴾ البين اما بالسبب فيما لا يرتفع كالعتق والطلاق فيقول والله ما اعنت او ما طلقت او بالحاصل فيما سببه يرتفع كالبيع يرتفع بالاقالة والزواج يرتفع بالطلاق فيقول والله ما بيننا بيع او زواج وهوان البين بوقوع خصوص او بعدم وقوعه بين بالسبب واليهين ببقائه او بعدم بقاءه بين بالحاصل مثلاً البين في دعوى البيع والشراء بعدم وقوع عقد البيع اصلاً هو بين بالسبب واما البين ببقاء العقد الى الآن او بعدم بقاءه فهو بين بالحاصل

﴿ مادة ١٧٥٠ ﴾ اذا اجتمعت دعاوى مختلفة يكفي فيها بين واحدة ولا يلزم التعطيل لكل منها على حدة

﴿ مادة ١٧٥١ ﴾ اذا كلف الحاكم من توجه اليه البين في الدعاوى المتعلقة بالمعاملات بالبين وبكل عنة صراحة بقولوا لا احلف او دلالة بالسكوت بلا عذر حكم الحاكم بنكولو واذا اراد ان يحلف بعد الحكم فلا يلتفت اليه ويبقى حكم الحاكم على حاله ﴿ مادة ١٧٥٢ ﴾ تعتبر بين الاخرس ونكولة عن البين ما اشارتو المعهودة

### لاحقة

﴿ مادة ١٧٥٣ ﴾ اذا قال المدعي ليس لي شاهد اصلاً ثم اراد ان ياتي بشهود او قال ليس لي شاهد سوى فلان وفلان ثم قال لي شاهد آخر لا يقل قوله .

## الباب الرابع

### في بيان التنازع بالأيدي

﴿ مادة ١٧٥٤ ﴾ يلزم اثبات وضع اليد بالينة في العقار المنازع فيه ولا يحكم بتصادق الطرفين يعني لا يحكم بكون المدعي عليه ذا اليد باقراره عدد دعوى المدعي ولكن اذا ادعى المدعي قائلاً اني كنت اشتريت ذلك العقار منك او كنت غصينة مفي فلا حاجة الى اثبات كون المدعي عليه ذا اليد بالينة وايضاً لا حاجة الى اثبات ذي اليد

في المنقول على الوجه الذي ذكر آنفاً بل اذا وجد في يد اي شخص كان فهو ذواليد  
وتصادق الطرفين كافٍ في هذا

﴿مادة ١٧٥٥﴾ اذا تنازع شخصان في عقار وادعى كل منهما كونه ذا اليد في ذلك  
العقار تطلب البينة من كل واحد منهما على كونه ذا اليد فاذا اقام كل منهما البينة على ذلك  
ثبتت يدها معاً على العقار فيشتركان فيه واذا اظهر احدهما العجز عن اثبات وضع يده  
واقام الآخر البينة على كونه واضع اليد بحكم بكو به ذا اليد وبعد الآخر خارجاً وان لم  
يثبت احد من الخصمين كونه ذا اليد بحلف كل منهما بطلب الآخر على عدم كون خصمه  
ذا اليد في ذلك العقار فان تكلا عن اليمين ثبتت كونها ذوي اليد في ذلك العقار  
ويشتركان فيه وان نكل احدهما وحلف الآخر بحكم يكون الحالف واضع اليد مستقلاً  
بذلك العقار وبعد الآخر خارجاً وان حلفا معاً فلا يحكم لاحدهما بكونه ذا اليد ويوقف  
العقار المذعى به الى ظهور حقيقة الحال

## الفصل الثاني

### في ترجيح البينات

﴿مادة ١٧٥٦﴾ اذا ادعى احد الشخصين الملك بالاستقلال والآخر الملك  
بالاشتراك في مال والحال ان كلاهما متصرف اي ذو يد فبينة الاستقلال أولى يعني  
اذا اراد كلاهما ان يقبا البينة ترجح بينة الذي ادعى الاستقلال على بينة الذي ادعى  
الاشتراك واذا ادعى كلاهما الاستقلال واقاما البينة على ذلك يحكم لها بذلك العقار مشتركاً  
واذا عجز احدهما عن اثبات وانبت الآخر بحكم له بكون ذلك العقار منك مستقراً  
﴿مادة ١٧٥٧﴾ بينة الخارج أولى في دعوى الملك المطلق الذي لم يبين فيها ترجيح  
مثلاً اذا ادعى احد الدار التي هي في يد آخر بانها ملكي وان هذا قد وضع يده عليها بغير حق  
وانا اطلب ان تسلم لي وقال ذو اليد ان هذه الدار ملكي ولذا وضعت عليها يدي بحق  
ترجح بينة الخارج وتسبم

﴿مادة ١٧٥٨﴾ ترجح بينة الخارج ايضاً على بينة ذي اليد في دعوى الملك المقيد  
سبب قابل للتكرار ولم يبين فيها التاريخ كالشراء لكونها في حكم دعوى الملك المطلق  
ولكن اذا ادعى كلاهما انها تلقيا الملك من شخص واحد ترجح بينة ذي اليد مثلاً  
اذا ادعى احد على آخر الدكان الذي في يده بانه ملكي وانا اشتريته من زيد وحال كونه

ملكي بهذه الجهة وضع يده عليه هذا الرجل بغير حق وقال ذو اليد اشتريته من بكران هو موروث لي من والدي وهذه الجهة قد وضعت يدي عليه ترجح بينه الخارج وتسبع ولكن اذا قال ذو اليد انا اشتريت هذا الدكان من زيد ترجح بينه ذي اليد على بينه الخارج بهذا الحال

❖ مادة ١٧٥٩ ❖ بينه ذي اليد اولى في دعاوى الملك المقيد بسبب غير قابل للتكرار كالنتاج . مثلاً لو تنازع الخارج وذو اليد في مهرة وادعى كل منهما انها ماله ومولودة من فرس ترجح بينه ذي اليد

❖ مادة ١٧٦٠ ❖ بينه من تاريخ مقدم اولى في دعوى الملك المؤرخ . مثلاً اذا ادعى احد على العرصة التي هي في يد اخر بانني اشتريتها قبل هذا التاريخ بسنة من فلان وقال ذو اليد انها مورثة لي من والدي الذي توفي قبل هذا التاريخ بخمس سنين ترجح بينه ذي اليد وان قال هي مورثة من ابي الذي مات قبل ستة اشهر ترجح بينه الخارج على هذا الحال كذلك اذا ادعى كل من المخصمين انه اشترى المدعى يوم شخص غير الذي اشترى منه الاخر وبيننا تاريخ تملك بائعها ترجح بينه من تاريخ تملكه مقدم على الآخر

❖ مادة ١٧٦١ ❖ لا يعتبر التاريخ في دعوى التاج وترجح بينه ذي اليد كما ذكرنا اننا لا انة اذا لم يوافق سن المدعى بتاريخ ذي اليد ووافق تاريخ الخارج ترجح بينه الخارج وان خالف تاريخ كليهما ولم يكن معلوماً فتكون بينه كليهما منتهية يعني متماثلة ويترك المدعى يوفي بد ذي اليد ويبقى له

❖ مادة ١٧٦٢ ❖ بينه الزيادة اولى مثلاً اذا اختلف البائع والمشتري في مقدار الثمن او المبيع ترجح بينه من ادعى بالزيادة

❖ مادة ١٧٦٣ ❖ ترجح بينه التملك على بينه العارية مثلاً اذا ادعى احد المالك الذي هو في بد الآخر قائلاً اني كنت اعطيته اياه عارية واراد استرداده وقال المدعى عليه كنت بعته اياه او وهبته ترجح بينه البيع او الهبة

❖ مادة ١٧٦٤ ❖ ترجح بينه البيع على بينه الهبة والرهن والاجارة وبينه الاجارة على بينه الرهن مثلاً اذا ادعى احد على آخر بقوله كنت بعتك المال الفلاني اعطني ثمنه وقال المدعى عليه انت كنت وهبته ذلك وسلمتني اياه ترجح بينه البيع

❖ ١٧٦٥ ❖ ترجح بينه الاطلاق في العارية . مثلاً اذا هلك الحصان المستعار في يد المستعير وادعى المعير قائلاً اني كنت اعركك اياه على ان تستعمله اربعة ايام وانت لم

تسلة لي في المدة المذكورة وهلك عندك في اليوم الخامس فاضمن قيمته وادعى المستعير بقوله كنت اعترتي اياه بان استعمله على الاطلاق ولم تقيد باربعة ايام ترجع بينة المستعير وتسمع

❖ مادة ١٧٦٦ ❖ ترجع بينة الصحة على بينة مرض الموت مثلاً اذا وهب احد مالا لاحد ورثوه ثم مات وادعى باقي الورثة انه وهبه في مرض موته وادعى الموهوب له انه وهبه في حال صحته ترجع بينة الموهوب له

❖ مادة ١٧٦٧ ❖ ترجع بينة العقل على بينة الجنون او العته  
❖ مادة ١٧٦٨ ❖ اذا اجتمع بينة الحدوث والقدم ترجع بينة الحدوث . مثلاً اذا كان في ملك احد مسيل الآخرو وقع بينهما اخلاف في الحدوث والقدم وادعى صاحب الدار حدوثه وطلب رفعه وادعى صاحب المسيل قدمه ترجع بينة صاحب الدار  
❖ مادة ١٧٦٩ ❖ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن البينة تطلب البينة من الطرف المرجوح ان اثبت فيها ولا يخلف

❖ مادة ١٧٧٠ ❖ اذا اظهر الطرف الراجح العجز عن الاثبات تحكم بموجب اقامة الطرف المرجوح البينة على ما سبق ثم اراد الطرف الراجح اقامة البينة فلا يلتفت اليه بعده

### الصل الثالث

#### في القول لمن وتحكم الحال

❖ مادة ١٧٧١ ❖ اذا اختلف الزوج والزوجة في امتعة الدار التي سكنها ينظر الى الامتعة فان كانت من الاشياء التي تصلح للزوج فقط كالبيدقية والسيف او من الاشياء الصالحة لكل من الزوج والزوجة كالاولاد والمفروشات ترجع بينة الزوجة واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوج مع البين يعني اذا حلف الزوج بان تلك الاشياء ليست لزوجته يحكم بكونها له واما في الاشياء الصالحة للنساء فقط كالخلي والبسة النساء فترجع بينة الزوج واذا عجز كلاهما عن البينة فالقول للزوجة مع البين الا ان يكون احدهما صانع الاشياء الصالحة للآخر او بائعها فالقول له مع البين على كل حال . مثلاً انقرط حطب مخصوص بالنساء ولكن اذا كان الزوج صائغاً فالقول له مع البين

❖ مادة ١٧٧٢ ❖ تقوم الورثة مقام المورث عند موت احد الزوجين ولكن اذا عجز كلا الطرفين عن الاثبات على ما ذكر فالقول لمن هو في الحياة منها مع اليدين في



الاشياء الصالحة لكلها وإذا مات كلاهما معا فالقول لورثة الزوج في الاشياء الصالحة لكلها  
 \* مادة ١٧٢٣ \* اذا اراد الواهب الرجوع عن الهبة وادعى الموهوب له تلف  
 الموهوب فالقول له بلايين

\* مادة ١٧٢٤ \* الامين يصدق ببينه في براءة ذمته كما اذا ادعى المودع الوديعة وقال  
 الوديعة انا رددتها اليك فالقول له مع اليمين ولكن اذا اراد ان يقيم البينة ليعطل من  
 اليمين تسع يشته

\* مادة ١٧٢٥ \* اذا اعطى من عليو ديون مختلفة لدائنه مقداراً من الدين  
 فالقول له فيما اذا ادعى انه اعطاه محسوباً بدينه الفلاني لان الدافع اعلم بمجهة الدفع

\* مادة ١٧٢٦ \* بعدما انقضت مدة اجارة الرمي اراد المستأجر حط حصه من  
 الاجرة مدة انقطاع الماء في اثناء مدة الاجارة ووقع بين الاجر والمستأجر اختلاف ولم  
 تكن هناك بينة ينظر فان كان الاختلاف في مقدار مدة الانقطاع فادعى المستأجر عشرة  
 ايام والمؤجر خمسة ايام فالقول للمستأجر مع اليمين وان كان الاختلاف في اصل الانقطاع  
 يعني ان انكر المؤجر انقطاع الماء بالكلية بحكم الحال الحاضر يعني يجعل حكماً وهو انه  
 اذا كان الماء جارياً في وقت الدعوى والخصومة فالقول للمؤجر مع اليمين واذا كان في  
 ذلك الوقت منقطعاً فالقول للمستأجر مع اليمين

\* مادة ١٧٢٧ \* اذا اختلف في طريق الماء الذي يجري الى دار احد بانه حادث  
 او قديم وادعى صاحب الدار بكون المسيل حادثاً وطلب رفعه ولم تكن أكلا الطرفين  
 بينة ينظر فان كان في وقت الخصومة يجري الماء من المسيل او يعلم جريانه قبيل ذلك  
 يبقى على حاله ويكون القول لصاحب المسيل مع اليمين يعني يخلف على عدم كون المسيل  
 حادثاً وان كان لم يجر الماء من المسيل في وقت الخصومة ولم يعلم جريانه قبل ذلك  
 فالقول لصاحب الدار مع اليمين

### الفصل الرابع في الخالف

\* مادة ١٧٢٨ \* اذا اختلف البائع والمشتري في المقدار او الوصف او الجنس للثمن  
 او المبيع او كليهما يحكم لمن اقام منها البينة وان اقام كلاهما البينة يحكم لمن اثبت الزيادة  
 منها وان عجز كلاهما عن الاثبات يقال لها اما ان يرضى احدكما بدعوى الآخر او يفسخ

البيع وعلى هذا ان لم يرض احدهما بدعوى الآخر حلف المحاكم كلاهما على دعوى الآخر وبدأ المشتري فاذا نكل احدهما عن اليمين ثبتت دعوى الآخر واذا حلف كلاهما فسخ المحاكم البيع

﴿مادة ١٧٧٩﴾ اذا اختلف المستأجر قبل ان يتصرف في المأجور مع المؤجر في مقدار الاجرة مثلاً بان ادعى المستأجر ان الاجرة عشرة دنائير وادعى المؤجر انها خمسة عشر ديناراً قبل دعوى من اقام البينة منها وان اقام كلاهما معاً البينة يحكم ببينة المؤجر وان عجزا عن الاثبات يحلفان معاً ويبدأ بتخليف المستأجر أولاً ويلزم من نكل بتكوله فان حلف كلاهما فسخ المحاكم الاجارة واذا اختلفا في المدة او المسافة فالحكم على هذا الوجه الا انه اذا اقام كلاهما البينة يحكم ببينة المستأجر ويبدأ بتخليف المؤجر في صورة التحالف

﴿مادة ١٧٨٠﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر كاذكر في المادة الآتية بعد انقضاء مدة الاجارة فالقول للمستأجر مع اليمين وليس هناك تحالف

﴿مادة ١٧٨١﴾ اذا اختلف المؤجر والمستأجر في مقدار الاجرة في اثناء مدة الاجارة يجري التحالف وينسخ عقد الاجارة في حق المدة الباقية ويكون القول للمستأجر في حصة المدة الماضية

﴿مادة ١٧٨٢﴾ اذا اختلف المتبايعان بعد ان تلف المبيع في يد المشتري او حدث فيه عيب مانع للرد لا يجري التحالف ويحلف المشتري فقط

﴿مادة ١٧٨٣﴾ ليس في دعوى الاجل يعني في كونه مؤجلاً اولاً وفي شرط الخيار وفي قبض كل الثمن او بعضه تحالف وفي هذه الصور الثلاث يحلف المنكر

في ٢٦ شعبان سنة ١٢٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم  
بعد صورة الخط الهمايوني  
ليعمل بموجبه

الكتاب السادس عشر  
في القضاء ويشتمل على مقدمة وأربعة ابواب  
المقدمة

في بيان بعض الاصطلاحات الفقهية

﴿مادة ١٢٨٤﴾ القضاء بالي بمعنى الحكم والحاكبة  
﴿مادة ١٢٨٥﴾ الحاكم هو الذات الذي نصب وعين من قبل السلطان لاجل  
فصل وحسم الدعوى والمخاصمة الواقعة بين الناس توفيقاً لاحكامها المشروعة  
﴿مادة ١٢٨٦﴾ الحكم هو عبارة عن قطع الحاكم للمخاصمة وحسم اياها وهو على  
قسمين . القسم الاول هو الزام الحاكم المحكوم به على المحكوم عليه بكلام كقولك حكمت او  
اعط الشيء الذي ادعي عليك ويقال له قضاء الالزام وقضاء الاستحقاق . والقسم الثاني  
هو منع الحاكم المدعي عن المنازعة بكلام كقولك ليس لك حق او انت ممنوع عن المنازعة  
ويقال له قضاء الترك

﴿مادة ١٢٨٧﴾ المحكوم به هو الشيء الذي الزمة الحاكم على المحكوم عليه وهو ابناء  
المحكوم عليه حق المدعي في قضاء الالزام وترك المدعي المنازعة في قضاء الترك

﴿مادة ١٢٨٨﴾ المحكوم عليه هو الذي حكم عليه

﴿مادة ١٢٨٩﴾ المحكوم له هو الذي حكم له

﴿مادة ١٢٩٠﴾ التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حاكماً برضاها لفصل  
خصومتها ودعواها ويقال لذلك حكم بتفخيز ومحكم بضم الميم وفتح الحاء وتشديد  
الكاف المفتوحة

﴿مادة ١٢٩١﴾ الوكيل المسخر هو الوكيل المنسوب من قبل الحاكم للمدعي عليه  
الذي لم يمكن احضاره بالمحكمة

## الباب الأول

في المحاكم ومجئوي على اربعة فصول

## الفصل الاول

في بيان اوصاف المحاكم

- ❖ مادة ١٧٩٢ \* ينبغي ان يكون المحاكم حكيمًا فهِمًا مستقيمًا واثمًا مكينًا متينًا  
 ❖ مادة ١٧٩٣ \* ينبغي ان يكون المحاكم واقفًا على المسائل الفقهية وعلى اصول  
 المحاكمة ومتتدراً على فصل وحسم الدعاوى الواقعة تطبيقاً لها  
 ❖ مادة ١٧٩٤ \* يلزم ان يكون المحاكم متتدراً على التمييز التام بناء عليه لا يجوز قضاء  
 الصغير والمعنوي والاعمى والاعم الذي لا يسمع صوت الطرفين القوي

## الفصل الثاني

في بيان آداب المحاكم

- ❖ مادة ١٧٩٥ \* يجنب المحاكم الافعال والحركات التي تزيل مهابة المجلس كالبيع  
 والشراء والملاطفة في المجلس  
 ❖ مادة ١٧٩٦ \* المحاكم لا يقبل هدية واحد من الخصمين  
 ❖ مادة ١٧٩٧ \* المحاكم لا يذهب الى ضيافة كل من الخصمين قطعاً  
 ❖ مادة ١٧٩٨ \* المحاكم لا يوجد في حال وحركة توجب التهمة وسوء الظن كقول  
 احد الطرفين في داره والمخلو في مجلس الحكم معاً او الاشارة بالعين او اليد او الرأس  
 الى احدهما او قوله لاحدهما كلاماً خفياً او قوله لاحدهما كلاماً بلسان لم يفهمه الآخر  
 ❖ مادة ١٧٩٩ \* المحاكم مأمور بالعدل بين الخصمين بناء عليه يلزم عليه ان يراعي  
 العدل والمساواة في المعاملات المتعلقة بالمحاكمة كاجلاس الطرفين وحالة النظر وتوجيه  
 الخطاب اليهما وان كان احدهما من الاشراف والآخر من آحاد الناس

## الفصل الثالث

في بيان وظائف المحاكم

- ❖ مادة ١٨٠٠ \* المحاكم وكيل من قبل السلطان لاجراء المحاكمة والحكم

مادة ١٨٠١ \* القضاء يتقيد ويتخصص بالزمان والمكان وإستثناء بعض الخصوصات مثلاً المحاكم المأمور بالحكم بمدة يحكم في تلك السنة فقط وليس له أن يحكم قبل حلول تلك السنة أو بعد مرورها وكذلك المحاكم المنصوب في قضاء يحكم في جميع اطراف ذلك القضاء وليس له أن يحكم في قضاء آخر والمحاكم المنصوب على أن يحكم في محكمة معينة يحكم في تلك المحكمة فقط وليس له أن يحكم في محل آخر وكذلك لو صدر امر سلطاني بأن لا يسمع الدعوى المتعلقة بالخصوص الفلاني للملاحظة عادلة تتعاقب بالمصلحة العامة ليس للمحاكم أن يسمع تلك الدعوى ويحكم بها أو كان المحاكم بمحكمة ماذوناً باستماع بعض الخصوصات المعنية فله أن يسمع الخصوصات التي اذن بها وإن يحكم فيها فقط وليس له استماع ما عداها والحكم بها وكذلك لو صدر امر سلطاني بالعمل برأي مجتهد في خصوص لما ان رابه بالناس ارفق والمصلحة العصرية فليس للمحاكم أن يعمل برأي مجتهد آخر مناف لرأي ذلك المجتهد وإذا عمل لا ينفذ حكمه

\* مادة ١٨٠٢ \* ليس لأحد المحاكمين المنصوبين لاستماع دعوى أن يستمع تلك الدعوى وحده ويحكم بها وإذا فعل لا ينفذ حكمه (راجع مادة ١٤٦٥)

\* مادة ١٨٠٣ \* إذا طلب احد الخصمين المرافعة في حضور حاكم وطلب الآخر المرافعة في حضور الآخر في البلدة التي تعدد حكاتها ووقع الاختلاف بينهما بهذا الوجه يرجح المحاكم الذي اخاره المدعى عليه

\* مادة ١٨٠٤ \* إذا عزل حاكم ولاجل عدم وصول خبر العزل اليه مدة كان قد استمع وفصل بعض الدعاوى في تلك المدة يكون حكمه صحيحاً ولكن لا يصح حكمه الواقع بعد وصول خبر العزل اليه

\* مادة ١٨٠٥ \* للمحاكم أن ينصب ويعزل النائب ان كان مأذوناً بذلك والا فلا ولا يعزل نائبه بعزله أو وفاته (راجع مادة ١٤٦٦) بناء عليه اذا توفي حاكم قضاء فلنائبه ان يسمع الدعاوى التي تقع في ذلك القضاء ويحكم بها الى ان يأتي حاكم غيره

\* مادة ١٨٠٦ \* للنائب ان يحكم بالبيئة التي استمعها المحاكم والمحاكم ايضاً ان يحكم بالبيئة التي استمعها نائبه وهو انه اذا استمع المحاكم بيته في حق دعوى واخبر بها النائب فله ان يحكم باخبار المحاكم من دون ان يعيد البيئة والنائب المأذون بالحكم اذا استمع بيته في خصوص وإحدى الى المحاكم فله ان يحكم من دون ان يعيد البيئة وأما اذا كان ليس بمأذون بالحكم بل كان مأموراً باستماع البيئة للتدقيق والاستكشاف فقط فليس للمحاكم

ان يحكم بانتهائه ويلزم عليه ان يستمع البيئة بالذات  
 \* مادة ١٨٠٧ \* للمحاکم في قضاء ان يستمع دعوى الاراضي التي هي في قضاء آخر  
 ولكن يلزم بيان حدودها الشرعية على الوجه الذي ذكر في كتاب الدعوى  
 \* مادة ١٨٠٨ \* يشترط ان لا يكون المحكوم له احد من اصول المحاکم وفروعه  
 وان لا يكون زوجته وشريكه في المال الذي سيجرم به واجبره الخاص ومن يتعش بنقته  
 بناء عليه ليس للمحاکم ان يسمع دعوى احد هؤلاء ويحكم له  
 \* مادة ١٨٠٩ \* اذا كان لاحد دعوى مع حاكم بلدته او احد منسوبيه الذين  
 ذكروا في المادة السابقة فان كان في تلك البلدة حاكم غيره تحاكم اليه وان لم يكن في تلك البلدة  
 حاكم غيره ترافعا في حضور حكم نصبا برضاها او في حضور نائب ذلك المحاکم ان كان  
 ماذونا بنصب النائب او في حضور حاكم البلدة المجاورة لبلدتهم فان لم يرص الطرفان  
 باحدى هذه الصور استدعيا مولى من قبل السلطان  
 \* مادة ١٨١٠ \* ينبغي للمحاکم ان يراعي الاقدم فالأقدم في رؤية الدعوى ولكن  
 اذا كان تعجيل دعوى ورودها مؤخر من ايجاب الحال والمصلحة بقدم رؤيتها  
 \* مادة ١٨١١ \* يجوز استفتاء المحاکم من غيره عند الحاجة  
 \* مادة ١٨١٢ \* ينبغي للمحاکم ان لا يتصدى للحكم اذا نشوش ذهنه بعارضة ماعة  
 لصحة التفكير كالتف والمغصه والجوع وغلبة النوم  
 \* مادة ١٨١٣ \* ينبغي للمحاکم ان يدق في اجراء المرافعات وان لا يوقع الامور  
 في عجلة التأخير  
 \* مادة ١٨١٤ \* يضع المحاکم في المحكمة دفتر السجلات ويقيده ويحرر في ذلك  
 الدفتر الاعلامات والسندات التي يعطيها بصورة منتظمة سالمة عن التحيلة والنساذ  
 ويعتني بالدقة بمحفظ ذلك الدفتر واذا عزل سلم السجلات المذكورة الى خلفه اما بنفسه  
 او بواسطة امينه

### الفصل الرابع

يتعلق بصورة المحاكمة

\* مادة ١٨١٥ \* يجري المحاکم المحاكمة علنا ولكن لا يفتي الوجه الذي يحكم به

قبل الحكم

﴿مادة ١٨١٦﴾ اذا اتى الطرفان الى حضور المحاكم لاجل المحاكمة يأمر المدعي أولاً بالتقرير وان كانت دعواه قد ضبطت تحريراً قبل المحضور يقرأ فيصدق مضمونها من المدعي ثم يطلب جواب المدعي عليه ثانياً وهو ان يسأله بقوله ان المدعي يدعي عليه بهذا الوجه فما نقول انت

﴿مادة ١٨١٧﴾ ان اقر المدعي عليه الزمة المحاكم باقراره وان انكر طلب البينة من المدعي

﴿مادة ١٨١٨﴾ ان اثبت المدعي دعواه بالبينة حكم المحاكم بذلك وان لم يثبت يبقى له حق البين فان طلبه كلف المحاكم المدعي عليه البين

﴿مادة ١٨١٩﴾ فان حلف المدعي عليه او لم يحلف المدعي مع المحاكم المدعي من المعارضة للمدعي عليه

﴿مادة ١٨٢٠﴾ اذا نكل المدعي عليه عن البين حكم المحاكم بنكوله واذا قال بعد ذلك احلف لا يلتفت الى قوله

﴿مادة ١٨٢١﴾ يجوز الحكم والعمل بضمون الاعلام والسند اللذين اعطيا من طرف حاكم محكمة بلاينة اذا كانا عارفين وسالمين عن شبهة التزوير والتصنيع وموافقين لاصولها

﴿مادة ١٨٢٢﴾ اذا اصر المدعي عليه على سكوته عند الاستفهام كما ذكر آنفاً ولم يقل لا ولا نعم بعد سكوته انكاراً وكذلك لو اجاب بقوله لا اقرار ولا انكر بعد جوابه هذا انكاراً ايضاً وتطلب البينة من المدعي في الصورتين كما ذكر آنفاً

﴿مادة ١٨٢٣﴾ لو اتى المدعي عليه في مقام الاقرار او الانكار بدعوى تدفع دعوى المدعي يعامل على وفق المسائل التي ذكرت في كتابي الدعوى والبيانات

﴿مادة ١٨٢٤﴾ ليس لاحد الطرفين ان يتصدى للافادة ما لم تكمل افادة الآخر واذا تصدى يمنع من قبل المحاكم

﴿مادة ١٨٢٥﴾ يضع المحاكم في المحكمة ترجماناً موثقاً بـ وموثماً لترجمة كلام من لم يعرف اللسان الرسمي من الطرفين

﴿مادة ١٨٢٦﴾ بخطر ويوصي المحاكم بالمصاحبة للطرفين مرة او مرتين في الخاصة الواقعة بين الاقرباء او المأمول فيها رغبة الطرفين في الصلح فان وافقا صالحهما على وفق المسائل المدرجة في كتاب الصلح والآتم المحاكمة

﴿مادة ١٨٢٧﴾ بعد ما تم الحكم المحاكمة يحكم بتنفيذها وبينهم الطرفين ذلك وينظم اعلاماً حاوياً للحكم والتنبه مع الاسباب الموجبة له ويعطيه للمحكوم له ولدى الانجاب يعطى نسخة اخرى للمحكوم عليه ايضاً  
 ﴿مادة ١٨٢٨﴾ لا يجوز للمحكوم تأخير الحكم اذا حضرت اسباب الحكم وشروطه بنهايتها

## الباب الثاني

في الحكم ويشمل على فصلين

### الفصل الاول

في بيان شروط الحكم

﴿مادة ١٨٢٩﴾ يشترط في الحكم سبق الدعوى وهوانه يشترط في حكم المحاكم بخصوص متعلق بحقوق الناس ادعاء احد على الآخر بذلك الخصوص في اول الامر ولا يصح الحكم الواقع من دون سبق دعوى

﴿مادة ١٨٣٠﴾ يشترط حضور الطرفين حين الحكم يعني يلزم حضور الطرفين وقت الحكم في مجلسه بعد المحاكمة والمواجهة ولكن لو ادعى احد على الآخر خصوصاً واقر به المدعى عليه ثم قبل الحكم لو غاب عن مجلس الحكم فللمحاكم ان يحكم في غيابه بناء على اقراره كذلك لو انكر المدعى عليه دعوى المدعي واقام المدعي البينة فاذا غاب المدعى عليه من مجلس الحكم قبل التزكية والحكم فللمحاكم ان يزكي البينة ويحكم بها

﴿مادة ١٨٣١﴾ للمحاكم ان يحكم على المدعى عليه بالبينة التي اقيمت في مواجهة وكيله اذا حضر في مجلس الحكم بنفسه وبالعكس يعني للمحاكم ان يحكم على وكيل المدعى عليه بالبينة التي اقيمت في حضوره اذا حضر الوكيل مجلس الحكم

﴿مادة ١٨٣٢﴾ للمحاكم ان يحكم بالبينة التي اقيمت في مواجهة احد الورثة اذا غاب عن مجلس الحكم على الوارث الآخر الذي احضر في الدعوى التي توجه خصومتها الى جميع الورثة ولا حاجة الى اعادة البينة

## الفصل الثاني

في بيان الحكم النهائي

﴿مادة ١٨٣٣﴾ يدعى المدعى عليه من قبل المحاكم بطلب واستدعاء المدعي فان



امتنع عن الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة من دون ان يكون له عذر شرعي يحضر اليها جبراً

❖ مادة ١٨٣٤ ❖ اذا امتنع المدعي عليه من الاتيان وارسال وكيل الى المحكمة ولم يمكن احضاره بدعي الى المحكمة بان يرسل اليه ثلاث مرات ورقة الدعوى المخصوصة بالمحكمة في ايام متناوبة على طلب المدعي فان ابي ايضاً الهجر فهمة الحاكم بانه سينصب له وكيلاً وسيسمع الدعوى والهيئة وعلى هذا الحال لو امتنع وابي الحضور الى المحكمة وارسال وكيل نصب الحاكم له وكيلاً يحافظ على حقوقه وسمع الدعوى والهيئة في مواجهته وبعد التدقيق ان تبين انها مقارنة للصحة وثبت الحق حكم بقتضي ذلك

❖ مادة ١٨٣٥ ❖ يبلغ الحكم الغيابي الواقع على النوال المشروع للدعي عليه  
❖ مادة ١٨٣٦ ❖ اذا حضر المحكوم عليه غياباً الى المحكمة ونشبت بدعوى صاحبة لدفع دعوى المدعي تسمع دعواه وتفصل على الوجه الموجب وان لم تنشبت بدفع الدعوى او نشبت ولم يكن نشيئة صالحاً للدفع بنفذ الحكم الواقع ويجري

### الباب الثالث

في رؤية الدعوى بعد الحكم

❖ مادة ١٨٣٧ ❖ الدعوى التي حكم واعلم بها موافقة لاصولها المشروعة اي موجوداً في الحكم اسبابه وشروطه لا تجوز رؤيتها وسماعها تكراراً  
❖ مادة ١٨٣٨ ❖ اذا ادعى المحكوم عليه بان الحكم الذي لحق في حق الدعوى ليس موافقاً لاصولها المشروعة وبين جهة عدم موافقته وطلب استئناف الدعوى يمتنع الحكم المذكور فان كان موافقاً لاصولها المشروعة بصدق والا يستأنف  
❖ مادة ١٨٣٩ ❖ اذا لم يفتح المحكوم عليه بالحكم الواقع في حق الدعوى وطلب تمييز الاعلام الحاوي للحكم يوفق الاعلام المذكور فان كان موافقاً لاصولها المشروعة بصدق والا ينفذ

❖ مادة ١٨٤٠ ❖ يصح دفع الدعوى قبل الحكم وبعد الحكم بناء عليه اذا بين وقدم المحكوم عليه في دعوى شبيهاً صالحاً لدفع الدعوى وادعى دفع الدعوى وطلب اعادة المحاكمة يسمع ادعائه هذا في مواجهة المحكوم له وتجري محاكمتها ايضاً مثلاً اذا ادعى احد على

الدار التي هي في تصرف الآخر بانها موروثه من والده واثبت ذلك ثم بعد الحكم لو ظهر سند معمول به بين ان والد المدعي كان قد باع الدار المذكورة الى والد ذي اليد تجمع دعوى ذي اليد واذا اثبت ذلك انتقض الحكم الاول واندفعت دعوى المدعي

## الباب الرابع

في بيان المسائل المتعلقة بالتحكيم

﴿ مادة ١٨٤١ ﴾ يجوز التحكيم في دعاوي المال المتعلقة بمغفوق الناس

﴿ مادة ١٨٤٢ ﴾ حكم الحكم لا يجوز ولا ينفذ الا في حق الخصمين

الذين حكماء وفي الخصوص الذي حكماء به فقط ولا يتجاوز الى غير ذلك ولا يشمل سامر خصوصاتها

﴿ مادة ١٨٤٣ ﴾ يجوز تعدد الحكم يعني يجوز نصب حكمين او ثلاثة او ازيد لخصوص ويجوز ان ينصب كل من المدعي والمدعى عليه حكماً

﴿ مادة ١٨٤٤ ﴾ اذا تعدد المحكمون على ما ذكر آنفاً يلزم اتفاق راي كلهم وليس لواحد منهم ان يحكم وحده

﴿ مادة ١٨٤٥ ﴾ للمحكمين ان يحكموا آخران كانوا مأذونين من الطرفين والا فلا

﴿ مادة ١٨٤٦ ﴾ اذا قيد التحكيم بوقت يزول بمروره مثلاً الحكم المنصوب على ان يحكم من اليوم الفلاني الى شهر ليس له ان يحكم الا في مدة ذلك الشهر لا ان يحكم بعد انقضاءه واذا حكم بعد الانقضاء لا ينفذ حكمه

﴿ مادة ١٨٤٧ ﴾ لكل من الطرفين عزل الحكم قبل الحكم ولكن اذا اجازه المحاكم المنصوب من قبل السلطان المأذون بتعصب النائب بعد فتحكم الطرفين اباه يكون بمنزلة نائب هذا المحاكم لا يذ استخلفه

﴿ مادة ١٨٤٨ ﴾ كما ان حكم المحاكم لازم الاجراء في حق جميع الاهالي الذين في داخل قضائهم كذلك حكم المحكمين في حق من حكمهم وفي الخصوص الذي حكموا به لازم الاجراء بناء عليه ليس لاحد الطرفين ان يمتنع من قبول الحكم الذي وقع من المحكمين اذا كان موافقاً لاصول المشرعة

❖ مادة ١٨٤٩ ❖ اذا عرض حكم المحكم على الحاكم المنسوب من قبل السلطان صدقة ان كان موافقاً للاصول والا نفذه

❖ مادة ١٨٥٠ ❖ اذا اذن الطرفان بالصلح المحكمين اللذين جعلوها مأذونين بالمحكم توفيقاً لاصوله المشروعة يعتبر صلحهم وهو انه اذا وكل احد الطرفين احد المحكمين والاخر الآخر بالصلح والخصوص الذي تنازعا فيه ونصالحا توفيقاً للمسائل المدرجة في كتاب الصلح فليس لاحد الطرفين ان يتنعم من قبول هذا الصلح

❖ مادة ١٨٥١ ❖ اذا فصل احد الدعوى الواقعة بين شخصين ولم يكن محكماً يكون حكمه نافذاً اذا رضي الطرفان واجازا حكمه (راجع مادة ١٤٥٣)

تاريخ الارادة السنية في ٢٦ شعبان المعظم سنة ١٢٩٣

### ❖ التوقيع ❖

من اعضاء شورى الدولة	امين الفتوى	ناظر المعارف
سيف الدين	السيد خليل	احمد جودت
القاضي بدار الخلافة العلية	رئيس محكمة التمييز الثاني	رئيس مجلس التدقيقات
احمد خالد	السيد احمد حملي	الشرعية ومجلس انتخاب المحكام
معاون مميز الاعلامات الشرعية	السيد احمد خلوصي	
عبد الستار	مستشار مفتش الاوقاف	
	عبد حلي	



الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى . وبعد فيقول العبد الفقير يوسف  
الاسير ان المجلة الجليلة قد ارسلت لي من الاستانة العلية بادي يده لاصححها وقد كانت  
ترجمتها وعرة المسلك فصححها حسب الامكان ولم اعني بها كما ينبغي لاعتناعي منع ولكن  
الآن حيث كلني صاحبي الفاضل الشيخ احمد افندي عباس بتصحيحها فاجبت سؤله  
واعلنت بها كما ينبغي مع المحافظة على الاصل حيث انة متوج بالامر السلطاني الواجب  
الامتثال ومن مراجعتها يعلم اني اعنت بتصحيحها اكثر من النسخة التي كانت ارسلت  
الي من الاستانة وصححتها قبلاً ولكن ربما وقع سهو بالطبع فلا يخفى على ذي دراية والله اعلم  
وهي تباع بالمكتبة العثمانية الكائنة بقرب الجامع الكبير بسبعة عشر قرشاً فمن اراد  
اقتنائها فليطلبها من تلك المكتبة





